



مركز الدراسات في الدكتوراه: العلوم القانونية والسياسية  
مختبر البحث: الدراسات السياسية والقانون العام  
أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام  
في موضوع

## المغرب والتعاون جنوب-جنوب، التحديات والآفاق إفريقيا نمودجا-

تحت إشراف الأستاذ:  
الدكتور: الحسن الوارث

إعداد الطالبة الباحثة:  
فاطمة محرر

### لجنة المناقشة:

- د. الحسن الوارث: أستاذ التعليم العالي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس مشرفا ورئيسا  
د. رشيد المرزكيوي: أستاذ التعليم العالي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس مقرا  
د. خديجة والغازي: أستاذة مؤهلة كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس مقررة  
د. البشير المتاتي: أستاذ مؤهل الكلية المتعددة التخصصات بني ملال مقرا

# لائحة المختصرات

المختصر بالفرنسية	المختصر بالعربية	العبارات المختصرة	ر.ت
ASEM		مؤتمر القمة الأوروبي الآسيوي	01
MERCUSUR	الميركوسور	السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية	02
UNASUR	اليوناسور	اتحاد دول أمريكا الجنوبية	03
CAN		تجمع الأنديز	04
SICA	سيكا	نظام التكامل لدول أمريكا الوسطى	05
NAFTA	نافتا	رابطة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة	06
CELAC		مجموعة دول أمريكا الجنوبية والبحر الكاريبي	07
ALBA		تجمع التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا	08
ASPA	آسبا	الحوار العربي الجنوب أمريكي	09
UEMOA		الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا	10
COMESA	كوميسا	منظمة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا	11
CEDEAO	سيداو	للمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا	12
SADC		مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية	13
CEN SAD	سين صاد	تجمع دول الساحل والصحراء	14
CEEEAC		المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا	16
CEMAC	سيماك	المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا	17
UEMOA		الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا	18
CAE		مجموعة شرق إفريقيا	19
UMA		اتحاد المغرب العربي	20
UDAA		الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي	21
ASEAN	آسيان	رابطة دول جنوب شرق آسيا	22
SAARC	السارك	ورابطة جنوب آسيا للتعاون الجهوي	23

APEC	أبيك	منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي	24
GCC		مجلس التعاون الخليجي	25
FAO	الفاو	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	26
BRICS	البريكس	القوى الصاعدة	27
OIF		المنظمة الدولية للفرانكفونية	28
KIAD		مبادرة كوريا الجنوبية لتنمية إفريقيا	29
UNTCAD	الأونكتاد	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	30
GATT		الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة	31
G8	الجات	مجموعة الثماني	32
G20		مجموعة العشرين	33
PMA		البلدان الأقل نموا	34
NPI		الاقتصادات الصناعية الجديدة	35
NEPAD	النيباد	الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا	36
UMAC		الاتحاد النقدي لوسط إفريقيا	37
UEAC		الاتحاد الاقتصادي لوسط إفريقيا	38
PTA		الاتفاقية المؤسسة لمنطقة التجارة التفضيلية	39
PNUD		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	40
FOCAC		منتدى التعاون الإفريقي - الصيني	41
UCLGA		منظمة الحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا	42

# شكر وتقدير

بمناسبة مناقشة هذه الأطروحة العلمية، أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الكبير لكم أستاذي الفاضل الدكتور الحسن الوارث، عرفانا لكم بالمجهودات التي بذلتموها في تأطيري وتوجيهي، وامتنانا لكم على الدعم الذي لم تبخلوا علي به طيلة مدة تحضير هذه الأطروحة، وشكرا لكم على المساعدة التي قدمتموها لي من أجل تجاوز الصعوبات التي صادفت بحتي في موضوع الأطروحة...

كما أعتنم هذه الفرصة للتقدم بالشكر والتقدير البالغ لجميع أعضاء لجنة المناقشة المحترمين، كل باسمه وصفته، عرفانا لكم بالجهد الذي بذلتموه من أجل الالتزام بالحضور للمشاركة ضمن لجنة المناقشة، وعلى المجال الزمني الذي اقتطعتموه من وقتكم في سبيل تقييم أطروحتي، وعلى جديتكم ومهنتكم وموضوعيتكم في هذا التقييم...

# إهداء

أهدي هذا العمل العلمي المتواضع إلى أبي الذي لم يبخل علي يوماً بعطائه،

وإلى أمي الغالية التي ربنتي صغيراً ووجهتني كبيراً وزرعت في مكارم

الأخلاق،

وإلى إخوتي وزوجي...

كما أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح الأستاذة الفقيدة الدكتورة نجية

بنيوسف رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه

وإلى كل من ساعدني وساندني في إنجاز هذه الأطروحة...

## مقدمة :

واكب تطور العلاقات الدولية المعاصرة، حاجة البلدان والمجتمعات إلى استراتيجيات جديدة للتعاون فيما بينها؛ وقد استطاعت القوى الكبرى في العالم التحكم في طبيعة ومضمون هذه الاستراتيجيات ورسم أبعادها وامتداداتها.

ومن الثابت تاريخياً، أن جذور عدم المساواة اليوم بين الدول على المستوى العالمي، تنبع جزئياً من الظروف السائدة في أنحاء العالم التي هي جزء من نمط تاريخي طويل، أدت إلى تقويض قدرات معظم الدول الفقيرة على تقليص الهوة بينها وبين الدول الغنية<sup>1</sup>؛ فأصول عدم المساواة يبقى واقعا دولياً، اتبعت في إقامته القوى العظمى وصفة الفكر الواقعي التي تقول بالسعي الدائم إلى الميزة الذاتية، مما ساهم في بناء نظام عالمي غير متكافئ.

### - السياق العام للتعاون جنوب-جنوب:

أظهرت مجريات النظام الدولي وجود فجوة كبيرة في القوة والإمكانات بين الدول الكبرى في الشمال ودول العالم الثالث<sup>2</sup> في الجنوب، وتراجع دور الدولة القومية في وقت لم يعد بمقدور هذه الدول عزل نفسها عن هذه التحولات، نتيجة الانقسامات التي

<sup>1</sup> - شارل كجلي/ شانون بلاتون، السياسة العالمية، التوجهات والتحول، ترجمة منير بدوي، الجزء الأول، دار جامعة الملك سعود للنشر، المملكة العربية السعودية، 2017، ص. ص. 157-158.

<sup>2</sup> - ظهر مصطلح العالم الثالث للمرة الأولى في فترة الحرب الباردة، حيث انقسم العالم حينها إلى معسكرين اشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي ورأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اطلق هذا المصطلح على باقي الدول التي لم تكن ضمن نفوذ هذا المعسكر أو ذلك، وكان اول من استعمل هذا المصطلح الديمغرافي الفرنسي "ألفريد سوفي" في مقالة له بمجلة فرنسية، إلا أن مصطلح العالم الثالث لم يعد اليوم يشير إلى الدول التي كانت خارج التحالفات في الحرب الباردة لكن أصبح لدول العالم الثالث عدة مؤشرات تعرف بها منها، الحقوق السياسية والحريات المدنية في الدولة، الدخل القومي الاجمالي، التنمية البشرية...www.arageek.com

أصابت العديد من دول الجنوب، وظهر فاعلين جدد على الساحة الدولية مثل، الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الإقليمية والدولية الفاعلة في المجالات المختلفة<sup>1</sup>.

وهكذا، فعلى الرغم من توفر العالم على ما يكفي من الموارد والثروات، إلا أن التغيرات الطبيعية والوقائع السياسية التي طبعت التاريخ المعاصر، جعلت بعض الدول تتفوق على غيرها في مجال استغلال الإمكانيات الاقتصادية التي تتوفر عليها، وفي السعي للوصول إلى الموارد التي لا تمتلكها.

في مثل هذه الظروف كان ينظر إلى دول الجنوب باعتبارها ساحة للاستقطاب الدولي وليس عاملاً مؤثراً، وأن دورها في مجال العلاقات الدولية دور هامشي لا يكاد يذكر في ظل الحرب الباردة التي كانت تقوم على أساس الصراع والتحدي العسكري بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي؛ أما في مجال العلاقات الاقتصادية فكانت العلاقة بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب، تنبع من مبدأ التبادل اللامتكافئ الذي يرتبط بتصدير المواد الأولية من دول الجنوب مقابل استيراد سلع مصنعة، مما زاد الفجوة الاقتصادية بين الطرفين<sup>2</sup>.

وإضافة إلى ذلك، لاحظنا أن العالم عرف تغيراً كبيراً في بداية القرن الواحد والعشرين خاصة ما يتعلق بقدرة كل بلد على التموضع أحسن؛ حيث أصبح العالم مجزأً وغير متكافئاً ومتعدد الأقطاب، كما شهدنا وجود تباينات كبيرة بين أغنى البلدان وأفقرها.

وفي نفس السياق، نجد أن بعض الدول النامية حاولت ركوب موجة العولمة من خلال التعاون مع الدول الصناعية الكبرى على هيئة بعض المشاريع المشتركة، محاولة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، لكنها أدركت أن المستفيد من ذلك هو الدول الكبرى، وهي الخاسر من جراء هذا التعاون، فانتشرت البطالة وانخفضت الأجور وعانت من التضخم وارتفاع الأسعار... الخ.

<sup>1</sup> - أيمن محمد زين هياجنة/ نظام بركات، حوار الشمال والجنوب والنظام العالمي الجديد، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة اليرموك، الأردن، 2019، ص.5.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.46.

وقد ساهم هذا الوضع في رسم نظام اقتصادي عالمي جديد، تميز منذ منتصف القرن التاسع عشر، بتقسيم دولي غير متوازن للعمل، تظهر فيه أغلب الدول الواقعة شمال الكرة الأرضية مالكة لاقتصاديات متطورة في المجالات الإنتاجية والتجارية، في حين اتسمت اقتصاديات الدول المتواجدة في جنوب الكرة الأرضية بالتخلف عن نسق التطور القائم؛ وهو ما أدى إلى تزايد الإحساس بالأهمية والحاجة لمزيد من التعاون والتكامل بين دول الجنوب على المستوى الإقليمي، كوسيلة لمواجهة التحديات العالمية المتزايدة، مما أسفر عن ظهور تكتلات إقليمية جديدة تسعى لتعزيز التعاون بين مكوناتها.

وإن تنامي الاهتمام بظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية أو ما يطلق عليه بالإقليمية الجديدة<sup>1</sup> في الدول النامية، يشكل بلا شك إحدى الاتجاهات المهمة في العلاقات الدولية المعاصرة، وقد ارتبط هذا الاهتمام الأكاديمي بالإقليمية الجديدة بعدد من التغيرات على الصعيد العالمي<sup>2</sup>، بما في ذلك نهاية الحرب الباردة وزيادة الترابط الاقتصادي بين الدول وإنشاء العديد من المنظمات والمؤسسات الإقليمية.

وعموماً، يمكن القول بأن العالم يشهد الآن موجة جديدة من الإقليمية ترجع جذورها إلى منتصف الثمانينات، والتي تميزت بتغيرات نوعية وكمية كبيرة مقارنة بالمراحل التاريخية السابقة<sup>3</sup>؛ نتيجة التفاعل مع المتغيرات العالمية والإقليمية المتسارعة التي قد تستوجب الدخول في تكتلات لاجتباب أثارها السلبية أو لمواكبة التطورات الحاصلة في شتى المجالات.

<sup>1</sup> - يعرف **بجون هيتن** أحد كبار رواد الإقليمية الجديدة على أنها، "عملية متعددة الأبعاد لتحقيق التكامل الإقليمي والتي تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية"، أما **فريدريك سودربين** فيعرف الإقليمية الجديدة بوصفها "مجموعة من الأفكار والقيم والسياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى بعث التعاون من أجل خلق التنمية والحفاظ على الأمن والسلام إقليمياً". محمد بن عزوز، "الإقليمية الجديدة- الصورة الجديدة للإندماج الاقتصادي الإقليمي"، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، العدد 1، 2018، ص ص. 2-3.

<sup>2</sup> - Emre BAYSOY, "New- Regionalism: the slipknot of the tow rival trends", Athens *Journal of Mediterranean Studies*, volume 6, issue 1, January 2020, pp.13-14.

<sup>3</sup> - Ibid., p.15.

وبناء عليه، برزت الحاجة الماسة لدى دول العالم في الجنوب للتعاون والتوحد للمحافظة على وجودها، والتخلص من النتائج السلبية للاختلافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاسعة لعلاقتها مع بلدان الشمال.

ومن المفيد أن نتذكر الاتجاهات التاريخية الكامنة وراء ظهور عالم الجنوب كفاعل على الساحة العالمية، فخلال الحرب الباردة كان يتم استخدام مصطلح العالم الثالث للتمييز بين العدد المتزايد من الدول المستقلة حديثا والأقل نموا من الناحية الاقتصادية، فالجزء الأكبر منها تقاسمت ماض استعماري وتحالفت إما مع الشرق الشيوعي أو الغرب الرأسمالي<sup>1</sup>؛ غير أن مصطلح العالم الثالث أصبح يستخدم للإشارة إلى تلك الدول التي فشلت في النمو اقتصاديا بالطريقة والسرعة التي نمت بها دول العالم الأول (أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان).

في حين تميز ما سمي بالعالم الثاني، الذي تكون من الاتحاد السوفياتي وحلفائه، بالإيديولوجية الشيوعية والتزامها بسياسات التخطيط الاقتصادي بدلا من الاعتماد على قوى السوق الحرة؛ أما اليوم فمصطلح عالم الشمال الذي يرمز إلى العالم الأول ومصطلح عالم الجنوب الذي يشير إلى الدول الأقل نموا هي المصطلحات الأكثر شيوعا، كذلك يتم التمييز فيما بين دول عالم الجنوب بالاعتراف بالقوى الصاعدة التي تسعى إلى دور أكثر حضورا في الشؤون الدولية وتملك ما يكفي من الموارد لزيادة احتمالات تحقيق أهدافها، وممارسة نفوذ أكبر في السياسة العالمية<sup>2</sup>.

إن ظهور عالم الجنوب كجماعة محددة من الدول يعتبر ظاهرة معاصرة، عملت من خلالها دول الجنوب على بناء علاقات تعاونية فيما بينها، وهي ما يطلق عليه بالعلاقات جنوب- جنوب، حيث يتميز هذا النوع من التعاون بالعديد من الخصائص

<sup>1</sup> - شارل كجلي/ شانون بلاتون، السياسة العالمية، التوجهات والتحولت، مرجع سابق، ص.158.

<sup>2</sup> - Folashadé, SOULE- KOHONDO "Histoire contemporaine des relations Sud-Sud, Les contours d'une évolution graduelle", *Afrique contemporaine*, N°248, 2013, p.109.

التي تجعله منه أسلوبا مختلفا عن أساليب التعاون التقليدية بالنسبة للدول النامية التي تهدف إلى تحقيق تضامن وتعاون في مختلف المجالات، كالتجارة والاستثمار والتعاون المالي والتكنولوجي وغيرها؛ خاصة وأن ميكانيزم التعاون جنوب-جنوب أصبح جزءا مهما من سياسة التبادل الدولي بالنسبة لكثير من البلدان الراغبة في رفع مستويات تقدمها الاقتصادي.

وقد شهد التعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب تطورا منذ مؤتمر (باندونغ) لسنة 1955م، بالظهور القوي للبلدان الصاعدة خلال السنوات الأخيرة؛ وبذلك بدأ هذا الشكل من التعاون يحاول إعادة التوازن للعلاقات التقليدية مع بلدان الشمال؛ إذ أصبحت الدول الناشئة بمثابة قوى فاعلة في الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الصدد، أشار خبراء في مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة المكلفة بإفريقيا، إلى أنه من المتوقع أن لا تتعدى نسبة مساهمة البلدان الغنية في الاقتصاد العالمي 43% من الناتج الداخلي الخام بحلول سنة 2030م، بعدما كانت تقدر هذه النسبة بـ 60% مطلع القرن الماضي<sup>1</sup>.

وعليه، فإن البلدان النامية أو بلدان الجنوب أضحى من الآن فصاعدا، تنتج أكثر من نصف الناتج الداخلي الخام العالمي؛ وقد تجاوزت حصة الاقتصاديات النامية في الاستثمارات المباشرة الأجنبية حصة الاقتصاديات المتطورة، لأول مرة ابتداء من سنة 2010م<sup>2</sup>.

وتأسيسا على ذلك، فقد عُرف التعاون جنوب- جنوب منذ استقلال الدول النامية، كوسيلة للتقارب بينها، اقتصر في بداية الأمر على المجال السياسي من خلال توحيد مواقف الدول النامية فيما يتعلق بتسيير العلاقات الدولية، وخاصة الصراع بين القوى الاشتراكية والرأسمالية؛ وبعد الستينات، منحت دول الجنوب لأسلوب التعاون

<sup>1</sup> - التعاون جنوب- جنوب يسعى بعد مرور ستين سنة على مؤتمر باندونغ إلى إعادة التوازن في التبادلات العالمية، النهار الجديد، 26 ماي 2014، www.djazairss.com، (30 غشت 2015).

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

جنوب-جنوب بعدا اقتصاديا، وهو ما أدى إلى اعتماده كأحد الحلول الممكنة لمشاكلها الاقتصادية.

وتبعاً لذلك، فالتعاون جنوب-جنوب هو مسعى مشترك لشعوب وبلدان الجنوب، ويمكن تبنيه كتعبير عن التضامن بين دول الجنوب، وفي نفس الوقت يمكن اعتباره استراتيجية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات استنادا إلى أهداف تضامنية مشتركة، كما أنه لا يجب النظر إليه كبديل للتعاون شمال -جنوب وإنما كقاطرة لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب من أجل التصدي لهيمنة دول الشمال.

إلى جانب ذلك، فالتعاون جنوب- جنوب يستند على شراكة تضامنية قوية مبنية على أساس المساواة والاحترام والمنفعة المتبادلة، كما أنه يحترم السيادة الوطنية في سياق المسؤولية المشتركة، ويسعى لتمكين البلدان النامية من لعب دور أكثر ديناميكية في السياسات الدولية وعمليات صنع القرار، في أفق تحقيق تنمية مستدامة<sup>1</sup>.

ويرتكز التعاون جنوب- جنوب على عدة آليات، من قبيل المؤسسات التي تم تأسيسها لتعزيز هذا النوع من التعاون على مستويات مختلفة، سواء داخل الهيئات المتعددة الأطراف مثل، الأمم المتحدة أو داخل الدول النامية نفسها من خلال إنشاء منظمات أو تجمعات إقليمية، كمجموعة 77 وحركة عدم الانحياز ومنظمة مركز الجنوب<sup>2</sup>؛ وفي هذا الصدد، فإن برنامج عمل هافانا وخطة مراكش التنفيذية وخطة عمل الدوحة، تمثل معا إطارا شاملا لتكثيف التعاون بين بلدان الجنوب.

### - نظرة عامة على التعاون بين المغرب وشركائه في الجنوب:

والمغرب كغيره من دول الجنوب، عمل على الاندماج في المنظومة الاقتصادية الليبرالية، وحاول على الدوام أن يساير تحولاتها وينخرط في نسيجها الاقتصادي، وقد

<sup>1</sup> - South Centre, "south -south cooperation principles an essential element in south-south cooperation", Geneva, November 2009, p.2.

<sup>2</sup> -Ibid., p.1.

خول له ذلك الحصول على امتيازات أحيانا، كما سبب له صعوبات اقتصادية أحيانا أخرى؛ واختار المغرب الدخول في المسار التجاري الذي رسمته المنظمة العالمية للتجارة بتوقيعه على عقد جولة (الأوروغواي التفاوضية) في 15 أبريل 1994م، بعد أن كان قد انضم للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) في ماي 1987م<sup>1</sup>؛ وإلى جانب ذلك، اعتمد المغرب، لتحرير تجارته الخارجية، على اتفاقيات للتبادل الحر همت مناطق جغرافية مختلفة وقوى اقتصادية متباينة.

غير أنه وفي سياق التحولات الاقتصادية الدولية، يطرح اندماج المغرب في المنظومة العالمية تحديات جديدة، يتعلق الأمر بتحديد الفرص الجديدة المتاحة للتجارة والاستثمار في ظل التغيرات العميقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ونشير في هذا الاتجاه، إلى أن المغرب يعتبر من الدول العربية والإفريقية القليلة التي كانت تتوفر على دبلوماسية خلال القرون الأخيرة نتيجة وجود دولة ذات نواة قارة وثابتة، تغيرت حدودها بين التمدد والتقلص وفق الظروف السياسية؛ ورغم تجاذب تيارات سياسية وأمنية متعددة بشأن المغرب الدبلوماسي في أعقاب الاستقلال، فقد تولد عن هذا الصراع رسم الأبعاد الكبرى للسياسة الخارجية المغربية مع مراعاة نوع من التوازن في هذه الأبعاد.

وفي هذا الصدد، أصبح عامل القرب الجغرافي يشكل فاعلا أساسيا، حيث أصبحت تكاليف الطاقة والخدمات اللوجستكية عوامل مؤثرة بشكل قوي في اتخاذ القرار؛ الأمر الذي دفع بالمغرب، ولاسيما بعد بروز معطيات جيوسياسية جديدة في الفضاء الدولي، إلى تغيير توجهات سياسته الخارجية، عن طريق إعادة رسم علاقاته السياسية مع قوى الجنوب، بعد أن تميزت السياسة الخارجية المغربية ولمدة طويلة بكونها تتحرك في

---

<sup>1</sup>– Royaume du Maroc, Ministère de l'Economie et des Finances, "des relations du Maroc avec les pays africain", Direction du trésor et des Finances extérieures, 2011, p.1.

إطار جغرافي محدود، تَمثل في علاقاته مع الدول الأوروبية ودول المشرق العربي والولايات المتحدة الأمريكية.

وبما أن هذا الارتكاز الجغرافي لم يعد كافيا لتحقيق المصالح الحيوية للدولة، فالدبلوماسية المغربية أصبحت ملزمة بتكييف سياستها الخارجية بشكل مستمر مع ما يتوافق والتحويلات التي تحتمها المتغيرات السياسية والاقتصادية في العالم؛ وقد شرع المغرب بالفعل، ابتداء من السنوات الأخيرة، في توسيع الدائرة الجغرافية لمصالحه، اعتمادا على علاقات إقليمية متنوعة والانفتاح على شراكات مع البلدان المختلفة، خاصة في آسيا وأمريكا الجنوبية وإفريقيا.

وفي هذا الإطار، توسع الدستور المغربي لسنة 2011م بشكل ملحوظ في مجال السياسة الخارجية، ليُشكل خارطة طريق للفاعلين السياسيين؛ حيث تم التركيز في تصدير الدستور على تقوية التعاون جنوب-جنوب وتعزيز علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية ولاسيما الساحل والصحراء.

وهذا ما نلمسه كذلك في العديد من الخطب الملكية وفي مجموعة من اللقاءات والمنتديات الدولية، منها (منتدى الهند- إفريقيا) في قمته الثالثة المنعقدة في أكتوبر 2015م، والتي دعا فيها العاهل المغربي إلى ضرورة إرساء نموذج للتعاون جنوب-جنوب متعدد الأبعاد؛ بالإضافة إلى قمة منتدى (إفريقيا- الصين) المنظمة في دجنبر 2015م، والتي رهن المغرب فيها على ترسيخ مبادئ أساسية، من بينها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والاحترام المتبادل، والعمل من أجل السلم والاستقرار، والدفع بالشراكة جنوب- جنوب كقيمة مضافة في سياسة المغرب الخارجية.

هذا، وقد عرفت الدبلوماسية المغربية مع دول الجنوب تطورا لافتا خلال السنوات الأخيرة، وذلك في إطار إعادة رسم السياسة الخارجية المغربية من أجل إعطاء التعاون جنوب-جنوب ببعده الإنساني والتضامني، مدلوله الحقيقي القائم على تعزيز العلاقات مع قوى الجنوب؛ وتقوم هذه الرؤية على فلسفة تلغي المنطق الضيق للمصلحة الوطنية

وتجعل من التعاون جنوب- جنوب جسرا للتضامن والتنمية المستدامة مع باقي الشركاء، حيث تشكل فضاءات هذا التعاون فرصة دبلوماسية أخرى لاحتواء مواقف دول الجنوب بأمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا وإفريقيا من قضية الصحراء المغربية، باعتبارها تمثل إحدى القضايا الاستراتيجية في السياسة الخارجية المغربية، يسعى المغرب من خلالها إلى إقناع المجتمع الدولي بمصادقية وجدية طرحه فيما يخص تسوية، هذا الملف الذي يضغط بشكل واضح على الفضاءات التي يتفاعل معها.

وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة، ما زالت قضية الصحراء المغربية تشهد نوعا من التعقيد الناجم عن تداخل مستويات التفاعل ضمنها، فهي تستنطق أبعادا داخلية مرتبطة بصانعي القرار ونوعية السياسة العمومية المتعلقة بتدبير المناطق الجنوبية، وأبعادا إقليمية فرضتها الأجواء الدولية والتحولت التي مست النظام الدولي لما بعد نهاية الثنائية القطبية، التي فرضت تغييرا في قواعد العلاقات الدولية الراهنة.

كل هذه المتغيرات، فرضت على الدول ضرورة تكييف سياستها الخارجية، بل حتى الداخلية المرتكزة أساسا على الإصلاحات السوسيو-اقتصادية مع ما يتطلبه النظام العالمي الحالي، لضمان تطور أفضل لأوضاعها من خلال سن سياسة واقعية للدفاع عن مصالحها التي تفرضها أهمية الجيوبوليتيك في الواقع العالمي، خاصة بعد الحرب الباردة.

وبالموازاة مع ذلك، يُسجل أن التحولات المعقدة في العلاقات الدولية خلال القرن الواحد والعشرين، أعادت تحديد الخيارات الاستراتيجية للدول، حيث تفرض الأوضاع الحالية في السياسة الدولية فرصة أخرى لتغيير الدور الهامشي لدول الجنوب في القوة السياسية والاقتصادية العالمية، وللتحول من النظام العالمي ذي القطب الواحد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب، تغدو فيه قوى الجنوب من الفاعلين الأساسيين.

ويعتبر رهان تطوير علاقات المغرب مع دول الجنوب من الأهمية بمكان، من حيث كونه يتيح فرصا جديدة للانفتاح السياسي والاقتصادي والثقافي على المستويين الإقليمي والدولي؛ من هنا، فإن الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمغرب يعد امتيازاً للتعامل مع دول الجنوب، يمكنه من أن يلعب دور الوسيط بين أوروبا وإفريقيا.

وفي هذا الإطار، نشير إلى أن الجغرافيا تعتبر في مقدمة العوامل المادية الدائمة للدولة، وهي من أكثر مقومات سياسة الأمة ثباتا وتأثيرا على سلوكها الخارجي، رغم أن هذا العامل أصبح اليوم أقل أهمية مما كان عليه قبل خمسين أو مائة سنة، بسبب التطور التقني لوسائل النقل والمواصلات، فإنه ما زال يمثل عاملا جوهريا ذو أهمية دائمة على قوة وضعف الدول، التي عليها أن تأخذه بعين الاعتبار مهما كان أثره على القرارات السياسية اليوم مختلفا عما كان عليه في فترات أخرى من التاريخ<sup>1</sup>.

وتماشيا مع ذلك، يُعد هذا العامل من العوامل المهمة التي تحدد مكانة الدولة في العلاقات الدولية، فالمساحة الكبيرة والموقع الاستراتيجي يمنحان للدولة ميزة مهمة تجعلها عظيمة ومهابة الجانب من قبل غيرها مقارنة مع الدول الصغرى، بشرط أن تكون هذه المساحة والموقع متناسبين مع عدد سكان.

لقد سعت الدبلوماسية المغربية إلى التأقلم مع البيئة الدولية الجديدة والتحولت الجيوستراتيجية على الصعيد العالمي، والمتمثلة في دخول دول الجنوب كفاعل رئيسي في التنافس الاقتصادي والسياسي الدولي، من خلال التوجه نحو مناطق جغرافية أصبحت لها مكانتها في النظام الدولي على حساب القوى الدولية التقليدية، خاصة في آسيا وأمريكا الجنوبية وإفريقيا جنوب الصحراء.

ومن الواضح أن التوجه الجديد في العلاقات الدولية للمغرب، يتمثل في الانفتاح على قوى جديدة في الجنوب، نتيجة للأدوار المحورية التي أضحت تلعبها هذه القوى،

<sup>1</sup> - سعيد الصديقي، صنع السياسة الخارجية المغربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، 2002، ص.26.

حيث باتت المنطقة الآسيوية اليوم تحظى بأهمية قصوى من المنظور الجيوسياسي، وكذا الجيواقتصادي، كما تعد منطقة جنوب شرق آسيا من المناطق الاستراتيجية في العالم، وهي عبارة عن دول صاعدة، كالصين واليابان وكوريا الجنوبية<sup>1</sup>.

وتعتبر العلاقات مع هذه القوى الصاعدة خيارا استراتيجيا للمغرب، حيث أن ثمة نظاما إقليميا آخذا في التبلور بهذه المنطقة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاستراتيجي؛ ولعل هذا الصعود يفسر تحول القوى الصناعية الكبرى نحو بناء علاقات مع هذه الدول أو غيرها من دول آسيا، في إطار العديد من التجمعات، مثل منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC) ومؤتمر القمة الأوروبي الآسيوي (ASEM).

وهذا ما يفسر التطور النوعي الذي شهدته العلاقات السياسية بين المغرب وبعض الدول الآسيوية، خاصة الصين والهند، نظرا للأدوار الاستراتيجية التي تلعبها هاتين الدولتين في القارة الآسيوية، إذ تعتبر الصين والهند محركين أساسيين في محيطهما الإقليمي.

ومن جهة أخرى، لا يمكن الحديث عن سياسة دبلوماسية مغربية منذ الاستقلال وحتى نهاية القرن العشرين تجاه أمريكا الجنوبية، فالبعد الجغرافي وضعف العلاقات الثقافية والاقتصادية والسياسية جعل منطقة أمريكا الجنوبية غائبة عن الأجندة الدبلوماسية المغربية رغم وجود جالية يهودية من أصل مغربي بكثافة في عدد من الدول من ضمنها البرازيل والأرجنتين وفنزويلا؛ ومن ضمن العناوين البارزة لهذا الغياب أن الملك الراحل الحسن الثاني لم يقم بأي زيارة رسمية للمنطقة طيلة مدة حكمه<sup>2</sup>؛ ولعل

1- Jawad KARDOUDI, Géopolitique du Maroc, nouveau positionnement dans un monde qui change, Al Madariss, Casablanca, 2014, p.63.

2- حسين مجدوبي، "الدبلوماسية المغربية بين الاحتكار الملكي والبحث عن التوازنات البراغماتية في الساحة الدولية منذ الاستقلال وحتى بداية القرن 21"، وجهة نظر، العدد 48، السنة الرابعة عشر، ربيع 2011، ص.35.

الحديث عن علاقات دبلوماسية مع هذه المنطقة هي من إنجاز دبلوماسية الملك محمد السادس، حيث أدرك المغرب أن منطقة أمريكا الجنوبية بدأت تحتل موقعا رياديا في صنع القرار الدولي، نتيجة صعود قوي لدول مثل، البرازيل وفنزويلا والأرجنتين التي تعمل على نسج تحالفات متينة وعابرة للقارات مع دول، كإيران وجنوب إفريقيا والجزائر<sup>1</sup>.

كما تميزت سنة 2015م بتعميق أسس التفاهم السياسي بين المغرب ودول أمريكا الجنوبية وعلى رأسها جمهورية الباراغواي، فبعد الزيارة الرسمية التي قام بها نائب هذه الدولة للرباط، والمحادثات التي أجراها وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي مع نظيره الباراغواني على هامش مؤتمر المناخ بباريس، أعلن المغرب عن افتتاح سفارة في العاصمة أسونسيون سنة 2016م، ومن المنتظر أن يعمل الطرفان بعد هذه الخطوة على تطوير العلاقات الثنائية وخاصة التجارية منها.

إلى جانب ذلك، عرفت نفس السنة تبادل الزيارات مع التشيلي التي كانت تشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي؛ وبهدف دعم التقارب السياسي والاقتصادي بين المغرب ودول أمريكا الجنوبية شارك رئيس الحكومة المغربية في القمة الرابعة لرؤساء الدول والحكومات التي انعقدت بالسعودية، وقد عبر العاهل المغربي في الرسالة التي وجهها لهذه القمة عن تطلعه للارتقاء بهذا الإطار التشاركي ليصبح نموذجا رائدا للتكامل والاندماج الجهوي بين دول الجنوب؛ كما شهدت العلاقات السياسية بين المغرب والبرازيل تطورا مهما في الآونة الأخيرة، راجع إلى الدور المهم الذي أصبحت تقوم به البرازيل في محيطها الإقليمي<sup>2</sup>.

وبالموازاة مع ذلك، لعبت البرازيل دورا مهما في التكامل الإقليمي بالقارة من خلال إنشاء السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (MERCUSUR) واتحاد دول أمريكا الجنوبية (UNASUR)؛ أما على المستوى الاقتصادي، فيواصل المغرب خطته

1- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2- محسن منجد، المغرب وأمريكا اللاتينية: الدبلوماسية البرلمانية تتحرك، التقرير السنوي 2015، المرصد الإلكتروني لأمريكا اللاتينية، طبعة 2016، وجدة، 2016، ص.3.

الاستراتيجية في تقريب خدماته من أكبر زبائنه في أمريكا الجنوبية، حيث أبرم عقوداً لتزويد السوق البرازيلية بالفوسفات على المدى البعيد، ولا بد أن نشير هنا إلى أن العلاقات بين المغرب والبرازيل تعود إلى عام 1861م بافتتاح أول قنصلية برازيلية في المغرب لتتطور هذه العلاقة بحلول سنة 1961م بافتتاح سفارة البرازيل بالمغرب<sup>1</sup>، وعلى الرغم من أن حجم التجارة بين المغرب والبرازيل تراجع إلى مليار دولار خلال سنة 2015م بسبب المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دولة البرازيل، إلا أن حجم التبادل التجاري بين الطرفين سيتزايد مع بداية سنة 2018م ليصل إلى 1.4 مليار دولار<sup>2</sup>، كما أن الميزان التجاري يسجل فائضاً لصالح المغرب منذ أربع سنوات متتالية.

إضافة إلى ذلك، فالبرازيل الدولة الناشئة والقوة الاقتصادية الثامنة في العالم، تتقاسم مع المغرب نفس التطلعات لتنويع التبادلات الاقتصادية والتجارية، والشريك الرئيسي للمغرب في أمريكا الجنوبية، يُمكنها من أن تلعب دوراً مهماً في التقريب بين المغرب وقارة أمريكا الجنوبية.

واليوم العلاقات المغربية - البرازيلية هي جزء من التعاون جنوب- جنوب الذي أصبح ميزة أساسية للتجارة العالمية وديناميكيات الاستثمار الدولي، بحيث يسمح بالبحث عن علاقات اقتصادية قوية، ويشجع العديد من البلدان في الجنوب على تعزيز التعاون بين الفاعلين الاقتصاديين، لتحفيز التجارة الثنائية وإقامة المشاريع المشتركة في القطاعات الواعدة من أجل الإسراع في النمو الاقتصادي<sup>3</sup>.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول أن الأهداف الجديدة للسياسة الخارجية المغربية، تقوم على تعزيز مكانة المغرب ليصبح قوة إقليمية وفاعلاً وازناً على المستوى

<sup>1</sup> - Fatiha BENLABBAH, Mohamed SAADAN, As Relações entre o Marrocos e Brasil, Embaixada do Brasil in Reino do Marrocos, Instituto de estudos Hispano-Lusofonos, 1<sup>er</sup> Edição, Rabat, 2018, p.107.

<sup>2</sup> - Ibid., p.17.

<sup>3</sup> - Ibid., p.109.

الإفريقي؛ إذ تعتبر القارة الإفريقية رقعة جغرافية خصبة للترويج لهذه المكانة الجديدة وتأسيس علاقات متقدمة مع دول الجنوب؛ فالمغرب لم يتوقف منذ الاستقلال عن تأكيد هويته الإفريقية، ولطالما جعل من تطوير علاقاته مع الدول الإفريقية من بين أهم أولوياته الاستراتيجية، متوسلا في ذلك تقوية علاقاته السياسية وإنشاء شراكات متنوعة، التزاما ووفاء للروابط التاريخية التي تجمعها بهذه البلدان.

### - المغرب وشركائه في إفريقيا جنوب الصحراء :

استطاع المغرب من خلال استثمار موقعه الجغرافي المتميز، أن يجعل من نفسه صلة وصل بين إفريقيا وأوروبا، فقد بدأ يلعب دورا محوريا تجاه إفريقيا من أجل اكتساب موقع جيد في هذه القارة.

غير أنه في الوقت الراهن، اتخذ التوجه الإفريقي للمغرب بعدا جديدا، إذ تم إدراجه في رؤية طويلة المدى تركز على أسس التعاون جنوب- جنوب وأهداف التنمية البشرية من أجل إقامة روابط اقتصادية منصفة وعادلة ومتوازنة؛ فمختلف الزيارات الملكية التي استهدفت أكثر من اثني عشر بلدا إفريقيا تشهد على الالتزام الصادق للمملكة المغربية تجاه القارة؛ هذا الالتزام الذي أصبح يشمل كافة المجالات سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو روحية.

ويعد اختيار المغرب للأرضية الإفريقية اختيارا منطقيا، يتماشى وإعادة التشكيل التي يعرفها الاقتصاد العالمي المتمسم بالاستدراك الاقتصادي للبلدان النامية والسير نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب، يفرض على القارة الإفريقية إعادة تموقعها كقطب عالمي جديد للنمو؛ إذ أصبحت القارة الإفريقية تمثل مستقبل العالم ومحط اهتمامه، نظرا لما تزخر به بلدانها من موارد طبيعية وبشرية هائلة، فهي تشكل الحدود الجديدة للاقتصاد والتنمية، مما يجعلها تتطلع إلى لعب دور أساسي على الساحة الدولية إلى جانب القوى العظمى التقليدية.

وقد حققت دول القارة الإفريقية في العشرة الأخيرة درجات متفاوتة من التقدم الاقتصادي والسياسي، في إطار جهود كبيرة وواعدة لتحقيق التكامل الجهوي الإفريقي والبحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية والأمنية المطروحة، من خلال تبني رؤية جديدة تجعل من إفريقيا قارة موحدة ومتحررة اقتصادياً؛ ورغم التحولات المتسارعة للاقتصاد العالمي التي أعطت دوراً هاماً ومتزايداً لإفريقيا على المستوى الاقتصادي، إلا أن مشاكلها الأمنية والتنموية الشائكة ما زالت متفاقمة.

وبناء عليه، فإن القارة الإفريقية الواعدة تعاني تحديات كبرى على مستوى الأمن والاستقرار والحروب الأهلية والصراعات العسكرية، وأخطار التجزئة والتفتت والإرهاب والنزاعات العرقية والدينية؛ أما على مستوى التنمية فهناك إكراهات اقتصادية واجتماعية، من قبيل ضعف البنيات الأساسية وعدم توفر الخدمات، والفارق الكبير في مستويات الدخل والتنمية بين السكان والجهات.

وبالنسبة للمغرب، فإن القارة الإفريقية تحظى بمكانة متميزة في أجندته الدبلوماسية وسياسته الخارجية، حيث عرفت العلاقات المغربية- الإفريقية دينامية جديدة أساسها تقوية التعاون جنوب- جنوب، والالتزام القوي بوحدة المصير أمام تحديات الأمن والتنمية، وصولاً إلى شراكة استراتيجية حقيقية تخدم السلم والاستقرار وتدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتُحصن الهوية الثقافية لشعوب القارة.

ومما لا شك فيه، أن العلاقات المغربية- الإفريقية علاقات قديمة جداً، تميزت بمتانة روابطها وقوة تأثيرها، حيث بلغ الحضور المغربي أوجه في قلب إفريقيا إبان حكم السعديين، حينما لبست السودان عباءة مغربية خالصة؛ كما كانت الصحراء دائماً فضاء لتدفقات المهاجرين ومحطة للتبادل الثقافي والروحي والاقتصادي والتجاري.

وفي هذا السياق، حافظ المغرب على علاقاته مع إفريقيا جنوب الصحراء بسبب طرق القوافل، وكانت مدينة سلجماسة في منطقة تافيلالت لقرون عديدة القاعدة الرئيسية للتجارة عبر الصحراء في شمال إفريقيا، غير أن هذا التراكم التاريخي بدأ يتراجع

مع وصول طلائع المستكشفين الأوروبيين، إذ أدى الاكتشاف البرتغالي لسواحل المحيط الأطلسي وخليج غينيا، خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر إلى تحويل طرق التجارة عبر الصحراء إلى الطرق البحرية.

هذا، وتعتبر إفريقيا المجال السياسي الحيوي والعمق الاستراتيجي للمغرب، ليس بحكم موقعه في القارة فحسب، وإنما كذلك لتحكم دول إفريقيا جنوب الصحراء في مجرى أهم ملف سياسي للمغرب ألا وهو قضية الصحراء المغربية؛ وزيادة على ذلك، تبرز أهمية البعد الثقافي، فقد لعبت الزوايا دوراً مهماً في هذا المجال وعلى رأسها الزاوية التيجانية، كما ساهم المغرب في بناء وصيانة العديد من المساجد في الدول الإفريقية ذات الأغلبية المسلمة.

وبالتالي، فالمغرب ظل مكرساً سياسته لكل ما يفيد إفريقيا، انطلاقاً من رؤية استراتيجية وتخطيط استشرافي، عبر شراكات أثبتت الوقائع أنها كانت على قدر كبير من النجاح؛ لأنها ظلت تستوعب التحولات المستقبلية؛ وبذلك حرصت المملكة المغربية على تمتين العلاقات الاقتصادية والتنموية مع البلدان الإفريقية، وتكريس نجاح الاستثمارات المغربية؛ كما سعت الاستراتيجية المغربية إلى تحييد التعاون الاقتصادي عن ملف قضية الصحراء المغربية، ما زاد من مصداقية التعاون المغربي - الإفريقي.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن دولا استغلت الغياب المؤسسي للمغرب داخل الاتحاد الإفريقي لاستصدار الكثير من القرارات ضده؛ إلا أن ذلك زاد من إيمان المغرب بأن واقع التحديث كفيل بأن يفرض نفسه على بؤس التسييس الذي رهن تنمية إفريقيا لسنوات عديدة؛ وبعودة المغرب سياسياً إلى حضنه الإفريقي، تكون القارة الإفريقية قد أغنت إمكانيات تنميتها بديل أكثر واقعية، سيما أن هذه العودة إلى الواجهة الإفريقية سياسياً هي مواجهة ميدانية أُجبر عليها المغرب لإعادة ضبط علاقاته الإقليمية على أسس موضوعية<sup>1</sup>، بعدما اقتنع المغرب بتعميق نفوذه الإفريقي بالتزامن مع القيام بالأدوار

<sup>1</sup> - Hassan ALAOUÏ, "Le Maroc est de retour, Renouveau diplomatique et défense du Sahara marocain", *Maroc diplomatique*, N°15, Novembre 2016, p.3.

التموية في العديد من دول غرب إفريقيا، وأن هذه التجربة مطلوب مشاركتها مع دول إفريقية أخرى.

وتبعاً لذلك، كان قرار انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي مقترنا باستراتيجية مدروسة أساسها الشراكة الندية، والتعاون التكاملي والتضامني فيما بين الدول الإفريقية؛ إذ تروم هذه الاستراتيجية تحقيق أهداف للتأثير في الفضاء الجهوي لمنطقة الساحل والصحراء، من خلال التعاون جنوب- جنوب<sup>1</sup>؛ وقد جاءت العودة الرسمية للمغرب إلى الفضاء الإفريقي، نتوجاً لعقد من العمل الدبلوماسي والشراكات الاقتصادية والمساعدات التقنية التي قدمها المغرب والمقاولات المغربية للعديد من الدول الإفريقية.

ووفقاً لشمولية هذه الاستراتيجية، تشكل وعي جديد يقضي بضرورة تطوير الدبلوماسية المغربية، حتى تنسجم مع مبادئ هذه الاستراتيجية في مجمل المجال الجغرافي الإفريقي، إذ تم توسيع مجال الدبلوماسية الملكية بالقارة الإفريقية، بانفتاح العلاقات المغربية - الإفريقية على بلدان جديدة، بمساعي اقتصادية وتنموية أكثر منها مساعي سياسية، فالمغرب يتوجه إلى إفريقيا ليس لموقف سياسي فقط، بل من أجل رهانات اقتصادية وتنموية بالأساس.

وتبعاً لذلك، فإن الجهود المغربية الموجهة لدعم روابط التعاون مع الشركاء الأفارقة لم تتوقف عند هذا الحد، بل تعدتها إلى توقيع مجموعة من الاتفاقيات، كالاتفاق الموقع مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA)، إضافة إلى الاتفاق المبرم مع منظمة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA)؛ كما تكلفت جهود الدبلوماسية المغربية مؤخراً بطلب المغرب الانضمام للمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (الأكواس)، بعدما كان قد حصل على صفة عضو ملاحظ داخل هذه المنظمة منذ سنة 2005م.

<sup>1</sup> - Miguel Hernando DE LARRAMENDI, "Le retour du Maroc dans l'Union africaine", Bilan Aperçu géographique, Autres acteurs et le partenariat euro-méditerranéen, *Annuaire IE Med de la Méditerranée*, 2017, p.1.

ومن خلال ما سبقت الإشارة إليه، يتضح التحول الكبير الذي عرفته السياسة الخارجية المغربية اتجاه دول الجنوب بشكل عام وإفريقيا جنوب الصحراء بشكل خاص، نظرا لإدراك المغرب ما يتسم به التعاون جنوب - جنوب من فضائل، وأيضا لاعتباره وسيلة مساعدة على تطوير هيكل السياسة الخارجية المغربية.

### - أهم المفاهيم التي تناولتها الأطروحة

**مفهوم دول الجنوب:** هي الدول النامية التي تقع في جنوب الكرة الأرضية، ذات الناتج المحلي الاجمالي الفردي<sup>1</sup> المنخفض والمتوسط، وقد استخدم هذا المصطلح في الستينيات من القرن الماضي كبديل لمصطلح العالم الثالث؛ فهو تعبير سياسي واقتصادي واجتماعي يضم معظم دول القارة الإفريقية ودول القارة الآسيوية باستثناء اليابان ودول أمريكا الجنوبية ودول أوقيانوسيا مع استثناء أستراليا ونيوزيلندا، وتتميز هذه الدول بمجموعة من الخصائص مثل، ارتفاع نسبة النمو السكاني وتزايد نسبة الأمية وانتشار ظاهرة الفقر والمجاعات وانخفاض نسبة الفرد من الناتج المحلي والتفاوت الطبقي وانخفاض مستويات الانتاجية، وغيرها من نقاط الضعف على المستوى السياسي، إلا أن دول الجنوب تتمتع بموارد طبيعية غنية.

هذا، وتشكل دول الجنوب حوالي 60% من مساحة الكرة الأرضية ويمثلون 75% من سكان العالم<sup>2</sup>.

**مفهوم التعاون جنوب - جنوب:** يصف هذا المصطلح التعاون الإنمائي بين البلدان النامية، وهو نموذج للتعاون وضعه الجنوب من أجل الجنوب، يسعى من خلاله بلدان ناميان أو أكثر إلى تحقيق أهدافهما الفردية أو المشتركة في مجال تنمية القدرات الوطنية عن طريق تبادل المعارف والمهارات والموارد، في إطار شراكة تعاونية تقوم على المساواة والتضامن في مختلف القطاعات مثل، التجارة والزراعة والاستثمار والتعاون

<sup>1</sup> - هو القيمة النقدية للإجمالي ما تم انتاجه من سلع وخدمات في بلد ما خلال فترة زمنية محددة، يساعد على قياس مؤشر مستوى معيشة الفرد.

<sup>2</sup> - أيمن محمد زين هياجنه/ نظام بركات، حوار الشمال والجنوب والنظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص.13.

المالي والتكنولوجي وغيرها. وقد ورد أول التزام رسمي بالتعاون بين بلدان الجنوب في بيان مؤتمر آسيا- إفريقيا الذي عقد في (باندونغ) سنة 1955م.

**مفهوم دول الشمال:** ارتبط هذا المفهوم بالدول التي توجد في القسم الشمالي من الكرة الأرضية، وهو يستخدم لوصف الدول المتقدمة والمتطورة صناعيا وتشمل، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودول الاتحاد الاوروبي إلى جانب كل من اليابان وأستراليا ونيوزيلاندا؛ وتتميز دول الشمال بانخفاض معدل نمو السكان وارتفاع معدلات التنمية البشرية وغيرها، وتعد دول الشمال من الدول المؤثرة في السياسة العالمية، بفضل سيطرتها على مجموعة من المنظمات العالمية مثل، منظمة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

**مفهوم التعاون شمال- جنوب:** هو شكل من أشكال التعاون الدولي من أجل بناء علاقات بينية بين دول الشمال ودول الجنوب، على أساس تبادل وتنسيق الأنشطة والسياسات بهدف خلق نوع من التكافؤ، كما تقوم بموجبه الدول المتقدمة بدعم الدول النامية (مساعدات مالية).

### - أهمية الموضوع:

لقد حاولنا من خلال هذه الأطروحة تسليط الضوء على أهمية ومكانة التعاون جنوب-جنوب في ظل الهيكل الجديد لجغرافية العلاقات الدولية، ورصد بعض حيثيات الموضوع في شقها الاقتصادي والسياسي، من خلال التركيز على ما شهدته العلاقات جنوب-جنوب من تطور إبان السنوات الأخيرة، خاصة بعد الطفرة النوعية الحالية التي عرفتها علاقات المغرب مع دول الجنوب؛ مع الأخذ في الاعتبار الوضع الجديد لقوى الجنوب، التي أصبحت تحتل مكانة هامة بداخل الأجندة الدبلوماسية للقوى الاقتصادية الكبرى، وبالنظر لما تحتوي عليه من ثروات ومؤهلات طبيعية واقتصادية.

زيادة على ذلك، تعرض هذه الأطروحة وتقييم العلاقات المغربية- الإفريقية كنموذج للتعاون جنوب- جنوب، نظرا للدينامية الكبيرة التي أصبحت تتميز بها القارة

الإفريقية على المستوى الجيوستراتيجي، إفريقيا تشكل خيارا استراتيجيا بالنسبة للسياسة الخارجية المغربية، بعدما أصبح المغرب ينهج سياسة إرادية براغماتية في هذه القارة، معتمدا على أدوات تتجاوز منطق الدبلوماسية التقليدية وتوظف بشكل فعال الدبلوماسية الموازية، وخاصة الدبلوماسية الاقتصادية.

وتتأتى أهمية هذا الموضوع وراهنيته، من التطور المعترف في منسوب التعاون بين بلدان الجنوب، والنواتج عن تحسن معدلات أدائها الاقتصادي في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى تشكل جغرافيا جديدة في العلاقات الدولية؛ وبالإضافة إلى هذا، فإن عجز ميكانيزم التعاون شمال- جنوب عن مساعدة دول الجنوب على تحقيق أهدافها التنموية، جعلها تبحث عن سبل وآليات لتعزيز تعاونها البيئي من أجل الاستفادة من الفرص والمقومات التي تمتلكها بشكل أفضل.

وبالتالي، فدراسة إمكانيات الاستفادة من التعاون جنوب- جنوب تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لمختلف دول الجنوب، نظرا لكون هذا النوع من التعاون يمثل خيارا مساعدا للتقليل من التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

أما بالنسبة للمغرب، فيمكن اشتقاق أهمية التعاون جنوب- جنوب من خلال عاملين رئيسيين:

العامل الأول، يتجلى في التوجه المتنامي لمختلف دول الجوار، العربية والإفريقية، نحو الدخول في تكتلات اقتصادية من أجل تعزيز فرص التنمية الاقتصادية، إذ تعتبر التكاملات الاقتصادية الإقليمية إحدى الاستراتيجيات المفيدة ضمن مسعى دول الجنوب لتقوية روابطها الاقتصادية البينية، حيث توفر الفضاء الملائم لتبادل واستثمار مقومات وموارد الدول النامية، في ظل المنفعة المشتركة، ولذلك فلا يمكن للمغرب البقاء بمنأى عن هذه التحولات.

وتبعاً لذلك، يمكن للتعاون جنوب- جنوب أن يشكل منصات تساعد المقاولات المغربية، وخاصة المتخصصة في مجال الخدمات، على وضع استراتيجيات دولية، وهو

فرصة من أجل تعزيز علاقات التعاون التجاري مع بلدان الجنوب، بهدف توسيع جغرافية مبادلات المغرب وتنويع مصادر نمو تجارته الخارجية.

أما العامل الثاني، فيتمثل في التطور الملحوظ لاقتصاديات بعض دول الجنوب، مثل الصين والهند والبرازيل وتركيا وجنوب إفريقيا، التي أصبحت تتوفر على مؤهلات مالية وإنتاجية وتكنولوجية معتبرة؛ وبالتالي يمكن للمغرب الاستفادة من التعاون مع هذه الدول لتطوير اقتصاده، خاصة وأن المغرب يتوفر على مؤهلات وفرص استثمارية متنوعة.

هذا، ويستمد موضوع الأطروحة أهميته أيضا من الروابط والعلاقات السياسية والاقتصادية المستقرة والتميزة القائمة بين المغرب والعديد من دول الجنوب، كنتيجة لتقارب المواقف بين المملكة المغربية وهذه الدول في إطار المنظمات الدولية؛ ومن جانب آخر، هناك رغبة متبادلة لتعزيز روابط وأواصر التعاون والصداقة بين الجانبين، نظرا للدور الجيوسياسي المهم لقوى الجنوب في الخارطة العالمية.

وانسجاما مع توجهات السياسة الخارجية المغربية، وفي محاولة لاستثمار موقعه الاستراتيجي المتميز، ركز المغرب جهوده على دعم وتقوية العلاقات جنوب- جنوب، ليجعل من إفريقيا هدفا رئيسيا في علاقاته مع دول الجنوب بلعبه دور محوري تجاه هذه القارة، وأن يكون صلة وصل بينها وبين أوروبا والعالم؛ ونظرا كذلك للأهمية التي أصبحت تحظى بها القارة الإفريقية على المستوى العالمي، وبسبب الروابط التاريخية والجغرافية التي تجمع المغرب بدول هذه المنطقة، عمل المغرب إلى جانب دول القارة على تعزيز العلاقات الثنائية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والدينية، دون إغفال القضايا ذات البعد السياسي بما يخدم مصالح الشعوب الإفريقية.

### **- أسباب اختيار الموضوع وأهدافه:**

يرجع اختيار هذا الموضوع إلى عدة أسباب، منها ما هو موضوعي والآخر ذاتي؛ حيث يعود الاهتمام بمجال السياسة الخارجية للمغرب في إطار توجهاته الجديدة،

إلى تركيز المملكة على الانفتاح على شركاء جدد ينتمون إلى مناطق جغرافية متنوعة؛ وبالتالي فالأطروحة هي محاولة لرصد وتحليل علاقات المغرب في إطار التعاون جنوب- جنوب في سياقها الشمولي، اقتناعا منا بأهمية القيمة العلمية المضافة التي يمكن أن تقدمها لكل المهتمين بحقل السياسة الخارجية المغربية.

وتهدف هذه الدراسة، إلى التعرف على التعاون جنوب- جنوب وتبيان خصائصه، وإبراز التحولات الجديدة في جغرافية العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية ومكانة دول الجنوب فيها، مع الوقوف على مكانة التعاون جنوب- جنوب في الهيكل الجديد لعلاقات التعاون الدولي، إضافة إلى تسليط الضوء على أهم الآليات والميكانيزمات التي وضعتها الدبلوماسية المغربية لدعم وتعزيز علاقات التعاون جنوب- جنوب، مع التركيز على إفريقيا جنوب الصحراء كنموذج لهذا النوع من التعاون، نظرا لما يمثله التعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي بالقارة الإفريقية، كرافعة مهمة لاستراتيجية المغرب نحو إفريقيا جنوب الصحراء.

وبحكم العلاقات الاقتصادية المتميزة بين المغرب والبلدان الإفريقية، استطاعت السوق الإفريقية أن تتحول إلى فضاء استراتيجي للمقاولات المغربية، وهو ما استدعى بدل المزيد من الجهود لولوج المقاول المغربية إلى هذه السوق الواعدة بتعاون مع الجماعة الدولية، أخذا بعين الاعتبار رهان رفع مستوى التنمية في القارة.

### **- صعوبات البحث في الموضوع:**

كغيره من البحوث، صادف البحث في هذا الموضوع مجموعة من الصعوبات والتحديات التي تم تدبيرها، نذكر من ضمنها، صعوبة الحصول على الوثائق المرجعية الرسمية المتعلقة بالاتفاقيات التي وقعها المغرب مع دول الجنوب، لدى المصالح الحكومية خاصة وزارة الخارجية؛ وأيضا تحدي الحصول على المعلومة فيما يخص جانب السياسة الخارجية المغربية.

ومن بين التحديات كذلك التي واجهت تحضير هذه الأطروحة، صعوبة استجماع وتركيب مختلف أبعاد الموضوع المترامية، من خلال تباين وامتداد جوانب الموضوع.

### - إشكالية الموضوع وفرضياته:

تثير هذه الدراسة إشكالية جوهرية، تتمحور حول مكانة التعاون جنوب- جنوب في السياسة الخارجية المغربية، ومدى تمكن الدولة من توظيف استراتيجيتها الجديدة اتجاه إفريقيا لتطوير هذا النوع من التعاون وفقا لمنطق رابح- رابح؛ أخذا بعين الاعتبار التغيرات الحديثة التي طرأت على النظام العالمي، والتي أفرزت جغرافية اقتصادية وسياسية جديدة في العلاقات الدولية؛ وهي إشكالية مركبة تقتضي معالجتها، مقارنة مجموعة من التساؤلات الملحة؛ أبرزها: ما هي مرتكزات ومرجعيات التعاون جنوب- جنوب؟ وما دواعي انفتاح المغرب على دول الجنوب؟ وهل يتوفر المغرب على استراتيجية واضحة لعلاقاته مع قوى الجنوب؟ وما هي خصائص هذه الاستراتيجية؟ وما هي السبل الممكنة للرقى بعلاقات المغرب مع دول الجنوب؟ وهل يمكن اعتبار التعاون جنوب- جنوب رهان عالمي جديد، انطلاقا من موقع المصالح الاقتصادية؟ ثم إلى أي حد استطاع المغرب أن يستثمر علاقاته في سياق التعاون جنوب- جنوب، خاصة مع البلدان الإفريقية، بشكل يستجيب للتغيرات الكبيرة في موازين القوى الجديدة؟ وكيف يمكن قراءة قرار انضمام المغرب لمنظمة الاتحاد الإفريقي، كتنويع للدبلوماسية المغربية في القارة الإفريقية، وتنزيلا لمقاربة رابح- رابح؟

ولمعالجة هذه الإشكالية والتساؤلات المرتبطة بها، سبق أن تم طرح الفرضيات

التالية:

- يوفر التعاون جنوب- جنوب العديد من الفرص لتنمية وتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية للمغرب، لذلك قام هذا الأخير بالعديد من الإجراءات والتدابير من أجل تفعيله على أرض الواقع.

- يساهم تفعيل التعاون جنوب- جنوب بشكل ايجابي في تنويع شركاء المغرب.
- إن استراتيجية المغرب للتعاون جنوب-جنوب، تُبرر اتخاذ خريطة إفريقيا كخلفية حملت أكثر من رسالة مباشرة بأن المغرب مكون إفريقي، وأن مستقبل المغرب في إفريقيا ومستقبل إفريقيا في المغرب.

### - منهجية البحث:

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة، وفي محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار فرضياتها، تم اعتماد المنهج الاستقرائي والتحليلي لعرض مختلف المفاهيم المرتبطة بالتعاون جنوب- جنوب، ودور هذا الأخير في التفعيل والرقى بعلاقات المغرب الدولية؛ كما تم استثمار هذين المنهجين في تحليل ظاهرة التعاون جنوب- جنوب ورصد مدى فعاليتها في ترقية أداء الدبلوماسية المغربية، وكسب رهان تنويع شركاء المغرب؛ بالإضافة إلى المنهج التاريخي، الذي ساعدنا على رصد أهم المحطات التاريخية التي ميزت التعاون جنوب- جنوب وتلك التي بصمت علاقات المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء؛ كما سمح هذا المنهج بتتبع سيرورة وتطور مكونات التعاون جنوب- جنوب باعتباره عنصرا أساسيا في توجهات المغرب الخارجية.

ولتحليل هذا الموضوع والإمام بكل جوانبه، ومعالجة الإشكالية المطروحة، ومقاربة التساؤلات المتصلة بها، واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، تم عرض مضامين الأطروحة وفقا للمحاور الرئيسية التالية:

#### القسم الأول: التعاون جنوب-جنوب، الأبعاد والآليات

#### القسم الثاني: العلاقات بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء، نموذج للتعاون جنوب-جنوب

# القسم الأول : التعاون جنوب-جنوب، الأبعاد والآليات

## القسم الأول: التعاون جنوب - جنوب، الأبعاد والآليات

عملت دول الشمال على بناء علاقاتها البينية المعروفة بالعلاقات شمال - شمال على أساس تبادل المنافع المتساوية، وبالمقابل قامت ببناء علاقات مع دول الجنوب في إطار علاقات شمال - جنوب على أساس التبادل غير المتكافئ للموارد؛ جاء حوار الشمال والجنوب الذي بدأ منذ سنة 1974م بهدف إجراء تغييرات متفاوض عليها في النظام الاقتصادي الدولي لجعله أكثر عدلاً وأشد دعماً للتنمية، إلا أن هذا الحوار انهار كلياً؛ خاصة إبان المفاوضات التي جرت في جولة الأورغواي عن التجارة<sup>1</sup>، بسبب طبيعة المنحى التفاوضي الغير المتكافئ والتفاوتات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين دول الشمال ودول الجنوب.

غير أن المفاوضات التي جرت بين سنتي 1974 و 1979 أثمرت بعض النتائج المهمة، ترتب عليها إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة (بيان وبرنامج العمل لتأسيس نظام اقتصادي دولي جديد)<sup>2</sup>، كما اعترفت رسمياً ولأول مرة بأن عدم التكافؤ الاقتصادي يعتبر تهديداً للأمن والسلام العالميين، وأن مثله في ذلك مثل التوترات والنزاعات العسكرية والسياسية؛ وفي (الاونتكاد 4) بنيروبي سنة 1976م حظيت الأقطار النامية "بالمناهج المتكامل للبضائع"، ذلك المنهج الطموح الذي خطط لإقامة نظام للتدخل الدولي للاستقرار أسواق البضائع.

ونضيف في هذا الإطار، أن الأعوام التالية شهدت مكاسب أخرى منها الاتفاقية الخاصة بمبادئ إعادة جدولة الديون، والتي أُقرت أثناء المفاوضات الدورية التي جرت بين دول الجنوب والمدينين الرسميين في (نادي باريس)<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - التحدي أمام الجنوب، تقرير لجنة الجنوب، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1990، ص. 266.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 267.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

هذا، ونلاحظ أن بلدان الجنوب وسعيا منها للتخلص من سلبيات علاقاتها مع بلدان الشمال، عملت على بناء علاقات تعاونية فيما بينها، وهي ما أطلق عليه العلاقات جنوب- جنوب، والتي تهدف إلى بناء علاقات تتميز بالتكافؤ واحترام السيادة السياسية والاقتصادية على أقطارها الجغرافية<sup>1</sup>.

وعليه فإن أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، سوف تتزايد في العقود الأخيرة من القرن العشرين، إذ أصبح موضوعا للنقاش في العديد من مؤتمرات الأمم المتحدة، ومؤتمرات مجموعة 77 ومجموعة العشرين؛ وتعود هذه الزيادة في الاهتمام إلى القوة الاقتصادية المتزايدة للجنوب، ففي الفترة المتراوحة بين 1990 و2008 تضاعفت وثيرة التجارة العالمية بحوالي أربعة مرات، أما المبادلات التجارية بين بلدان الجنوب فقد تضاعفت لأكثر من 10 مرات<sup>2</sup>.

وبحلول سنة 2010م، بلغت حصة بلدان الجنوب في التجارة العالمية 37%، وشكلت التدفقات بين هذه البلدان حوالي نصف هذه النسبة، وتعود هذه النتائج التي تبرز التطور المضطرد للعلاقات التجارية بين دول الجنوب إلى كون هذه الأخيرة أيقنت أن بلوغ مطلب التنمية لن يتحقق، إلا من خلال تعزيز التعاون فيما بينها وإيجاد حلول تتلاءم وطبيعة خصوصياتها<sup>3</sup>.

ومن المهم جدا الإشارة في هذا السياق، إلى أن تنامي التعاون جنوب- جنوب مرتبط بالصعود المضطرد لدول الجنوب وتعزيز مكانتها على مستوى الاقتصاد العالمي،

---

<sup>1</sup> - محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2016-2017، ص. ب.

<sup>2</sup> - Karima BOUNEMERA BEN SOLTAN, "L'Afrique du Nord et la coopération sud-sud dans un contexte de gouvernance régionale ", Le bureau pour l'Afrique du Nord de la commission économique des Nations Unies pour l'Afrique, 2011, p.3.

<sup>3</sup> - Idem.

حيث يسعى هذا النوع من التعاون إلى تجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها بلدان الشمال.

كما نسجل وفي نفس النقطة، أن هناك شبه إجماع على صعيد المنظمات الدولية وفي الأوساط الأكاديمية على تحقيق عدد من بلدان الجنوب نتائج اقتصادية ملفتة، نتيجة ارتفاع نصيبها من الانتاج العالمي إلى حوالي 45% سنة 2014م، مما جعلها اقتصاديات صاعدة تنافس الدول المتقدمة، وتطمح إلى تغيير موازين القوى على الصعيد العالمي<sup>1</sup>.

ونلاحظ ضمن هذا السياق العام المتسم بتنامي العلاقات جنوب- جنوب، حرص المغرب منذ استقلاله وانضمامه إلى منظمة الأمم المتحدة على إقامة علاقات متينة وقوية مع دول الجنوب، إذ جدد المغرب عبر عدة محطات، عزمه الراسخ على تعزيز التعاون مع هذه الدول وجعله من أولويات سياسته الخارجية.

تأسيسا على ذلك، تم الوقوف من خلال هذا القسم على المرتكزات الكبرى للتعاون جنوب- جنوب (الفصل الأول)، حيث لاحظنا أنه يتم توظيف هذا المفهوم كثيرا، لكن نادرا ما يتم تحديد أبعاده ومرجعياته؛ على أن يتم التطرق فيما بعد للتوجهات الجديدة للتعاون بين المغرب ودول الجنوب (الفصل الثاني)، عبر إبراز أهم الأشكال والنماذج التي تبناها المغرب في علاقاته مع بلدان الجنوب، مع التركيز على حضور البعد الإفريقي في هذه العلاقات.

<sup>1</sup> - محمد سعيد السعدي، التعاون الإنمائي جنوب- جنوب: حالة العالم العربي، تقرير شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بدعم من الاتحاد الأوروبي، يونيو 2018، ص.7.

## الفصل الأول: المرتكزات الكبرى للتعاون جنوب - جنوب

وفي خضم الأوضاع المتقلبة التي سادت خمسينيات وستينيات القرن الماضي، تكونت رغبة قوية في إقامة تعاون ثنائي بين البلدان النامية المستقلة حديثا، حيث بدأ ذلك التعاون في الخمسينات، ولكنه لم يوضع ضمن إطار استراتيجي إلا في المؤتمر الخاص بالتعاون التقني بين البلدان النامية، الذي عقده الأمم المتحدة في بوينس آيرس بالأرجنتين سنة 1978م<sup>1</sup>؛ فتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب على مدى ثلاثين عاما الماضية أدى إلى تمكن مجموعة من البلدان النامية بناء طائفة من الكفاءات التقنية، كثير منها بات يندرج ضمن فئة البلدان المتوسطة الدخل، وأصبحت تسهم بقدر وافر في التعاون بين بلدان الجنوب، كما أن التكامل الإقليمي أعطى المزيد من الزخم لذلك التعاون<sup>2</sup>.

وبالإضافة إلى ذلك، نرى أن وكالات وبرامج الأمم المتحدة أدت دورا أساسيا في تشجيع التعاون فيما بين البلدان النامية؛ حيث أصبح التعاون جنوب- جنوب أداة نفوذ قوية لتشجيع سياسات خارجية متعددة المستويات والمصالح.

ونستطيع القول أن هذا الأسلوب من التعاون، يشكل مسعى لشعوب بلدان الجنوب، مستمد من خبرات مشتركة ومصالح متبادلة؛ ويتألف التعاون فيما بين بلدان الجنوب من عدة مجالات، من أبسطها إلى أكثرها تعقيدا، بما في ذلك بناء نظم الاتصالات الالكترونية وإجراء البحوث العلمية؛ وهو يمثل من حيث الموارد والمساعدة

<sup>1</sup> - منظمة الصحة العالمية، مؤتمر الاطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الاطارية بشأن مكافحة التبغ، التعاون فيما بين البلدان الجنوب وتنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الاطارية بشأن مكافحة التبغ، تقرير أمانة الاتفاقية، بونتا دل ايست، الأورغواي، غشت 2010، ص. 2.

<sup>2</sup> - Zacharie BAENDA FIMBO, " Emergence de la coopération Sud- Sud, vers une rupture avec le Nord ?", *Perspectives internationales*, 2013, p.1.

الإنمائية نحو 10% من المبلغ الإجمالي السنوي المخصص للمساعدة الإنمائية الرسمية (16,6 مليار دولار أمريكي في سنة 2006م)<sup>1</sup>.

وبذلك، نلاحظ أن التعاون جنوب- جنوب يشير إلى مختلف النشاطات والجوانب السياسية والاقتصادية والتقنية والثقافية التي تهم التعاون بين الدول النامية، بهدف الوصول إلى تحقيق تضامن في مختلف المجالات مثل، التجارة والاستثمار والتعاون المالي والتكنولوجي وغيرها.<sup>2</sup>

ولمقاربة مختلف حيثيات وجوانب ميكانيزم التعاون جنوب- جنوب، لا بد من التوقف عند أسسه ومحدداته (المبحث الأول)، ومن ثم بسط أهم الوسائل والآليات المُشكّلة للتعاون فيما بين البلدان النامية (المبحث الثاني).

### المبحث الأول: أسس التعاون جنوب- جنوب

إن التعاون جنوب- جنوب هو نتاج عملية طويلة، بدأت في خمسينيات القرن الماضي، وبشكل خاص منذ المؤتمر الأفرو-آسيوي في (باندونغ) بإندونيسيا سنة 1955م، وهو من نجم عنه تأسيس حركة عدم الانحياز سنة 1966م؛ ليتطور وتزداد وتيرته مع الأزمة الاقتصادية العالمية وظهور أنماط اقتصادية جديدة تولدت عن علاقات اقتصادية متواترة؛ وحتى سنوات الثمانينيات كان التعاون جنوب- جنوب يمثل واقعا سياسيا أكثر منه واقعا اقتصاديا، بسبب تشابه معظم دول الجنوب في درجة نموها وبنيتها الهيكلية، ومواردها المالية والتكنولوجية والبشرية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - منظمة الصحة العالمية، مؤتمر الاطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الاطارية بشأن مكافحة التدغ، مرجع سابق، ص.3.

<sup>2</sup> - Zacharie BAENDA FIMBO, " Emergence de la coopération Sud- Sud, vers une rupture avec le Nord ?", op.cit., p.2.

<sup>3</sup> - Karima BOUNEMERA BEN SOLTAN, "L'Afrique du Nord et la coopération sud- sud dans un contexte de gouvernance régionale", op.cit., p.2.

هذا، ويمكن أن نعتبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب وسيلة فعالة ومناسبة لبناء السلام في العالم، إذ يمكن لبلدان القسم الجنوبي من العالم، أن تساهم عن طريق تبادل الحلول الإنمائية مساهمة قوية في تحقيق الأمن والاستقرار.

وعموما، فإن التعاون بين بلدان الجنوب يعد عنصرا مهما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية، وفرصة حقيقية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية في سعيها الفردي والجماعي، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة<sup>1</sup>.

وعليه، نخلص إلى أن التعاون الجنوب- جنوب، هو نتاج عملية طويلة تطورت وتسارعت مع تزايد الأزمات الاقتصادية العالمية، مما تطلب ضرورة إعادة النظر في الأنماط الاقتصادية التقليدية للتعاون، بما يساهم في تحسين المستوى الاقتصادي والتموي لدول الجنوب.

وبناء على ما سبق، لا بد من العمل على سبر معالم وأهمية دول الجنوب في الجغرافيا الجديدة للعلاقات الدولية، نظرا لمجموعة من السمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المهمة التي تتميز بها دول الجنوب (المطلب الأول) ومن ثم التوقف عند مرجعيات وخصائص التعاون جنوب- جنوب (المطلب الثاني) باعتباره أحد المواضيع الهامة للنقاش في التنمية الدولية خلال العقود الأخيرة.

### **المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية لدول الجنوب**

يتسم الواقع الدولي المعاصر بانتشار العديد من المصطلحات والمفاهيم المتصلة بحقل العلاقات الدولية والجغرافيا السياسية، منها ما يهدف إلى تصنيف الدول حسب خصائصها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنها ما هو مجرد أوصاف إعلامية.

<sup>1</sup> - Zacharie BAENDA FIMBO, " Emergence de la coopération Sud- Sud, vers une rupture avec le Nord ?", op.cit., p.3.

ومن ضمن هذه المفاهيم ما اصطُح عليه بالشمال والجنوب North and South؛ رغم أن الدلالة الواضحة لهما جغرافية محضة تتعلق بالاتجاهات إلا أنهما مستخدمان في واقع الأمر لمعانٍ تتجاوز التحديد الجغرافي المعروف لوصف وحدات سياسية معينة بأنها شمالية وأخرى جنوبية، وذلك بناء على بعض الضوابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع تجاهل الاتجاه المكاني الذي تنتمي إليه تلك الوحدة السياسية<sup>1</sup>.

ومن هنا، نستطيع القول أن مصطلحي الشمال والجنوب يستعملان في الخطاب العلمي والأكاديمي والسياسي، لوصف العلاقة بين الدول الغنية والصناعية من ناحية، والدول الفقيرة والأقل تصنيعا من ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن الدلالة الجغرافية لا تدل على أن دول الشمال هي التي توجد في النصف الشمالي للكرة الأرضية فقط، أو أن دول الجنوب هي التي توجد في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، فإن مفهومي الشمال والجنوب، مختلفين من حيث الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تُولد معا مستوى معين من التنمية، والتي يمكن قياسها باستخدام مجموعة من المؤشرات مثل، الناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية والبطالة ومعدلات الأمية ووفيات الرضع وأمد الحياة...إلى غير ذلك<sup>2</sup>.

ويلعب تاريخ الدول النامية دورا أساسيا في هذا السياق، إذ كانت لها تجربة مع الاستعمار والقمع وهو ما ساهم في تشكيل هوية مشتركة بينها؛ فحتى الحرب العالمية الثانية لم تكن قد وضعت قضية تنمية المجتمعات في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية على جدول أعمال واضعي السياسات في الشمال<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - مصطفى محمد علي، "الشمال والجنوب، الدلالة الجغرافية والاستخدام الدولي المعاصر"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الأول والثاني، 2011، ص.394.

<sup>2</sup> - L. KRUGER, "North-North and North-South, and South-South", *Global transformations and world futures*, vol.I, sans année, p.1.

<sup>3</sup> - Idem.

ويبدو من الواضح أنه كان لا بد للقوى الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، أن تتعامل مع وضع جديد للعلاقات الدولية، مبني أساسا على طبيعة المواقف السياسية والتوجهات الإيديولوجية لمختلف بلدان العالم.

إلى جانب ذلك، أفرزت التطورات المتتابة التي عرفت العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين بيئة جديدة، لنمو بعض الدول وبروزها على الساحة الاقتصادية العالمية، والتي أصبحت تسعى لصنع مكانة لها بين الدول المسيرة للاقتصاد العالمي، مما ساهم في تشكل جغرافيا جديدة للعلاقات الدولية.<sup>1</sup>

وعليه سيتم التعرف في هذا المحور على دول الجنوب وتموقعها الجغرافي (الفرع الأول)، ثم محاولة الاضطلاع على أهم المعالم والتوجهات التي تساهم في تشكل اقتصاديات دول الجنوب (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: التموقع الجغرافي لدول الجنوب

الشمال والجنوب تشمل دالتهما الجغرافيا الواقع البيئي لسطح الأرض وتضاريسها، ومن ذلك أن الوحدة السياسية (الدولة)، تزداد أهميتها الاستراتيجية المتعلقة بالحجم والامتداد كلما كانت العروض التي تغطيها مساحتها كثيرة، بمعنى تعدد دوائر العرض فيها؛ والحاصل أن الامتداد الشرقي الغربي للوحدة السياسية يجعلها لا تحتوي على موارد كثيرة، مثل تركيا وأوكرانيا، إلا إذا كان ذلك الامتداد الشرقي الغربي يوازيه امتداد شمالي جنوبي أو نحوه، مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، مرجع سابق، ص.7.

<sup>2</sup> - مصطفى محمد علي، "الشمال والجنوب، الدلالة الجغرافية والاستخدام الدولي المعاصر"، مرجع سابق، ص.397.

لذلك فالدولة ذات الامتداد الشمالي الجنوبي الواسع تتعدد فيها دوائر العرض، ومن تم تتنوع فيها المناخات، ما ينتج عنه تنوع في الموارد والخيارات لاستغلالها اقتصادياً، ويفسر ذلك عظمة الإمبراطوريات التاريخية التي عرفتها البشرية.

وتطبيقاً لذلك، يرى (رولان بریتون) أن الحضارات تتميز بمجموعة من السمات المختلفة الأنساق كما يمنحها تركيبها الخاص علامة تفرق فيما بينها<sup>1</sup>، وتعود أهم تلك السمات إلى الجغرافيا الطبيعية (الإطار البيئي)، والإناسة (التركيب العرقي للسكان)، والتكنولوجيا والاقتصاد (طرق الإنتاج)، والبناء الاجتماعي (التكوّنات الاجتماعية) والتنظيم المدني (شبكة المواصلات، الاستقطاب الحضري) والتركيب الإثني (أعراق وأمم)، والثقافة (لغات، آداب، فنون، دين، فلسفة، ايدولوجيا)<sup>2</sup>.

من هذا المنطلق، فالدولة الفارسية كان لها امتداد شمالي جنوبي واسع وكذلك الدولة الإسلامية، وكل من الحضارة الهندية والقيصرية وأوروبا الرومانية<sup>3</sup>، وفي الوقت الحاضر، نجد العديد من الدول التي يمكن أن تكون لديها قوة اقتصادية مستندة إلى تنوع مواردها نتيجة دوائر العرض التي أفضى إليها الامتداد الشمالي الجنوبي مثل، الكونغو الديمقراطية والصين وإيران والسويد والبرازيل والشيلي، وغيرها.

وعليه نستنتج أن واقع استخدام الاتجاهات للتعبير عن التمييز بين المجتمعات، يشمل في الواقع كل الاتجاهات مثل، الشرق المحافظ والغرب المتحرر وخلافه، غير أن استخدام الشمال والجنوب وما يتعلق بهما، صار ذو أبعاد متعددة تشمل الاقتصاد والسياسة والاجتماع وغيرها؛ وباستقراء ما يتعلق بكل ذلك نجد أن هذا الاستخدام يتعدى المحافل الدولية إلى الواقع القاري والإقليمي ثم المحيط المحلي لبعض الدول.

<sup>1</sup> - رولان بریتون، جغرافيا الحضارات، منشورات عويدات، الطبعة الأولى، بيروت-باريس، ، أكتوبر 1991، ص.64.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.65.

<sup>3</sup> - مصطفى محمد علي، "الشمال والجنوب، الدلالة الجغرافية والاستخدام الدولي المعاصر"، مرجع سابق، ص.398.

وفي إطار الواقع القاري نجد الجنوب ممثلاً في القارة الإفريقية وجنوب آسيا وأمريكا الجنوبية، في حين نجد الشمال يمثل أوروبا وشمال آسيا وأمريكا الشمالية، ولكل من الاتجاهين هناك دلالات اقتصادية وسياسية واجتماعية بارزة، وما يترتب على الواقع القاري نجده كذلك في الواقع الإقليمي للدولة الواحدة، فبريطانيا فيها الشمال والجنوب بمميزات واضحة رغم كونها من دول الشمال، وكوريا الدولة الواحدة قسمت شمالاً وجنوباً، واليمن هناك تمايز كذلك بين شماله وجنوبه حتى بعد وحدته، وأفغانستان وبعد انتصار شعبها على السوفييت ظهر فيها حكام جنوبيون ومعارضون شماليون، ونيجيريا عرف شمالها بالثقافة الشرقية وجنوبها بثقافته الغربية<sup>1</sup>.

وبالتالي، نعتبر تسمية الشمال والجنوب ذات أبعاد جغرافية وسياسية أكثر منها اقتصادية، بحيث أن شمال الكرة الأرضية يتميز بخصائص طبيعة مختلفة عن تلك التي يتميز بها جنوبها، كما أن المواقف السياسية المرتبطة بالتجاذبات الدولية تكاد تكون مختلفة تماماً عن دول الجنوب.

من هذا المنطلق، تشكلت بعض التسميات التي قسمت العالم إلى مجموعات معينة على أساس مواقعها الجغرافية ومواقفها السياسية، فأطلق تعبير العالم الأول على الدول الرأسمالية، والعالم الثاني على الدول الشيوعية أو الاشتراكية، والعالم الثالث على الدول التي كانت مستعمرة ثم نالت استقلالها، إلا أن إدخال مفهوم ومضمون التنمية على رسم التقسيمات الدولية جعل دول الجنوب مصطلحاً ذو بعد اقتصادي كذلك، من خلال تميز دول الشمال ببعض السيمات الاقتصادية عن دول الجنوب<sup>2</sup>.

إن الجنوب the south بوصفه مصطلحاً دولياً يعني الدول الفقيرة أو الأقل تقدماً less developed والتي حظيت كذلك بأسماء عديدة مثل، الدول التي تمر

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص ص 401-402.

<sup>2</sup> - محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، مرجع سابق، ص 21.

بمرحلة نمو undeveloped والبلدان المتخلفة undeveloped، وكذلك البلدان النامية developing ودول العالم الثالث the third world.

وبهذا المعنى قسم العالم بين شمال غني وجنوب فقير، لكن ذلك التقسيم نفسه أضحى غير مواكب، بمعنى أن أية دولة بإمكانها أن تصبح ضمن دول الشمال الغني المتقدم، إذا أجرت الإصلاحات التحديثية اللازمة في المجتمع والسياسة والاقتصاد، كما يمكن أن تكون دولة أخرى عكس ذلك إذا انتكست، بغض النظر عن الموقع الجغرافي<sup>1</sup>.

وفي نفس الإطار، لا بد أن نشير إلى أن مفهوم الجنوب ظهر مع نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، كمصطلح مدغم لمفهوم دول العالم الثالث، غير أن الاهتمام الكبير بتقسيم العالم إلى شمال وجنوب كان من طرف السياسي الألماني (willy BRANDT) الذي كان مستشارا لألمانيا الاتحادية سابقا، إذ قام بنشر تقرير اللجنة المستقلة لقضايا التنمية الدولية بين الشمال والجنوب سنة 1970 بعنوان "نحو عمل مشترك لتنمية العالم الثالث"، والذي ظهرت فيه خريطة العالم يمر عليها الخط المقسم من الغرب إلى الشرق محاذيا في غالبه دائرة العرض 30 درجة شمالا، حيث جعل أمريكا الشمالية شماله ما عدا المكسيك وكذلك أوروبا وروسيا، وينحني بعد روسيا جنوبا ليضم استراليا ونيوزلندا، وناقش هذا التقرير أيضا نتائج هذا التقسيم، حيث تضمنت الدول الصناعية إضافة إلى دول واقعة تحت خط الاستواء (استراليا ونيوزلندا)، بينما يتكون جنوبه من دول نصف مصنعة كالبرازيل والمكسيك والصين، ودول نامية مثل، شمال إفريقيا ودول فقيرة، مثل وسط وجنوب إفريقيا وبعض الجزر الفقيرة مثل، المالديف<sup>2</sup>.

ونستطيع القول أن هذا التوجه مثل حجر الأساس في مشروع تقسيم العالم إلى الشمال الغني والجنوب الفقير، ويعتقد بعض الاستراتيجيين أن تلك الخريطة تجسد الاهتمام الحديث بمشكلات العالم الثالث وبقائه تابعا للعالم المتقدم؛ إلا أن ذلك التقسيم

<sup>1</sup> - مصطفى محمد علي، "الشمال والجنوب، الدلالة الجغرافية والاستخدام الدولي المعاصر"، مرجع سابق، ص. 408.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 410.

الجغرافي كان نتاجا لبعض الاعتبارات الاقتصادية وغيرها في ذلك الوقت، ثم صار أساسا للتقسيم الحالي.

هذا إلى جانب أن التقلبات والتغيرات الحديثة التي شهدتها النظام العالمي، أثبتت كثيرا من الفوارق الطبيعية والبشرية بين الشمال والجنوب، حيث تم إبراز بعضها بوصفها معايير للتفريق بين الشمال والجنوب، وتعد تلك الأشياء في الحقيقة من الميزات الطبيعية التي يتسم بها كل من الشمال والجنوب، ووفقا لعوامل محلية مؤثرة في واقع كل من العالمين مع وجود تأثيرات خارجية ملحوظة<sup>1</sup>.

وعليه، نرى أن دول الجنوب تمثل مجموعة البلدان ذات الاقتصاديات التي تركز على الأنشطة الأولية وبعض النشاطات الصناعية الثانوية، وهي الأقطار التي يميزها التخلف التقني وقلة الإنتاج، ويرجع هذا إلى مجموعة من الظروف الاقتصادية والسياسية، كما أن وضعيتها نتجت في إحدى جوانبها عن العلاقات غير المتوازنة التي فرضت على هذه البلدان من طرف الدول المتقدمة، إما استعمارية قديما أو بالهيمنة الاقتصادية حديثا.

وتعميقا للنقاش، وتوضيحا لما سبقت الإشارة إليه يصنف البنك الدولي دول العالم استنادا إلى معيار نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، إلى ثلاث مجموعات من الدول<sup>2</sup> وهي:

- الدول ذات الدخل الفردي المنخفض: (أقل من 975 دولار).

- الدول ذات الدخل الفردي المتوسط: (بين 976 دولار و11,905 دولار)  
وتضم شريحتين من الدول، الشريحة الأدنى للدخل المتوسط والفئة الأعلى للدخل المتوسط.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص.411.

<sup>2</sup> - عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص.56.

- الدول ذات الدخل الفردي المرتفع: (أعلى من 11,906)، وتضم الدول الصناعية وهي أغلبية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE).

غير أننا نلاحظ أن تصنيف الدول استنادا إلى معيار الدخل الفردي لقي معارضة من طرف من بعض المختصين بسبب تجاهل هذا التقسيم لطبيعة الهياكل الاقتصادية لهذه البلدان، وشكل منحني توزيع الدخل الوطني بين أفرادها؛ حيث أن ارتفاع الدخل في دول الخليج مثلا لا يمس بالضرورة فئة كبيرة من مجتمع داخل هذه الدول، بالإضافة إلى ذلك، يمكن لبعض البلدان النامية أن تبلغ دخولا فردية عالية نتيجة التضخم العالمي، ودون أن تعرف مستويات تنميتها الداخلية أي تغيير، وخير مثال على ذلك الدول النامية المصدرة للبتروول ذات العدد القليل من السكان.

أما هيئة الأمم المتحدة، فقد ميزت بين مجموعتين من الدول<sup>1</sup> وهي:

- الدول الأقل تقدما (PMA) وتضم حاليا 49 دولة، وتتميز بضعف الدخل الفردي، والتأخر في التنمية البشرية، مما يتسبب في ظهور مشاكل أخرى، مثل سوء التغذية وانعدام الخدمات الصحية والتعليمية.

- الدول المصنعة حديثا (NPI) تضم 15 دولة موزعة كالتالي، 5 دول في أمريكا الجنوبية، و7 دول في جنوب شرق آسيا، ودولة واحدة في إفريقيا وهي دولة جنوب إفريقيا، ودولتان في أوروبا وهما البرتغال واليونان؛ حيث تتميز هذه الدول بوجود قاعدة صناعية وصادرات متنوعة، بالإضافة إلى الارتفاع المتزايد في الدخل الفردي وتحسن نسبي في الخدمات الصحية والتعليمية، إلى جانب، استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لاسيما استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات.

ويمكن أن نفهم من ذلك أن الأمم المتحدة، استعملت مفهوم الدول الأقل نموا من أجل تمييز الدول الأكثر فقرا في العالم، وهي تضم أعدادا كبيرة من دول إفريقيا جنوب الصحراء، كالموزمبيق ودولا من آسيا وأخرى في أمريكا الجنوبية.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص.57.

وكما هو ملاحظ وانطلاقا من هذه المعطيات، لا يوجد تصنيف اقتصادي محدد للدول معمول به عبر العالم، إلا أن معظم الهيئات الدولية تعتبر كل من اليابان وبرمودا وكندا وغرين لاند وسانت بيار والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وأوروبا كأقاليم أو مناطق متقدمة، وأن دول الجنوب اقتصاديا هي تلك البلدان التي يتميز فيها الاقتصاد بعدم التطور في وظائفه الإنتاجية والتوزيعية والاستهلاكية<sup>1</sup>، وهي تضم دولا في أمريكا وإفريقيا وآسيا.

وبالموازاة مع ذلك، يمكن القول أن بروز القوة الصاعدة والحركات المناهضة للاستعمار وانخفاض قوة الدول الامبريالية الأوروبية، وحقيقة أن الجنوب كان قد اكتسب أهمية استراتيجية في سياق منافسة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، كل ذلك ساهم في تغيير مصير المستعمرات السابقة<sup>2</sup>؛ وقد أدى هذا الاهتمام إلى إنشاء نظرية التنمية باعتبارها تخصص أكاديمي مستقل في الجامعات الأمريكية خلال سنة 1950م الذي هيمن عليه براديجم الحداثة أواخر 1960م<sup>3</sup>.

ومن جهة أخرى، إن انقسام العالم إلى دول غنية في الشمال تستحوذ على الحصة العظمى من الثروة العالمية بالرغم من أنها لا تضم إلا عددا قليلا من سكان العالم، ودول فقيرة في الجنوب مكتظة بالسكان تعاني من الفقر وضعف حصتها من الدخل العالمي، هي ظاهرة وسمت المجتمع الدولي منذ فترة طويلة واستفحلت مع انتشار العولمة وتزايد حركة التكتلات العالمية الإقليمية والدولية<sup>4</sup>، ولا يقتصر التفاوت التنموي على هاتين المجموعتين الكبيرتين من دول العالم، بل إن التفاوت موجود وبعث داخل الاقتصاديات النامية ذاتها، سواء بين الأقاليم أو داخل الإقليم الواحد، أو الدولة الواحدة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>– Abdelkader SIDI-AHMED, "Le Phénomène Sud- Sud", op.cit., p. 720.

<sup>2</sup>– L. KRUGER, "North-North and North-South, and South-South", op.cit., p.1.

<sup>3</sup>– Ibid., p.2.

<sup>4</sup>– عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مرجع سابق، ص.61.

<sup>5</sup>– المرجع نفسه، ص. 62.

وإضافة إلى كل ذلك، يتبين لنا أن الدول النامية تواجه رهان تجميع شروط انطلاقها الاقتصادي في ظل واقع دولي يتميز بوجود فجوة عميقة وتفاوت صارخ في مستوى التطور بين العالمين المتقدم والنامي، بل إن هذا التفاوت موجود بين مجموعة الدول النامية ذاتها وداخل الدولة الواحدة منها؛ رغم محاولة هذه الدول في فترة الستينيات والسبعينيات أن تجد طريق نهضتها من خلال تبنيها جملة من السياسات التنموية المختلفة سواء منها تلك المرتكزة على الزراعة أو تلك المرتكزة على الصناعة، ولكن لم تغلح أي من هذه السياسات في تحقيق وضع اقتصاداتها على مسار الانطلاق<sup>1</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول النامية ما تزال تعاني العديد من المعوقات التي تقف حبر عثرة في وجه انطلاقها الاقتصادي سواء منها ما تعلق بالداخل أو الخارج، وسواء كانت هذه المعوقات اقتصادية أو تخص مجالات أخرى اجتماعية وثقافية وسياسية وقانونية ومؤسسية، وعلمية وتكنولوجية أو كانت أيضا مرتبطة بالجانب التاريخي والجغرافي<sup>2</sup>.

هذا، ونلاحظ أن المميزات الجغرافية والاجتماعية لدول الجنوب تنعكس على بنية وهيكل اقتصادياتها، حيث تتسم هذه البلدان بالعديد من الخصائص الاقتصادية التي تميزها عن دول الشمال.

يتضح إذن، أن الاستراتيجيات الدولية تتفق على اختلافها على أهمية العامل الجغرافي - السياسي في تحقيق أهداف الدولة وطموحاتها وتثبيت مكانتها في سلم توزيع القوى الدولية وإظهار الدور الأكثر تميزا، بل والسعي إلى تحسين تلك المكانة وذلك الدور<sup>3</sup>؛ فأغلب المتخصصين والمهتمين بمجال العلاقات الدولية يجمعون على الدور

<sup>1</sup>- L. KRUGER, "North-North, North-South, and South-South", op.cit.,p.3.

<sup>2</sup>- عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مرجع سابق، ص.

<sup>3</sup>- محمد عبد السلام، الجيوبوليتيكا علم هندسة السياسية الخارجية للدول، دار الكتب، القاهرة، 2019، ص.5.

المؤثر والحاسم للحيز الجغرافي في تحديد ورسم ملامح دور الدولة على الساحة السياسية العالمية.

### الفرع الثاني: معالم تشكل اقتصاديات دول الجنوب

شهدت الساحة العالمية في بداية الألفية الثالثة تطورا كبيرا، إذ تحول عدد كبير من البلدان النامية إلى اقتصاديات ناشطة، تسجل أداء جيدا في النمو الاقتصادي والتجارة وتحقق تقدما سريعا في التنمية البشرية، في زمن يخيم عليه عدم اليقين، تدعم هذه البلدان مجتمعة النمو الاقتصادي العالمي، وتتعش الاقتصاديات النامية الأخرى وتغير وجهة الفقر والثروة على نطاق واسع، حيث ظهرت العديد من قوى الصاعدة في الكثير من مناطق الجنوب مثل، جنوب إفريقيا والبرازيل والصين وتركيا...

إلا أننا ما زلنا نشهد أن هذه البلدان تواجه تحديات هائلة، فهي تعتبر حتى الآن موطنًا للكثير من فقراء العالم، وقد أثبتت أن إطلاق الفرص التي يخترنها الاقتصاد يكون في تطبيق السياسات العملية والتركيز على التنمية البشرية، وهو ما تيسر لها في ظل العولمة.

وتتميز معظم بلدان الجنوب بوفرة كبيرة في العوامل الطبيعية والبشرية اللازمة لعمليات الإنتاج، وعلى الرغم من ذلك تبقى اقتصاداتها دائما غير متقدمة، بسبب عدم الاستثمار الأمثل لمواردها، وضعف قدرتها على توظيفها بشكل جيد، ما يجعل من نواتجها المحلية تحتل مرتبة متأخرة مقارنة بدول الشمال؛ حيث تتباين أقطار الجنوب تباينا كبيرا في حجم ما وهبته من مصادر طبيعية، وفي هيكل اقتصاداتها ومستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فهي تختلف كذلك في ثقافتها وأنظمتها السياسية ومذاهبها العقائدية، وقد برز تنوعها الاقتصادي والثقافي في السنين الأخيرة بشكل جعل جنوب اليوم أقل تجانسا مما كان عليه جنوب أمس<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مرجع سابق،

ومع ذلك فداخل هذا التنوع وحدة أساسية، إذ أن ما تشترك فيه أقطار الجنوب يتجاوز فوارقها، وهذا يمنحها هوية مشتركة وسببا للعمل معا من أجل الأهداف المشتركة، كما أن تنوعها الاقتصادي يتيح فرصا للتعاون يمكنها أن تنفع الجميع<sup>1</sup>؛ فالرابطة الأساسية التي تربط أقطار الجنوب وشعوبه هي الرغبة في الخلاص من الفقر والتخلف وضمان حياة أفضل لمواطني هذه الأقطار، هذا الطموح المشترك هو أساس تضامن أقطار الجنوب، الذي تعبر عنه منظمات مثل مجموعة 77 (أصبح عددها أكثر من 133 دولة)، وحركة عدم الانحياز ذات العضوية الواسعة والمتزايدة من قارات الجنوب جميعا<sup>2</sup>.

وهكذا، نستنتج أن الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية تميزت بنمو حصة الجنوب في هيكل المبادلات الدولية، بحيث ساعدت التغيرات الحديثة التي حصلت على مستوى البيئة الاقتصادية الدولية تسهيل عملية اندماج دول الجنوب في الاقتصاد العالمي، وصناعة دور فعال لها على مستواها<sup>3</sup>؛ وحسب دراسة أعلنت عنها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية في دراسة جديدة لها أن التحول البنوي الحاصل في العالم سيجعل دول الجنوب الصاعدة مثل، الصين والهند والبرازيل تتجاوز دول الشمال في سنة 2030، وتحقق أكثر من نصف الناتج الدولي<sup>4</sup>.

ونستطيع قراءة هذا التطور في مكانة دول الجنوب في الاقتصاد الدولي، من خلال معاينة أداء متغيراتها الاقتصادية التي لها علاقة بالعالم الخارجي مثل، التدفقات التجارية والنقدية الداخلة والخارجة؛ إذ استطاعت الأقطار النامية أن تحرز في العقود الثلاثة بعد الحرب العالمية الثانية تقدما اقتصاديا واجتماعيا كبيرا، بل إنه في الستينات والسبعينات فاقت كمجموعة ما حققته الأقطار المتقدمة في معدلات النمو الاقتصادي،

<sup>1</sup> - التحدي أمام الجنوب، مرجع سابق، ص ص.55-56.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.56.

<sup>3</sup> - محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، مرجع سابق، ص.29.

<sup>4</sup> - الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية، [www.oecd.org](http://www.oecd.org)، (16 دجنبر 2020).

بينما شهدت أواسط السبعينات تحولا نحو خلل مستمر في نظام الاقتصاد العالمي، وكانت نتيجة هذا الخلل الركود العالمي في السنوات بين 1980 و1983.

ونشير في هذا الصدد أنه ومنذ ذلك الحين، تمتعت الأقطار الصناعية بفترة من الانتعاش والنمو المتواصل، ولو بوثيرة أبطأ مما كانت عليه في مراحل الانتعاش التي أعقبت الحرب، لكن أزمة اقتصادية حادة تستمر بتضييق الخناق على أجزاء كثيرة من العالم النامي، ففي عقد الثمانينات أصيبت الغالبية العظمى من البلدان النامية بضربات قاسية خفضت نموها الاقتصادي وتراجعت مستويات المعيشة فيها، وكانت أشد الأقطار معاناة تلك التي تتحمل عبئا ثقيلًا من الدين الخارجي، وأدى النكوص وعدم الاستقرار الدائم والأزمات المالية المتجددة إلى إشاعة الارتباك في العالم النامي طيلة فترة الثمانينات، ولو كان هناك عدد من الاستثناءات المهمة خاصة في آسيا<sup>1</sup>.

ونسجل في هذا الإطار أن العلاقات الاقتصادية بين دول الجنوب، تغطي تدفقات التجارية والتكنولوجية وحركات الهجرة، حيث تطورت مبادلات السلع بين هذه الاقتصاديات خاصة ما يتعلق بالمواد الأساسية (الطاقة، المعادن، الزراعة) والمنتجات المصنعة؛ كما اتخذت تجارة السلع الأساسية بعدا جديدا، بالإضافة إلى المنتجات الغذائية ذات الطلب المتزايد من طرف دول الجنوب.

غير أنه منذ عام 1973م وهذه التجارة تنمو بمعدل أسرع في الجنوب وبين الجنوب والشمال حيث سجلت زيادة 16 % سنويا في المتوسط، وتؤكد مع الأزمة الاقتصادية التي ضربت دول الشمال ما بين 1973-1975، وما بين 1978 و1979 تضاعفت مبادلات المنتجات المصنعة بين دول الجنوب في وقت تراجعت فيه المبادلات بين الشمال والجنوب إلى النصف، مقارنة بتراجع المبادلات فيما بين دول الشمال بنسبة 2 % سنويا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - التحدي أمام الجنوب، مرجع سابق، ص.57.

<sup>2</sup> - F.YACHIR, "la coopération sud-sud, une alternative", *Revue algérienne des sciences juridiques économiques et politiques*, vol.XXI, N°4, décembre 1984, p.909.

وقد رافق هذا التوسع في التجارة بين بلدان الجنوب مشاركة قوية للعالم الثالث في السوق العالمي للسلع المصنعة<sup>1</sup>؛ كما أن حصة الإمدادات الصناعية الخارجية لدول العالم الثالث تأتي من دول العالم الثالث الأخرى، وقد عرفت تزييدا حيث سجلت نسبة 11% سنة 1970م و17% سنة 1979م، وهو ما جعل من الجنوب ممونا مهما أكثر فأكثر بالنسبة للجنوب<sup>2</sup>.

وفي نفس الاتجاه، نؤكد أن بروز بعض الأقطاب الاقتصادية المهمة بين دول الجنوب جعل منها فاعلا رئيسيا في الاقتصاد الدولي، وعنصرا مؤثرا في صناعة جغرافيا التجارة الدولية؛ حيث حققت معظم بلدان الجنوب تحسنا ملحوظا في حجم وهيكل علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي، بشكل جعل من بعضها منافسا حقيقيا لدول الشمال على مستوى الأسواق الدولية.

وبالموازاة مع ذلك، انعكست التطورات المعتمدة على مستوى القواعد الإنتاجية للاقتصاديات الجنوب على علاقاتها التجارية مع العالم، إذ أصبحت بعض الدول النامية أقطابا تجارية مهمة على المستوى العالمي، وتحسنت مكانتها ودورها في بناء العلاقات التجارية الدولية؛ إذ نلاحظ أنه في الفترة ما بين 1980 و1990 عرفت حصة بلدان الجنوب من التجارة العالمية انخفاضا ملحوظا، ويرجع ذلك بالأساس إلى الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها مختلف الدول النامية في هذه الفترة، وفي مقدمتها أزمة انخفاض أسعار الطاقة لسنة 1986م، في حين واصلت نسبة الصادرات والواردات من دول الجنوب ارتفاعاتها المستمرة، حيث انتقلت نسبة الواردات من حوالي 23% إلى حوالي 41% بين سنتي 1980 و2012، كما حققت الصادرات نسبة 45% سنة 2012م بعد أن سجلت سنة 1980 حوالي 30% من الصادرات العالمية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - Ibid., p.910.

<sup>2</sup> - Ibid., p.911.

<sup>3</sup> - محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، مرجع سابق، ص.30.

ويعزى هذا التحسن المضطرد في نسبة مساهمة بلدان الجنوب في التجارة العالمية إلى ظهور أقطاب اقتصادية ناشئة في العالم النامي مثل، الصين والبرازيل وكوريا الجنوبية... الخ، والتي ساهمت في ارتفاع معدلات نمو اقتصاداتها كما رفعت من قيمة صادراتها، وزادت من حجم متطلباتها وحاجيتها الاقتصادية على المستوى العالمي<sup>1</sup>.

كما ساهمت التغيرات الكثيرة في البيئة الاقتصادية الدولية في فتح الأبواب أمام الدول النامية للدخول أكثر فأكثر في هيكل التبادل الدولي، وصنع مكانة لها على مستوى البيئة الاقتصادية الدولية، إذ حققت معظم الدول النامية تطورات في أداء مؤشرات الاقتصادية مثل، نمو الناتج المحلي بشكل كبير وارتفاع حجم تجارتها الخارجية، وتطور تدفقاتها النقدية وغيرها من معايير الأداء الأخرى<sup>2</sup>.

ومن هذا المنظور، تميزت النواتج المحلية لمعظم الدول النامية بارتفاع مستمر خلال السنوات الأخيرة، نتيجة تبنيتها لسياسات اقتصادية فعالة ساهمت في رفع قدراتها الإنتاجية في ميادينها الريادية، مستفيدة من التطورات التي حصلت على مستوى أساليب وتكنولوجيا الإنتاج على المستوى العالمي، ومن تعاونها الاقتصادي مع الدول الأخرى وخاصة الدول المتقدمة<sup>3</sup>.

ومن هنا نستطيع القول أن لنهضة الجنوب أهمية بالغة لما تزخر به من تنوع، فهذه الموجة التي شهدتها البلدان النامية تشمل بلدانا مختلفة من حيث ما تملكه من ثروات، وما تتخذه من هياكل اجتماعية، وما تتفرد به من معالم جغرافية وما تختزنه من موروثة تاريخية، فالأرجنتين وإندونيسيا والبرازيل والصين وماليزيا والهند، جميعها بلدان متنوعة أثبتت أن التنمية السريعة التي محورها الإنسان يمكن تحقيقها في ظروف مختلفة، وتجارب هذه البلدان المتنوعة يمكن أن تستفيد منها البلدان النامية الأخرى، ويمكن

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص.31.

<sup>2</sup> - يعقوب محمد/ زيدان محمد، "التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب بين معالم تطور اقتصاديات الجنوب واتجاهات تشكل الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سابق، ص.14.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.15.

للعلاقات التي تبنى بين هذه البلدان أن تؤدي إلى مزيد من التوازن في زمن العولمة، مما يفتح طُرقاً جديدة للتجارة ترتبط بين كل هذه البلدان المتنوعة مثل، تايلند وتركيا وجنوب إفريقيا وفيتنام والمغرب، بعلاقات تصدير واستيراد قوية مع أكثر من 100 اقتصاد حول العالم<sup>1</sup>.

وبناء على دراسة قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شملت عينة من 107 من البلدان النامية على مدى الفترة من 1990 إلى 2010، صُنّف حوالي 87% من العينة ضمن البلدان المندمجة في الاقتصاد العالمي<sup>2</sup>، إذ تمكنت من زيادة نسبة التجارة، وبناء شراكات تجارية قوية، والحافظ على نسبة مرتفعة للتجارة مقارنة بالبلدان التي تقاربها في مستويات الدخل<sup>3</sup>، وقد باتت جميع هذه البلدان النامية أكثر ارتباطاً بالعالم وأكثر ترابطاً فيما بينها، إذ انتشر فيها استخدام الانترنت، وازداد عدد مستخدمي هذه الشبكة بمتوسط سنوي تجاوز 30% في الفترة من 2000 إلى 2010، في حين أن اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي لا يحقق مكاسب سريعة في دليل التنمية البشرية مقارنة ببلدان أخرى من المستوى نفسه في الفترة من 1990 إلى 2012<sup>4</sup>.

ومن خلال ما سبقت الإشارة إليه، نلاحظ أن الإنتاج العالمي يعيد إحلال التوازن بطرق لم يشهدها منذ 150 عاماً، حيث سجلت حركة السلع والخدمات والأشخاص والأفكار عبر الحدود نمواً ملحوظاً؛ إلا أن هذا النمو عرف انخفاضاً بعد الحرب العالمية الثانية، وبحلول سنة 1960م كانت نسبة التجارة في الإنتاج العالمي دون 25%، غير أن هذه النسبة قاربت 60% من الإنتاج العالمي سنة 2011م، وقد توزعت هذه الزيادة

<sup>1</sup> - F.YACHIR, "la coopération sud/sud, une alternative", op.cit., p.913.

<sup>2</sup> - برنامج الأمم الإنمائي، نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع، تقرير التنمية البشرية 2013.

<sup>3</sup> - Ibid., p.914.

<sup>4</sup> - Idem.

على نطاق واسع، إذ ارتفعت نسبة التجارة فيما لا يقل عن 89 بلدا ناميا في العقدين الماضيين<sup>1</sup>.

واليوم تنتشر عمليات إنتاج الصناعات التحويلية عبر الحدود، نتيجة لتراجع الحواجز الجمركية وانخفاض تكاليف النقل، كما تقوم بلدان عديدة بتداول السلع الوسيطة، وكما ساهم التطور الذي عرفته تكنولوجيا المعلومات طرح المزيد من الخدمات في إطار التبادل التجاري، وكانت نتيجة لذلك سجلت زيادة في المبادلات التجارية داخل القطاعات والشركات<sup>2</sup>.

وبالتالي فقد استفادت البلدان النامية، ولاسيما بلدان جنوب شرق آسيا من هذه التحولات إلى أقصى الحدود، ففي الفترة من 1980 إلى 2010، تمكنت من زيادة حصتها في تجارة البضائع على الصعيد العالمي من زهاء 25% إلى 47%، وحصتها من الناتج العالمي من 33% إلى 45%، وتشكل البلدان النامية اليوم ثلث القيمة المضافة في الإنتاج العالمي للسلع المصنعة؛ ففي الفترة من 1990 إلى 2010، زادت صادرات البضائع في ثمانية بلدان نامية أعضاء في مجموعة العشرين، لترتفع من حوالي 200 مليار دولار إلى 3 تريليون دولار<sup>3</sup>.

وفي نفس الوقت، نسجل تزايدا في نسبة المبادلات التجارية في العديد من البلدان الأخرى، ففي سنة 2010م كان نصيب الفرد من صادرات البضائع من منطقة جنوب الصحراء الكبرى أكثر من ضعفي الصادرات من الهند<sup>4</sup>، وفي الفترة ما بين سنة 1995-1996، كان للتايلاند حوالي 10 شركاء تجاريين تصدر إلى كل منهم بقيمة

<sup>1</sup> - Zacharie BAENDA FIMBO, "Emergence de la coopération Sud- Sud, vers une rupture avec le Nord ?", op.cit., p.6.

<sup>2</sup> - يعقوب محمد/ زيدان محمد، "التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب بين معالم تطور اقتصاديات الجنوب واتجاهات تشكل الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سابق، ص، 16.

<sup>3</sup> - Zacharie BAENDA FIMBO, "Emergence de la coopération Sud- Sud, vers une rupture avec le Nord ?", op.cit., p.6.

<sup>4</sup> - Idem.

مليار دولار من السلع، وبعد مرور 15 عاما، أصبح لها ثلاثة أضعاف هذا العدد منتشرين في كافة أنحاء العالم.

هذا، وقد ترافقت استعادة التوازن العالمي مع ترابط غير مسبوق بين المناطق النامية، ففي الفترة من 1980 إلى 2011، ازدادت المبادلات بين بلدان الجنوب، فارتفعت حصتها من مجموع التجارة العالمية للبضائع من 8,1% إلى 26,7%، حيث بلغت معدلات هامة في العقد الأول من الألفية الثالثة، وفي الفترة نفسها، انخفضت حصة التجارة بين بلدان الشمال من حوالي 46% إلى ما دون 30%، وتستمر هذه الاتجاهات حتى عند إسقاط الموارد الطبيعية من حساب الصادرات والواردات<sup>1</sup>.

وعليه، نستنتج أن التجارة بين بلدان الجنوب كانت محركا للنمو خلال الانكماش الاقتصادي الأخير، حيث تُصدر بلدان الجنوب البضائع فيما بينها بكميات تفوق ما تصدره إلى بلدان الشمال، وتتميز هذه الصادرات بكثافة محتواها من المهارات والتكنولوجيا؛ إذ أصبحت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء منشأ جديدا ووجهة جديدة للتجارة بين بلدان الجنوب، ففي الفترة من 1992 إلى 2011، ازدادت قيمة المبادلات التجارية بين الصين ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من مليار إلى أكثر من 140 مليار دولار، كما تستثمر الشركات الهندية في قطاعات متنوعة في إفريقيا، تشمل البنية التحتية والفنادق والاتصالات، أما الشركات البرازيلية فهي من أكبر مصادر فرص العمل في أنغولا<sup>2</sup>.

وبناء على ذلك، يمكننا القول أن البيئة الاقتصادية، منذ منتصف القرن 19 إلى غاية نهاية النصف الأول من القرن العشرين عرفت الكثير من التطورات الاقتصادية والسياسية، ساهمت في إنتاج بنية جديدة لهيكل العلاقات الاقتصادية الدولية<sup>3</sup>، وتمثلت

<sup>1</sup> - Idem.

<sup>2</sup> - Ibid., p.7.

<sup>3</sup> - محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، مرجع سابق، ص.34.

أولى تلك الملامح أساساً في اضطلاع دول الجنوب، والتي كانت في أغلبها دولاً مستعمرة من قبل الدول الصناعية، بدور مهم في الاقتصاد العالمي، سواء كمنتج ومصدر أو مستورد ومستهلك لعناصر التبادل الدولي.

ويبدو بشكل جلي أن الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية عرفت ارتفاعاً في معدلات التعاون والاعتماد المتبادل بين دول الجنوب، ففي النصف الأول من القرن الواحد والعشرين كان واضحاً أن المستقبل الاقتصادي للعالم هو الجنوب، بحيث بدأ أداء الدول الصناعية في الشمال بالتباطؤ، في حين وصلت المبادلات بين الدول النامية تقريباً ربع التجارة العالمية، وللمرة الأولى البلدان الكبيرة في الجنوب تباع وتشتري أكثر من نظيراتها في البلدان الصناعية؛ فالصين والبرازيل والهند تعد نماذج اقتصادية تسعى إلى نمو ديناميكي ومستدام، مما يسمح لمئات الملايين من الناس الخروج من الفقر والوصول إلى السوق الاستهلاكية<sup>1</sup>.

إلى جانب ذلك، بدأت بعض البلدان الإفريقية الأقل نمواً بخطى بطيئة في محاولة لمواكبة النور الآسيوية، كما ساهمت التغيرات التي عرفتتها البيئة الدولية في تحسين وضعية بلدان الجنوب في جغرافيا العلاقات الاقتصادية، حيث استفادت هذه البلدان من التطورات الحاصلة في استراتيجيات التصنيع العالمية باستغلال مقوماتها الإنتاجية بشكل أمثل، وبذلك حققت تطورات مهمة في أداءها الاقتصادي وأصبحت عنصراً فاعلاً في الاقتصاد العالمي<sup>2</sup>.

وعلى العموم، اعتمدت غالبية دول الجنوب في استراتيجياتها الهادفة للاندماج في الاقتصاد العالمي على تعميق علاقاتها الاقتصادية مع دول الجنوب الأخرى، تقادياً للعراقيل التي تواجهها عند محاولة اختراق أسواق الدول المتقدمة، حيث أن أسواق

<sup>1</sup> - Alfredo VALLADAO, "quoi de neuf au sud", *Economia*, septembre 2004, p.2.

<sup>2</sup> - يعقوب محمد/ زيدان محمد، "التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب بين معالم تطور اقتصاديات الجنوب واتجاهات تشكل الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سابق، ص.16.

الجنوب تمنح فرصا أكبر للتنافس بالنسبة لمنتجات الدول النامية، كما توفر البيئة الملائمة لتغلغل المؤسسات الأجنبية وتواجدها على مستواها<sup>1</sup>.

وعلى الرغم من الصعوبات الكبيرة التي ما تزال تواجهها دول الجنوب من أجل تدارك تخلفها وتحقيق التنمية في مختلف أبعادها، فإن بعض الدول نجحت في بلوغ مستويات عالية وسريعة من النمو الاقتصادي امتدت عقودا، الأمر الذي جعلها محل اهتمام المؤسسات الدولية والقوى الاقتصادية الكبرى، كما صنفها التقارير والدراسات الرصدية والاستشرافية ضمن ما أطلق عليه "الاقتصاديات الصاعدة"<sup>2</sup>، حيث تميزت بعض الدول بتجاربها التنموية المتميزة، وبقواها وقدراتها الكامنة والهائلة، ما جعلها تستحق تسمية (القوى الصاعدة)، ولعل أبرز تلك القوى نجد مجموعة (البريكس)<sup>3</sup>.

وعموما، فإن العقد الأخير شهد تطورا كليا ونوعيا على صعيد التعاون جنوب- جنوب؛ حيث توثقت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الاقتصاديات الصاعدة من جنوب العالم من جهة، وبينها وبين بقية الدول النامية من جهة ثانية؛ كما زادت مأسسة هذا التعاون بظهور مجموعة (BRICS)، ومنتديات التعاون المختلفة مثل، منتدى التعاون الصيني- الإفريقي، ومنتدى التعاون الصيني - العربي... علاوة على تطور آليات التعاون التقليدية مثل، منظمة دول عدم الانحياز ومجموعة 77 والصين<sup>4</sup>.

## المطلب الثاني: مرجعيات التعاون جنوب-جنوب

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup> - محمد براهيم/ صليحة كشرود، دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي دراسة حالة دول البريكس BRICS، رسالة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015-2016، ص.18.

<sup>3</sup> - هو اختصار للحروف الأولى من أسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، وبدأت المجموعة بالدول الأربع وعقد أول قمة بين رؤساء الدول في (بياتيرينبرغ) بروسيا عام 2009 وانضمت دولة جنوب إفريقيا إلى المجموعة سنة 2010، فأصبحت تسمى بريكس بدلا من بريك ويعيش على أرض دول البريكس نحو 41,6 في المائة من سكان العالم.

<sup>4</sup> - منير مباركية، "القوى الصاعدة والعالم الذي نريد رؤية في ضوء التحضيرات لأجندة التنمية ما بعد 2015"، رؤية استراتيجية، يناير 2015، ص.123.

لقد أصبح أسلوب التعاون جنوب-جنوب يتمتع بأهمية بالغة في ميكانيزمات العلاقات الدولية، نظرا للأعداد الكبيرة لدول الجنوب التي تمثل العالم النامي، وتساعد دورها في بناء وتسيير المبادلات الاقتصادية<sup>1</sup>؛ حيث أن العديد من بلدان الجنوب أصبحت تعتمد على التعاون مع نظرائها من الدول النامية الأخرى، كأسلوب لمعالجة مشاكلها الهيكلية في الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقدم التكنولوجي والحفاظ على البيئة وتحسين الأوضاع الاجتماعية والصحية، وغيرها من مجالات التعاون الممكنة في إطار هذا الأسلوب<sup>2</sup>.

وتعود اللبنة الأولى للتعاون جنوب- جنوب إلى مرحلة نضال شعوب العالم الثالث ضد الاستعمار والمحاولات الأولى لبناء الدولة الوطنية المستقلة، حيث عملت دول الجنوب وخاصة بعد عقد مؤتمر (باندونغ) 1955م، على وضع المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول الآسيوية والإفريقية المشاركة ومن أهمها، سيادة جميع الدول ووحدتها وعدم التدخل في شؤونها واحترام حقوق الإنسان، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية وتنمية المصالح المتبادلة بينها<sup>3</sup>.

هذا، وقد مهد مؤتمر (باندونغ) لإنشاء حركة عدم الانحياز ثم مجموعة 77، كما تطورت مختلف أشكال التعاون بين بلدان الجنوب بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني بين البلدان النامية سنة 1978م، لتتنوع مبادرات التكامل الإقليمي بين هذه البلدان من خلال، إحداث أسواق مشتركة واتحادات جمركية وإقامة التعاون على كل الأصعدة السياسية والمؤسسية وإنشاء شبكات النقل والاتصالات بين الدول<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>– Papa Dialo/ ZATOR MBAYE, "La coopération Sud- Sud en Afrique", Rapport annuel sur la géopolitique de l'Afrique, Policy center for new South, Rabat, 2018, p.217

<sup>2</sup>– Abdelkader SIDI-AHMED, "Le Phénomène Sud- Sud", *Revue Tiers Monde*, N°96, 1986, p.718.

<sup>3</sup>– محمد سعيد السعدي، التعاون الإنمائي جنوب- جنوب: حالة العالم العربي، مرجع سابق، ص.10

<sup>4</sup>– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وعلى العموم، عرف التعاون جنوب-جنوب تزايدا في السنوات الأخيرة، وكان الدافع وراء ذلك هو الدينامية الملحوظة في الاقتصاديات الناشئة في الجنوب، والالتزام السياسي للمجتمع الدولي؛ وقد ساهمت عدة عوامل في بزوغ التنمية الاقتصادية السريعة في العديد من بلدان الجنوب منها، الانتماء التاريخي المشترك والتشابه النسبي في المشكلات التنموية<sup>1</sup>.

من جهة أخرى، نستنتج أن التعاون جنوب-جنوب يعتبر عنصرا جديدا في المفاهيم الاقتصادية الدولية الحديثة، على الرغم من تسجيله لمسيرة تاريخية طويلة في مجالات عديدة، وقد ساهمت التغيرات الكبيرة التي سجلتها وما زالت تسجلها البيئة الاقتصادية الدولية في زيادة الاهتمام بالجنوب أكثر فأكثر من قبل الاقتصاديين وصناع السياسات الاقتصادية الدولية<sup>2</sup>، خاصة في الآونة الأخيرة، لذلك كان موضوعا للعديد من الدراسات التي ترمي إلى التعريف الشامل بأهميته ومكانته، والادوار التي يمكن أن يلعبها في خلق تعاون دولي متكافئ.

وتعد هذه المقاربة محاولة لتسليط الضوء على دور الأمم المتحدة في ترسيخ وتعزيز التعاون جنوب- جنوب (الفرع الأول)، نظرا لما تتمتع به هذه المنظمة من مكانة متميزة في المنظومة القانونية العالمية، بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تفعيل هذا الشكل من التعاون؛ ومن ثم نتطرق للتعاون جنوب- جنوب كأحد الأبعاد الجديدة في السياسة الخارجية المغربية، وهو ما تجسد بشكل ملموس بإدراج هذا البعد في ديباجة الدستور المغربي لسنة 2011م (الفرع الثاني)، وانطلاقا من الأهمية

<sup>1</sup> - Clément DUHAIME ,La coopération sud-sud et tripartite dans l'espace francophone, état des lieux, Centre du Commerce international, Organisation internationale de la francophonie ,Paris, octobre 2014, p.3.

<sup>2</sup> - يعقوب محمد/ زيدان محمد، "التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب بين معالم تطور اقتصاديات الجنوب واتجاهات تشكل الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 5، يونيو، 2016، ص.11.

التي أصبح يوليها المغرب للتعاون جنوب- جنوب، كأسلوب مكمل لنقائص علاقاته مع دول الشمال.

### الفرع الأول: الأمم المتحدة وتعزيز التعاون جنوب-جنوب

شغل التعاون بين البلدان النامية حيزا مهما ضمن التعاون الإنمائي العالمي منذ مطلع السبعينات، وقد تطور بوتيرة أكبر في الآونة الأخيرة؛ ومواكبة لذلك، قامت منظمة الأمم المتحدة بتنظيم عدة مؤتمرات وملتقيات عالمية من أجل التأكيد على أهمية وجدوى التعاون جنوب- جنوب، تحت إشراف اللجنة الرفيعة المستوى للتعاون جنوب-جنوب<sup>1</sup>.

وفي هذا الإطار، نسجل من جهتنا أن منظمة الأمم المتحدة منحت الأولوية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره يمثل إحدى الطرق الرئيسية لتعزيز المبادرات الجماعية على المستوى الوطني والإقليمي، وبوصفه كذلك شكلا من أشكال الشراكة التي تنظم العلاقات بين اثنين من البلدان النامية أو أكثر، والتي لديها الانتماء المشترك لجماعة الجنوب ويجمعها التضامن والمساعدة المتبادلة والتاريخ المشترك<sup>2</sup>، إضافة إلى القيم والتمثلات السياسية والايديولوجية المشتركة.

علاوة على ذلك، نجد أنه ومن أجل توعية جميع الفاعلين في العالم، ودعم التعاون جنوب-جنوب أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة 19 ديسمبر من كل سنة يوم الأمم المتحدة للتعاون جنوب- جنوب، في قرارها 220/58 سنة 2003م.

ومنذ ذلك الحين، جعل المجتمع الدولي من هذا اليوم فرصة ومناسبة للاحتفال بإنجازات دول الجنوب وتبادل الخبرات في مجال التنمية، واكتشاف وسائل جديدة للتعاون وإقامة شراكات مبتكرة وشاملة، والعمل على تحقيق أهداف التنمية الدولية، بما في ذلك

<sup>1</sup> - Abdelkader SIDI-AHMED, "Le Phénomène Sud- Sud", op.cit., p.719.

<sup>2</sup> -Clément DUHAIME , "La coopération sud-sud et tripartite dans l'espace francophone, état des lieux", op.cit., p.11.

الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها دوليا في إطار اتفاقيات جنوب-جنوب وشرق-شرق وجنوب-جنوب، وبين القطاعين العام والخاص، والتعاون الثلاثي جنوب-جنوب<sup>1</sup>.

إضافة إلى أنه لا يمكن ضمان السلام والأمن الحقيقيين في العالم، من دون العمل على جعل البيئة السياسية والاقتصادية العالمية أكثر عدلا، وأقوى تأييدا للتنمية في أفقر أجزاء العالم؛ فالأمم المتحدة بصفتها المنبر الرئيسي للمجتمع الدولي، ينبغي أن تلعب دورا محوريا في توجيه العالم نحو هذا الهدف<sup>2</sup>.

وبناء على ذلك، فقد عملت منظمة الأمم المتحدة بعقد وتنظيم العديد من المؤتمرات التي تمثل فيها دول الشمال ودول الجنوب من أجل تقييم السياسات الدولية ونتائجها على التنمية؛ كما تضع هذه المؤتمرات خططا توجيهية لعمل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة<sup>3</sup>.

غير أنه، وفي خضم الأوضاع المتقلبة التي عرفتتها سنوات الخمسينات والستينات من القرن الماضي، سادت رغبة قوية في إقامة تعاون ثنائي بين البلدان النامية المستقلة حديثا، إلا أن هذا النوع من التعاون لم يوضع ضمن إطار استراتيجي إلا في المؤتمر المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذي عقدته الأمم المتحدة في بوينس إيرس بالأرجنتين في سنة 1978م<sup>4</sup>.

وفي نفس السياق، أوردت في سنة 2009م، تعريفا أكثر شمولية للتعاون جنوب-جنوب في إطار منظومة الأمم المتحدة، شمل جميع المبادرات في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتقنية والسياسية.

<sup>1</sup> - Karima BOUNEMERA BEN SOLTAN, "L'Afrique du Nord et la coopération sud-sud dans un contexte de gouvernance régionale ", op.cit., p.4.

<sup>2</sup> - التحدي أمام الجنوب، مرجع سابق، ص.49.

<sup>3</sup> - Papa Dialo/ ZATOR MBAYE, "La coopération Sud-Sud en Afrique", op.cit., p.218.

<sup>4</sup> - منظمة الصحة العالمية، مؤتمر الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، مرجع سابق، ص.2.

ومن هذا المنظور، يمكننا القول أن هذا النوع من التعاون قد يكون أداة مفيدة للإشراك الفاعلين الاجتماعيين في البلدان النامية بغية تعزيز برنامج التعاون الإنمائي؛ كما أشارت وثيقة نيروبي الختامية أيضاً إلى أن التعاون جنوب- جنوب عبارة عن تضامن بين البلدان والشعوب في الجنوب، ويسهم في رفاههم الوطني ويضمن لهم الاعتماد على الذات ووطنياً وجماعياً ومساعدتهم على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية<sup>1</sup>.

هذا، ونسجل في نفس السياق أن التعاون بين بلدان الجنوب، يعد وسيلة مهمة للتصدي للتحديات التي تواجهها البلدان الأقل نمواً؛ فقد قام برنامج عمل إسطنبول بتسليط الضوء على التعاون جنوب- جنوب بوصفه من الطرق المهمة للمساعدة الإنمائية، كما دعا البلدان النامية إلى تطوير مثل هذا التعاون من أجل التغلب على المشاكل الهيكلية التي تعوق التنمية في هذه البلدان؛ إضافة إلى أن نجاح هذا التعاون يعتمد على تعزيز الروابط بين البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية من أجل المشاركة الفعالة في التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب<sup>2</sup>.

وفي هذا الإطار، عرّفت الأمم المتحدة التعاون جنوب- جنوب على أنه عملية يسعى من خلالها بلدان ناميان أو أكثر إلى تحقيق أهدافهما الفردية والجماعية المشتركة في مجال تنمية القدرات الوطنية، عن طريق تبادل المعارف والمهارات والموارد وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات الجماعية الإقليمية، بما فيها إبرام شراكات تشمل

---

<sup>1</sup> - الأمم المتحدة، التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: طريق المستقبل، مكتب العمل، جنيف، مارس 2012، ص.ص. 1-2.

<sup>2</sup> - Comité de haut niveau pour la coopération sud-sud, "Examen des progrès accomplis dans l'application du Plan d'action de Buenos Aires de la stratégie relative à la nouvelle orientation de la coopération Sud-Sud" document final de Nairobi issu de la conférence de haut niveau sur la coopération Sud-Sud, New York, 22-25 Mai, 2012, p.6.

الحكومات والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، لما فيه فائدة فردية أو جماعية فيما بينها<sup>1</sup>.

وتماشيا مع نفس المنطق، خُص تقرير أعدّه الأمين العام للأمم المتحدة في سنة 2009م، للاستعراض مسألة تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب على مدى ثلاثين عاما، حيث تمكنت مجموعة من البلدان النامية من بناء طائفة من الكفاءات التقنية، وأن كثيرا من هذه البلدان باتت تدرج ضمن فئة البلدان المتوسطة الدخل وتساهم بقدر وافر في التعاون جنوب- جنوب؛ وذلك نتيجة للتكامل الإقليمي الذي يعطي المزيد من الزخم لهذا النوع من التعاون، إضافة إلى الدور الأساسي الذي أدته وكالات وبرامج الأمم المتحدة لتشجيع التعاون جنوب- جنوب<sup>2</sup>.

وأشار نفس التقرير، إلى أهمية إعلان مراكش بشأن التعاون جنوب- جنوب، الذي اتفق فيه المشاركون في مؤتمر رفيع المستوى نظّم سنة 2003م من أجل العمل على كفالة "التفاعل اللازم بين طرق التعاون في إطار ميكانيزم شمال-جنوب وميكانيزم جنوب- جنوب"<sup>3</sup>.

ولأجل ذلك، لاحظنا أن البلدان المتقدمة أبدت تأييدها للجهود التي بذلت بهدف تعزيز التعاون جنوب- جنوب، وما فتئ ذلك التأييد يتجلى باطراد في مداورات مجموعة الثماني<sup>4</sup> (G8)، ومع تشكل مجموعة العشرين (G20)<sup>1</sup> اكتسب التعاون جنوب- جنوب

<sup>1</sup> - محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، مرجع سابق، ص.42.

<sup>2</sup> - منظمة الصحة العالمية، مؤتمر الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، مرجع سابق، ص.2.

<sup>3</sup> - Comité de haut niveau pour la coopération sud-sud, "Examen des progrès accomplis dans l'application du Plan d'action de Buenos Aires de la stratégie relative à la nouvelle orientation de la coopération Sud-Sud ", op.cit., p.7.

<sup>4</sup> - هي مجموعة الدول الصناعية الكبرى في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وروسيا وإيطاليا والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا.

دلالة جيوسياسية جديدة، فرضت على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أكثر فأكثر دعم وتعزيز التعاون جنوب- جنوب، في ضوء الروابط المتزايدة والتمتية بين بلدان الجنوب في مجال التجارة والاستثمار والتعاون الإنمائي وفي قطاعات أخرى.

وبناء على ذلك، اتفقت هذه الدول على ما جاء في وثيقة نيروبي الختامية، باعتبارها وثيقة تاريخية أقرتها الجمعية العامة في قرارها 64-222؛ وقد نصت الوثيقة على ضرورة إعادة تنشيط جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في مجال دعم برامج وسياسات التعاون بين بلدان الجنوب، عن طريق تبني نهج قائم على تعدد أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وأكدت بوجه خاص على دور وكالات الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية في الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية في مجال وضع البرامج، وتعزيز تنمية القدرات وتقديم الدعم التقني والمؤسسي، ودعم آليات وأساليب التكامل الإقليمي؛ كما شجعت الدول الأعضاء من البلدان النامية على تعزيز آليات التنسيق الوطنية بهدف النهوض بالتعاون جنوب- جنوب، عبر تبادل المعارف والممارسات الجيدة، ووضع نظم تتولى البلدان النامية زمامها من أجل تقييم وتقدير نوعية وأثر البرامج وتحسين جمع البيانات<sup>2</sup>.

إلى جانب ذلك، تعترف وثيقة نيروبي أيضا بمبادئ عام 2003م التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني بين البلدان النامية، مما يوفر لمؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها توجيهات عامة في جهودها الرامية إلى دعم التعاون جنوب- جنوب، وتشمل هذه المبادئ التوجيهية على وجه الخصوص، تعليمات تتناول تعميم مراعاة التعاون بين بلدان الجنوب ضمن سياسات وإجراءات الوكالات،

<sup>1</sup> - هي المنتدى الرئيسي للتعاون الاقتصادي الدولي، وتضم قادة من جميع القارات ويمثلون دولا متقدمة ونامية، وتمثل الدول الأعضاء في المجموعة مجتمعة حوالي 80% من الناتج الاقتصادي العالمي وثلاث سكان العالم وثلاث أرباع حجم التجارة العالمية.

<sup>2</sup> - Ibid., p.7.

وآليات التمويل واستراتيجيات تعبئة الموارد وإدارة المعارف ومهام الإبلاغ، بما في ذلك التدريب والتواصل الشبكي وإقامة جهات للتنسيق بين بلدان الجنوب<sup>1</sup>.

وبناء على ذلك، نستشف أن التعاون جنوب- جنوب يتألف من مجموعة من الأنشطة من أبسطها إلى أكثرها تعقيدا، بما في ذلك بناء نظام الاتصالات الالكترونية وإجراء البحوث العلمية، إذ يمثل هذا النوع من التعاون من حيث الموارد والمساعدة الإنمائية نحو 10% من المبلغ الإجمالي السنوي المخصص للمساعدة الإنمائية الرسمية.

كما نلاحظ أنه ومنذ اجتماع 25 بلدا من الجنوب بدعوة من الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب سنة 1997م، أن التعاون جنوب-جنوب قد عرف نموا سريعا، حيث أظهرت بلدان مثل، البرازيل والصين والهند وجنوب إفريقيا، أن بإمكانها وبفضل الجهود التي بذلت طيلة سنوات على الصعيد القطري من أجل بناء كفاءات تقنية، قد اكتسبت القدرة اللازمة لتقديم المساعدة ونقل التكنولوجيا وتوفير التمويل<sup>2</sup>.

وجدير بالذكر هنا أن مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ينسق نشاطات التعاون بين بلدان الجنوب عبر منظومة الأمم المتحدة، وكمبعوث خاص للأمم العام للأمم المتحدة يقوم هذا المكتب بتقديم المشورة بشأن السياسات المتبعة في دول الجنوب؛ وفي كل عام تستضيف هذه الهيئة المعرض العالمي للتنمية فيما بين بلدان الجنوب، لتسليط الضوء على هذا النوع من التعاون وتسهيل الحوار بشأن السياسات<sup>3</sup>.

وإلى جانب هذا التنظيم، تعد منظمة الأغذية والزراعة جزءا من فريق عمل التعاون بين بلدان الجنوب المكلف بتعزيز وزيادة فعالية التعاون جنوب- جنوب بدعم

<sup>1</sup> - Ibid., p.8.

<sup>2</sup> - Zacharie BAENDA FIMBO, "Emergence de la coopération Sud-Sud, vers une rupture avec le Nord ?", op.cit., p.4.

<sup>3</sup> - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، دليل منظمة الأغذية والزراعة السريع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تشجيع الشراكات بين دول الجنوب، روما، 2016، ص.6.

جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المستدامة؛ هذا، وتعمل وكالات الأمم المتحدة المتواجدة في روما أيضا، على تطوير التعاون بين بلدان الجنوب من خلال الشبكات غير الرسمية، لإيجاد التآزر والعمل معا على تبني النجاحات والدروس المستفادة<sup>1</sup>.

وعلى الرغم من الشوط الكبير، الذي قطعه مؤسسات منظمة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في تلبية مطالب الدول الأعضاء، وتعزيز دعمها لمبادرات بلدان الجنوب؛ نرى أن تحليل وتقييم هذه المبادرات يشير إلى وجود عدد قليل من المجالات التي يمكن لمنظمة الأمم المتحدة أن تعمل على دعمها وتحسين مستوى الأداء فيها، وهو ما يدعو إلى المزيد من التنسيق بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة في دعمها للمبادرات التي تعود بالفائدة على عدد كبير من البلدان النامية، بسبب القوة الاقتصادية المتزايدة لدول الجنوب<sup>2</sup>.

ونشير في هذا الإطار، أن حصة بلدان الجنوب في التجارة العالمية وصلت إلى حوالي 37%، وشكلت التدفقات بين هذه الدول حوالي النصف في السنوات الأخيرة، وترجع هذه النتائج جزئيا إلى بلدان الجنوب التي قررت أن تتبنى سياسات تنموية حديثة ومتطورة تتناسب ومؤهلاتها الذاتية، بهدف إيجاد حلول للتحديات الاقتصادية التي تعاني منها في إطار التعاون جنوب- جنوب<sup>3</sup>.

وعلى العموم، نلاحظ أن جميع الدلائل تشير وانطلاقا من واقع التجارب الفعلية، أن التعاون جنوب- جنوب، وبالإضافة إلى ما يتضمنه من تبادل للمعلومات والخبرات

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup> - Comité de haut niveau pour la coopération sud-sud, "Examen des progrès accomplis dans l'application du Plan d'action de Buenos Aires de la stratégie relative à la nouvelle orientation de la coopération Sud-Sud ", op.cit., p.9.

<sup>3</sup> - منظمة الصحة العالمية، مؤتمر الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، مرجع سابق، ص.3.

ينطوي وبشكل متزايد على إجراءات جماعية متعددة تتخذها بلدان النامية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، بهدف تحقيق التنمية في الجنوب.

وعلى هذا الأساس، نخلص إلى القول بأن التعاون جنوب- جنوب مسعى مشترك لبلدان وشعوب الجنوب، ويجب أن يفهم على أنه تعبير عن التضامن فيما بين بلدان الجنوب، كما يشكل استراتيجية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والذاتي للجنوب على أساس أهداف مشتركة مبنية على التضامن؛ وبالإضافة إلى ذلك فالتعاون جنوب- جنوب هو برنامج للتنمية يتأسس على مبادئ وشروط وأهداف تتلاءم مع التاريخ والسياق السياسي للدول النامية، وكذلك احتياجاتها وانتظاراتها التي تستحق مكانة متميزة وعملا مستقلا<sup>1</sup>.

هذا، وقد عرفه أحد الخبراء، على أنه تأسيس مشترك موجه لشعوب ودول الجنوب، يرتكز على مبادئ التضامن والتعاون والاكتفاء الذاتي، وهو ليس توجهها اختياريا لكن إجباريا يأتي من أجل أن يكمل التعاون شمال- جنوب، لذلك فالتعاون جنوب-جنوب يؤسس على أهداف وطموحات متوافقة مع تاريخ وطبيعة اقتصاديات الجنوب<sup>2</sup>.

وفي نفس السياق، يمكننا القول أن التعاون جنوب-جنوب يركز على العديد من النقاط التي تمثل في مجموعها المبادئ العامة المتفق عليها لهذا الأسلوب من التعاون الدولي المؤسس على أهداف تخدم التنمية، ويعتمد على الشراكة والتضامن، إضافة إلى احترام السيادة الوطنية.

<sup>1</sup> - Clément DUHAIME , "La coopération sud-sud et tripartite dans l'espace francophone, état des lieux", op.cit., p.8.

<sup>2</sup> -Ibid., p.9.

وهكذا، فقد أقر الإعلان الوزاري للمؤتمر الثالث والثلاثون لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة 77 والصين المنعقد في نيويورك في 25 سبتمبر 2009م، في فقرته السبعون المبادئ العامة للتعاون جنوب- جنوب في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- إن التعاون جنوب-جنوب هدف مشترك لشعوب ودول الجنوب، وهو عبارة عن تجربة لتحقيق التضامن فيما بين البلدان النامية، واستراتيجية للاستقلال الاقتصادي والاعتماد على النفس، وذلك بالارتكاز على الأهداف المشتركة بين دول الجنوب.

- إن التعاون جنوب-جنوب، وأجندته يجب أن يتم اعتمادها من طرف دول الجنوب، كما أن المساهمة المالية للدول النامية لا ينظر إليها على أنها مساعدة تنموية رسمية من طرف هذه الدول إلى دول أخرى من الجنوب، فهي مجرد تجارب للتضامن والتعاون ولدتها خبرات التشارك والانسجام.

وبذلك نخلص إلى أن التعاون جنوب-جنوب، هو أجندة تنموية تعتمد على شروط وأهداف تحمل خصوصية السياق التاريخي والسياسي للدول النامية وحاجياتها وآمالها، كما أنه يعتمد على المساواة الكاملة والاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة، إضافة إلى ذلك، فالتعاون جنوب- جنوب يعتمد على التكامل الثنائي، وتحت الجهوي والجهوي، وفوق الجهوي، إلى جانب التعاون المتعدد الأطراف.

وعليه، يمكننا القول أن التعاون جنوب- جنوب ظهر كأسلوب ممكن التطبيق في مسيرة التعاون بين الدول النامية منذ منتصف القرن الماضي، في شكل مؤتمرات عالمية ومنظمات دولية تحت راية الأمم المتحدة، نتجت عن البيئة السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك، مما دفع الدول النامية إلى اتخاذ مواقف سياسية معينة، أثرت على توجهها الاقتصادي العام وزادت من حاجتها إلى تقوية تعاونها المتبادل والمشارك،

<sup>1</sup> - محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، مرجع سابق، ص ص. 43-44.

في سبيل خدمة أهدافها التنموية على المدى الطويل<sup>1</sup>، وقد استمر وضع التعاون جنوب- جنوب كفضاء سياسي أكثر منه واقع اقتصادي حتى نهاية ثمانينات القرن العشرين، حيث بدأت تبرز بعض الأقطاب الاقتصادية في مختلف مناطق العالم النامي، مما أعطاه دفعة جديدة تميزت بلعب هذه الاقتصاديات دورا فعالا على مستوى صناعة وتدبير العلاقات الاقتصادية الدولية<sup>2</sup>.

وكخلاصة لطبيعة الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة في تطوير وتعزيز التعاون جنوب- جنوب، حلت سنة 2019م لتسجل مرور أربعين عاما على اعتماد خطة بوينس آيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني بين البلدان النامية، وتساءل القادة السياسيين والفاعلين الاقتصاديين الدوليين والمجتمع المدني الدولي، عن ماذا تحقق في عالم الجنوب بعد أربعة عقود على إطلاق استراتيجيات التعاون.

وفي هذا الإطار، أكد الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش) على هامش الاحتفال بالذكرى الأربعين لخطة عمل بوينس آيرس، بأن التعاون بين بلدان الجنوب غير ديناميات التعاون الدولي وأنه بفضل هذا التعاون تم انتشار ملايين النساء والرجال والأطفال من براثن الفقر، وحققت الدول النامية بعضا من أسرع معدلات النمو الاقتصادي ووضعت معايير عالمية للتنمية المستدامة، كما تم من خلال الهيئات والميكانيزمات العاملة في مجال التعاون جنوب- جنوب، توفير منصات للأصوات الجديدة من الجنوب العالمي للدفع بالابتكار وتعزيز التنمية<sup>3</sup>.

وبناء على كل ما سبق، نخلص إلى نتيجة أساسية فحواها أن دول الجنوب وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها في تشجيع

<sup>1</sup> - محمد يعقوب/ محمد زيدان، "التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب بين معالم تطور اقتصاديات الجنوب واتجاهات تشكل الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سابق، ص ص 11-12.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 12.

<sup>3</sup> - الأمم المتحدة، "مؤتمر الأمم المتحدة رفيع المستوى حول تعزيز التعاون بين دول الجنوب: ماهيته وأهميته"، مارس 2019، www.un.org، (18 أكتوبر 2019).

وتنشيط التعاون جنوب- جنوب؛ فإن الدول النامية تسجل تفاوتات اقتصادية واجتماعية فيما بينها مما يؤدي إلى إضعاف الثقة وتعميق الشعور بالظلم؛ الأمر الذي يتطلب من منظومة الأمم المتحدة العمل على خلق نوع من التوازن والتكافؤ وجعل قضية الجنوب في صميم جهودها وسياساتها.

## الفرع الثاني: التعاون جنوب-جنوب مرتكز دستوري في السياسة الخارجية

### المغربية

تذهب العلاقات الدولية في عمومها، إلى أن السياسة الخارجية تتأثر بجملة من العوامل المختلفة سواء منها الإقليمية أو الدولية، فهي تتسم بالتغير المستمر، وما يزكي ذلك، الهواجس الاستراتيجية والعسكرية التي وسمت العلاقات الدولية لمدة طويلة؛ وإلى جانب هذه الهواجس، برزت عوامل أخرى بدأت تشكل أهمية ذات فاعلية استأثرت باهتمام السياسة الخارجية للدول، ويتعلق الأمر بالعامل الاقتصادي والتنموي والبيئي والأمني.

وجدير بالذكر هنا، أن نشير إلى أن فإن الدستور المغربي لسنة 2011م، توسع بشكل ملحوظ في السياسة الخارجية إلى الحد الذي يمكننا القول معه، أنه شكل خارطة طريق بالنسبة للفاعلين السياسيين، حيث توخى هذا الدستور وضع التوجهات الأساسية لتفاعل المغرب مع محيطه الخارجي، انطلاقاً من الممارسة التي ميزت الدبلوماسية المغربية منذ الاستقلال<sup>1</sup>.

ونلاحظ كذلك، أن الدستور الحالي فصل بشكل واضح في تبيان محددات السياسة الخارجية المغربية وكيفية إعدادها والتدابير الدبلوماسية المعتمدة، نظراً لتنامي الحيز الذي باتت تحتله قضايا السياسة الخارجية في الممارسة المغربية، وكذا بسبب التفاعل المتزايد للمغرب مع محيطه الدولي، وتجلي ذلك سواء من خلال التصدير أو

<sup>1</sup> - الحسن بوقنطار، "السياسة الخارجية المغربية 2000-2013"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الأولى، 2014، ص.15.

الفصول الأخرى التي نظمت مجالات تتعلق بالممارسة الخارجية للمغرب، إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

تماشيا مع هذا الطرح، كرس الدستور المغربي وبشكل واضح التعاون جنوب-جنوب وجعله محورا أساسيا ضمن سياسته الخارجية، من خلال إيلاء أهمية كبرى للشراكات جنوب-جنوب، وهو ما نصت عليه ديباجة دستور المملكة المغربية لسنة 2011م، كالتالي، "إن المملكة المغربية، الدولة الموحدة ذات السيادة الكاملة، المنتمية إلى المغرب الكبير، تؤكد وتلتزم بتقوية التعاون جنوب- جنوب وتعزيز علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، ولاسيما بلدان الساحل والصحراء"<sup>1</sup>.

وهكذا، فالوثيقة الدستورية الجديدة لم تكتف بتحديد معالم التعاون جنوب-جنوب في تفاعلاته وأبعاده المختلفة، بل كرست أيضا أبعاد واتجاهات تحرك الدبلوماسية المغربية ارتكازا على المعطيات الجيوسياسية والممارسة الدبلوماسية للمغرب؛ حيث أن اتجاه المشرع الدستوري إلى ذكر بعض فضاءات الدبلوماسية المغربية ليس من قبيل الحصر، بقدر ما حاول رصد أولويات السياسة الخارجية للمغرب، وهي المعروفة والمحكومة باعتبارات جيوسياسية ومصالحية<sup>2</sup>.

وبناء على ذلك، فتكريس الدستور لمبدأ التعاون جنوب- جنوب كخيار استراتيجي بالنسبة للمغرب، ليس مجرد هدف بل هو انتماء وفي نفس الوقت أفق استراتيجي لعمل الدبلوماسية المغربية، وبذلك يؤكد المغرب التزامه بهذا الإطار الوحدوي، في سياق الصعوبات التي تواجهه والعراقيل التي تنتصب، بفعل ممارسات بعض الأطراف كما هو الأمر بالنسبة لاستمرار النزاع حول الصحراء المغربية، رغم اتخاذ المغرب لمبادرة الحكم الذاتي في أبريل 2007<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - ديباجة الدستور المغربي لسنة 2011، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، يوليوز 2011.

<sup>2</sup> - الحسن بوقنطار، "السياسة الخارجية المغربية 2000-2013"، مرجع سابق، ص.19.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.20.

وفي خضم هذا السياق، نسجل أن المغرب لديه رغبة في تعزيز التعاون جنوب- جنوب لصالح التكامل بين اقتصاديات الجنوب، نظرا لاقتناعه بأن هذا التعاون يشكل طريقا لتدعيم العمل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، من أجل تحقيق الاندماج بين اقتصاديات البلدان النامية، ولاسيما في إفريقيا وآسيا.

وهو ما أكده وزير الشؤون الخارجية والتعاون السابق السيد صلاح الدين مزور خلال القمة الأفرو- آسيوية بجاكرتا بمناسبة الذكرى الستين لمؤتمر (باندونغ) في مداخلته خلال الجلسة العامة، "بأن أسلوب التعاون جنوب- جنوب يتطلب على المستوى السياسي تكثيف الجهود بين بلدان الجنوب للتعامل مع أي شيء قد يمس السيادة والوحدة الوطنية والترابية لهذه البلدان، سواء العدوان الخارجي أو النزاع على الموارد الطبيعية أو الحدود وكل ما من شأنه أن يؤثر على الاستقرار في هذه الدول"<sup>1</sup>.

إضافة إلى ذلك، فقد قال السيد صلاح الدين مزور أن مؤتمر (باندونغ) كان مسؤولا عن إنشاء حركة عدم الانحياز ومجموعة 77 زائد الصين، والذين تجمعهم العديد من القواسم المشتركة، وهو ما يدعو إلى ضرورة تكامل الجهود وتقارب المواقف في قضايا متعددة الأطراف، مشددا على أهمية موضوع تطوير التعاون جنوب- جنوب من أجل الازدهار والسلام في العالم، وجعل القمة الستين للإحياء ذكرى مؤتمر باندونغ نقطة الانطلاق، خاصة وأنه موضوع حضي بأهمية كبيرة في الآونة الأخيرة<sup>2</sup>، وفي هذا الصدد، أعرب عن ثقته بأن القمة آلية فعالة لتنفيذ بعض الاستراتيجيات العملية لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية<sup>3</sup>؛ حيث أكد المغرب مرة أخرى إرادته في تعزيز التعاون مع دول الجنوب.

<sup>1</sup> - Salah Eddine MEZOUAR, "La coopération Sud- Sud, pour une complémentarité entre les pays afro-asiatiques", *Le Matin*, 23 Avril 2015, p.5.

<sup>2</sup> - Idem.

<sup>3</sup> - Idem.

وبالتالي، نستطيع القول أن المبادئ والأهداف المؤسسية لمؤتمر (باندونغ) يجب تعزيزها أكثر من أي وقت مضى، نظرا للأهمية الاستراتيجية للتعاون جنوب- جنوب، كأداة لدعم التضامن بين الدول الأفرو-آسيوية.

من هذا المنطلق، وضع الملك محمد السادس التعاون جنوب- جنوب في صدارة أولويات السياسة الخارجية للمملكة المغربية، ووفاء لهذا الالتزام أقدم المغرب أثناء رئاسته لمجموعة 77 سنة 2003 على اتخاذ الترتيبات اللازمة لتعريف المجتمع الدولي بالانشغالات الكبرى لدول الجنوب؛ وقد جاء في نص الرسالة الملكية التي وجهها العاهل المغربي للاجتماع الوزاري التاسع لمجموعة 77، "كما يجدر التساؤل على وجوب إدراج المعالجة الخصوصية والعادلة لمشاكل إفريقيا على وجه الخصوص، والبلدان الأقل نموا بصفة عامة ضمن المؤشرات الأولية الملموسة للالتزام صادق من أجل شراكة متجددة، ومتمركزة أشد ما يكون التمرکز نحو التنمية البشرية"<sup>1</sup>، ومن هنا نجد أن موقف المغرب التضامني مع دول الجنوب يأتي في سياق مجموعة من الأهداف وهي:<sup>2</sup>

- إعطاء دور أكبر للدول النامية في كبريات المؤسسات الاقتصادية المتعددة الأطراف.

- إيجاد حلول مبتكرة لمعالجة مشاكل المديونية التي ما زالت تؤرق الدول النامية.

- ضرورة دعم التعاون جنوب-جنوب الذي يعتبر أداة أساسية لإدماج الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد العالمي.

كما دعا العاهل المغربي خلال القمة الثالثة لمنتدى الهند وإفريقيا الذي احتضنته العاصمة الهندية نيودلهي سنة 2015م والذي حضره زهاء 54 زعيما ورئيسا من القارة

<sup>1</sup> - الرسالة الملكية الموجهة للاجتماع الوزاري التاسع لمجموعة 77 بمدينة مراكش، يوم 13 شتنبر 1999.

<sup>2</sup> - بوشري لحسيني، ديناميكية الدبلوماسية المغربية اتجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2013-2014، ص.78.

الإفريقية إلى جانب الحكومة الهندية، "إلى فضاء للإرساء نموذج للتعاون جنوب-جنوب فعال تضامني ومتعدد الأبعاد، يقوم على الاستثمار الأمثل للطاقات والثروات التي تزخر بها بلداننا"، مشددا على ضرورة أن يتحرر هذا التعاون من إرث الماضي، وأن يتوجه لخدمة المصالح الاستراتيجية لهذه البلدان.

كما أبرز العاهل المغربي أن "التعاون جنوب-جنوب، ليس مجرد شعار أو ترف سياسي بل هو ضرورة ملحة تفرضها حدة وحجم التحديات التي تواجه بلداننا، بحيث لا يمكن معها الاعتماد على أشكال التعاون التقليدية، التي أصبحت غير قادرة على الاستجابة للحاجيات المتزايدة لشعبنا"<sup>1</sup>؛ كما اغتتم العاهل المغربي فرصة تواجهه بالقمة الإفريقية-الهندية ليدعو دول القارة السمراء إلى اعتماد مقاربة شمولية تقوم على إرساء تعاون وثيق مع الهند، بالنظر لتداخل التحديات التنموية، والتهديدات الإرهابية غير المسبوقة، مبرزا أن "الأمن والاستقرار هما عماد التنمية، وبدونهما لن تتمكن دولنا من النهوض بأوضاعها الاجتماعية ومبادراتها التنموية"، ودعا دول الجنوب إلى ثقتها في دول الجنوب، واستثمار ثرواتها ومؤهلاتها في خدمة التقدم المشترك لشعوبها، من أجل اللحاق بالدول الصاعدة، وقال "سبق أن طالبنا إفريقيا بوضع ثقتها في إفريقيا، واليوم ندعو دول الجنوب لوضع ثقتها في دول الجنوب"<sup>2</sup>.

وبناء على هذا الأساس، فالمغرب عمل على إعطاء مضمون ملموس للتعاون جنوب-جنوب وخاصة على المستوى الإفريقي، على أساس مقاربة تضامنية تركز بصفة جوهرية على تكوين الإنسان، والتجاوب الحقيقي مع المشاكل ذات الأولوية في مجالات محاربة الفقر، وتأمين الرعاية الطبية ودعم الساكنة المهمشة في نطاق تعزيز التنمية البشرية الشاملة.

<sup>1</sup> - حسن الأشرف، "ملك المغرب: التعاون جنوب-جنوب ليس ترفا سياسيا"، العربي الجديد، 29 أكتوبر 2015، www.alaraby.co.uk، (27 مارس 2017).

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

وفي هذا السياق، أعلن الملك محمد السادس في خطابه خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبورج، "يسرني أن أشارك من جديد في القمة العالمية حول التنمية المستدامة المنعقدة بجمهورية جنوب إفريقيا التي تربطنا معها أواصر الكفاح المشترك في سبيل الحرية والوحدة والتقدم... من أجل تنمية الإنسان وحماية البيئة التي هي ملك للبشرية جمعاء"<sup>1</sup>.

وفي هذا الصدد، أكد السيد محمد عبو، الوزير السابق المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، أن المغرب يسعى جاهدا إلى تعزيز قدرات البلدان الأقل نموا وذلك من خلال التعاون جنوب-جنوب، الذي يشكل ركيزة أساسية في سياسته الخارجية، وأضاف في خطاب له خلال المؤتمر الرفيع المستوى المتخصص للاستعراض حصيلة برنامج عمل إسطنبول للدول الأقل نموا المنعقد بأنطاليا، أن هذه الشراكة تعرف تجسيدا على أعلى مستوى من خلال الزيارات المتتالية للملك محمد السادس إلى إفريقيا ولا سيما إلى البلدان الأقل نموا، وأشار إلى أن سياسة المملكة المغربية متعددة الأبعاد تتوافق تماما مع توجهات خطة عمل إسطنبول التي تهدف إلى تعزيز التكامل الإقليمي والاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الأقل نموا، وتحفيز النمو الاقتصادي الذي من شأنه، مساعدتها على التغلب على آفة الفقر والإقصاء الاجتماعي والمساهمة في الحفاظ على السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي<sup>2</sup>.

من هذا المنطلق، يتضح لنا أن المغرب أصبح يتبنى استراتيجية عملية ودينامية متجددة ومقاربة براغماتية، تهدف إلى جعل علاقاته بدول الجنوب أكثر تضامنا وفاعلية، وقد ظهر ذلك جليا من خلال انخراطه المباشر في الدفاع عن هموم وقضايا الجنوب، خاصة مشكلة المديونية والهجرة، كما عمل المغرب على طرح مفاهيم جديدة في معالجة

<sup>1</sup> - الخطاب الملكي أمام مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبورج بجنوب إفريقيا، 2 شتبر 2002.

<sup>2</sup> - عبو، "التعاون جنوب-جنوب، ركيزة رئيسية في السياسة الخارجية للمغرب"، منارة، 28 ماي 2016، [www.menara.ma](http://www.menara.ma)، (12 مارس 2017).

قضايا الجنوب<sup>1</sup>، كالمسؤولية المشتركة والتضامن الفاعل والتعاون الثلاثي والتموي، ثم تأثير العامل الاقتصادي.

ونضيف إلى ذلك أن التحولات العميقة التي يعرفها الفضاء الاقتصادي لدول الجنوب والتطورات المسجلة على مستوى النمو الاقتصادي، يندر بأفاق ايجابية على مستوى المكانة التي ستنبوؤها اقتصاديات الجنوب؛ حيث أن إيقاع نموها خلال العقد الأخير ارتفع بمعدل 5%، وهذا المنحنى يجب أن يوطد أكثر في المستقبل، وبمقدور المغرب الاندماج في هذه الدينامية عبر وضع استراتيجية للتعاون جنوب- جنوب أكثر ملائمة وتستهدف بالدرجة الأولى جيرانها في إفريقيا جنوب الصحراء<sup>2</sup>.

ومن جهة أخرى، فإنه يجب وضع استراتيجية بعيدة المدى من أجل التنبؤ بالتطورات الإيجابية، والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تلوح في الأفق فيما يخص دول الجنوب، كما أن التزام المغرب بالتعاون جنوب- جنوب جعله يعزز مكانته ويقوي تبادله التجاري ويشجع على تنمية الاستثمارات المغربية خاصة مع إفريقيا جنوب الصحراء<sup>3</sup>.

وبناء على كل ما سبق، نخلص إلى أن التعاون جنوب- جنوب أصبح يشكل محورا استراتيجيا مهما في دبلوماسية المملكة، وآلية فعالة من أجل تحقيق أهداف التنمية مع دول الجنوب، كما أن الموقع الجغرافي الذي يتميز به المغرب في الشمال الإفريقي بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، وفي مفترق الطرق بين إفريقيا

<sup>1</sup> - بوشرى لحسيني، ديناميكية الدبلوماسية المغربية اتجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة، مرجع سابق، ص80.

<sup>2</sup> - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، العلاقات المغربية الإفريقية: طموح نحو حدود جديدة، مديرية الدراسات والتوقعات المالية شتنبر 2014، ص25.

<sup>3</sup> - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2018، التقرير الاقتصادي والمالي، ص29.

وأوروبا والعالم العربي، يساهم في جعل المغرب يضطلع بدور أساسي في مجال التعاون جنوب-جنوب<sup>1</sup>.

وهكذا، أصبح هذا النوع من التعاون إحدى الركائز الأساسية لسياسة المغرب الخارجية، إذ ساهم في إضافة فضاءات جديدة إلى الممارسة الدبلوماسية المغربية، تنتمي للمحيط البعيد الذي يتسم اليوم بظهور دول صاعدة أعادت تشكيل النظام الاقتصادي العالمي مثل، الصين والهند والبرازيل والمكسيك؛ فهذه الأطراف التي تميز النظام الاقتصادي العالمي الحالي، تتطلب من المغرب أن يكون حاضرا في التعاون معها، حتى يتسنى له الاستفادة أكثر من الفرص التي باتت تطرحها في الاقتصاد العالمي، خاصة أمام تعقد المشكلات التي تتخبط فيها القوى التقليدية، كما هو الشأن بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي يعاني مجموعة من أعضائه، كالإيونان وإسبانيا والبرتغال وفرنسا وإيطاليا، صعوبات باتت تطرح أكثر من علامة استفهام حول مستقبل هذا البناء، وخاصة فيما يتعلق بقدراته على تدبير الأزمات المالية؛ إضافة إلى الآثار التي أحدثتها استفتاء البريطانيين، الذين فضلوا فيه خيار الخروج من الاتحاد الأوروبي، ما جعل الأوروبيون وغيرهم من دول العالم يعيشون ارتدادات هذا الخروج الذي يرجح أن تستمر لفترة طويلة<sup>2</sup>.

فضلا عن ذلك، لم يعد تعاون المغرب مع دول الجنوب مرتكزا على الجانب الحكومي، بل شهد تنوعا ساهم فيه القطاع العام والخاص، مما ساعد على رفع المبادلات بين المغرب وهذه القوى؛ كما تنوعت المناسبات التي عبر فيها المغرب عن تضامنه وتعاونه مع هذه الدول، وقد أثمر هذا التوجه الجديد للدبلوماسية المغربية اتخاذ عدد من دول الجنوب خاصة في إفريقيا قرار سحب اعترافها بالجمهورية الصحراوية، وتأييد المخطط المغربي الرامي إلى تحويل المناطق الصحراوية نظاما ذاتيا للحكم في

<sup>1</sup> - و.م.ع، "التعاون جنوب- جنوب محور استراتيجي في الدبلوماسية المغربية وآلية فعالة من أجل تحقيق أهداف التنمية مع الدول الكاريبية"، *الصحراء المغربية*، 25 مارس 2014، [www.assahraa.ma](http://www.assahraa.ma)، (17 شتنبر 2016).

<sup>2</sup> - أ.ف.ب، "ارتدادات الزلزال البريطاني"، *البيان*، العدد 13158، 27 يونيو 2016، ص.24.

ظل السيادة المغربية<sup>1</sup>؛ ومن ثم فإن، المحيط الإفريقي أصبح فضاء لتطوير العلاقات جنوب-جنوب.

ومن هذا المنظور، فالتعاون جنوب- جنوب يمثل بالنسبة للمغرب عاملا مساعدا لتوسيع نطاق أسواقه وتنويع نظام إنتاجه، ودافعا للنمو ورفع التنافسية من أجل جلب الاستثمارات المباشرة؛ إضافة إلى ذلك يمثل هذا الأسلوب من التعاون آلية مهمة لتبادل المعارف والموارد مع كافة أقطار الجنوب، بهدف تعزيز شراكة مبتكرة وفق مقاربة رابح- رابح.

### المبحث الثاني: آليات التعاون جنوب-جنوب

ارتكز التعاون جنوب-جنوب في مسيرته التاريخية على عدد من الآليات والميكانيزمات المهمة، سمحت كل منها بوضع الركائز المؤسسة لهذا النوع من التعاون على المستوى الدولي، وقد تنوعت هذه الآليات، إذ تكونت من مؤتمرات دولية بين دول الجنوب، تهدف الترويج لهذا الأسلوب وتعزيز قدرات الدول النامية لوضع مشاريع التعاون فيما بينها، سواء على المستوى الكلي أو القطاعي.

إضافة إلى المؤتمرات العالمية، فإن التعاون جنوب-جنوب يُدعم بعدد من المنظمات والهيئات الدولية التي تساهم في رفع مستويات أدائه، وتوفير البيئة اللازمة لذلك<sup>2</sup>؛ فخلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للدول السائرة في طريق النمو بمدينة بروكسيل سنة 2001م، تم التأكيد على أهمية التعاون جنوب- جنوب، فيما يخص بناء القدرات وتحديد أفضل الممارسات والآليات خاصة في مجالات، الصحة والتعليم والتدريب والبيئة وعلوم التكنولوجيا والتجارة والاستثمار، وكذا التعاون في مجال النقل واللوجستيك<sup>3</sup>، أما في

<sup>1</sup> - الحسن بوقنطار، "السياسة الخارجية المغربية 2000-2013"، مرجع سابق، ص.22.

<sup>2</sup> - محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، مرجع سابق، ص.34.

<sup>3</sup> - Karima BOUNEMERA BEN SOLTAN, "L'Afrique du Nord et la coopération sud-sud dans un contexte de gouvernance régionale", op.cit., p.3.

القمة العالمية للتنمية المستدامة المنعقدة في جوهانسبورغ سنة 2002م تم تبني إعلان وخطة لتعزيز التعاون جنوب-جنوب، ودعم تنفيذ تدابير الطاقة على الصعيدين الإقليمي والبلين إقليمي (المطلب الأول) .

موازة مع ذلك، تميز النصف الثاني من القرن العشرين بميل بارز إلى ظاهرة التكامل الاقتصادي بين دول الجنوب أيا كانت الصورة التي يتخذها، إذ احتل هذا الموضوع مكانا بارزا في الأدبيات الاقتصادية نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت هذه الدول تتجه إلى الدخول في تجمعات اقتصادية إقليمية<sup>1</sup>.

وفي هذا المضمار، شهد عالم الجنوب اتجاها متزايدا نحو إنشاء تجمعات إقليمية، بهدف تحقيق تكامل اقتصادي ورفع مستوى معيشة أبناء الجنوب أو من أجل ضمان الاستقرار الأمني وإدارة وحل النزاعات القائمة، (المطلب الثاني).

### المطلب الأول: مؤسسات التعاون جنوب-جنوب

إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مسعى مشترك لشعوب وبلدان الجنوب، مستمد من الخبرات المشتركة، ويستند إلى أهدافها الموحدة والتضامن فيما بينها، ويسترشد في جملة من الأمور بمبادئ احترام السيادة الوطنية وتولي البلدان النامية زمام أمورها بنفسها دون فرض أي شرط<sup>2</sup>.

وفي هذا الإطار، نلاحظ أن دول الجنوب تسعى لتقوية التعاون فيما بينها، واستثمار الفرص المتاحة لها من أجل تطوير سبل اعتمادها المشترك على مواردها الخاصة، وتنمية اقتصاداتها وتخفيض درجة تبعيتها لدول الشمال؛ حيث قامت بعقد عدد

<sup>1</sup> - إبراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوجزائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص.1.

<sup>2</sup> - منظمة الأمم المتحدة، التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية، إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلق بدعم الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون جنوب- جنوب، الدورة السابعة عشرة، ماي 2012، نيويورك، ص.5.

من المؤتمرات والاجتماعات على المستوى الدولي والإقليمي التي تعد الحجر الأساس في تشكل التعاون جنوب-جنوب<sup>1</sup>، (الفرع الأول).

غير أنه ينبغي لنا ألا ننظر إلى التعاون جنوب-جنوب بوصفه مساعدة إنمائية رسمية بل هو شراكة بين أطراف متساوية تقوم على التضامن، ويشمل هذا التعاون نهجا يتسم بتعدد أصحاب المصلحة يضم المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وغيرها، فالجهات الفاعلة تسعى إلى مواجهة تحديات التنمية وتحقيق أهدافها بما يتماشى مع استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية<sup>2</sup>، (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: المؤتمرات العالمية المؤسسة للتعاون جنوب-جنوب

وسعيا إلى دعم الحوار على الصعيد العالمي، زادت مؤسسات الأمم المتحدة من أعمالها لبحث وتحليل أوجه التفاعل فيما بين بلدان الجنوب، حيث برهنت منظومة الأمم المتحدة خلال السنوات الماضية، بما فيها اللجان الإقليمية على ميزتها النسبية في دعم التعاون جنوب- جنوب والتعاون الثلاثي، إذ عقدت منتديات ومؤتمرات رفيعة المستوى على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ويسرت الحوار في مجال السياسة العامة والتوصل إلى توافق الآراء ورصد التقدم المحرز في تنفيذ مختلف الالتزامات الحكومية الدولية المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب<sup>3</sup>.

وفي هذا السياق، شملت تلك المنتديات الحوارية الاجتماع الرفيع المستوى بشأن حقوق الطفل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة للطفولة في سنة 2010م، وانبثق عنه إعلان بيجين بشأن التعاون جنوب- جنوب من أجل حقوق الطفل، الذي نص على عدة التزامات تدعو إلى تعزيز حقوق نحو 1,2 بليون طفل في

<sup>1</sup> - محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، مرجع سابق، ص.12.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.5.

<sup>3</sup> - منظمة الأمم المتحدة، التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية، مذكرة الأمين العام، اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ماي 2012، نيويورك، ص.6.

المنطقة؛ وخلال الفترة نفسها، عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي، اجتماعات تناولت فيها التعاون جنوب- جنوب في المنطقة، وقد عمل كل منهما على مناقشة قضايا مختلفة، من قبيل دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تطوير وتدعيم أهداف التنمية، ثم الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي تم عقده في ريو دي جانيرو بالبرازيل، في الفترة ما بين 20 إلى 22 يونيو 2012م، لوضع مؤشرات اجتماعية واقتصادية لقياس التعاون جنوب- جنوب<sup>1</sup>، مثل مستوى دخل الفرد وجودة الحياة وجودة التعليم ومقاربة النوع...

وهنا نشير إلى أنه ومنذ أواخر سنة 1940م بدأت تتشكل التجارب الرسمية للتضامن الإفريقي-الآسيوي؛ حيث أصبح الهدف الرئيسي للتحرك الأفرو-آسيوي هو تسريع سيرورة التحرر من الاستعمار والحصول على استقلال الدول المستعمرة.

وتنفيذا لذلك، انعقد مؤتمر (باندونغ) خلال الفترة الممتدة من 18 إلى 24 أبريل 1955م، واجتمع فيه لأول مرة ممثلو 29 دولة إفريقية وآسيوية، من بينهم: عبد الناصر (مصر)، و"نيهرو" (الهند)، وسوكارنو (اندونيسيا)، "وشو ان لاي" (الصين)<sup>2</sup>، وكان المؤتمر الأفرو- آسيوي المنعقد في (باندونغ) سنة 1955م بمثابة الإشارة الأولى إلى دخول الجنوب الذي يعي ذاته إلى الساحة العالمية؛ لأن دول الجنوب اختارت عدم الانحياز ولأنها لا تريد التعاون مع أي من المعسكرين، وشكلت هذه الدول معسكرا ثالثا.

وهكذا، سيشهد هذا المؤتمر تطرق المشاركين إلى مناقشة العديد من مجالات التعاون بينهم منها التعاون الاقتصادي والتعاون الثقافي، والتعاون في مجال حقوق الإنسان والترويج للسلام الدولي... الخ؛ إلا أننا نلاحظ أن العلاقات بين الجنوب كانت في الأصل قضية جيوسياسية، كما بينت ذلك أهداف مؤتمر (باندونغ) التي نصت بوضوح

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص.7.

<sup>2</sup> - محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، مرجع سابق، ص.12.

على ضرورة أن تعمل البلدان النامية في إفريقيا وآسيا على التغلب على القوى الصناعية وهيمنتها، لذلك وجب البحث عن استقلال جماعي وفردى بإنشاء آليات للتضامن.

وفي نهاية الحرب الباردة وأقول عصر القطبية الثنائية، والانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب، استحوذ همُّ التنمية الاقتصادية بشكل كبير على العلاقات بين البلدان النامية والاقتصاديات الناشئة، خاصة في إفريقيا، بالإضافة للقضايا الثقافية والسياسية في علاقات الجنوب<sup>1</sup>، ولعلنا نستطيع القول أن واحدا من الأسباب الرئيسية للاهتمام الكبير للبلدان الإفريقية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، هو أنه يقدم لهم بديلا عن العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة مع دول الشمال، والتي غداها الوعي المتزايد بأن البلدان الفقيرة يمكن لها أن تجد الحلول المناسبة والمنخفضة التكلفة والمستدامة لمشاكلها مع البلدان النامية الأخرى.

ويبدو أن الحلول المقدمة من دول الشمال إلى البلدان النامية في إفريقيا كما في آسيا وأمريكا الجنوبية أقل أهمية نظرا لتكلفتها المالية العالية، لاسيما من خلال المساعدات ذات الصلة بالتعاون الثنائي<sup>2</sup>.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن مؤتمر (باندونغ) كان بداية لسلسلة من التحالفات جنوب-جنوب في سنوات الستينات والسبعينات، مع تأسيس حركة بلدان عدم الانحياز سنة 1961م وإنشاء مجموعة 77 سنة 1964م خلال مؤتمر الأمم المتحدة الأول للتجارة والتنمية (الاونكتاد)؛ حيث اتفقت الدول النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية في باندونغ على ضرورة وضع حد لتبعيتها للدول الصناعية وتعزيز السلام فيما بينها وفي العالم، غير أنه لم يتم وضع إي إطار استراتيجي لذلك، بل تم الانتظار حتى سنة

<sup>1</sup>– Karima BOUNEMERA BEN SOLTAN, "L'Afrique du Nord et la coopération sud-sud dans un contexte de gouvernance régionale", op.cit., p.5.

<sup>2</sup>– Ibid., p.6.

1978م في مدينة بوينس آيرس بالأرجنتين ليتم وضع خطة عمل بونس آيرس خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون بين البلدان النامية<sup>1</sup>.

وتهدف هذه الخطة إلى تعزيز الترابط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول النامية، لتسريع تنميتها ولتصحيح اختلالات المنظومة الدولية الناتجة عن علاقات القوة غير المتكافئة بين البلدان النامية والدول الصناعية<sup>2</sup>.

وجدير بالذكر هنا، إلى أن (بوينس آيرس) كانت محطة البداية لمشاركة الأمم المتحدة في التعاون بين بلدان الجنوب، حيث عرفت هذه المشاركة وتيرة سريعة لا مثيل لها، وفي هذا الإطار حثت الجمعية العامة للأمم المتحدة جميع وكالاتها ذات الصلة والمؤسسات المتعددة الأطراف إلى تكثيف جهودها للاندماج بشكل فعال في التعاون جنوب- جنوب في مجال تصميم وتطوير وتنفيذ برامج عملها، وأن تعمل على زيادة مخصصات الموارد البشرية والتقنية والمالية للمبادرات المتعلقة بالتعاون جنوب- جنوب؛ وهو ما جعل التعاون بين البلدان النامية يشكل جزءا من التعاون الإنمائي العالمي، والذي سيعرف تطورا متزايدا في الآونة الأخيرة، بعد أن قامت مؤتمرات ومنتديات مهمة للتعاون جنوب- جنوب<sup>3</sup>.

ومن جهة أخرى، فقد أكد مؤتمر (باندونغ) على ضرورة الترويج للتنمية الاقتصادية للمنطقة الأفرو-آسيوية باعتباره مطلبا عاما للتعاون الاقتصادي بين الدول المشاركة والمبني على المنفعة المشتركة واحترام السيادة الوطنية، كما خلص المشاركون في هذا المؤتمر إلى ضرورة توفير المساعدة التقنية لبعضها البعض، في شكل خبراء وتدريبات وقيادة مشاريع وتجهيزات وتبادل المعرفة، كما أكد المؤتمر على وجوب تنويع

<sup>1</sup> - Ibid., pp.3-4.

<sup>2</sup> - Comité de haut niveau pour la coopération sud-sud, "Examen des progrès accomplis dans l'application du Plan d'action de Buenos Aires de la stratégie relative à la nouvelle orientation de la coopération Sud-Sud ", op.cit., p.8.

<sup>3</sup> - Ibid., p.9.

صادرات الدول الأفرو-آسيوية، من خلال تنمية اقتصادية عقلانية لمواردها الطبيعية قبل تصديرها، بالإضافة إلى دعوة دول الجنوب للمشاركة في الهيئات والمؤتمرات العالمية<sup>1</sup>.

وبالإضافة إلى مؤتمر (باندونغ) الذي اعتبر اللبنة الأساسية لإنشاء التعاون جنوب-جنوب، عقدت الأمم المتحدة مؤتمر التعاون التقني بين الدول النامية في الفترة الممتدة من 30 غشت إلى غاية 12 سبتمبر 1978م بالعاصمة الأرجنتينية (بيونس آيرس)، بحضور ممثلي 138 دولة وخرج المؤتمر بوثيقة ختامية بعنوان مخطط العمل (لبيونس آيرس)، وجاء هذا المؤتمر كنتيجة لتطور العلاقات فيما بين البلدان النامية وبينها وبين الدول المتقدمة، في وقت شهدت فيه العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية تغيرات عميقة<sup>2</sup>.

هذا، وسمحت مسيرة التحرر من الاستعمار لعدد كبير من الدول من تقديم نفسها كمشارك فاعل في علاقات الأعمال الدولية، ما أدى إلى حدوث العديد من التغيرات على مستوى توزيع الموارد والمنافع على الصعيد الدولي<sup>3</sup>؛ وقد عبرت خطة عمل (بيونس آيرس) عن بداية المشاركة الفعالة للأمم المتحدة في التعاون جنوب-جنوب لم يسبق لها مثيل، حيث أشارت هذه الخطة إلى ضرورة تقوية الاعتماد المشترك للدول النامية وتحسين نوعية التعاون بما يسمح بزيادة الموارد المستخدمة على مستوى التعاون التقني من خلال تبادل القدرات، ودعم المشاورات بين البلدان النامية بما يؤدي إلى إدراك أكبر للمشاكل المشتركة، والاطلاع الواسع على المعارف والتجارب وتوظيف معارف جديدة في

<sup>1</sup> - محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب-جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، مرجع سابق، ص.14.

<sup>2</sup> - Comité de haut niveau pour la coopération sud-sud, "Examen des progrès accomplis dans l'application du Plan d'action de Buenos Aires de la stratégie relative à la nouvelle orientation de la coopération Sud-Sud", op.cit., p.9.

<sup>3</sup> - Idem.

حل مشاكل التنمية، وكذا تمكين البلدان النامية من الوصول إلى درجة مرتفعة من المشاركة في النشاطات الاقتصادية وتوسيع التعاون<sup>1</sup>.

وتماشيا مع ذلك، ووفقا للتوصية 37 من خطة عمل (بوينس آيرس) لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والتي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 33/134 في ديسمبر 1978م، كما عقد في جنيف في الفترة من 26 ماي إلى 2 يونيو 1980م اجتماع رفيع المستوى لجميع الدول المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل القيام باستعراض شامل على المستوى الحكومي الدولي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار جهاز الأمم المتحدة الإنمائي<sup>2</sup>.

وتبعا لذلك، أشاد المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الدورة 13 للجنة الرفيعة المستوى تنطوي على أهمية خاصة إذ أنها تتزامن مع الذكرى 25 لمؤتمر بوينس آيرس لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وذكر أن مؤتمر بوينس آيرس قد ترك في مجتمع التنمية وقعا طويلا للأمد ونقل إليه رسالة استحوذت على اهتمام الجهات العاملة في سبيل التنمية، وأن صيغة التعاون التي طرحتها خطة عمل (بوينس آيرس) حظيت باهتمام كبير<sup>3</sup>.

وفي نفس السياق، نلاحظ أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب أخذ في الازدياد في مجالات التجارة والاستثمار والتبادل الثقافي والأفكار، ويتجسد ذلك من خلال التجمعات دون الإقليمية من قبيل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية<sup>4</sup>، إضافة إلى أن الأهداف الإنمائية

<sup>1</sup> - Comité de haut niveau pour la coopération sud-sud, "Examen des progrès accomplis dans l'application du Plan d'action de Buenos Aires de la stratégie relative à la nouvelle orientation de la coopération Sud-Sud", op.cit., p.10.

<sup>2</sup> - منظمة الأمم المتحدة، تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين بلدان النامية، الدورة 13، 27-30 ماي، نيويورك، 2003، ص.1.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.6.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص.7.

للألفية، التي اتفق عليها زعماء العالم في سنة 2000م، قد وضعت ميثاقا جديدا بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية يقضي بتحمل المسؤولية على نحو متبادل وزيادة الموارد المتاحة من أجل تحقيق أهدافها.

ومن الواضح أن الأقطار النامية تسعى للاتفاق على استراتيجية للتعاون بين الجنوب والجنوب، وينبغي لمثل هذه الاستراتيجية أن تكون أساسا للتوسع في برامج للتعاون أكثر تحديدا في ما تنشده، سواء على المستوى الإقليمي وشبه الإقليمي.

وانسجاما مع ذلك، تم عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التعاون جنوب- جنوب بنيروبي خلال الفترة الممتدة من 1 إلى 3 ديسمبر 2009م، بمشاركة معظم الدول النامية والعديد من الدول المتقدمة، إضافة إلى الكثير من المنظمات والمكاتب والاتحادات الدولية والإقليمية<sup>1</sup>.

وبناء عليه، خرج المؤتمر بوثيقة نهائية للمؤتمر سميت بوثيقة نيروبي، وقد بينت هذه الأخيرة بجلاء أن العمل الحالي والمقبل في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب يستند إلى المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة والقرارات المتخذة خلالها، وهي تكرر وتؤكد لمبادئ والاستراتيجيات التي تسترشد بها أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتحدد الأهداف ذات الأولوية للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل التنمية الوطنية والإقليمية وتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية، بالإضافة إلى تحسين تبادل الخبرات الفنية فيما بين البلدان النامية، وتعزيز التعاون الدولي<sup>2</sup>.

هذا، وحددت وثيقة نيروبي الختامية المبادئ السياساتية والتنفيذية للتعاون جنوب-جنوب ومنها احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمنفعة

<sup>1</sup> - محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، مرجع سابق، ص.16

<sup>2</sup> - منظمة الأمم المتحدة، التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية، مذكرة الأمين العام، اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مرجع سابق، ص.8.

المتبادلة<sup>1</sup>؛ وتماشياً مع مبادئ احترام السيادة الوطنية تتولى البلدان النامية بنفسها أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب بتنظيمها وإدارتها، وتحمل هذه البلدان كذلك المسؤولية الأولى عن عنصرَي التمويل والبرامج، وتؤدي البلدان المتقدمة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أدواراً تشجيعية وتحفيزية، وتتولى دوراً قيادياً في إعمال الأنشطة التنفيذية فيما بين بلدان الجنوب وهي أنشطة تتاط حصرياً بالبلدان النامية<sup>2</sup>.

واستناداً إلى ما سبقت الإشارة إليه، وحسب الوثيقة النهائية لمؤتمر (نيروبي) فإنه ومنذ مؤتمر (بيونيس آيرس)، وخصوصاً خلال السنوات الأخيرة، فإن الحركة الاقتصادية المتنامية لعدد من الدول النامية أعطت دفعة قوية للتعاون جنوب-جنوب، خاصة في إطار مبادرات التكامل الجهوي بمختلف مناطق العالم النامي، وتبرز أهم مظاهرها، بخلق أسواق مشتركة واتحادات جمركية، وكذا التعاون في المجال السياسي ووضع الأطر المؤسسية والتشريعية إضافة إلى شبكات النقل والاتصال<sup>3</sup>.

غير أننا نلاحظ، ومنذ بداية الستينات تنامي القلق بشأن مكانة دول الجنوب في النظام التجاري الدولي، مما دفع العديد من الدول إلى عقد مؤتمرات لمعالجة مشاكلها وإيجاد الوسائل اللازمة على المستوى الدولي؛ وبموجبه تم عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية بجنيف سنة 1964م لمعالجة مشاكلها العالقة ووضع الحلول اللازمة، وتقرر خلال هذا المؤتمر أن يتم انعقاده كل أربع سنوات، وأن تجتمع هيئات حكومية بين هذه الدورات وتوفر أمانة دائمة للمساعدات اللوجيستكية والوظيفية اللازمة لذلك<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.9.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>4</sup> - محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، مرجع سابق، ص.20.

لكن ومنذ سنوات التسعينات، تُركِّز الأونكتاد<sup>1</sup> (UNCTAD) أعمالها حول تحليل العلاقات بين التجارة والاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المؤسسات، ومساعدة الدول النامية على بلورة مبادرات تفاوضية في إطار المفاوضات التجارية الدولية، وتطوير وتنويع مساعداتها التقنية التي تغطي حالياً مجالات متعددة، وخاصة فيما يتعلق بتكوين المفاوضين التجاريين ومعالجة المسائل المتعلقة بالتجارة، وتسيير المديونية، ووضع السياسات الاستثمارية والتنافسية والبيئية<sup>2</sup>.

ويبدو إذن أن انعقاد مؤتمر (باندونغ) في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، جاء كتدشين لفكرة التعاون جنوب- جنوب من أجل الاستقلال والحرية والنمو والتقدم؛ واليوم يرتقي هذا الأسلوب من التعاون إلى مستوى جديد يلئم متطلبات العصر الحالي، حيث ساهم هذا المؤتمر في تغيير مسار التاريخ في العلاقات الدولية<sup>3</sup>، إذ أصبح التعاون جنوب- جنوب موضوعاً للبحث والنقاش في عدد من مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وغيرها من المؤتمرات الدولية، ويرجع هذا الاهتمام المتزايد بأمر هذا النوع من التعاون إلى القوة الاقتصادية المتزايدة للجنوب.

### الفرع الثاني: الوكالات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة

لقد شهدت مسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وما تنطوي عليه من تركيز على إشراك قطاعات متعددة وضمان التنمية، فضلاً عما يظهر في هذا المجال من أطر مؤسسية وعملية، تطوراً مكنها من الاستجابة للتحديات الإنمائية، وقد اكتسبت تلك الأطر المؤسسية والعملية أهمية بفضل قدرتها على استهداف التعاون فيما بين بلدان على

<sup>1</sup> - تأسس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام 1964، ويعمل الأونكتاد على إيجاد بيئة ملائمة لاندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي، ونما الأونكتاد تدريجياً ليصبح مؤسسة معرفية موثوقة بها مهمتها المساعدة على صياغة المناقشات الحالية للسياسات وطرق التفكير بشأن التنمية مع التركيز بصفة خاصة على ضمان تكون السياسات الداخلية، والقرارات الدولية المدعومة من أجل التنمية المستدامة.

<sup>2</sup> - محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، مرجع سابق، ص.21.

<sup>3</sup> - طارق الشيخ، "التضامن الأفرو-آسيوي التعاون مفتاح دول الجنوب في عالم ما بعد باندونغ"، جريدة الأهرام، العدد 47105، نوفمبر 2015، ص.1.

الصعيد القطري وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي؛ حيث تمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منذ 2003م من دمج مسألة التعاون جنوب- جنوب في كل مجالات عمله، كما يستضيف البرنامج الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ويتولى مراقبة نظام المنسقين المقيمين، الذي يسعى إلى تعزيز التعاون جنوب- جنوب من خلال المجموعات القطرية التابعة للأمم المتحدة، وتعمل هذه الوحدة الخاصة المعنية برصد وتنسيق وتشجيع التعاون جنوب- جنوب في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي<sup>1</sup>.

تماشياً مع ذلك، نجد أن مختلف وكالات الأمم المتحدة مثل، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تقدم خدماتها لدعم آليات تنفيذ التعاون جنوب- جنوب، وقد أسفر هذا النوع من التعاون عن إنشاء شبكة من مراكز الامتياز لنقل المعارف والتكنولوجيا، من خلال تدريب خبراء في العديد من البلدان النامية مثل، الصين والهند ومصر وجنوب إفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

وفي نفس السياق، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي<sup>2</sup> (PNUD)، بالتعاون مع حكومة البرازيل والمركز الدولي لمكافحة الفقر ببرازيليا، عدداً من الشبكات المعرفية التي تغطي خمسة من مجالات عمله للتمكن من ضمان التواصل بين العاملين والخبراء في

<sup>1</sup> - منظمة الصحة العالمية، الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، التعاون مرجع سابق، ص.5.

<sup>2</sup> - تم إنشاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1965 عبر دمج هيتين أمميتين سابقتين هما البرنامج الموسع للمساعدة التقنية للأمم المتحدة الذي أنشئ عام 1949، والصندوق الخاص للأمم المتحدة الذي أسس سنة 1958، ويركز البرنامج على الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق دعم المشاريع التنموية، ووضع سياسات اقتصادية واجتماعية، وتعزيز الحكامة الديمقراطية عبر دعم الحكومات...إلخ.

جميع أنحاء العالم<sup>1</sup>؛ وتسعى الوكالات المتخصصة أيضا إلى تعزيز تلك الشبكات وتبادل المعلومات مع الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب.

هذا، ونلاحظ أن مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها ضاعفت جهودها للانتقال من المبادرات المخصصة إلى دعم أكثر تنظيما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ويتبدى ذلك على وجه الخصوص في زيادة التركيز على تصميم السياسات والاستراتيجيات فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك في موجة الدعم المتنامية لصالح الحوار السياساتي بين دول الجنوب، كجزء من العمل الأساسي للكثير من الوكالات.

وعلى الرغم من الشوط الكبير الذي قطعه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، في تلبية مطالب الدول الأعضاء وتعزيز دعمها لمبادرات بلدان الجنوب، فإن تحليل هذه الاتجاهات يشير إلى عدد قليل من المجالات التي يمكن للمنظومة أن تحسن فيها أداءها، مما استدعي مزيد من الاتساق والتنسيق بين الوكالات في دعمها للمبادرات التي تعود بالفائدة على عدد كبير من البلدان النامية<sup>2</sup>.

واعترافا بالحاجة إلى التوجيه الاستراتيجي والتنفيذي، قامت الكثير من الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بوضع وتحديث وتنقيح استراتيجيتها العامة وتوجيهاتها السياساتية بشأن التعاون جنوب- جنوب، سعيا إلى التحسين المنهجي لمسألة دمج التعاون بين دول الجنوب ضمن سياساتها وبرامجها التنفيذية، ووفقا لذلك، بدأ البعض بالعمل على المبادئ التوجيهية المفصلة من أجل توفير مناهج علمية عن كيفية العمل والأدوات والوسائل الممكنة لتعزيز ودمج منظورات التعاون

<sup>1</sup> - منظمة الصحة العالمية، الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، التعاون مرجع سابق، ص.6.

<sup>2</sup> - منظمة الأمم المتحدة، التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية، مذكرة الأمين العام، اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مرجع سابق، ص.3.

جنوب- جنوب في مرحلة تصميم وتنفيذ برامجها، تنفيذها لما جاء به مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون جنوب-جنوب<sup>1</sup>.

إن القبول بالتعاون جنوب-جنوب، كهدف استراتيجي لا بد من أن يروَّج له بشكل فعال بين الزعماء السياسيين والموظفين المدنيين ورجال الأعمال والأكاديميين وغيرهم من ذوي المهن في الأقطار النامية، ولا بد لهذا القبول، كذلك من أن يروَّج له بصورة أعم لكي يصل إلى كل فئات المجتمع؛ فتأييد الناس ومشاركتهم هما جزء مهم يمكن أن يؤسَّس عليه تعاون الجنوب مع الجنوب<sup>2</sup>، لهذا فلا بد من التشديد على الحاجة إلى زيادة الوعي بالجنوب بين الناس في الأقطار النامية، وتعزيز إيمانهم بالجنوب وثقتهم المتبادلة به، والتزامهم بتعاون الجنوب مع الجنوب<sup>3</sup>.

ونضيف هنا إلى أنه تم تأسيس العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية، إلى جانب المؤتمرات العالمية التي اتخذت من دعم التعاون جنوب-جنوب هدفا من أهدافها، وقد سائر تأسيس هذه الهيئات تطور الظروف المؤثرة في السياسة الدولية، وهو ما جعلها تعمل على ملاءمة ميكانيزمات وآليات عملها وفقا لشروط التعاون الدولي؛ بسبب تطور ظروف الاقتصاد العالمي.

وتماشيا مع ذلك، فقد جاء تأسيس منظمة حركة عدم الانحياز، وهي تجمع دولي يضم 120 دولة عضو من البلدان النامية، ظهرت إبان الحرب الباردة، وقد قامت فكرتها على أساس عدم الانحياز لأي من المعسكرين الغربي والشرقي<sup>4</sup>، وتهدف حاليا إلى إنشاء تيار محايد وغير منحاز مع السياسة الدولية للقوى العظمى في العالم، وتعد حركة عدم الانحياز إحدى نتائج الحرب العالمية الثانية؛ وتعود فكرة إنشائها إلى مؤتمر (باندونغ)

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص.4.

<sup>2</sup> - التحدي أمام الجنوب، مرجع سابق، ص.209.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>4</sup> - حركة عدم الانحياز، الجزيرة، مارس 2016، www.aljazeera.net، (18 يونيو 2017).

الذي انعقد بأندونيسيا في 1955م، لتؤسس الحركة عام 1961م في العاصمة اليوغسلافية بلغراد<sup>1</sup>، وقد تم عقد آخر قمة للحركة سنة 2016 بمدينة مارغريتا بفرنزويلا.

ونسجل في هذا الإطار أن الأهداف الأساسية لدول حركة عدم الانحياز، قد تركزت على تأييد حق تقرير المصير والسيادة والسلامة الإقليمية وعدم الانتماء إلى الأحلاف العسكرية والابتعاد عن التكتلات والصراعات مع القوى الكبرى ودعم التعايش مع جميع الدول، وكذا محاولة إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول الجنوب.

ونلاحظ كذلك، أن الحركة لعبت دورا أساسيا في الكفاح من أجل إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد يسمح لجميع شعوب العالم بالاستفادة من ثروتها ومواردها، والسعي من أجل إجراء تغيير أساسي في العلاقات الدولية، والعمل على التحرر الاقتصادي لدول الجنوب.

ورغم كل الجهود المبذولة من أجل تحقيق أهداف الحركة، إلا أن دورها حاليا في تراجع لفائدة تنظيمات أخرى ظهرت على الساحة الدولية، خاصة مجموعة 77 التي تأسست سنة 1964م، حيث تُعد المجموعة أكبر تحالف في العالم بين دول الجنوب بالأمم المتحدة، ويهدف هذا التحالف إلى مساعدة الدول النامية على تطوير وتنمية مصالحها الاقتصادية، وتحسين قدراتها التفاوضية المشتركة حول كافة المواضيع الاقتصادية العالمية الكبرى ضمن منظومة الأمم المتحدة، وتطوير وتنمية التعاون الاقتصادي بين دول الجنوب<sup>2</sup>.

وفي نفس الإطار، تتمثل أنشطة المجموعة في القرارات المشتركة والاتفاقات والمواثيق والإعلانات والبيانات والبرامج التي تصدرها، ولعل أهمها على سبيل المثال لا الحصر، ميثاق الجزائر سنة 1967م وإعلان ليما سنة 1971م وإعلان مانيلا سنة

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

<sup>2</sup> - محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، مرجع سابق، ص.19.

1976م؛ ثم برنامج كاركاس للعمل من أجل التعاون الاقتصادي للدول النامية سنة 1981م وإعلان القاهرة عن التعاون الاقتصادي وإعلان هافانا سنة 1987م، وإعلان سان جوزيه للتجارة جنوب- جنوب والاستثمار والتمويل سنة 1997م، وأخيرا إعلان بالي للتعاون الاقتصادي الإقليمي وغير الإقليمي للدول النامية سنة 1998م<sup>1</sup>.

وفي الأخير، فإن تعزيز التعاون جنوب- جنوب بوصفه جزءا لا يتجزأ من استراتيجية البلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي، يتطلب من المجتمع الدولي أن يقدم دعما فعالا للبرامج المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية.

وفي نفس السياق، فالدول النامية مدعوة للمشاركة بشكل مؤثر في عملية صنع القرار وفي حل المشاكل الاقتصادية العالمية عن طريق تعزيز مبدأ التعددية وإعمال آلية فعالة لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، في إطار متعدد الأطراف على أساس عالمي يستهدف تشجيع النمو في الاقتصاد العالمي بصورة منصفة؛ وإن مجموعة 77 مطالبة بالعمل على مستوى جديد من الالتزام، وتعزيز فعاليتها المؤسسية بغية تدعيم المواقف المشتركة لدول الجنوب<sup>2</sup>.

وبالتالي، نخلص إلى أن دول جنوب تأمل أن تساهم المؤتمرات ومؤتمرات القمة المقبلة مثل، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، في زيادة فهم مشاكل التنمية في البلدان النامية والمساعدة على نشوء توافق آراء عالمي بشأنها، وتعبئة موارد كافية لمعالجتها بصورة فعالة.

<sup>1</sup>-المرجع نفسه، ص. 20.

<sup>2</sup>- منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة التاسعة والاربعون، رسالة موجهة من الامين العام من الممثل الدائم للجزائر لدى الامم المتحدة، بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء مجموعة 77، 27 يونيو 1994، ص ص. 5-7.

## المطلب الثاني: التعاون جنوب-جنوب أداة لتعزيز العمل الجماعي

إن فكرة الاعتماد الذاتي الجماعي تمتد في أصولها، إلى أيام حركات التحرر ومقاومة الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية؛ فما إن تبلورت المبادئ الأساسية للعمل الجماعي والاعتماد على الذات، من خلال الكفاح المشترك ضد الامبريالية والهيمنة الأجنبية، حتى تكونت روابط دائمة بين شعوب الجنوب ودوله المختلفة، حيث ما لبثت الصلات الاقتصادية بين الجنوب أن تأسست، على مستويات ثنائية وإقليمية وشبه إقليمية، حين أخذت الأقطار النامية تتجه إحداها إلى الأخرى طلبا للعون المتبادل في محاولة منها للإبقاء على اتجاهاها الذي كانت قد وجهته نحو الشمال حصرا.

الأمر الذي جعل القرن العشرين يتميز بميل بارز إلى ظاهرة التكامل الاقتصادي، حيث احتل هذا الأخير مكانا بارزا في الأدبيات الاقتصادية نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع، التي جعلت مختلف دول العالم متقدمة أو نامية تتجه إلى الدخول في تجمعات إقليمية بعدما أدركت أهمية وضرورة التكامل الاقتصادي<sup>1</sup>.

وفي ظل البيئة الاقتصادية العالمية المتميزة بالتنافسية، أضحت الشراكات الاقتصادية الإقليمية ضرورة ملحة، فرضتها اضطرابات ومستجدات اقتصادية وسياسية شهدها العالم؛ حيث يتيح التكامل الاقتصادي للدول الاستفادة من عدة مزايا اقتصادية وتجارية تمكنها من زيادة حجم إنتاجها الوطني، ومعدلات نمو اقتصاداتها واكسابها قدرة على مواجهة التحالفات العابرة للأقاليم والقارات.

هذا، وبحسب المنظمة العالمية للتجارة والمنظمة العالمية للتعاون والتنمية الاقتصادية توجد أكثر من 130 اتفاقية إقليمية تتخذ أشكالا مختلفة، من هذه الاتفاقيات نجد منطقة التبادل الحر والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، إضافة إلى الاتحاد

<sup>1</sup> - زين الدين حماشي، انعكاسات انشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة رابطة دول شرق آسيا (الآسيان) - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2011-2012، ص.أ.

الاقتصادي والنقدي واندماج السياسات الاقتصادية، وأنواع أخرى من الجمعيات ومنتديات التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي واللغوي<sup>1</sup>.

وهكذا، أصبح موضوع التعاون الإقليمي وانتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية بمختلف أنواعها واقعا ملموسا ومتغيرا هاما من متغيرات النظام العالمي الجديد<sup>2</sup>، باعتبارها حلا لتجاوز العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، بادرت دول الجنوب إلى بناء جسور التقارب بين بعضها البعض منذ منتصف القرن الماضي، وكان هذا التقارب متمثلا خاصة في توحيد الآراء والمواقف من القضايا السياسية والإيديولوجية التي عرفها العالم آنذاك، وبعد تمكنها من بسط سيادتها الجغرافية وتحقيق استقلاليتها السياسية، شرعت دول الجنوب في التأسيس لتعاونها البيئي في المجال الاقتصادي من أجل التخلص من مشاكلها الهيكلية التي أثرت سلبا على تنميتها الاقتصادية<sup>3</sup>.

ولذلك فقد توجهت الدول النامية، خاصة في السنوات الأخيرة إلى تشكيل تكتلات اقتصادية فيما بينها، بهدف الوصول إلى تحقيق درجات مرتفعة من التعاون والتضامن، وقد عمت هذه المبادرات مختلف مناطق الجنوب.

وبناء على ذلك، فإن التكامل الاقتصادي الإقليمي أصبح وسيلة متفق عليها من قبل المهتمين بموضوع التنمية، باعتبارها الوسيلة الأكثر ضمانا للوصول إلى مستويات مهمة من التنمية الاقتصادية، والزيادة في رفاهية الشعوب مهما اختلفت الطرق والأساليب

<sup>1</sup> - عبد الحق العزوي، "عن دور التكتلات الإقليمية، الجزيرة، أكتوبر 2015، www.aljazirah.com، (18 غشت 2020).

<sup>2</sup> - الطاهر شليحي/ مصطفى مختاري، "تقييم لتجارب التكامل الاقتصادي في إفريقيا"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 3، العدد 6، 2018، ص.65.

<sup>3</sup> - محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، مرجع سابق، ص.56.

والمفاهيم المستخدمة<sup>1</sup>؛ ومن أجل بناء كتلتا اقتصادية بين الدول النامية تستطيع أن تواكب روح العصر، فإن الأمر يتطلب تنمية الموارد البشرية وتكوين المهارات والتقليل من درجة الاعتماد على المساعدات الخارجية، والعمل على نبذ الخلافات الناشئة بين هذه الدول<sup>2</sup>.

إضافة إلى ذلك، فإن التطورات السياسية والاقتصادية التي تجري في العالم المتقدم من شأنها أن تشكل حافزا للدول النامية للقيام بإنشاء كتلتا اقتصادية تخدم مصالحها وتمكنها من مواجهة عالم اليوم، الذي يتميز بتغيرات نوعية وكمية كبيرة مقارنة بالمراحل التاريخية السابقة، الأمر الذي أدركته البلدان الإفريقية والعربية من خلال سعيها إلى التكتل في تجمعات اقتصادية إقليمية، (الفرع الأول)، كما أسفر هذا الشعور عن تأسيس تجمعات اقتصادية إقليمية في مختلف مناطق القارة الآسيوية وأمريكا الجنوبية، (الفرع الثاني).

وهكذا، سنعمل على بحث وتوضيح سيروية عملية التكامل الاقتصادي في تلك المناطق وأهم المراحل التي قطعتها، مع محاولة تبيان العلاقة بين تنامي إنشاء هذه التجمعات وإبراز فرص نجاحها وفشلها، وأثرها على تجارب الدول النامية.

### الفرع الأول: التجمعات الاقتصادية بين دول الجنوب في القارة الإفريقية والعالم

#### العربي

أبرزت المتغيرات الدولية والإقليمية والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية واقعا إفريقيا وعربيا جديدا، أدى إلى تشكيل كتلتا وتجمعات اقتصادية لدعم مشاريعها التنموية، وتطوير هيكلها الاقتصادية بما يسمح لها بالاندماج الجيد في الاقتصاد

<sup>1</sup> - فوزية خدا كرم، "التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية"، مجلة العلوم السياسية، العدد

43، بدون سنة، ص.171.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.172.

العالمي، وقد عمت مسيرات التكامل في كل مناطق الجنوب، ودخلت معظم البلدان الإفريقية والعربية في تكتلات مع جيرانها على مختلف دراجاتها التكاملية.<sup>1</sup>

هذا، ويعتبر التكامل الإقليمي الإفريقي أداة للتنمية والاستقرار على الصعيد القاري، لأنه يساعد الاقتصاديات الإفريقية على التنوع وتجنب عملية التهميش الدولي، إذ يعد التكامل الإقليمي الخطوة الأولى لتساعد مبدأ الإقليمية على مستوى القارة الإفريقية، (الفقرة الأولى).

وفي نفس الإطار، اتجهت الأقطار العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى التعاون الاقتصادي فيما بينها، حيث وقعت عدة اتفاقيات ثنائية وجماعية، ففي سنة 1957م وافق المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية على عقد اتفاقية للوحدة الاقتصادية بين هذه الأقطار، كما تم سنة 1964م موافقة مجلس الوحدة الاقتصادية على إنشاء السوق العربية المشتركة؛ مما جعل هذا الجهد العربي يتجه نحو القيام بمشروعات مشتركة من أجل تحقيق أهداف إنمائية أو تجارية<sup>2</sup>، (الفقرة الثانية).

### الفقرة الأولى: التجمعات الاقتصادية في القارة الإفريقية

شهد العالم أحداثا متسارعة أدت إلى تحولات عميقة في النظام الاقتصادي العالمي، أسفرت عن نتائج وتطورات هامة وضعت دول العالم أمام متطلبات واحتياجات جديدة، جعلتها تبحث عن سبل مختلفة تمكنها من تلبية حاجيات العصر؛ ومن أجل ذلك اتجهت معظم دول العالم بما فيها دول الجنوب إلى إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية لزيادة تنميتها الداخلية، وتعزيز قدراتها لمواجهة المنافسة العالمية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - Zacharie BAENDA FIMBO, "Emergence de la coopération Sud- Sud, vers une rupture avec le Nord ?", op.cit., pp.5-6.

<sup>2</sup> - بوشول السعيد، "واقع التكامل الاقتصادي لدول الخليج العربية وآفاقه"، مذكرة للاستكمال شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008-2009، ص.37.

<sup>3</sup> - شوقي بوجلخة، الإقليمية الجديدة وأثارها على اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر-تونس 2000-2013، مذكرة للاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، السنة لجامعية 2014-2015، ص.1.

من هذا المنطلق، تعتبر ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي من أبرز الظواهر الاقتصادية في العالم، وخاصة بعد نجاح تجربة الاتحاد الأوربي كنموذج للتكتلات الرائدة بين الدول المتقدمة (شمال-شمال)، وتعميق درجات التكامل الاقتصادي بينهم، مما أدى بدول أخرى للمضي في نفس الاتجاه ومحاولة إقامة تكاملات اقتصادية فيما بينها (جنوب-جنوب)، بما يحقق أهدافها ويضمن لها مكانتها في الساحة الاقتصادية العالمية<sup>1</sup>.

وتبعاً لذلك، فإن تجمعات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي التي ظهرت بعد أن ساد اقتصاد السوق، تختلف عن التنظيمات الإقليمية ذات المضمون الشامل (سياسي وعسكري واستراتيجي)، وتختلف أيضاً عن التكتلات ذات الطابع الأيديولوجي؛ إذ تسعى التنظيمات الإقليمية الاقتصادية إلى الاندماج بشكل أفضل في السوق العالمية<sup>2</sup>.

وفي هذا الاتجاه، تبنت غالبية الدول الإفريقية بعد حصولها على استقلال فكرة التكامل الاقتصادي، كاستراتيجية لمواجهة تحديات التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي<sup>3</sup>؛ فالتكامل الاقتصادي في إفريقيا حلم لطالما رواد حكام وشعوب القارة، ذلك أن هذا التكامل يمكن اعتباره حلاً للخروج من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها القارة إفريقيا<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص.2.

<sup>2</sup> - Royaume du Maroc, Ministère des affaires étrangères, L'appui à l'intégration régionale en Afrique : quels enjeux pour les partenaires au développement?, Direction générale de la mondialisation du développement et des partenariats, 2012, p.12.

<sup>3</sup> - سليم موالدي/ أحمد حميدوش/ كريمو دراجي، " محاولات التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا، المعوقات والآفاق"، دراسات اقتصادية، العدد 33، 2007، ص.129.

<sup>4</sup> - محمد جعبوب، " التكامل الإقليمي في إفريقيا: النظرية والواقع"، مجلة أكاديميا، العدد السادس، يونيو 2017، ص.39.

وفي هذا الإطار، عرف الاتجاه المتزايد للإقليمية منذ سنوات الستينيات والثمانينيات، إنشاء مناطق اقتصادية ونقدية في القارة مهمتها تعزيز وتيسير التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة، وغدا التكامل الإقليمي جزءا أساسيا من الاستراتيجية الإنمائية في إفريقيا.

ومن هذا المنظور، فقد انخرطت دول القارة في العديد من المنظمات، زيادة على إنشاء منظمات إقليمية فرعية في مناطق مختلفة من القارة الإفريقية؛ نتيجة تفاوت النظم الاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة، وهو ما أدى إلى تفضيل دول القارة الاتحاد ضمن حدود جغرافية ضيقة نسبيا، حيث يقوم هذا الافتراض على أن بلاد الأقاليم الواحدة أكثر تجانسا من حيث ظروفها الاجتماعية والسياسية، ولها حضارة وثقافة من شأنها تسهيل العمل المشترك<sup>1</sup>.

ووفقا لذلك، تبرز لنا مظاهر الاهتمام بالجانب الاقتصادي في القارة الإفريقية مبكرا، فمثلا قامت مجموعة الدار البيضاء بإنشاء ما يشبه منطقة التجارة الحرة أو السوق الإفريقية المشتركة ومجلس الوحدة الاقتصادية الإفريقية، وتوقيع معاهدة التعاون الاقتصادي الفني فيما بينها واتفاق لإنشاء اتحاد إفريقي للمدفوعات، واتفاقية لإنشاء هيئة طيران إفريقية وأخرى للملاحة والنقل البحري.

وإلى جانب إنشائها بنكا إفريقيا للتنمية، انفتحت الدول الإفريقية على تخفيض تعريفاتها الجمركية تدريجيا على كافة السلع والمنتجات الوطنية في العام الأول، حتى تُلغى تماما بعد خمسة سنوات، كما دعت مجموعة (منروفيا) إلى التوحد التدريجي لإفريقيا بإنشاء أسواق إقليمية مشتركة تتجمع في سوق إفريقية واحدة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية، 2014-2015، ص.10.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.13.

وبالموازاة مع ذلك، يمكن أن نعتبر الاهتمام بالتجمعات الاقتصادية في القارة الإفريقية ضرورة تحتمها الظروف التي يعيشها العالم، إذ لم يعد يعتد بالكيانات الصغيرة، ما جعل دول القارة على اختلافها تحرص على التأسيس والانضمام لهذه التجمعات.

وفي هذا الإطار، شهدت القارة الإفريقية قيام العديد من التجمعات الإقليمية، بعضها نشأ لمقاومة نفوذ الدول الاستعمارية السابقة وبعضها الآخر نشأ لمواجهة نظام الفصل العنصري السابق في جنوب إفريقيا؛ كما أن القارة عرفت نزعة جديدة بالتوجه إلى إنشاء منظمات تجمع بين دول المنطقة الواحدة، بهدف العمل على تنسيق السياسات والأهداف الاقتصادية، والرقي بمستوى المعيشة لشعوبها، والتصدي للتحديات الخارجية في عصر التكتلات<sup>1</sup>.

إن إفريقيا قارة تتباين فيها الكثافة السكانية من منطقة إلى أخرى، كما يتنوع فيها المناخ، فضلا عن تنوع سطحها من حيث قابليته للزراعة أو استخراج المعادن؛ وبالتالي فإن مقومات التكامل الإقليمي موجودة بالفعل وقد عبرت عن ذاتها في عهد الاستعمار وفي فترة ما بعد الاستقلال، غير أن مسيرة التكامل الإفريقي اتسمت في فترة ما قبل الاستقلال بتحقيق المزايا لصالح الدول الاستعمارية، أما بعد الاستقلال فقد تعثرت هذه المسيرة لأسباب متعددة سواء ما تعلق منها، بتوزيع مزايا التكامل أو بأثر الحروب الإقليمية داخل الإقليم الواحد أو حالة عدم الاستقرار السياسي التي تمر بها البلدان الإفريقية<sup>2</sup>.

يتضح لنا إذن، تواجد مجموعة من العوامل والاعتبارات المحفزة للدول الإفريقية كي تسعى بقوة نحو التكامل الاقتصادي والتنموي، ولعل من أبرز هذه العوامل، التقارب

<sup>1</sup> - Jawad KARDOUDI, Géopolitique du Maroc, nouveau positionnement dans un monde qui change, op.cit., p.41.

<sup>2</sup> - سكيمة حملاوي، انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية دراسة حالة الاتحاد الأوروبي "أزمة اليورو"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص.129.

الجغرافي وتشابه النظم السياسية ووجود رأي عام مشجع لعملية التكامل وتوفر تجانس ثقافي والاشترك في التطور التاريخي والاجتماعي، وكذا تشابه القدرات العسكرية والاقتصادية<sup>1</sup>... الخ.

وهكذا، شهدت القارة الإفريقية تأسيس مجموعة من التجمعات الاقتصادية، نعرض لأهمها تباعا<sup>2</sup>:

- السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA).
- المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO).
- مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية (SADC).
- تجمع دول الساحل والصحراء (CEN SAD).
- المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (CEEAC).
- المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا (CEMAC).
- الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA).
- مجموعة شرق إفريقيا (CAE).
- اتحاد المغرب العربي (UMA).

وتماشيا مع ما سبق يتبين لنا أن أغلب هذه التجمعات الإقليمية تبرز أهمية التكامل الإقليمي الإفريقي، من أجل تسريع وتعزيز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعمل الإقليمية في إفريقيا على تعزيز الوحدة السياسية ودعم النمو الاقتصادي، والعمل على مساعدة بلدان القارة للتغلب على مشاكلها الهيكلية<sup>3</sup>.

غير أن التعمق في حيثيات قضية التكتلات الاقتصادية الإفريقية ليست بهذا القدر من السهولة، إذ يعوزنا في البداية الوقوف على تحديات ومعضلات التجمع

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup> - Nations Unies, Le développement économique en Afrique, Renforcer l'intégration économique régionale, Rapport 2009, Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, Genève, p.1.

<sup>3</sup> - Ibid., p.2.

الإقليمي بالقارة ومراجعة رحلة الكفاح والصراعات في المنطقة، والبحث عن إجابات لأسئلة محورية في مقدمتها، ما المنفعة التي تعود على دول القارة من وراء التجمعات الإقليمية؟ وهل بوسع هذه التجمعات تقديم حلول للمشكلات المعقدة لإفريقيا؟ وما نوعية العقبات التي تواجه مشروعات التعاون الإفريقي؟ وما مدى نجاح هذه التجمعات؟ ولكي نتمكن من تلمس إجابات لهذه الأسئلة، سنتطرق بشكل مركز لهيكله وأهم اختصاصات هذه التجمعات ومدى مساهماتها في خدمة مصالح الدول الإفريقية وتمكينها من مواجهة عالم اليوم الذي هو عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى، باعتبارها وسيلة مضمونة للوصول إلى مستويات معتبرة من التنمية الاقتصادية، محاولين استشراف الطريق الذي تسير فيه نحو المستقبل.

#### ▪ السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا COMESA):

لقد بدأت الإرهاصات الأولى لتكوين هذا التجمع في ماي 1966م عندما اجتمع المجلس الوزاري للدول الإفريقية المستقلة سياسيا في شرق وجنوب القارة، بناء على دعوة من اللجنة الاقتصادية الإفريقية في أكتوبر 1965م لعقد هذا الاجتماع، بهدف تشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي بين دول شرق وجنوب إفريقيا الحديثة الاستقلال ب لوساكا؛ لوضع الميكانيزمات اللازمة لتسهيل التعاون الجهوي والتكامل الاقتصادي بينها<sup>1</sup>.

وفي نفس الاطار، دعا اجتماع وزراء التجارة والمالية والتخطيط لسنة 1978م ب لوساكا إلى ضرورة إنشاء تجمع اقتصادي جهوي، وبداية تأسيس منطقة تجارة تفضيلية جهوية، يتم تطويرها في غضون عشر سنوات إلى سوق مشتركة، وفي ديسمبر 1981م تم توقيع اتفاقية منطقة التجارة التفضيلية من طرف رؤساء الدول والحكومات المدعوة إلى اجتماع لوساكا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، مرجع سابق، ص.60.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.61.

وتعد (الكوميسا COMESA) واحدة من أكبر التجمعات الاقتصادية الإقليمية في القارة الإفريقية، حيث تضم في عضويتها عشرين دولة<sup>1</sup> تمتد من شمال القارة إلى جنوبها<sup>2</sup>.

وبذلك، نلاحظ أن هذا التجمع يغطي رقعة جغرافية واسعة تصل إلى 41% من مساحة القارة الإفريقية، كما تضم مجموعة دول (الكوميسا COMESA) نسبة مهمة من عدد سكان القارة تقترب من النصف.

وهنا لا بد أن نشير كذلك، أن إنشاء هذا التجمع مر بالعديد من المراحل التي بدأت بالتوقيع على الاتفاقية المؤسسة لمنطقة التجارة التفضيلية (PTA) والتي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 1982م، وصولاً إلى صدور قرار بتحويل تلك المنطقة إلى سوق مشتركة باعتبارها مرحلة جديدة في عملية الاندماج الاقتصادي، لتدخل اتفاقية (الكوميسا) حيز التنفيذ سنة 1994م.

هذا، وقد حددت الاتفاقية المنشئة للسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي عددا من الأهداف التي تمت صياغتها بشكل يؤدي إلى خلق ظروف ملائمة لتحسين الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء، والقضاء على مواطن الضعف الهيكلي، وإزالة العوائق أمام التجارة البينية والاستثمار عبر الحدود، والحد من المعوقات الإدارية وتعظيم المصلحة المشتركة فيما بين الدول الأعضاء<sup>3</sup>.

وجدير بالذكر هنا، أن ميثاق منظمة (الكوميسا COMESA) جاء بمجموعة من الأهداف، تمثلت في تعزيز التكامل الإقليمي من خلال تطوير التجارة وتكامل أسواق

<sup>1</sup> - وهي: مصر، السودان، أثيوبيا، إريتريا، جيبوتي، أوغندا، كينيا، رواندا، بورندي، الكونغو الديمقراطية، مالوي، سيشل، موريشيو، جزر القمر، مدغشقر، زامبيا، زيمبابوي، أنجولا، سوازيلاند، بالإضافة إلى ليبيا التي انضمت إلى التجمع بصفة عضو مراقب.

<sup>2</sup> - سماح سيد أحمد المرسي، "التكامل الإقليمي كآلية لتعزيز السلم والأمن في إفريقيا (مع إشارة خاصة لدور الاكواس في غرب إفريقيا)"، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للشباب الباحثين في قضايا السلم والأمن في إفريقيا، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2006، ص.3.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.4.

الدول الأعضاء وتنمية مواردها الطبيعية والبشرية، والتخطيط المرحلي لتطوير المنظمة، حيث حُدد هدفها النهائي في إقامة جماعة اقتصادية لدول شرق وجنوب القارة الإفريقية، كما حُددت مجالات معينة يتم من خلالها التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء ومنها، المشروعات المشتركة وخاصة في مجال الموارد الطبيعية مثل، مشروعات تنمية موارد دول المجموعة.

هذا، ويهدف التكتل إلى الوصول إلى سوق مشتركة عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية بشكل متدرج، يبدأ بمنطقة تجارة حرة ومن ثم الوصول إلى تكامل اقتصادي ذو توجه خارجي مع التخطيط لإنشاء اتحاد نقدي مشترك وعملة واحدة في أفق سنة 2025<sup>1</sup>.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تعمل منظمة (الكوميسا COMESA) وفقا لمجموعة من المبادئ لعل من أهمها، المساواة والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء والتضامن وتنسيق السياسات وتكامل البرامج، وتحقيق السلام والأمن والاستقرار والاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها؛ بالإضافة إلى تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بشكل سلمي، كأحد متطلبات التنمية الاقتصادية<sup>2</sup>.

وعليه، يتضح من ميثاق (الكوميسا COMESA) تعدد وتنوع الأجهزة للاستفادة من مبدأ تقسيم العمل، وتختلف تلك الأجهزة عن بعضها البعض في طبيعتها وتكوينها والقرارات الصادرة عنها، إذ أشارت المادة 7 من ميثاق المنظمة للأجهزة العاملة وحددتها كالتالي<sup>3</sup>:

#### ■ هيئة رؤساء الدول والحكومات.

<sup>1</sup> - سكيبة حملوي، انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية دراسة حالة الاتحاد الأوروبي "أزمة اليورو"، مرجع سابق، ص.132.

<sup>2</sup> - محمد عبد المجيد حسين، "تقييم أداء التكامل الإقليمي في الكوميسا"، المركز الديمقراطي العربي، يناير 2018، [www.democraticac.de](http://www.democraticac.de)، (17 أبريل 2017).

<sup>3</sup> - المرجع نفسه.

- المجلس الوزاري.
- محكمة عدل (الكوميسا COMESSA).
- لجنة محافظي البنوك المركزية.
- اللجنة الحكومية.
- اللجان الفنية.
- اللجنة الاستشارية.
- السكرتارية.

وبالإضافة إلى هذه الأجهزة التنفيذية، توجد هناك مجموعة من المؤسسات التابعة (للكوميسا COMESA)، منها بنك التجارة والتنمية وبيت المقاصة وشركة إعادة التأمين ومركز التحكيم التجاري، والاتحاد الفيدرالي للتجارة والصناعة،... إلخ.

وإلى جانب ما سبق، تعتبر مجموعة (الكوميسا) من بين المجموعات الاقتصادية الإفريقية التي خطت خطوات إيجابية ومعتبرة نحو تمتين مجهودات التكامل الجهوي، كاستجابة للتحديات الكثيرة التي تواجهها المنطقة من قبيل، مشاكل الفقر وضعف الأمن الغذائي وهشاشة البنى التحتية والجفاف، والأمراض والنزاعات... إلخ<sup>1</sup>.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة لتسهيل التبادل التجاري، ووضع برنامج محدد للإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية، إلا أن هناك تذبذبا مستمرا في حجم الصادرات بين الدول الأعضاء، فتارة تشهد ارتفاعا وتارة أخرى تعرف انخفاضا، كما أن إجمالي التجارة البينية بين دول (الكوميسا) تبقى ضعيفة مقارنة بتجارتها مع بقية دول العالم.

إلى جانب ذلك، نلاحظ أن دول (الكوميسا) شهدت نموا فعليا ومستداما وصل إلى 5% خلال السنوات الأخيرة، هذا النمو المستدام عامل رئيسي في تحقيق الاستقرار الذي يطمح إليه المستثمرون لوضع خططهم الاستثمارية طويلة الأجل، بالنظر إلى

<sup>1</sup> - محمد مسعودي، "تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي - دراسة حالة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا" COMESA، مجلة الحقيقة، العدد 35، فبراير 2020، ص. 396.

القاعدة الاستهلاكية التي تتميز بها منطقة (الكوميسا)، والتي تقدر بنصف مليار مستهلك<sup>1</sup>.

وانطلاقا مما سبق، يتضح لنا أن تجربة (الكوميسا COMESA) إذا نجحت في الالتزام ببرامجها في إقامة اتحاد جمركي، مروراً باتحاد نقدي في أفق سنة 2025 وصولاً إلى سوق إفريقية مشتركة بحلول سنة 2028 كهدف نهائي لها<sup>2</sup>، ستكون أول صور للتكامل الاقتصادي ستشهدها دول المنطقة.

ولذلك، يتوجب على دول منظمة (الكوميسا COMESA) أن تراعي الظروف الاقتصادية والترتيبات اللازمة لإقامة التكامل، بتنسيق السياسات المختلفة للدول الأعضاء، كالسياسات النقدية والمالية والزراعية وغيرها، ولا بد أيضاً الآخذ في الاعتبار أهم المؤشرات الاقتصادية العامة لدول التكتل ومدى تحسنها، وتكييفها مع مقتضيات العولمة الاقتصادية<sup>3</sup>.

واستناداً إلى هذا المنطق، يمكن (للكوميسا) أن تلعب دوراً مهماً على المستويين الاقتصادي والسياسي من أجل تدعيم العمل الإفريقي المشترك في ظل التحديات الهائلة التي يفرضها عصر العولمة، والبنود المعقدة التي تضعها منظمة التجارة العالمية على الدول الإفريقية الأقل نمواً؛ لكن هناك مجموعة من المعوقات ما تزال تعترض طريق تحقيق هذا الهدف أمام تجمع (الكوميسا)، ترجع بالخصوص إلى الحروب الأهلية والنزاعات الحدودية التي أججها الترسيم الاستعماري لحدود الدول الإفريقية دون مراعاة للاعتبارات الاقتصادية أو الاختلافات الأثنية، كالصراع الأثيوبي الأريتيري ومطالب

<sup>1</sup> - فاطمة طيبي، "الاستثمارات المباشرة... الطريق الصحيح للنمو في دول الشرق الأوسط وإفريقيا"، مركز العاصمة للأبحاث والدراسات الاقتصادية، غشت 2019، [www.ccsr-eg.com](http://www.ccsr-eg.com)، (19 شتبر 2020).

<sup>2</sup> - عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص.213.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

أوغندا ببعض أراضي كينيا، فالعداء التاريخي بين هذه الدول وغيرها يعوق مسيرة التعاون الإقليمي فيما بينها<sup>1</sup>.

هذا، وتعاني معظم دول التجمع من غياب الإرادة السياسية وتغليب الخلافات والانقسامات، بسبب نوعية أنظمة الحكم السائدة في القارة، وفي أغلبها أنظمة ديكتاتورية تتبع نمط الحكم العسكري الناجم عن الانقلابات؛ كما تساهم عوامل أخرى في التأثير على الأدوار التنموية لدول تجمع (الكوميسا) لعل أهمها، انخفاض الدخل القومي والتمويل لوفاء الدول بالالتزاماتها داخل التكتل، مما قد يؤدي إلى توقف بعض المشروعات، إلى جانب ارتفاع حجم المديونية الخارجية وضعف البنية التحتية، وكذا اختلاف مستويات التنمية بين دول التجمع.

وعليه، نستنتج أن التكامل الإقليمي بين دول (الكوميسا COMESA) يستهدف تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعم مركزها التفاوضي أمام التكتلات الاقتصادية الأخرى ومع مختلف المنظمات الدولية، في ظل المقومات البشرية والمادية المهمة التي تملكها، وقد خطت في ذلك خطوات معتبرة غير أنها لا تزال غير كافية وليست بالمستوى الذي يضمن إقامة اتحاد اقتصادي ونقدي في حدود سنة 2025<sup>2</sup>.

#### ▪ المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، (سيداو CEDEAO):

جاء ميلاد المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المعروفة اختصارا (بسيداو CEDEAO)، في شهر ماي 1975م بموجب اتفاقية لاغوس التي وقعتها خمسة عشرة دولة من دول المنطقة، بعد جهود ومساعي كبيرة بذلتها وخاضتها هذه الدول على مدار سنين طويلة للوصول إلى تكتل يجمع بينها، ويوحد قدراتها الاقتصادية ومواقفها السياسية، ويضمن لها الاستقرار الأمني.

<sup>1</sup> - ولد محمد عيسى/ محمد محمود، "معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا)"، مجلة الباحث، عدد 10، 2012، ص.26.

<sup>2</sup> - محمد مسعودي، "تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي - دراسة حالة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا" COMESA، مرجع سابق، ص.403.

وتعد (سيدياو CEDEAO)، إحدى التجارب التكاملية الهامة التي شهدها إقليم غرب إفريقيا، بعد فشل العديد من تجارب التكامل التي قامت بها مجموعات مختلفة من دول الإقليم؛ وتضم (سيدياو CEDEAO) في عضويتها خمسة عشرة دولة وفقا لاتفاقية لاغوس، ما بين دول فرانكفونية<sup>1</sup> ودول أنجلوفونية<sup>2</sup> ودولتين لوزفونيتين<sup>3</sup>.

وتهدف المجموعة بالأساس إلى تشجيع التعاون والتنمية في جميع الأنشطة الاقتصادية، خاصة في مجال الصناعة والنقل والمواصلات والطاقة والزراعة والموارد الطبيعية والتجارة والمجالات المالية والنقدية، إلى جانب الشؤون الثقافية والاجتماعية، وذلك بهدف رفع مستوى معيشة الأفراد وضمان الاستقرار الاقتصادي، ودعم العلاقات بين الدول الأعضاء والمساهمة في تقدم ونمو القارة الإفريقية<sup>4</sup>.

ولا بد من التذكير في هذا الإطار، أن مجموعة (سيدياو CEDEAO) تعتبر من أهم التجمعات الإقليمية في القارة الإفريقية، إذ يقدر عدد سكانها بـ 320 مليون نسمة أي بنسبة 28% من مجموع سكان القارة، وذلك راجع لوجود أكبر دولة إفريقية من حيث السكان بها وهي نيجيريا، مما يشكل قوة هائلة وسوقا استهلاكية واسعة، ويتصدر النفط الخام صادرات المجموعة بـ 2.3 مليون برميل تصدرها دولة نيجيريا مع إنتاج متواضع لغانا وساحل العاج، كما تحتل المجموعة المركز الرابع من حيث الإنتاج المحلي بين المنظمات الإفريقية، تساهم فيه دولة نيجيريا بنسبة 50%<sup>5</sup>.

وبالموازاة مع ذلك، اتخذت منظمة (سيدياو CEDEAO) من مدخل المشروعات المشتركة سبيلا لتحقيق التنمية بين أعضائها، حيث يمثل هذا التجمع نموذجا للمنظمات

<sup>1</sup> - بنين، ساحل العاج، غينيا بيساو، بوركينا فاسو، مالي، النيجر، السنغال، وتوغو (انسحاب موريتانيا).

<sup>2</sup> - نيجيريا، ليبيريا، سيراليون، غانا، وغامبيا.

<sup>3</sup> - غينيا بيساو، والرأس الأخضر.

<sup>4</sup> - سماح سيد أحمد المريسي، "التكامل الإقليمي كآلية لتعزيز السلم والأمن في إفريقيا (مع إشارة خاصة لدور الاكواس في غرب إفريقيا)"، مرجع سابق، ص. 4.

<sup>5</sup> - عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية، مرجع سابق، ص. 118.

النوعية الهادفة لتعزيز التعاون المالي والاقتصادي؛ وقد عرف ب (تجمع نطاق الفرنك)، وتأسس في فترة الاستعمار، وكان لفشله في إيجاد كيان واحد يضم الدول الأعضاء من خلال توحيد العملة، أثره الواضح لإعادة النظر فيه من قبل الدول الأعضاء بعد حصول جميع دوله على الاستقلال<sup>1</sup>.

وفي السياق نفسه، نعتبر أن مجموعة (سيدياو CEDEAO) من المنظمات الإقليمية التي قطعت شوطاً لا بأس به باتجاه التكامل، ولعلها المجموعة الجريئة الأولى التي أخذت على عاتقها التدخل لتسوية النزاعات الجارية بمحيطها الإقليمي، كما حدث في ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو وساحل العاج ومالي، واستطاعت رغم حداثة النشأة (1975) أن تحقق عدداً من الانجازات في المجال الاقتصادي والتقارب السياسي بين دولها، إلا أنها في ذات الوقت ما زالت تتخبط تحت تأثير النزاعات والصراعات الأهلية التي تندلع من حين إلى آخر من جهة، والتنافس الدولي للقوى العظمى على المنطقة والخيرات التي تزخر بها من جهة ثانية<sup>2</sup>.

هذا، وتعيش منطقة الغرب الإفريقي تعقيدات كبيرة نظراً للعديد من الظروف والصعوبات، وهي من بين المناطق الأكثر فقراً في العالم، وغالبية سكانها يعيشون في فقر مدقع، بل والغالبية العظمى من بلدانها مثقلة بالديون، هذه المنطقة أيضاً من بين أكثر المناطق غير المستقرة في العالم، ولها تاريخ حديث مثير تتخلله عدة صراعات داخلية وحروب أهلية طال أمدها<sup>3</sup>.

وإضافة إلى كل ذلك، نجد أن المنظمة تقوم بالأدوار المنوطة بها عن طريق مجموعة من الهياكل، التي تساعد على التنسيق بين مختلف الدول المنتمة إليها وبين مجموع البرامج التي تشتغل عليها.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 119.

<sup>2</sup> - محمود نتاري/ قوي بوحنية، " الاكواس.. ما بين الهواجس الأمنية.. ورهان التنمية الاقتصادية"، *دفا تر السياسة والقانون*، العدد 18، يناير 2018، ص 247.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ومن أهم هذه الهياكل، مجلس رؤساء الدول والحكومات، وهو الهيئة التي تضع السياسة العامة والإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف المنظمة، بإعطاء التوجيهات لكافة المؤسسات التابعة للتجمع والدول الأعضاء وتنسيق سياستها؛ ويتم اختيار الرئيس من أية دولة عضو بناء على انتخاب المجلس، وتتخذ القرارات بموافقة ثلثي الأعضاء أو بالإجماع<sup>1</sup>.

أما المجلس الوزاري، فيضطلع عادة بمهمة التحضير للقمم وفيه يدور النقاش السياسي لمختلف القرارات في أفق إقرارها من قبل مجلس الرؤساء؛ كما أنه مسؤول عن سير وتنمية المجموعة، ويجتمع هذا المجلس مرتين على الأقل كل سنة في جلسة اعتيادية، كما يجوز عقد جلسة غير عادية بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو أية دولة عضو، على أن تتم الموافقة عليه من قبل الأغلبية البسيطة للدول الأعضاء<sup>2</sup>.

إلى جانب ذلك، نجد برلمان المجموعة وهو سلطة تشريعية مهمتها إقرار النصوص التي تصدر عن الهياكل التنفيذية، ويقرر في تعامل المنظمة مع الأزمات التي تشهدها إحدى الدول، ويرسل أحيانا لجان وساطة في أوقات الأزمات<sup>3</sup>؛ بالإضافة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يمثل الهيئة الاستشارية في التجمع، ويتكون من ممثلين من مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء بالمنظمة.

وكذا السكرتارية التنفيذية، التي تعمل على تنفيذ قرارات مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء، ويرأسها سكرتير تنفيذي يعين من قبل مجلس رؤساء الدول والحكومات لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد؛ أما صندوق التعاون والتعويض والتنمية، فيعمل على تمويل مشروعات الدول الأعضاء وتعويض الدول التي خسرت موارد بسبب

<sup>1</sup> - عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية، مرجع سابق، ص.122.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.123.

<sup>3</sup> - نوفل الناصري، "الدلالات السياسية والافاق الاقتصادية لانضمام المغرب إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا"، مقال منشور على الصفحة الرسمية لحزب العدالة والتنمية، [www.pjdgroupe.ma](http://www.pjdgroupe.ma)، (13 أبريل 2017). ص.2.

تخفيض الرسوم، كنتيجة لتحرير التجارة البينية، ويتم انتخاب رئيس مجلس الإدارة لهذا الصندوق مرة كل أربع سنوات<sup>1</sup>.

أما في المجال السياسي، فقد عملت المجموعة على تأسيس محكمة للعدل تتولى حل الخلافات الناشئة عن تفسير أحكامها وتطبيقها، وكذا النظر في المنازعات التي تقع بين الدول الأعضاء، والبت في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة خلال الصراعات التي شهدتها المنطقة<sup>2</sup>؛ إضافة إلى اللجان الفنية والمتخصصة، التي تضم عدة ممثلين من كل دولة عضو بناء على ترشيحات دولهم.

وتبقى الإشارة ضرورية هنا، إلى أن ما حققته المجموعة خلال العقد الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الواحد والعشرين، وانطلاقا مما جاء في وثيقة ميلاد التجمع في 1975م، وما تم التأكيد عليه من أهداف ضمن الوثيقة المعدلة لسنة 1993م، والمفضية أساسا إلى السعي لتوحيد الدول وسياسات المنطقة، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الهيئة قرارا مهما في يونيو 2007م تمحور حول رؤية المجموعة التحولية لسنة 2020م، والتي تهدف إلى تحديد اتجاه واضح للرفع من مستوى المعيشة لشعوب المنطقة، وضمان مستقبل مشرق لغرب إفريقيا<sup>3</sup>.

ومن الواضح أن هذه الرؤية تتطوي على تحويل (سيدياو CEDEAO) إلى فضاء اقتصادي واحد يضمن ممارسة الأعمال والعيش بكرامة وسلام في ظل سيادة القانون، وهو ما يعكس تطلعات قادة المنطقة لجعل الإنسان محور رؤية المنظمة لسنة 2020م، والعمل معا لتحقيق التطلعات التنموية للشعوب لغرض ضمان العدل

<sup>1</sup> - عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية، مرجع سابق، ص.123.

<sup>2</sup> - نوفل الناصري، "الدلالات السياسية والافاق الاقتصادية لانضمام المغرب إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا"، مرجع سابق، ص.3.

<sup>3</sup> - محمود نتاري/ قوي بوحنية، " الاكواس.. ما بين الهواجس الأمنية.. ورهان التنمية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص.250.

والإنصاف على نطاق أوسع وأشمل، وكذا تحقيق النمو والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر<sup>1</sup>.

إلى جانب ذلك، شكل طموح ورؤية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا عامل جذب للعديد من التكتلات الاقتصادية، فضلا عن دول الجوار التي باتت تتطلع لتعزيز فرص التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع أسواق المجموعة، وفي هذا الشأن أبرم الاتحاد الأوروبي أول اتفاق شراكة اقتصادية مع دول غرب إفريقيا سنة 2014م بعد عشر سنوات من التفاوض على بنوده، ما جعل دول المنطقة تصل إلى 2% من وجهة التجارة الأوروبية، متقدمة على الصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند، ومن الجدير بالذكر أيضا أن (سيدياو) تجني من الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي أرباح معتبرة تناهز 37,8% من صادرات المجموعة نحو هذا الاتحاد<sup>2</sup>.

إن منظمة (سيدياو CEDEAO) وعلى الرغم من طموحها الكبير في تحقيق الاندماج الاقتصادي بين دول إفريقيا الغربية، وتعزيز المبادلات التجارية والاستفادة من فرص النمو داخل القارة الإفريقية ومحاولة الانفتاح على دول أخرى لتوسيع هذا التكتل، ظلت عاجزة عن تحقيق أهدافها بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية التي تعيق المسار التنموي لدول المنطقة؛ وهو ما يجعلنا نطرح مجموعة من التساؤلات بخصوص الوزن الحقيقي (سيدياو)، وما هي طموحاته المستقبلية؟ وهل استطاع فعلا هذا التكتل توحيد غرب إفريقيا رغم كل الصعوبات والتحديات؟

رغم التقدم الذي أحرزته المجموعة خلال السنوات العشر الماضية على صعيد النمو الاقتصادي والحد من الفقر، فإن المنطقة تواجه الآن تحديات جسيمة تعزى بالأساس إلى انخفاض أسعار السلع الأولية عالميا والمخاطر الأمنية المرتبطة تحديدا

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup> - عبيد إمجين سالم، "المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإيكواس" مقومات النجاح وقيد التكامل"، منتدى الأواصر، يونيو 2017، [www.alawassir.org](http://www.alawassir.org)، (20 شتبر 2020).

بالنزاعات المسلحة في المنطقة<sup>1</sup>، مما انعكس سلبا على سرعة تطور التجمع وأفاق بشكل كبير المسار التنموي لهذه الدول (سيداو).

هذا، ونسجل في نفس السياق التباين الواضح فيما بين دول التجمع، فنجيريا لوحدها تساهم ب 75% من الناتج الداخلي الخام للمجموعة لكنها في المقابل لا تقدم أداء جيدا فيما يتعلق بالاندماج الإقليمي، عكس ساحل العاج مثلا التي تظهر مؤشرات جيدة في هذا المجال رغم أنها لا تساهم إلا ب 6% من الناتج المحلي؛ ومن المفارقات أيضا داخل هذا التكتل الإقليمي، أن دولة التوغو التي تساهم بشكل ضئيل في الناتج المحلي تسجل رقما جيدا فيما يتعلق بالبنيات التحتية والاندماج المالي والاقتصادي وبحركية الأشخاص، فيما تأتي السينغال في صدارة دول التكتل من حيث الاندماج التجاري<sup>2</sup>. وبالتالي، فهذا التباين ينعكس سلبا على طموحات دول المجموعة من أجل تحقيق الاندماج الكامل وضمان تحرك الأشخاص والبضائع واعتماد عملة موحدة.

ومن هذا المنطلق، أدركت الدول الأعضاء مدى الترابط بين تحقيق الأمن والاستقرار من جهة وتحقيق التكامل الإقليمي من جهة ثانية، فأخذت الجماعة في البحث عن إطار يعمل على تعزيز المقاربة الإقليمية لإدارة النزاعات وحفظ الأمن والسلم في منطقة غرب إفريقيا؛ كما أن الخوض في مغامرة اعتماد عملة موحدة جديدة (إيكو-ECO) بعد أن صادقت عليها الدول الأعضاء في يونيو 2019م من أجل القطع مع العملة السابقة (الفرانك سيفا) الذي أنشأته فرنسا إبان استعمارها لدول المنطقة، يتطلب أولا رسم سياسة نقدية واضحة وثانيا فك الارتباط بين الفرنك سيفا واليورو، وهو أمر ليس

<sup>1</sup> - عبيد إمجين سالم، "المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإكواس" مقومات النجاح وقيد التكامل"، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - "المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا...هل تجمع شتات الأفارقة"، تقارير الجزيرة الوثائقية، أكتوبر 2019، [www.doc.aljazeera.net](http://www.doc.aljazeera.net)، (17 شتنبر 2020).

بالحين خاصة على الدول الفرنكفونية الأعضاء بالتجمع، نتيجة استقرار عملة الفرنك سيفا الذي تكفله السياسات النقدية الفرنسية<sup>1</sup>.

### مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية، (سادك SADC):

يعود تاريخ تأسيس المجموعة إلى سنوات السبعينيات من القرن الماضي، حيث تم أولا التوقيع على وثيقة إنشاء "مؤتمر الجنوب إفريقي للتنسيق التنموي" بعد مسيرة طويلة من المفاوضات بدأت منذ سنة 1975م، وانتهت بالمصادقة على تأسيس التجمع<sup>2</sup> في أبريل 1980م.

وجاء إنشاء هذا التجمع بإرادة سياسية قوية في منطقة إفريقية تتميز بتشابه ثقافي وتاريخي وجغرافي، الشيء الذي يدعم التضامن والوحدة الجهوية، فلا يمكن تحديد ميلاد هذا التجمع بطموح سياسي بسيط فقط من دون إعطاء الأهمية للروابط الثقافية والاتصالات البينية<sup>3</sup>.

وتبعاً لذلك، وبتاريخ 17 غشت 1992م، وقع ممثلو الدول والحكومات على إعلان ووثيقة ال (سادك SADC)، التي تم بموجبها تحويل المؤتمر الجنوب إفريقي للتنسيق التنموي إلى مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية، من أجل التقدم في مسيرة التكامل الاقتصادي في الجنوب الإفريقي<sup>4</sup>.

وفي مقابل ذلك، يسعى التجمع لتحقيق مجموعة من الأهداف التكاملية على صعيد الدول من ناحية، وبما يحقق مصلحة المواطن في كل دولة من دول التجمع من ناحية أخرى.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

<sup>2</sup> - من طرف كل من: انغولا، بوتسوانا، ليسوتو، ملاوي، موزمبيق، سوازيلاند، زامبيا، وزيمبابوي.

<sup>3</sup> - أحمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، مرجع سابق، ص.63.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

هذا، وتتوزع أهداف (سادك SADC)، حسب ما نصت عليه المادة الخامسة من قانونها التأسيسي، بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي، إذ تسعى إلى تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وتخفيف وطأة الفقر، ورفع مستوى معيشة شعوب الجنوب الإفريقي، وتطوير نظم ومؤسسات مشتركة في الإقليم، وتشجيع التنمية المستدامة على أساس الاعتماد الجماعي والمتبادل بين الدول الأعضاء، وأخيراً دعم الصلات والروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية بين شعوب المنطقة<sup>1</sup>.

إلى جانب ذلك، أنشأت المنظمة مجموعة من الأجهزة لتسهيل عملها وتطبيق أهدافها، وهي حسب ما نصت عليه المادة التاسعة من القانون التأسيسي، قمة رؤساء الدول والحكومات وهيئة الشؤون السياسية والدفاع والأمن ومجلس الوزراء ولجنة الوزراء المتكاملة ولجنة كبار المسؤولين الدائمة واللجان الوطنية<sup>2</sup>.

ومن اللافت أن ديناميات عمل (سادك SADC)، تتيح له العمل والتنسيق مع باقي التجمعات الإقليمية على مستوى القارة؛ وكذلك الأمر مع المنظمات والتجمعات الدولية ذات الصلة فعلى سبيل المثال، شهدت جوهانسبرج عاصمة جنوب إفريقيا سنة 2001م فعاليات القمة الثانية لتجمعات، الكوميسا وتجمع شرق إفريقيا ومنظمة (سادك SADC)، بهدف إقرار مشروع إقامة منطقة تجارة مشتركة بين المنظمات الإقليمية الثلاث، بما يسهم في فتح آفاق جديدة للتعاون التجاري والصناعي، وإقامة مشروعات استثمارية مشتركة لتحقيق التنمية المستدامة للدول الإفريقية<sup>3</sup>.

ومما تقدم يتضح جلياً، أن تجمع (سادك SADC) قد نجح وخلال فترة قصيرة من تكوين أساس قوي وفاعل سواء على المستوى السياسي أو الأمني أو الاقتصادي،

<sup>1</sup> - سماح سيد أحمد المريني، "التكامل الإقليمي كآلية لتعزيز السلم والأمن في إفريقيا (مع إشارة خاصة لدور الاكواس في غرب إفريقيا)"، مرجع سابق، ص.5.

<sup>2</sup> - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الإدارة المتكاملة للموارد المائية المشتركة الدروس المكتسبة من تجربة منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي في إدارة الموارد المائية المشتركة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة التاسعة، بيروت، مارس 2018، ص.4.

<sup>3</sup> - "تجمع التنمية لدول الجنوب الإفريقي سادك"، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الثامن، نوفمبر 2013، ص.4.

كما نجحت خطاه إلى حد كبير في تحقيق التكامل الإقليمي بين دوله، وإبراز دوره ككتل اقتصادي إقليمي.

ومن ناحية أخرى، يرى بعض الاقتصاديين أن هناك خلل واضح على صعيد التفاوت في الإمكانيات والقدرات بين دوله، إذ تسيطر جنوب إفريقيا على المنظمة خاصة وأنها تمثل 31% من سكان التجمع، علاوة على أنها تحظى بما يعادل 78% من الناتج القومي الاجمالي للمجموعة؛ إلى جانب ذلك فالعديد من الدول الأعضاء ما تزال ذات ميل وتوجه للارتباط بالدول الغربية اقتصاديا و سياسيا وحتى ثقافيا<sup>1</sup>.

وهو ما يؤثر بشكل سلبي على علاقات تلك الدول بباقي دول التجمع من جهة، والدول الإفريقية الأخرى من جهة ثانية؛ إلا أن هذا لا يقلل من أهمية (سادك SADC) كأيقونة جاذبة للقوى الكبرى التي تحرص على تنمية علاقاتها معه، بالنظر للإمكانيات والموارد الهائلة التي يمتلكها.

#### ▪ تجمع دول الساحل والصحراء، (سين صاد CEN SAD):

تأسس تجمع (سين صاد CEN SAD) في فبراير 1998م بطرابلس، على إثر مؤتمر القمة الذي شارك فيه رؤساء دول من مالي وتشاد والنيجر والسودان ومندوب رئيس بروكينا فاسو، بناء على مبادرة من الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي.

وهو يتشكل من 29 بلدا إفريقيا<sup>2</sup>، ويسعى هذا التجمع إلى خلق علاقات تعاون بين البلدان المتاخمة للصحراء، التي تشكل ثلثي مساحة القارة الإفريقية، وهي تزخر باحتياطات وافرة من مواد الطاقة والمعادن والثروات المائية.

هذا، ويطمح التجمع إلى إقامة اتحاد اقتصادي شامل، وفقا لاستراتيجية تنفذ من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء، وتشمل

<sup>1</sup> - نفس المرجع، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup> - المغرب، تونس، ليبيا، مصر، كوت ديفوار، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، ليبيريا، نيجيريا، سيراليون، السينغال، الطوغو، اريتريا، الصومال، السودان، بوركينا فاسو، جمهورية افريقية الوسطى، مالي، نيجير، تشاد...

الاستثمار في الميادين الزراعية والصناعية والاجتماعية والثقافية<sup>1</sup>، وكذا إلغاء كافة القيود التي تعيق تكتل الدول الأعضاء، من خلال اتخاذ اجراءات خاصة بضمان تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال وتشجيع التجارة الخارجية وتنفيذ مشاريع مشتركة.

وفي مقابل ذلك، تؤكد الديباجة الخاصة بمعاهدة إنشاء التجمع على البعدين، الإفريقي والإسلامي وعلى أهمية الروابط الجغرافية والتاريخية والعرقية لشعوب الدول الموقعة على المعاهدة؛ وقد انقسمت أهداف التجمع، إلى أهداف اقتصادية وسياسية وأمنية<sup>2</sup>.

وبموجب معاهدة الإنشاء، تتكون الأجهزة الرئيسية لتجمع (سين صاد CEN SAD) من خمسة هياكل هي، مجلس الرئاسة والمجلس التنفيذي والأمانة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبنك الساحل والصحراء للتجارة والاستثمار؛ ومن الملاحظ أن هذه الهياكل عرفت انتظاما على مستوى القمم<sup>3</sup>.

هذا، ويمكن أن يكون تجمع دول الساحل والصحراء منطلقا للعديد من الفرص لإحداث نوع من التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء وبين المنظمات الإقليمية الأخرى؛ إلا أن التجمع ليس بمنأى عن العديد من التحديات والتهديدات التي يمكن أن تؤثر على فاعليته واستمراره<sup>4</sup>.

لذلك، فإن التفاوت في مستوى الأداء الاقتصادي بين الدول الأعضاء وضعف الاستثمارات، يشكلان إحدى العوائق الحقيقية لقيام تعاون اقتصادي فعال بين دول التجمع؛ إضافة إلى الكثير من المشكلات الداخلية التي تعاني منها الدول الأعضاء،

<sup>1</sup> - "تجمع دول الساحل والصحراء"، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الثاني، فبراير 2013، ص.1.

<sup>2</sup> - سعيد علي طه، "خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية: حالة تجمع دول الساحل والصحراء (سين- صاد)"، مجلة آفاق إفريقية، المجلد الثالث عشر، العدد 44، 2016، ص ص.20-21.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.21.

<sup>4</sup> - "دراسة شاملة حول تجمع دول الساحل والصحراء"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، بدون سنة، [www.politics-dz.com](http://www.politics-dz.com)، (27 شتبر 2020).

سواء كانت حروباً أهلية ونزاعات مسلحة أو صراعات وخلافات سياسية، ما يؤدي إلى إشاعة حالة من عدم الاستقرار في المنطقة، تكون لها آثار سلبية على تحقيق التنمية الاقتصادية لدول التجمع.

وعليه، يمكن القول أن هناك عدة عوامل تُقلّل من فاعلية تجمع (سين صاد CEN SAD)، إذ ما تزال هناك فجوة بين الواقع الفعلي للتجمع من جهة، والآمال المعقودة عليه من جهة أخرى؛ وفي سبيل تجاوز كل تلك المعوقات يتطلب الأمر بذل جهود حثيثة من أجل التغلب عليها، حتى لا تشكل عقبة أمام مسيرة هذا التجمع.

#### ▪ المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (سيك CEEAC):

تعتبر (سيك CEEAC) تجمع اقتصادي في وسط إفريقيا أنشئ في ليبروفيل بالغابون في ديسمبر 1981م، وبدأت المجموعة عملها سنة 1985م؛ وتتمحور أهدافها حول تعزيز التعاون والتنمية المستدامة، مع التركيز بالخصوص على الاستقرار الاقتصادي وتحسين ظروف العيش<sup>1</sup>.

ويضم تجمع (سيك CEEAC) في عضويته إحدى عشرة دولة<sup>2</sup>، ويعد من التجمعات الصغيرة في القارة الإفريقية، بالنظر إلى القدرات الاقتصادية المتواضعة لأعضائه على الرغم من أنها تتميز بغنى مصادرها الطبيعية، مثل الغابات الاستوائية والمياه وتواجد بعض المعادن النفيسة مثل الذهب والماس، إلا أنها غير موظفة بشكل جيد ومحتكرة من قبل الشركات الكبرى<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>– Antonio LUVUALU DE CARVALHO, "AFRICA : democracia e desenvolvimento económico-social", *Política internacional e segurança*, Nº11, Junho de 2014, p.119.

<sup>2</sup> – بروندي، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، كوتغوا، غينيا الاستوائية، الغابون، رواندا، ساو طومي والبرنسيبي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنغولا.

<sup>3</sup>– عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية، مرجع سابق، ص.137.

ويمكن الإشارة في هذا الإطار، إلى أن المجموعة تضع صمن خطتها التلخص من الضرائب بين الدول الأعضاء لمدة اثني عشر سنة، ووضع أجندة خارجية مشتركة والعمل على تعزيز حركة السلع والخدمات والأشخاص، وتفعيل اندماج البنوك التجارية وإنشاء صندوق التنمية<sup>1</sup>.

### ▪ المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا (سيماك CEMAC):

تأسست (سيماك CEMAC) في 16 مارس 1994م بنجامينا عاصمة تشاد، وتضم في عضويتها ستة دول<sup>2</sup>؛ وتتمثل أهداف المجموعة في جعل دولها متكاملة اقتصاديا، يسود فيها التضامن والسلم لخدمة التنمية البشرية<sup>3</sup>، وإنشاء سوق مشتركة تقوم على حرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال، وتنظيم الأنشطة الاقتصادية والتجارية بشكل عام، وأخيرا مواءمة لوائح السياسات القطاعية<sup>4</sup>.

وبالإضافة إلى ذلك، تتوفر (سيماك CEMAC) على بنية مؤسساتية معقدة، فالإلى جانب الأمانة التنفيذية هناك مؤتمر رؤساء الدول والمجالس الوزارية؛ إضافة إلى مؤسسات رئيسية وهي، الاتحاد النقدي لوسط إفريقيا (UMAC) والاتحاد الاقتصادي لوسط إفريقيا (UEAC)، البنك المركزي لوسط إفريقيا، ثم البرلمان ومحكمة العدل، فضلا عن العديد من الهيئات الإقليمية<sup>5</sup>.

ويمكن القول أن غياب الاستقرار السياسي، وانخفاض أسعار النفط ساهم في زيادة عوامل الخطر على اقتصاديات المجموعة؛ مما يدعو إلى العمل على تعزيز

1- Antonio LUVUALU DE CARVALHO, "AFRICA : democracia e desenvolvimento económico-social", op.cit., p.119.

<sup>2</sup>- الكامبيرون، الغابون، غينيا الاستوائية، الكونغو، جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد.

<sup>3</sup>- Paulo NUNES, "CEMAC- Apresentação Comunidade Monetaria da Africa Central", *Enciclopédia tematica*, setembro 2018, www.Knoow.net, (20 Mars 2019).

<sup>4</sup>-Idem.

<sup>5</sup>- Antonio LUVUALU DE CARVALHO, "AFRICA : democracia e desenvolvimento económico-social", op.cit., p.120.

وتطوير برامج الإصلاح داخل التجمع، وزيادة فعالية الوكالات المالية ومنحها المزيد من الاستقلالية وتقوية قدراتها على تنفيذ مشاريع الإصلاح وتحسين مناخ الأعمال.

إضافة إلى ذلك، وبسبب الأزمات الاقتصادية التي شهدتها دول وسط إفريقيا منذ سنوات الثمانينيات والتسعينيات، خيم الفقر على دول هذه المنطقة وانخفضت معدلات دخول الأفراد وتعذر الحصول على أغلب الخدمات الضرورية، وهو ما أدى إلى هجرة الكثير من الأسر؛ كما تأثرت السياسات الإقليمية لدول (سيماك) في عدة قطاعات جراء الحروب والنزاعات الأهلية.

وفي ضوء الملاحظات السابقة يتضح لنا، أن الفقر المدقع يقف عقبة في طريق النمو الاقتصادي، وتوضح بعض تقارير الهيئات الدولية العاملة في مجال التنمية أن قضية الفقر إحدى أهم التحديات التي تواجه السياسات التنموية لتجمع (سيماك)<sup>1</sup>؛ وتجاوبا مع الاستراتيجية العامة للحد من الفقر التي وضعتها المؤسسات الدولية، وضعت المجموعة خطتها الإقليمية الخاصة وسمتها "برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي" من أجل إحداث نمو اقتصادي واجتماعي متوازن ومستمر يقود إلى تخفيض نسبة الفقر<sup>2</sup>. إلا أن واقع الأمر يشير إلى صورة قاتمة عن الوضع في دول وسط إفريقيا بالرغم من رفع الشعارات التنموية والتخفيف من حدة الفقر التي تبنتها مجموعة (سيماك).

ونسجل في نفس السياق، أن الاندماج على الصعيد الإقليمي لدول (سيماك) ما يزال غير متجانس حتى الآن، كما تواجه التجارة الخارجية مع باقي دول العالم خاصة دول الاتحاد الأوروبي ضعفا شديدا في تنافسية المنتجات الأولية<sup>3</sup>؛ إلى جانب ذلك تلجأ

<sup>1</sup> - آدم محمد عبد الوالي، "البنك المركزي لدول وسط إفريقيا، ودوره في إنعاش التنمية الاقتصادية..(تشاد دراسة حالة)"، *قراءات إفريقية*، فبراير 2014، [www.qiraatafrican.com](http://www.qiraatafrican.com)، (18 غشت 2020).

<sup>2</sup> - Antonio LUVUALU DE CARVALHO, "AFRICA : democracia e desenvolvimento económico-social", op.cit.p.121.

<sup>3</sup> - "دور تجمع دول السيماك في تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي الإفريقي بين دول المنطقة"، *المركز العراقي الإفريقي للدراسات الاستراتيجية*، ماي 2018، [www.ciaes.net](http://www.ciaes.net)، (19 شتبر 2020).

دول المنطقة إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية والدول الأوروبية، ما أورت المزيد من مشاكل المديونية الخارجية وتطبيق السياسات الاقتصادية المشروطة.

### ▪ الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA)

يسعى هذا التجمع الذي أنشئ في 10 يناير 1994م بالعاصمة السينغالية دكار، إلى إنشاء منطقة اقتصادية متكاملة ومتناسقة في غرب إفريقيا؛ ويضم في عضويته ثماني دول<sup>1</sup>.

ويهدف الاتحاد إلى تعزيز التعاون النقدي بين الدول الأعضاء، حيث نصت اتفاقيته التأسيسية على ضرورة دعم القدرة التنافسية للأنشطة الاقتصادية والمالية لأعضائه، وتنسيق الخطط الاقتصادية للدول بإجراءات ونظم مراقبة جماعية، بالإضافة إلى إنشاء سوق مشتركة على أساس حرية انتقال الأفراد والسلع ورؤوس الأموال<sup>2</sup>.

أما بالنسبة للهيكل التنظيمي للاتحاد فهو يتألف من، مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء ومفوضية، إلى جانب محكمة العدل وديوان المحاسبة، ثم برلمان الاتحاد وغرفة المشورة الإقليمية، والبنك المركزي وبنك دول غرب إفريقيا للتنمية، وهما جهازان متخصصان ومستقلان بمقتضى الاتفاقية لتحقيق أهداف الاتحاد<sup>3</sup>.

ومن المهم جداً الإشارة في هذا السياق، إلى أن تعدد العضوية لدى الدول المنضوية في الاتحاد يؤدي إلى تعدد التزامات كل دولة، كما أن غياب الوحدة والتكامل أضعف التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

إضافة إلى ذلك، أدى اعتماد دول الاتحاد لعملة فرانك سيفا هذه العملة التي ما يزال الجدل دائراً في أوساط السياسيين والاقتصاديين حول ارتباطها باليورو ما يخلق نوعاً

<sup>1</sup> - بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غينيا بيساو، مالي، النيجر، توغو، والسنغال.

<sup>2</sup> - محمد محمود عبد الرحيم، "قراءة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا"، المركز الديمقراطي العربي، نوفمبر 2016، www.democraticac.de، (22 شتبر 2017).

<sup>3</sup> - المرجع نفسه.

من التبعية للدول الأوروبية خاصة فرنسا، وبالتالي حصر ثلث تجارة دول الاتحاد مع فرنسا، ما أدى بالضرورة إلى تراجع فرص التجارة الخارجية للتكتل مع باقي الدول والتجمعات الأخرى<sup>1</sup>، وهذا العامل وضع قيودا على تحقيق أي تكامل نقدي.

### ▪ مجموعة شرق إفريقيا (CAE):

في منتصف ستينات القرن الماضي اجتمع ممثلو ثلاث دول إفريقية<sup>2</sup>، معلنين قيام تجمع دول شرق إفريقيا لكن سرعان ما تم حله بسبب النزاعات التي تعجرت في المنطقة واندلاع الحرب التنزانية-الأوغندية، بالإضافة إلى معاناة دول الإقليم من الجفاف وتدهور البنية التحتية.

غير أن الحلم سيتجدد مرة أخرى، أواخر نونبر من سنة 1999م عندما استضافت مدينة أروشا التنزانية لقاء ثلاثيا نجح فيه الزعماء، في إبرام معاهدة إنشاء اتحاد اقتصادي وسياسي بين الدول الأعضاء، تحت مسمى مجموعة شرق إفريقيا وتعرف اختصارا ب(CAE)<sup>3</sup>.

وفي سنة 2007م، طلبت كل من جمهوريتي رواندا وبورندي الانضمام إلى التجمع، كما شهدت سنة 2016م انضمام جمهورية جنوب السودان أثناء انعقاد الدورة 17 للمجموعة<sup>4</sup>.

ويهدف تجمع شرق إفريقيا إلى توسيع وتعميق التعاون بين دول المجموعة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأجل تحقيق المنفعة المتبادلة بين

<sup>1</sup> - أحمد صديقي/ محمد بلوافي/ مسعود بكاي، "واقع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 3، 2018، ص.108.

<sup>2</sup> - كينيا، وتنزانيا، وأوغندا.

<sup>3</sup> - محمد مصطفى جامع، "هل يتحقق حلم تجمع دول شرق إفريقيا (EAC)"، نون بوست، ماي 2018، [www.noonpost.com](http://www.noonpost.com)، (21 يناير 2019).

<sup>4</sup> - المرجع نفسه.

أعضائه، كما يصبو إلى إقامة كتلة اقتصادية إقليمية كبيرة ذات تأثير اقتصادي في المنطقة<sup>1</sup>.

وبالموازاة مع ذلك، توصلت المجموعة سنة 2008م إلى اتفاق بشأن توسيع وزيادة سوق التجارة الحرة بين بلدان المنطقة، كما أطلق التكتل سوقا مشتركة للبضائع والسلع، بهدف إنشاء عملة موحدة وفيدرالية سنة 2015<sup>2</sup>م.

ومع أن تجمع شرق إفريقيا يعتبر ناجحا إلى حد ما مقارنة بالتكتلات الإفريقية الأخرى، إلا أنه ما زال يعاني مشاكل عديدة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية، إضافة إلى التجاذبات السياسية بين أعضائه ما يجعل مسيرة التجمع في التكامل الإقليمي بين احتمالية البقاء أو التفكك<sup>3</sup>.

#### ▪ اتحاد المغرب العربي (UMA):

لقد استشعرت الدول المغاربية منذ البدايات الأولى لاستقلالها ضرورة قيام اتحاد فيما بينها وتكاملها اقتصاديا، حتى يكون من بين المنافذ لمواجهة المشاكل الاقتصادية في سبيل تحقيق التنمية الشاملة.

وفي هذا السياق، تم تأسيس اتحاد دول المغرب العربي بين خمس دول<sup>4</sup>، عقب توقيع اتفاقية مراكش سنة 1989م، إحياءً لثراث طويل من التفاعل والمبادرات الإقليمية السابقة؛ إلى جانب ذلك فإن قيام الاتحاد المغاربي له أسس متينة تتمثل في مقوماته

<sup>1</sup> - فهد ياسين، "تجمع دول شرق إفريقيا بين احتمالية البقاء والتفكك"، الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2016  
www.studies.aljazeera.net، (10 شتبر 2018)، ص.3.

<sup>2</sup> - محمد مصطفى جامع، "هل يتحقق حلم تجمع دول شرق إفريقيا (EAC)"، مرجع سابق.

<sup>3</sup> - فهد ياسين، "تجمع دول شرق إفريقيا بين احتمالية البقاء والتفكك"، مرجع سابق، ص.8.

<sup>4</sup> - ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا.

الاستراتيجية والحضارية، تدعمها عوامل أخرى مساعدة لإنشائه، كالدافع الأمني وما يشهده العالم من تكتلات إقليمية وجهوية<sup>1</sup>.

وقد كانت ندوة طنجة أول مبادرة تجمع من حولها زعماء الدول المغربية، لإرساء أسس البناء المغربي، وتتضمن مؤسسات الاتحاد، لجنة وزارية للمتابعة تحضير اجتماعات مجلس وزراء الخارجية وتتابع تنفيذ برامج الاتحاد، كما تأسس بموجب المعاهدة مجلس الشورى إضافة إلى هيئة قضائية<sup>2</sup>.

وبالرغم من توفر مجموعة من المقومات والخصائص لقيام هذا التكتل، وقدرته على الاضطلاع بأدواره، إلا أنه أخفق في الوصول إلى ذلك؛ فطغيان الخلافات السياسية الثنائية من جهة والمعوقات الاقتصادية من جهة أخرى، جعلته اتحاداً جامداً ويسير إلى مزيد من التجزئة<sup>3</sup>.

وجدير بالذكر هنا، أن المنطقة المغربية تمثل إحدى المناطق الأقل اندماجاً في العالم سياسياً واقتصادياً، إذ تسجل نسبة التبادلات التجارية بين دول المنطقة أقل من 5% من إجمالي التجارة الخارجية للبلدان المغربية، وهي نسبة أقل بكثير من جميع التكتلات الإقليمية في جميع أنحاء العالم؛ فقد أشار تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2018م، أن زيادة التكامل بين البلدان المغربية يتضمن انعكاسات إيجابية على الصعيد الاقتصادي، بحيث سيجعل المنطقة أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيساعد

<sup>1</sup> - عائشة مصطفاوي، اتحاد المغرب العربي (دراسة في المعوقات والتحديات) 1964-1999م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الوادي، الجزائر، 2013-2014، ص.2.

<sup>2</sup> - عبد الرحمان رواج، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص.58.

<sup>3</sup> - إسماعيل الرزاوي، "إشكالية الاندماج المغربي والتوجه نحو تنوع الشراكات" رابطة أسيان نموذجاً"، مجلة رهانات، العدد 44، 2018، ص.8.

على خفض تكاليف التجارة بين دول الاتحاد والرفع من حركية رؤوس الأموال والعمال<sup>1</sup>، كما ستصبح المنطقة المغربية أكثر مرونة لمواجهة الصدمات والتقلبات الاقتصادية والسياسية.

وبالموازاة مع ذلك، فالانسداد السياسي الحالي واستمرار نفس الأسباب التي أدت إلى فشل المشروع المغربي، لاسيما التنافس المغربي- الجزائري، إضافة إلى عوامل جديدة خصوصا مآلات الثورة الليبية ودخولها في حرب أهلية، أضعفت كثيرا من قيام تكامل بين دول المنطقة المغربية<sup>2</sup>.

وبناء على كل ما سبق، فإن استشراف مستقبل الاتحاد المغربي ليس بالأمر السهل، إذ عرفت الدول المغربية دينامية سياسية لافتة أدت إلى دخول معظمها في مسار انتقال ديمقراطي محفوف بتحديات أمنية واقتصادية بارزة، كما أن الأنظمة الاقتصادية المغربية المعاصرة هي أنظمة الأشكال المختلفة، أي الأنظمة الانتاجية المركبة (شبه إقطاعي وشبه رأسمالي وشبه بورجوازي)<sup>3</sup>.

وبالتالي فدول الاتحاد المغربي، مطالبة بتبني مقاربات بديلة وأكثر براغماتية لتفعيل التكامل الإقليمي فيما بينها ولزيادة فرص التعاون، بالاعتماد على الشراكات الاقتصادية والعلاقات المؤسساتية بين دول المنطقة<sup>4</sup>.

يتبين من العرض السابق، تعدد جهود التكامل في إفريقيا، وهو أمر يحمل في طياته من الفرص بقدر ما يحمل من التحديات، فالتنظيمات الإقليمية على اختلاف أشكالها وأنماطها تمثل فرصة لتعزيز التعاون بين أعضائها وأداة للتغلب على مشكلات

<sup>1</sup> - محمد مصباح/ رشيد أوزار، تقرير الاندماج المغربي 2020، الشراكات الاقتصادية بديلا عن الجمود السياسي، المعهد المغربي لتحليل السياسات، الرباط، 2020، ص.8.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.9.

<sup>3</sup> - إنصاف سركالي، "العامل الاقتصادي وتكامل الاتحاد المغربي"، مجلة المعهد المصري، العدد 13، يناير 2019، ص.107.

<sup>4</sup> - محمد مصباح/ رشيد أوزار، تقرير الاندماج المغربي 2020، الشراكات الاقتصادية بديلا عن الجمود السياسي، مرجع سابق، ص.9.

كثيرة<sup>1</sup>؛ غير أنه رغم من تعدد الأسباب المسؤولة عن ضعف الأداء السياسي والاقتصادي وتهميش الدول الإفريقية في الاقتصاد العالمي، تظل الطبيعة الانقسامية والتجزئية والخلافات السياسية والحروب الأهلية في القارة الإفريقية، العائق الرئيسي أمام تطور وتنمية القارة.

### الفقرة الثانية: التجمعات الاقتصادية في العالم العربي

تعددت محاولات التكامل الاقتصادي العربي وتنوعت بدرجة كبيرة، بحيث يمكن إرجاعها إلى تاريخ نشأة جامعة الدول العربية، إذ دفعت العواطف القومية العربية العديد من الدول إلى محاولة اكتشاف مقوماتها الاقتصادية، والبحث عن إمكانية استثمارها على أساس إقليمي.

وانطلاقا من أن العالم العربي يشكل في مجموعه إقليما قائما ومستقلا بذاته، تعد الدول العربية من أوائل التجمعات الإقليمية الدولية التي حاولت تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها، وقد جرت هذه المحاولات في إطار مداخل تاريخية مختلفة فرضتها الحياة الاقتصادية العربية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحتى وقتنا الحاضر.

غير أنه، وبالرغم من إدراك جميع الدول العربية لضرورة وحتمية التكامل الاقتصادي العربي والمحاولات الكثيرة لتجسيد هذا الحلم، وفي ظل وجود تكتلات وتجمعات إقليمية وعالمية ضخمة، لم تنجح الدول العربية في تجسيد سوق عربية مشتركة على أرض الواقع<sup>2</sup>، علما أن المقومات الأساسية لقيام أي تكتل متوفرة في دول المنطقة العربية.

ويعتبر التكامل الاقتصادي العربي ضرورة ملحة، لا يمكن أن تتأجل في وقت تزيد فيه باقي التكتلات من وحدتها واندماجها؛ كما أضحت التجمعات الاقتصادية من

<sup>1</sup> - محمد عاشور، "التجمعات الاقتصادية في إفريقيا: الخريطة، التصنيف، التحديات والفرص"، *قراءات إفريقية*، العدد 33، أبريل 2020، ص. 91

<sup>2</sup> - عثمان مداحي، "السوق العربية المشتركة ودورها في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي" *مجلة الحقيقة*، العدد 14، مارس 2012، ص. 337.

الحقائق المسلم بها في النظام الاقتصادي الدولي الراهن، وباتت تلك التجمعات تسيطر على 90% من حجم التجارة العالمية ( بما يعني أن 10% فقط من العملية الاقتصادية تتم خارج تلك التجمعات)<sup>1</sup>، وتتزايد أهميتها ودورها المحوري في الاقتصاد.

وعليه، نستطيع القول أن تحقيق سوق عربية مشتركة هدف أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى، خاصة مع تزايد التغيرات السريعة الحاصلة في المشهد الاقتصادي العالمي، ما من شأنه المساهمة في النمو الاقتصادي وتوفير فرص للسلام والأمن في المنطقة.

هذا، ويشير الواقع الراهن إلى تزامم الجميع على أبواب التجمعات الاقتصادية، ولا فرق في ذلك بين القوى الكبرى والدول الصغرى، فالدول بغض النظر عن قوتها الاقتصادية تتسابق للاكتساب عضوية التجمعات الاقتصادية الناجحة، والمؤثرة في الاقتصاد الدولي<sup>2</sup>.

وتمثل التكتلات الاقتصادية في العالم العربي، سمة بارزة للتكامل الاقتصادي العربي امتدت عبر سنوات طويلة، حيث توجهت العديد من الدول العربية إلى الدخول في تجمعات اقتصادية جزئية مع جيرانها من البلدان العربية أخرى، التي تتقاسم معها خصائص ثقافية واجتماعية واقتصادية متشابهة، بدلا من تحقيق تكامل اقتصادي عربي شامل<sup>3</sup>.

ويعتبر مجلس التعاون الخليجي (GCC) نقطة تحول في العلاقات العربية-العربية منذ تأسيسه سنة 1981م، إذ يعد نموذجا ناجحا لبناء إطار وحدوي عربي على مستوى إقليم الخليج؛ وقد انطلقت فكرة هذا المجلس من الضرورة الملحة للتعاون بين دول

<sup>1</sup> - حيزية هادف، "التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلا"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 14، ديسمبر 2014، ص.14.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.15.

<sup>3</sup> - محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، مرجع سابق، ص.67.

الخليج العربية الست<sup>1</sup>، للتشابه الكبير بين هذه الدول في أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية<sup>2</sup>.

ومن هذا المنطلق، تأسس مجلس التعاون الخليجي (GCC) بمقتضى اتفاقية عرفت ب "النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي"، أبرمتها ست دول عربية خليجية، ما يعني أن المجلس يمثل هيئة نشأت باتفاق بين دول<sup>3</sup>.

وقد جاءت هذه الخطوة الخليجية من أجل التعاون المشترك، وتعبيد الطريق نحو اتحاد شامل بين هذه الدول طبقاً للنظام الأساسي للمجلس، الذي أكد على ضرورة التعاون والتكامل بين دول المجلس سعياً إلى تحقيق الوحدة بينها<sup>4</sup>.

ووفقاً لذلك، تبنت دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) رؤية مشتركة بشأن التقدم الاقتصادي، تجسدت في خطة التنمية الوطنية التي تركز على الحاجة إلى تنويع القاعدة الانتاجية وتقليل الاعتماد على قطاع الهيدروكربورات، وخلق المزيد من فرص العمل للسكان الذين يتزايد عددهم.

وفي خضم هذا السياق، وحسب النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي (GCC) تم وضع بنيان هيكلي، يتمثل في المجلس الأعلى والمجلس الوزاري والأمانة العامة، إضافة إلى أجهزة ثانوية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة الامارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ومملكة البحرين، وسلطنة عمان.

<sup>2</sup> - عبد المحسن لافي الشمري، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، 2011-2012، ص.2.

<sup>3</sup> - محمد عبد العزيز الخليلي، "مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، جريدة الشرق، العدد 10765، ديسمبر 2017، ص.15.

<sup>4</sup> - عبد المحسن لافي الشمري، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة، مرجع سابق، ص.2.

<sup>5</sup> - محمد عبد العزيز الخليلي، "مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مرجع سابق، ص.15.

ومن جهة أخرى، حددت المادة الرابعة من النظام الأساسي أهداف مجلس التعاون الخليجي (GCC)، في تحقيق التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء في كافة الميادين، وتعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون فيما بين شعوب هذه الدول، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الشؤون الحياتية ودفع عجلة التقدم التقني لدول المجلس؛ وهي أهداف مستمرة ومتواصلة وليست مقرونة بظروف زمنية محددة<sup>1</sup>.

إلا أننا نلاحظ في هذا السياق، أن النجاحات التي حققتها مسيرة تكامل دول الخليج العربي، ما تزال تواجه تحديات تحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل وزيادة قدراتها التنافسية في عالم يتسم بتصاعد أهمية التكامل الإقليمي؛ وهو ما يفرض ضرورة إيجاد إطار للعمل المشترك، من أجل الدفع بمسيرة هذا التكتل نحو آفاق أرحب ومراحل أكثر تقدما لمزيد من التكامل.

غير أن التكامل بين دول الخليج سيعرف نوعا من التراجع بسبب ما أطلق عليه (بأزمة قطر)، حيث اتخذت في الخامس من يونيو 2017م أربع دول عربية هي (السعودية، الإمارات، البحرين، ومصر) قرارات ضد الدوحة، تشمل قطع العلاقات الدبلوماسية معها، وفرض حصار جوي وبري وبحري على قطر، في خطوة تصعيدية ربما تكون غير مسبوقة في تاريخ العلاقات الخليجية-الخليجية.

وهذا التطور الخطير سبقته موجة قوية من حملات الإمارات الإعلامية ضد الدوحة، وخصوصا عبر جهود سفير الإمارات في واشنطن يوسف العتيبة، باستمالة مراكز أبحاث ودفع باحثين وصحفيين إلى كتابة مقالات مناهضة لقطر.<sup>2</sup>

وقد ساهم كل ذلك، في جعل هذه الأزمة تتسم بسرعة تطورها وتلاحق أحداثها، وجمدة مواقف الأطراف المقاطعة لقطر، وشح المعلومات حول الأسباب الحقيقية وراء الأزمة، وتزايد شروط هذه الأطراف لتهدئة الأزمة، مقارنة بأزمات سابقة كبيرة عرفتها

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup> - أمجد أحمد جبريل، "أزمة قطع العلاقات مع قطر... إلى أين؟؟"، إدراك للدراسات والاستشارات، يونيو 2017،

ص.3.

العلاقات الخليجية البينية منذ عقد السبعينات، دون أن تؤدي إلى قطع علاقات دبلوماسية مع دولة خليجية<sup>1</sup>.

وعليه، فإن العلاقات بين دول المجلس شهدت تفاعلات كانت خليطاً بين التعاون والصراع، ولم يعرف في تقدير بعض الخبراء سوى فرص محدودة للتحويل إلى كتلة على المستوى الجماعي، ولم يصل إلى المستوى المؤسسي الذي يؤهله للاكتساب الفعالية اللازمة التي تمكنه من الوصول بالعلاقات بين الدول الأعضاء إلى المستوى المأمول من التكتل أو الاندماج؛ لذلك، فإن أي تجمع إقليمي أو شبه إقليمي يعتمد نجاحه في مسيرته لتحقيق أهدافه بدرجة كبيرة على توافر النوايا الحسنة لأعضائه والإرادة السياسية الداعمة له<sup>2</sup>.

ومن هنا، فإن استمرار النزاع الراهن يشكل خطراً كبيراً على ترابط وتماسك الجغرافيا السياسية للمنطقة، وعلى مستقبل تطور مجلس التعاون الخليجي، الذي يرتبط وجوده بتوافر الثقة الراسخة بين أعضائه.

ولعل أهم نتيجة نخلص إليها من خلال هذه التجربة، بإيجابياتها وسلبياتها، وعبر سياسات المؤتمرات التي نهجها مجلس التعاون وحكومات دوله الست، هي أنها ذات طبيعة استراتيجية أكثر من أنها خطوة نحو خلق سوق خليجية عربية، يمكنها أن تصب في مشروع (السوق العربية المشتركة).

وفي نفس السياق، تجب الإشارة أن المغرب تربطه علاقات قوية مع الدول الخليجية، بالرغم من المسافة الجغرافية التي تفصل المملكة المغربية عن الخليج العربي، فإن ذلك لم يحل دون قيام علاقات قوية ومتفاوتة الأهمية مع دول المنطقة، استندت على عناصر تجمع الطرفين، منها ما هو موضوعي مرتبط بالإسلام وبالنظام القيمي الذي

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص.4.

<sup>2</sup> - مصطفى عبد العزيز مرسي، "أزمة العلاقات مع قطر: أسبابها وتداعياتها على مجلس التعاون الخليجي"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 194، أبريل 2017، ص.43.

ينتمي إليه الطرفان، وعناصر ذاتية ترجع إلى العلاقات الشخصية التي نسجها الملك الراحل الحسن الثاني مع القادة والمسؤولين في الدول الخليجية<sup>1</sup>.

وتستند هذه العلاقات إلى مجموعة من المحددات، أولها أن هذه السياسة تعد جزءا لا يتجزأ من السياسة العربية للمغرب، كما أنها تتغذى من حرص المغرب على تبني سياسة متوازنة وعادية مع كافة الدول، أما العامل الثالث الذي شجع على تطور العلاقات المغربية- الخليجية هو مساندة دول الخليج لمطالب المغرب فيما يتعلق باسترجاع أقاليمه المستعمرة واستكمال الوحدة الترابية<sup>2</sup>.

وتماشيا مع هذا السياق، بادرت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى افتتاح قنصلية عامة لها في مدينة العيون في نونبر 2020م، وهو قرار يجسد موقفها الداعم والمؤيد للمغرب في ملف الصحراء، وينقل مسألة تأييد السيادة المغربية في الصحراء إلى المجال العربي؛ ومن شأن هذه الخطوة المهمة أن تذيب الخلافات بين البلدين وتدخل العلاقات بين المغرب والإمارات المتحدة منعطفًا جديدا بعيدا عن التشنجات والاستفزازات التي عرفت العلاقات بين الدولتين في الحقبة الأخيرة.

وبالموازاة مع العلاقات السياسية والدبلوماسية المتينة، شهدت علاقات التعاون الاقتصادي القائمة بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي، طفرة نوعية خلال السنوات الأخيرة، إذ وصل حجم المعاملات الى حوالي 10 مليار درهم، يشهد عليها الارتفاع المضطرد في حجم الاستثمارات والتبادل التجاري القائم بين الطرفين.

إلى جانب مناخ الاستثمار الإيجابي السائد في المغرب، الذي يتيح إمكانيات هامة لا تقتصر فقط على القطاعات التقليدية، كالزراعة والصيد البحري والنسيج والسياحة، إضافة إلى الموقع الجغرافي والاستراتيجي للمملكة، ومجموع اتفاقيات التبادل الحر التي وقعها المغرب خلال الآونة الأخيرة مع عدد من الدول، يفتح أمام كل من

<sup>1</sup> - محمد بويوش، "المغرب ومجلس التعاون الخليجي"، *السند*، ماي 2011، [www.maghress.com](http://www.maghress.com)، (19 نونبر 2015).

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت وقطر ومملكة البحرين وسلطنة عمان، بوابة سوق ضخمة يفوق تعدادها مليار مستهلك في أزيد من 60 بلدا<sup>1</sup>.

وبشكل عام، يمكننا القول أنه رغم كل النقائص التي تحول دون النمو المنشود للاستثمارات الخليجية في المغرب، خاصة تلك التي تتعلق بالتدهور في العلاقات المغربية - السعودية، بسبب اختيار المغرب الحياد واقتراح لعب دور الوسيط في الأزمة الخليجية، وهو ما لم تقبله بعض دول الخليج مثل السعودية.

غير أن المغرب يظل السوق الأكثر جذبا للاستثمارات دول الخليج على مستوى المنطقة المغاربية، الأمر الذي يتجسد في مختلف الوحدات الإنتاجية الخليجية العاملة بالمغرب في قطاعات مختلفة إلى جانب الكثير من المقاولات<sup>2</sup>، حيث بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول مجلس التعاون الخليجي الواردة على المغرب إلى 28% سنة 2015، وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 57% المصدر الرئيسي لهذه الاستثمارات تليها السعودية بنسبة 19,2<sup>3</sup>%.

وليس ثمة شك أن التكامل الاقتصادي يعد من أهم أدوات تحقيق التنمية العربية المشتركة، غير أن هناك قدرا من التعاون على إحداث التنمية القطرية يلزم تدبيره في إطار مشترك، من أجل تمكين الأقطار العربية من الإسهام بشكل فعال في الجهود التكاملية، ويظهر هذا على الخصوص بالنسبة إلى الأساليب التكاملية القائمة على التبادل من خلال السوق المشتركة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - و.م.ع، "المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي... آفاق تعاون واعد وعلاقات اقتصادية في تطور مستمر"، شعب بريس، أبريل 2016، www.maghress.com، (29 دجنبر 2017).

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

<sup>3</sup> - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2017، ص.28.

<sup>4</sup> - حيزية هادف، "التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلا"، مرجع سابق، ص.26.

وخلاصة القول في هذا الشأن، في أن التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي تفرض على الدول العربية، بلورة مقاربات من نوع جديد في مجال التكامل الاقتصادي على نحو يحد من استمرار نهج التناحر والتعارض والتجزئة، ويوفر الفرصة لتعظيم الجوانب الايجابية لتفاعل العالم العربي مع ظاهرة العولمة، وتقليص جوانبها السلبية<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: التكتلات الاقتصادية في القارة الآسيوية وأمريكا الجنوبية

يعيش عالم اليوم متغيرات عديدة تتطلب من دول الجنوب مراجعة مسارها التنموي، إذ بات من المستحيل أن تحقق دولة ما متطلباتها التنموية بجهدا المنفرد دون أن تلجأ إلى غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة، كما أن المتغيرات العالمية المتلاحقة لا تخلو من بعض المخاطر التي لا تستطيع دولة بمفردها تحملها، وهذا ما يدفع التوجه الدولي نحو التكامل الإقليمي الذي أصبح يتزايد يوماً بعد يوم<sup>2</sup>.

وبناء على ذلك، دشنت بداية الألفية مرحلة جديدة تبلورت فيها ملامح نموذج جديد للتكامل الاقتصادي الإقليمي في أمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا، ولعل من سمات هذا النموذج تأكيد الهوية الأمريكي-آسيوية بمعزل عن الصورة التقليدية التي كانت سائدة قبل ذلك<sup>3</sup>.

ويبدو من الواضح، وبفضل ما يشهده العالم من تحولات جيوسياسية كبرى خاصة بعد أن كان القرن العشرين قرناً أمريكياً، يدور الحديث حالياً حول صعود آسيوي وتراجع أمريكي في القرن الواحد والعشرين.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup> - فوزية خدا كرم، "التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية"، مرجع سابق، ص. 171.

<sup>3</sup> - رنا عمرة، "مقاومة التبعية: دور أمريكا الجنوبية بين التكامل الإقليمي والصعود البرازيلي"، السياسة الدولية،

عدد أكتوبر 2014، ص. 27.

وبالتالي، فالمنطقة الآسيوية باتت تحظى بأهمية قصوى من المنظور الجيوسياسي، وكذا الجيواقتصادي، حيث تعتبر منطقة جنوب شرق آسيا من المناطق الاستراتيجية في العالم<sup>1</sup>، (الفقرة الأولى).

إلى جانب ذلك، تعد أمريكا الجنوبية نموذجاً لفضاء تصعد فيه قوى إقليمية منفردة في مقدمتها البرازيل، بقدر ما تبرز فيه قوة التجمع الإقليمي الذي يكتسب فاعليته على مستوى، القوة العسكرية والقوة الاقتصادية، (الفقرة الثانية).

### الفقرة الأولى: التجمعات الاقتصادية في جنوب شرق آسيا

إن القارة الآسيوية لها من الخصائص ما يجعلها مختلفة عن قارات العالم، الأمر الذي أدى إلى تعدد منظومات التعاون الإقليمي فيها، فهي قارة تضم حضارات وثقافات كثيرة ومتنوعة، هذا إلى جانب التباينات القومية والجغرافية والاقتصادية<sup>2</sup>.

وبناء على ذلك، نجحت الدول الآسيوية في تطوير نمو اقتصاداتها، حيث انطلق نجاحها بأربع دول وهي، تايوان وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية وسنغافورة، والتي عرف بالنامور الآسيوية<sup>3</sup>، مما جعل الأنظار تتجه إليها باعتبارها دولا تلعب دوراً فعالاً على مستوى المبادلات التجارية العالمية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - إسماعيل الرزاوي، "إشكالية الاندماج المغربي والتوجه نحو تنوع الشراكات، رابطة أسيان نموذجاً"، مرجع سابق، ص.10.

<sup>2</sup> - لبنى جصاص، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي، دراسة حالة: رابطة دول جنوب شرق آسيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009-2010، ص.82.

<sup>3</sup> - أطلق عليها أيضاً الدول الحديثة التصنيع والتي شهدت معدلات نمو سريعة، مما جعل البعض يطلق عليها معجزة شرق آسيا حيث يجمعها إقليم واحد، إلى جانب افتقارها إلى مصادر الطاقة والموارد الطبيعية وتوفرها على الأيدي العاملة الرخيصة.

<sup>4</sup> - عبد الوهاب رميدي/ علي خالفي، "رابطة دول جنوب شرق آسيا الـ ASEAN نموذج الدول الإقليمية المنفتحة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2010، ص.82.

وتأسيساً على هذا المنطق، فالدول الآسيوية تعد من أكثر دول الجنوب نمواً وتطوراً على مستوى مؤشراتهما الاقتصادية الكلية، وأهمها المشاركة في الاقتصاد والتجارة الدوليين؛ ولذلك توجهت معظمها إلى تشكيل كتلتا اقتصادية، من أجل تدعيم تعاونها وتضامنها البيئي في مختلف المجالات، وتقليل تبعيتها إلى الدول المتقدمة<sup>1</sup>.

وبالتالي، فقد أقيمت في المنطقة كتلتا إقليمية لعل أبرزها، رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان-ASEAN)، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الجهوي (الساك- SAARC)، ثم منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك- APEC).

وفي الواقع، ليس هناك من قارة اتسعت وتوطدت فيها مجالات التعاون الإقليمي بمختلف قنواته الاقتصادية والعسكرية والأمنية، مثلما شهدته القارة الآسيوية؛ لذلك سنعرض في هذه الفقرة لأهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في هذه القارة<sup>2</sup>، بشكل مركز ومختصر على الشكل التالي:

#### ▪ رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان-ASEAN):

يعتبر كتل (الآسيان-ASEAN)، نموذجاً ناجحاً للتكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول النامية، برغم من وجود عدة كتلتا في آسيا<sup>3</sup>؛ وارتبطت الظروف

<sup>1</sup> - محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، مرجع سابق، ص.56.

<sup>2</sup> - إسماعيل الرزاوي، "إشكالية الاندماج المغربي والتوجه نحو تنويع الشراكات، رابطة آسيان نموذجاً"، مرجع سابق، ص.12.

<sup>3</sup> - بوجلخة شوقي، الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر - تونس 2000-2013، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2014/2015، ص.10.

التاريخية لنشأة هذا التكتل بالصراع الدائر بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي حول مناطق النفوذ، ثم تحولت إلى التعاون والتطور الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا<sup>1</sup>.

ويمكن القول، بأن إنشاء منظمة (الآسيان-ASEAN) في غشت من سنة 1967م، جاء ضمن ترتيبات الأمن الإقليمي في آسيا خلال مرحلة الحرب الباردة<sup>2</sup>، وقد أتى تأسيس رابطة (الآسيان-ASEAN) بعد اجتماع ممثلي كل من إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند، في مدينة بانكوك<sup>3</sup>؛ لتتضم إليها فيما بعد خمس دول أخرى<sup>4</sup>.

وبالرغم من أن الهدف الرئيسي لإنشاء تكتل (الآسيان-ASEAN)، كان سياسيا بالدرجة الأولى، إلا أن دول الرابطة أدركت ضرورة الاهتمام بالأهداف الاقتصادية لتفعيل دوره<sup>5</sup>؛ حيث وضعت الرابطة استراتيجية اقتصادية بهدف تحقيق اقلاع اقتصادي شامل، من خلال اعتماد مبدأ التخصص في الصناعة، ووضع خطة للتكامل الصناعي لتشمل عددا من المشروعات من أبرزها مشروع صناعة السيارات، والحرص على إشاعة السلام والاستقرار وتجنب الصراع فيما بينها، وتشجيع الأنشطة التعاونية والمساعدة المتبادلة، واحترام العدل وسيادة القانون في العلاقات بين دول الإقليم، وأخيرا إقامة علاقات وثيقة ونافعة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - سكينه حملاوي، انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية دراسة حالة الاتحاد الأوروبي "أزمة اليورو"، مرجع سابق، ص.120.

<sup>2</sup> - علي عواد الشرعة، "الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها"، مجلة إنسانيات، العدد 8، غشت 1999، ص.4.

<sup>3</sup> - Laetitia GUILHOT, L'intégration économique régionale de l'ASEAN+3 la crise de 1997 à l'origine d'un régime régional, thèse pour le Doctorat en sciences économiques, Université Pierre Mendès, Grenoble, France, 2008, p.13.

<sup>4</sup> - بروناي، فيتنام، اللاوس وميانمار، وكامبوديا.

<sup>5</sup> - شوقي بوجلحة، الإقليمية الجديدة وأثارها على اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر-تونس 2000-2013، مرجع سابق، ص.12.

<sup>6</sup> - Laetitia GUILHOT, L'intégration économique régionale de l'ASEAN+3 la crise de 1997 à l'origine d'un régime régional, op.cit., p.14.

وانطلاقا من هذه الأهداف، فإن رابطة (الآسيان-ASEAN) تسعى إلى إقامة منطقة حرة بين أعضائها يتم من خلالها إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على تجارتها البينية، وتوثيق العلاقات مع دول أخرى لإقامة مناطق تجارة حرة معها، كاليابان وكوريا الجنوبية وغيرهما<sup>1</sup>.

وتأسيسا على ما سبق، فقد أسفر إعلان (بانكوك) الصادر في غشت 1967م عن إنشاء العديد من الهيئات والمنظمات واللجان، التي شكلت في مجملها عناصر الهيكل التنظيمي للتكتل وهي: مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية واللجنة الدائمة ثم الأمانة العامة، بالإضافة إلى خمس لجان مثل، لجنة الغذاء والزراعة والغابات ولجنة التمويل والبنوك ولجنة الصناعة والتعدين والطاقة والنقل والمواصلات، وأخيرا لجنة التجارة والسياحة<sup>2</sup>.

ووفقا لذلك، يتمتع تكتل (الآسيان-ASEAN) بأهمية كبيرة يمكن بلورتها في التنامي المتزايد للدور الآسيوي في العلاقات الاقتصادية الدولية، وخاصة منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وانضمام الصين له، واحتمالات ضم اليابان وكوريا الجنوبية مما سيزيد من مصداقيته وقدرته<sup>3</sup>.

وعلى العموم، يسعى تكتل رابطة دول جنوب شرق آسيا إلى بناء اقتصاد متكامل وقوي يرتكز أساسا على تشجيع الصادرات وزيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة، وقد

<sup>1</sup> - عبد الوهاب رميدي/ علي خالفي، "رابطة دول جنوب شرق آسيا الآسيان ASEAN نموذج الدول الإقليمية المنفتحة"، مرجع سابق، ص.84.

<sup>2</sup> - علي عواد الشرعة، "الآسيان وتجربة التعاون الاقليمي دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها"، مرجع سابق، ص.16.

<sup>3</sup> - عبد الوهاب رميدي/ علي خالفي، "رابطة دول جنوب شرق آسيا الآسيان نموذج الدول الإقليمية المنفتحة"، مرجع سابق، ص.85.

نجح هذا التكتل في الرقي باقتصاديات المنطقة إلى صفوف الدول المصنعة حديثا أو الناشئة، مما جعله نموذجا يحتذى به في التكامل الإقليمي<sup>1</sup>.

وبصرف النظر عن العقبات والصعوبات التي تعرضت لها مجموعة (الآسيان-ASEAN)، فهي تلعب دورا رائدا في الهيكل الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادي؛ إذ أصبحت هذه المجموعة محل أنظار واهتمام العالم وخاصة الدول النامية<sup>2</sup>.

وجدير بالذكر هنا، أن تجمع (الآسيان) لديه علاقات قوية مع عدة منظمات إقليمية مثل، منظمة التعاون الاقتصادي ومجلس التعاون الخليجي ومجموعة ريو ومنتدى جنوب الباسيفيك، علما أن معظم الدول الأعضاء مشاركة وبشكل فعال في اللقاء الآسيوي- الأوروبي ومنتدى شرق آسيا وأمريكا الجنوبية؛ الشيء الذي سيسهم في تدعيم وتعزيز علاقات التعاون الإقليمي بين دول الجنوب.

وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة كذلك إلى انضمام المغرب لمعاهدة الصداقة والتعاون لرابطة دول جنوب شرق آسيا، وهو ما يندرج في إطار رؤية المغرب الهادفة إلى تنويع شراكاته على جميع المستويات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية<sup>3</sup>؛ ونظرا أيضا للأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية الكبرى التي تحظى بها منطقة جنوب شرق آسيا.

وأخيرا، نستنتج أن هذا الفضاء أصبح في الوقت الراهن محط اهتمام الكثير من القوى الكبرى والمتوسطة، ويعتبر في قلب المرحلة القادمة التي ستجعل من منطقة جنوب شرق آسيا مستقبل القرن الواحد والعشرين، وهذا ما يؤكد رغبة المغرب في أن يرقى إلى

<sup>1</sup> - سكينه حملوي، انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية دراسة حالة الاتحاد الأوروبي "أزمة اليورو"، مرجع سابق، ص.128.

<sup>2</sup> - Françoise NICOLAS, "La Communauté économique de L'ASEAN : un modèle d'intégration original", *revue politique étrangère*, N°2, 2017, p.38.

<sup>3</sup> - إسماعيل الرزاوي، "إشكالية الاندماج المغاربي والتوجه نحو تنويع الشراكات، رابطة آسيان نموذجا"، مرجع سابق، ص.17.

مصاف الدول الناشئة ويستفيد من خبرات دول رابطة (الآسيان-ASEAN) وعليه، فعلاقات المغرب بدول هذه المجموعة هي علاقات مفيدة<sup>1</sup>.

### ▪ رابطة جنوب آسيا للتعاون الجهوي (السارك-SAARC):

تم طرح فكرة التعاون الإقليمي في جنوب آسيا للمرة الأولى سنة 1980م، بعد مشاورات طويلة بين دول المنطقة، ليتم تشكيل كتل (السارك-SAARC) سنة 1985م استجابة للاحتياجات المتزايدة لدول جنوب آسيا<sup>2</sup>، وتأسيس رابطة جنوب آسيا للتعاون الجهوي من طرف قادة سبع دول<sup>3</sup>، وفي سنة 2007م انضمت أفغانستان في حين تعتبر الصين واليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، كأعضاء ملاحظين؛ ويسعى هذا التجمع إلى تعزيز وضمان رفاهية شعوب الجنوب وتقوية التعاون والمساعدة المتبادلة مع المنظمات الدولية والإقليمية<sup>4</sup>؛ كما تتوفر الرابطة على أربع أجهزة رئيسية وهي، اجتماعات رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء واللجنة الرئيسية لوزراء الخارجية والسكرتاريا<sup>5</sup>.

ويمكن القول بأن قضية التعاون بين دول تجمع (السارك-SAARC)، كانت موضوع اهتمام واسع النطاق ليس فقط في جنوب آسيا لكن في المحافل الدولية كذلك، باعتبارها واحدة من المناطق التي تعاني من نسبة نمو أقل وانتشار الفقر وانخفاض

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup> -Isher Judge AHLUWALIA, Economic Cooperation in South Asia, Indian Council for Research on Economic Relations, Washington, 1997, p.286.

<sup>3</sup> - البنغلاديش، بوتان، الهند، مالديف، نيبال، باكستان، وسيرلانكا.

<sup>4</sup> - Q.A.M.A," South Asian Association for Regional Cooperation (SAARC)", October 2011, www.nti.org, (17Janvier 2014).

<sup>5</sup> - Idem.

مؤشرات التنمية البشرية، كما أنها كانت دائماً في قلب الصراعات والاضطرابات السياسية المستمرة بين الدول<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق، يمكن أن ينظر إلى التعاون الاقتصادي كتدبير فعال لإقامة علاقات قوية بين هذه الدول وبناء الثقة فيما بينها، في ظل نظام العالمي يدعو إلى ضرورة الاندماج الاقتصادي باعتباره شكلاً أساسياً لازدهار وتقدم الأمم<sup>2</sup>.

وهكذا، فتشكيل هذه الرابطة مثل خطوة تاريخية اتخذها قادة المنطقة، من أجل خلق بيئة ملائمة ومواتية تتفاعل فيها جميع الدول المعنية، وتعزيز السلام المستدام وضمان الرفاه الاقتصادي المتبادل، من خلال استثمار الموارد المتاحة في المنطقة<sup>3</sup>.

ونخلص إلى أنه وبعد أكثر من عقدين من إنشاء هذا التجمع لم تتمكن أي من دول جنوب آسيا الدافع بعملية الاندماج لتعزيز التكامل الاقتصادي فيما بينها، والحد من الصراعات في المنطقة خاصة بين الهند وباكستان.

#### ▪ منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC-ابيك):

إن معظم التكتلات التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية كانت تنتمي إلى قارة واحدة أو منطقة جغرافية واحدة مثل، الاتحاد الأوروبي أو منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، إلا أن التقدم التكنولوجي وما أفرزته العولمة الاقتصادية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ساهم في اتساع نطاق التكامل الاقتصادي، ولعل من أبرز الأمثلة على التكامل الاقتصادي القاري منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ

<sup>1</sup>– Isher Judge AHLUWALIA, Economic Cooperation in South Asia, Indian Council for Research on Economic Relations, op.cit., p.325-326.

<sup>2</sup>– Ibid, p.327.

<sup>3</sup>– Irum SHAHEEN, " South Asian Association for Regional Cooperation (SAARC): Its role, hurdles and prospects", *IOSR journal of humanities and social sciences*, volume 15, September-October 2013, p.9

(إبيك-APEC)، الذي يضم في عضويته عددا من الدول المتقدمة والنامية الواقعة في القارة الأمريكية وآسيا وإفريقيا، وأستراليا<sup>1</sup>.

وقد جاء تأسيس تجمع (إبيك-APEC) في سنة 1989م بأستراليا، ويضم في عضويته 21 دولة<sup>2</sup> تنتمي جغرافيا إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، إضافة إلى هذا فالمنتدى يدمج في عضويته بين تكتلين هما (النافتا NAFTA) و(أسيان ASEAN)<sup>3</sup>.

وبالموازاة مع ذلك، يسعى هذا التكتل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وفقا لما جاء به إعلان سيول لسنة 1991م مثل، تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي لصالح شعوب ودول التكتل وتعزيز الاعتماد المتبادل، بما في ذلك تشجيع تدفقات السلع والخدمات والاستثمار، وتطوير النظام التجاري المتعدد الأطراف المنفتح، وكذا تقليص عوائق تجارة السلع والخدمات والاستثمار بين الدول الأعضاء<sup>4</sup>.

ويبدو أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تعد منطقة مهمة من حيث قوتها وديناميتها الاقتصادية وتنوعها، مما يجعلها مؤثرة على العلاقات الاقتصادية والسياسية لدول آسيا والمحيط الهادئ، وحسب المختصين فالمنطقة تمثل قرابة 44% من حجم

<sup>1</sup> - فطيمة حمزة، تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة الاتحاد الأوروبي نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص.202.

<sup>2</sup> - هذه الدول هي: أستراليا، بروناي، كندا، النمسا، الصين، هونغ كونغ، أندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلندا، بابوا غينيا، البيرو، الفلبين، روسيا، سنغافورة، تايبه الصينية، تايلاند، الولايات المتحدة الأمريكية، فينتام.

<sup>3</sup> - عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة، مرجع سابق، ص.76.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص.77.

التجارة العالمية، فيما يشكل عدد سكان الدول الأعضاء ما نسبته 40% من سكان العالم<sup>1</sup>.

من خلال كل هذه المعطيات، نلاحظ أن هناك توافقا على تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك بين أعضاء منتدى أبليك، وخلق مسارات وقنوات جديدة للتكامل الاقتصادي الإقليمي، غير أن التفاوت الكبير بين الدول الأعضاء في مستوى التنمية الاقتصادية وحرية التجارة والاستثمار؛ أصبح يتطلب تحقيق التوازن في المصالح بين الأعضاء من الاقتصاديات النامية والأعضاء من الاقتصاديات المتطورة، كأحد محاور تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري المتعدد الأطراف في هذا التكتل<sup>2</sup>.

ومن أجل مساعدة المجموعة الاقتصادية النامية داخل منتدى أبليك في الرفع من قدرتها على تنفيذ اتفاقيات الوحدات المعنية لمنظمة التجارة العالمية، وضع التكتل خطة استراتيجية لبناء القدرة، لمساعدة الأعضاء من الاقتصاديات النامية على المشاركة في الدورة الجديدة من المفاوضات وتنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية؛ ولتضييق الفجوة الرقمية بين دول الجنوب والدول المتقدمة، تفكر أبليك في الإسراع بوضع إطار استراتيجي لإقامة مجتمع رقمي للدفع بالتعاون الاقتصادي والتكنولوجي.

ولكن، رغم هذا التوافق حول ضرورة التعاون والتكامل الاقتصادي بين أعضاء منتدى أبليك، فإن جلسات المنتدى شهدت تباينا في المواقف، فعلى سبيل المثال وكرد فعل على الموقف الأمريكي المنسحب من اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ، توصلت

<sup>1</sup>– Greg J. BAMBER, "What context does the Asia–Pacific economic cooperation forum (APEC), provide for employment relations?", a refereed paper for the Asian management issue stream, conference, Canberra, December 2005, pp.9–10.

<sup>2</sup>– Ibid.,p.10.

إحدى عشر دولة من دول المنتدى وبعد مفاوضات شاقة إلى إطار أولي لاتفاق جديد للتبادل الحر يحمل إسم (الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ)<sup>1</sup>.

وهكذا، فإن منتدى أبليك يمثل واحدا من المنتديات الإقليمية الهادفة إلى تقريب وجهات النظر بشأن العديد من الملفات السياسية والقضايا الاقتصادية بين القوى الكبرى والقوى الصاعدة في الجنوب من جهة، وبين هذه الأخيرة ودول الجنوب الأخرى.

### الفقرة الثانية: التجمعات الاقتصادية في أمريكا الجنوبية

تعد أمريكا الجنوبية من الفضاءات الجغرافية الأكثر نشاطا من حيث إنشاء الاندماجات الاقتصادية الجهوية، وقد انتقلت فكرة الاندماج في المنطقة من الوحدة السياسية والأمنية خلال بداية القرن التاسع عشر إلى الوحدة الاقتصادية مع مطلع القرن العشرين<sup>2</sup>.

وهو ما تحقق على أرض الواقع من خلال العديد من مبادرات التكامل على مستوى أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى، حيث استطاعت هذه القارة تقديم نموذج لتكامل إقليمي له خصوصيته؛ فبخلاف أن هذه المنطقة تشترك في اللغة والتاريخ والثقافة والديانة، فهي أيضا تواجه تحديات أمنية وسياسية متشابهة، مثل تجارة المخدرات وارتفاع نسبة الجريمة وتجارة الأسلحة، كما أنها تعاني من درجة كبيرة من غياب العدالة الاجتماعية، وارتفاع معدلات الفقر<sup>3</sup>.

ومن منظور آخر، يوفر تماثل قواسم الهوية والتحديات أرضية مشتركة لانطلاق مسيرة التكامل الإقليمي، إضافة إلى وجود اتفاق عام بين دول المنطقة على ضرورة

<sup>1</sup> - أحمد طاهر، "منتدى أبليك: تراجع أمريكي وصعود صيني- روسي وإعلان نظام عالمي جديد"، المجلة، نونبر 2017، www.arb.majalla.com، (1 أكتوبر 2020).

<sup>2</sup> - محسن منجيد، الوضع الراهن والمحددات المستقبلية للسياسة التجارية المغربية إزاء أمريكا اللاتينية، أمريكا اللاتينية: التقرير السياسي للعام 2018، المرصد الإلكتروني لأمريكا اللاتينية، طبعة 2019، وجدة، 2019، ص.19.

<sup>3</sup> - رنا عمرة، "مقاومة التبعية: دور أمريكا الجنوبية بين التكامل الإقليمي والصعود البرازيلي"، مرجع سابق، ص.28.

الخروج من دائرة النفوذ الأمريكي والغربي التقليدي، نتيجة بروز قوى إقليمية في أمريكا الجنوبية تسهم في إعادة تشكيل توازنات النظام الدولي، من خلال اقتصاداتها وتحالفاتها الدولية غير التقليدية<sup>1</sup>.

وعليه، فقد توجهت دول أمريكا الجنوبية إلى البحث عن فرص للتكامل فيما بينها أسوة بمثيلاتها من الدول النامية ورغبة في تحقيق تطور وتنمية اقتصادية، وكذلك من أجل تخفيف تبعية اقتصاداتها للاقتصادات المتقدمة، وعلى رأسها اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الإطار تحققت العديد من مبادرات التكامل سواء على مستوى أمريكا الجنوبية أو الوسطى<sup>2</sup>.

وتماشيا مع كل ما سبقت الإشارة إليه، سنتطرق من خلال هذه النقطة لأهم التجارب التكاملية في أمريكا الجنوبية بشكل مركز ومختصر على الشكل التالي:

---

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup> - محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، مرجع سابق، ص.64.

## ▪ تجمع السوق المشتركة للجنوب (الميركوسور MERCOSUR):

تعتبر ظاهرة التكتلات الاقتصادية أحد أبرز معالم العصر الحالي، والتي أخذت في الانتشار منذ مطلع التسعينات خاصة بين الدول النامية والمعروفة في الأدبيات الاقتصادية باسم الإقليمية الجديدة<sup>1</sup>.

تبعاً لذلك، فقد شهدت التجربة التكاملية لدول أمريكا الجنوبية مسيرة طويلة يعود تاريخها إلى بداية استقلال هذه الدول وخاصة منذ سنة 1960م، وهو ما تجسد في مبادرات مثل، رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى وخليّة الانديز؛ ويرجع الهدف الرئيسي لخلق هذه المبادرات هو حل المشكلات ذات الصلة بالتخلف وزيادة القدرات التفاوضية لدول المنطقة على المستوى العالمي وترسيخ مبادئ الديمقراطية وتمهيد الطريق لعلاقات بينية متينة، ووضع الأسس لتعميق وتوسيع عملية التكامل<sup>2</sup>.

وقد تُوج هذا المسلسل من المبادرات، بتأسيس تجمع (الميركوسور MERCOSUR) بعد أن أفرزت الانتخابات قادة جدد في السلطة خاصة في الأرجنتين والبرازيل، ما أدى إلى اتخاذ خطوة جديدة في عملية التكامل الإقليمي، تم بموجبها توقيع معاهدة أسونسيون في مارس 1991م<sup>3</sup>.

هذا، ويضم تجمع (الميركوسور MERCOSUR) في عضويته كل من البرازيل والأرجنتين والأوروغواي والباراغواي، وقد انضمت له فينزويلا سنة 2012م، كما وقع

<sup>1</sup>– Rodolfo FRANCISCO/ Maria de Fátima SILVA, "o MERCOSUL no contexto das teorias de integração e comércio internacional", XII congresso brasileiro de historia economica, 13 conferencia de historia de empresa, Associação brasileira de pesquisadores em historia economica, Niteroi, 28–29 e 30 de agosto 2017, p.2.

<sup>2</sup> – IDW International democracy watch, The democratization of international organizations, First international Democracy Report 2011, pp.3–4.

<sup>3</sup> – IDW International democracy watch, The democratization of international organizations, op.cit., p.4.

التجمع مع كل من بيرو والإكوادور وكولومبيا وبوليفيا والتشيلي، اتفاقيات شراكات لتوسيع المجال الإقليمي لهذا التجمع<sup>1</sup>.

وفي مقابل ذلك، نصت معاهدة أسونسيون على أن الهدف من هذا التكامل هو زيادة مستوى الكفاءة والقدرة التنافسية للاقتصاديات الدول الأعضاء، كشرط أساسي لتسريع عمليات التنمية، وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية في مجالات التجارة الخارجية وأسعار الصرف والخدمات والفلاحة والصناعة وغيرها، بالإضافة إلى التزام الدول الأعضاء بملاءمة تشريعاتها في جميع القطاعات، بهدف تقوية ودفع مسيرة التكامل<sup>2</sup>.

وعموم القول، نرى بأن هذا التجمع يظل ضعيفا نتيجة الصراعات والتشتت بين الدول الأعضاء، كما أن نسبة التعاون جنوب- جنوب داخل كتل (الميركوسور (MERCOSUR) هي ضعيفة للغاية<sup>3</sup>، كغيره من التكتلات في القارة الآسيوية والإفريقية، رغم ما تتوفر عليه دوله من مقومات اقتصادية، كما أن معظمها تصنف في ضمن الاقتصاديات الصاعدة.

وبالنسبة للمغرب، يعتبر (الميركوسور) أهم شريك تجاري من بين الاندماجات الاقتصادية في منطقة أمريكا الجنوبية، إذ تبلغ المبادلات التجارية بين الطرفين 2,187 مليار دولار، كما يضم أهم شريكين تجاريين للمغرب في المنطقة وهما البرازيل والأرجنتين، كما نجد أنه الاندماج الاقتصادي الوحيد في المنطقة الذي يرتبط معه المغرب بإطار قانوني للتجارة، فقد وقع طرفان على اتفاق إطار للتعاون التجاري خلال

<sup>1</sup> - رنا عمرة، "مقاومة التبعية: دور أمريكا الجنوبية بين التكامل الإقليمي والصعود البرازيلي"، مرجع سابق، ص.29.

<sup>2</sup> - IDW International democracy watch, The democratization of international organizations, op.cit.,p.5.

<sup>3</sup> - محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، مرجع سابق، ص.66.

زيارة العاهل المغربي لبرازيليا سنة 2004م، كخطوة نحو تحرير المبادلات بين كلا الطرفين<sup>1</sup>.

### ▪ اتحاد الأنديز (CAN):

تجمع دول الأنديز هو نوع من التحالفات والتكتلات التجارية، وهي أقدم عملية تكامل في أمريكا الجنوبية، ويتألف من عدد من الدول تربطها مصالح سياسية مشتركة؛ وقد تأسس هذا التجمع سنة 1969م من قبل دولة، بوليفيا وكولومبيا والتشلي والبيرو والاكوادور<sup>2</sup>.

هذا، وأكدت اتفاقية قرطاجنة على الحاجة إلى التنمية الشاملة والمتناغمة لدول الاتحاد، مع التركيز على الجانب الاقتصادي، حيث تم ربط قيام تكامل دول الأنديز بشكل أساسي بالمجالات الاقتصادية، بهدف تأسيس منطقة تجارة حرة وبعد ذلك اتحاد جمركي على المستوى الإقليمي<sup>3</sup>.

ويمكننا القول أن مجموعة دول الأنديز أظهرت أن البلدان النامية لديها الكثير لتستفيد منه من خلال التكامل الاقتصادي وفتح اقتصاداتها، حيث تجتمع الدول معا وتكتسب قوة سياسية واقتصادية في الشؤون العالمية، وتعد هذه المجموعة واحدة من أهم التجمعات في منطقة أمريكا الجنوبية، على الرغم من أنها تقع في إحدى المناطق الأكثر فقرا في العالم، كما تميل البلدان الأعضاء في التجمع إلى إعطاء الأولوية للاقتصاديات المغلقة على الاقتصاديات المفتوحة.

<sup>1</sup> - محسن منجيد، الوضع الراهن والمحددات المستقبلية للسياسة التجارية المغربية إزاء أمريكا اللاتينية، مرجع سابق، ص.20.

<sup>2</sup> - Regiane NITSH/ Bruno THEODORO, "A comunidade Andina no século XXI: entre bolivarianos e a Aliança pacific", *Revista de Sociologia e politica*, v.26, Mars 2018, p.62.

<sup>3</sup> - Ibid., p.63.

وجدير بالذكر في هذا السياق، أن هذا التجمع يعد نموذجاً لدول الجنوب الصغيرة والمتوسطة، التي استطاعت وضع النزاعات السياسية جانبا لخلق بيئة مستقرة للتكامل الاقتصادي، وبذلك أصبحت خامس أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم<sup>1</sup>.

### ▪ اتحاد دول أمريكا الجنوبية (اليوناسور UNASUR):

هو اتحاد يضم دول السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (الميركوسور (MERCOSUR) ودول اتحاد الأنديز (CAN)، ويهدف إلى التكامل وتعزيز العلاقات بين دول أمريكا الجنوبية على غرار الاتحاد الأوروبي؛ وقد وقعت معاهدة تأسيس اتحاد (اليوناسور UNASUR) في ماي 2008م خلال قمة رؤساء دول المنطقة، ودخلت حيز التنفيذ سنة 2011م بعد مصادقة الدول الأعضاء عليها، حيث أصبح الاتحاد منظمة شرعية كاملة الهياكل<sup>2</sup>.

ويضم الاتحاد اثنا عشرة دولة، أربع منها هي أعضاء اتحاد الأنديز<sup>3</sup>، وخمس هي أعضاء اتحاد ميركوسور<sup>4</sup>، وثلاث أعضاء خارج التكتلين السابقين<sup>5</sup>، إضافة إلى بلدين مراقبين وهما المكسيك وبنما؛ إلى جانب ذلك، يتكون الاتحاد من مجموعة من المؤسسات التشريعية والتنظيمية أهمها، مجلس رؤساء دول وحكومات الاتحاد والرئيس الدوري للاتحاد ومجلس وزراء خارجية الاتحاد ومجلس مندوبي الاتحاد والأمين العام للاتحاد<sup>6</sup>.

<sup>1</sup>– Robben Dashiell HIXSON, The Andean Community : A case study on economic integration among developing countries, A Senior thesis submitted to the faculty of the university of Utah, in International studies, May 2011, pp.53–54.

<sup>2</sup>– "يوناسور..قطب عالمي يجمع "الميكوسور" واتحاد الأنديز"، موسوعة الجزيرة، www.aljazeera.net ، (6 يونيو 2016).

<sup>3</sup>– بوليفيا، وكولومبيا، والاكوادور، والبيرو.

<sup>4</sup>– الأرجنتين، والبرازيل، وباراغواي، والارغواي وفينزويلا،

<sup>5</sup>– غويانا وسورينان، والتشيلي.

<sup>6</sup>– "يوناسور..قطب عالمي يجمع "الميكوسور" واتحاد الأنديز"، مرجع سابق.

وتأسيسا على ما سبق، نستنتج أن هذا الاتحاد يسعى إلى تحقيق نوع من التكامل بين دوله سعيا للاندماج بينها، والتوافق بشأن سياسة خارجية موحدة تمنح لبلدان الاتحاد وزنا على المستوى الدولي؛ كما يعمل (اليوناسور UNASUR) على مجموعة من المشاريع تتعلق بتشكيل فريق خاص به لمراقبة الانتخابات، والتسريع في برنامج التعاون الاقتصادي بإحداث بنك الجنوب، وتطوير سياسة الدفاع المشتركة<sup>1</sup>.

### ■ نظام التكامل لدول أمريكا الوسطى (سيكا SICA):

هو تجمع سياسي واقتصادي يضم بلدان أمريكا الوسطى تأسس سنة 1992م، وهي، بليز وكوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس وبنما ونيكارغوا، وجمهورية الدومينيكان كعضو مراقب؛ إلى جانب المكسيك والشيلي والبرازيل والأرجنتين وبيرو والولايات المتحدة الأمريكية والاكوادور والأوروغواي وكولومبيا، كأعضاء مراقبين إقليميين؛ بالإضافة إلى إسبانيا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والكرسي الرسولي، ونيوزيلندا والمغرب وتركيا وقطر، كمراقبين إقليميين إضافيين<sup>2</sup>.

هذا ويتألف تجمع (سيكا SICA) من ثمان أجهزة رئيسية، اجتماع الرؤساء ومجلس الوزراء واللجنة التنفيذية والأمانة العامة ونواب رؤساء ومحكمة العدل والبرلمان، وغيرها من الوكالات المتخصصة<sup>3</sup>.

وعموما، يمكن القول أن هذا التجمع يعمل اليوم كمنظمة شاملة من أجل تحقيق أهدافه لتعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، لتصبح أمريكا الوسطى منطقة يسودها السلام والحرية والديمقراطية والتنمية، إلا أنه ورغم عملية التكامل الإقليمي

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

<sup>2</sup> - Kabir MATO, Adie Edward IDAGU, "The Central American Integration System (SICA): A review of major problems and prospects", *International journal of multidisciplinary research and modern*, v.1, Issue 1, 2015, p.442.

<sup>3</sup> - Ibid., p.443.

المتقدمة نسبياً، فالبلدان الأعضاء لديها الكثير من المعوقات في تنسيق سياساتها وخطاباتها، عندما يحين الوقت للتفاوض مع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى<sup>1</sup>.

إضافة إلى ذلك، نشير إلى أن الاتحاد يسعى لإقامة علاقات مع تكتلات إقليمية أخرى في مناطق مختلفة بدأت بقمة مع الدول العربية في قطر سنة 2009م، وقمة ثانية في البيرو سنة 2011م، كما عُقدت قمة أخرى بالسعودية سنة 2015م، ركزت على تعزيز التعاون في مجالات الاقتصاد والبيئة، ومحاولة تقريب وجهات النظر السياسية تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية.

وتعميقاً للنقاش تبنى المغرب سياسة احتوائية في المنطقة، من خلال الاهتمام بفئة خاصة من دول أمريكا الجنوبية، حيث توجه تركيز الرباط نحو الدول التي لديها منصب عضو غير دائم في مجلس الأمن؛ وقد ظهرت معالم هذا الاهتمام من خلال افتتاح التمثيلية الدبلوماسية الجديدة للمغرب بغواتيمالا سنة 2013م بالتزامن مع دخولها مجلس الأمن الدولي<sup>2</sup>.

هذا، وقد رفع المغرب من مستوى تبادل الزيارات الدبلوماسية والتنسيق السياسي مع الأرجنتين والتشيلي خلال مرورها بمجلس الأمن ما بين 2014-2015؛ حتى فنزويلا المعروفة بمواقفها الداعمة للبوليساريو لم تستثنى من هذا التوجه؛ كما امتدت سياسة الاحتواء المغربية في أمريكا الجنوبية، لتشمل بشكل كبير المنظمات الإقليمية، إذ أصبح المغرب يتوفر على صفة عضو ملاحظ في العديد من التجمعات، كتجمع الدول الأمريكية (OEA) التي تضم مختلف دول القارة الأمريكية والمنظمة الإيبيرو-أمريكية (SGIBA)، وهي تضم جميع دول أمريكا الجنوبية إلى جانب إسبانيا والبرتغال؛ كما أن

<sup>1</sup>– Gabriel COULOMBE, "Intégration centraméricaine : en route vers un accord avec l'Union européenne", *centre d'études interaméricaines*, chronique, Avril 2010, p.5-8.

<sup>2</sup>– محسن منجد، "موقع أمريكا اللاتينية في الأجندة الجديدة للسياسة الخارجية المغربية" أمريكا اللاتينية التقرير السياسي لعام 2016، المرصد الإلكتروني لأمريكا اللاتينية، طبعة 2017، وجدة، 2017، ص.7.

الحضور المغربي، كملاحظ توسع ليشمل اندماجات اقتصادية جهوية في المنطقة، كمنظمة دول أمريكا الوسطى (SICA)<sup>1</sup>.

إضافة إلى ذلك، يُعتبر المغرب منذ سنة 2014م عضوا ملاحظا داخل تجمع (سيكا SICA)، لكن حجم المبادلات التجارية لم يتجاوز 26 مليون دولار خلال سنة 2017<sup>2</sup>م.

وعموم القول، تشكل هذه المنظمات الإقليمية فضاءات مهمة لدعم الحضور المغربي في المنطقة والدفاع عن مصالحه الاستراتيجية، ومن المرتقب أن يتسع هذا الحضور ليشمل كذلك تجمع دول أمريكا اللاتينية والكارييب (CELAC) وتجمع دول الأنديز (CAN)، ما سيمنح للمغرب وضعاً متقدماً في أمريكا الجنوبية مقارنة بباقي الدول العربية ودول القارة الإفريقية<sup>3</sup>.

#### ■ تجمع دول أمريكا الجنوبية والكارييب (CELAC - سيلاك)<sup>4</sup>

كان تجمع (سيلاك) الذي تأسس في سنة 2011م ببراكاس، بمبادرة من الرئيس السابق لفرنزويلا الراحل (هوغو تشافيز)، يواجه تحدي الاستمرارية خصوصا بعد رحيل هذا الأخير؛ وقد تشكل هذا التكتل أساسا لتحقيق التكامل والوحدة بين غالبية دول أمريكا اللاتينية وتعزيز القوة الاقتصادية والسياسية للمنطقة إقليميا ودوليا<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص.8.

<sup>2</sup> - محسن منجد، الوضع الراهن والمحددات المستقبلية للسياسة التجارية المغربية إزاء أمريكا اللاتينية، مرجع سابق، ص.21.

<sup>3</sup> - محسن منجد، موقع أمريكا اللاتينية في الأجندة الجديدة للسياسة الخارجية المغربية، مرجع سابق، ص.9.

<sup>4</sup> - يتألف هذا التجمع من 33 بلدا ( الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، التشيلي، باهاماس، جاميكا، المكسيك، الأوروغواي، سورينام، هايتي، دومينيكان، السلفادور، البيرو، فنزويلا، كوبا، كولومبيا،.....) ويمتلك خمس لغات رسمية.

<sup>5</sup> - "تكتل سيلاك يكرس تحول أمريكا اللاتينية إلى قوة إقليمية ودولية بارزة"، ألف بوست، يناير 2014، [www.alifpost.org](http://www.alifpost.org)، (19 ماي 2016).

وفي هذا السياق، يبقى موعد هفانا المتزامن مع القمة الثالثة للتكتل لحظة مهمة في مسار هذا التجمع، فقد حضرته الغالبية العظمى من الدول الأعضاء وبات مخاطبا بارزا للقارة مع تكتلات دولية أخرى، وصارت تجمعها قمم دورية مع الاتحاد الأوروبي حيث احتضنت بروكسيل سنة 2015م القمة الثانية بين الاتحاد الأوروبي وسيلاك، ثم قمم مماثلة مع الصين وإفريقيا؛ كما أضحت تجمع (سيلاك) يتجاوز تجمع الأمريكيتين: أمريكا الجنوبية والولايات المتحدة وكندا<sup>1</sup>.

وتماشيا مع ذلك، نشير إلى أن فاعلية (سيلاك) قد تتعزز بالجو السياسي العام الآخذ في التشكل في منطقة أمريكا الجنوبية، حيث أفرزت الانتخابات الرئاسية التي عرفتها سبع دول في هذه المنطقة خلال سنة 2018م عن تشكّل توازن مؤقت بين التوجهات السياسية، إذ أصبحت أمريكا الجنوبية تتأرجح بين الأنظمة اليمينية والأنظمة اليسارية، ويعكس مثال البرازيل انتخاب اليميني (جائر بولسونارو)، ومثال المكسيك بالتصويت لصالح اليساري (مانويل لوبيز أوبرادور) التوازن الملحوظ بين الرؤى الإيديولوجية<sup>2</sup>.

إلى جانب ذلك فصانعوا السياسات في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي يسعون جاهدا لتحقيق توازن بين الحد من الإنفاق وتخفيض تأثيراته على النشاط الاقتصادي والمكاسب الاجتماعية، نتيجة للانخفاض المتواصل في معدلات النمو الاقتصادي، كما أن متوسط النمو بالمنطقة تأثر سلبا بالركود في اقتصاد بلدان مثل، فنزويلا والبرازيل<sup>3</sup>.

وعلى العموم، يمكن القول أن (سيلاك) هو التكتل الأكبر والأحدث بين التكتلات السابقة، غير أن حادثته لم تسمح له بأداء دور حقيقي حتى الآن لكنه يحمل لواء مواجهة هيمنة وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على اقتصاد الجنوب؛ كما عبرت

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

<sup>2</sup> - محسن منجيد، أمريكا اللاتينية خلال سنة 2018: فشل تدبير الأزمات، التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية، طبعة 2019، وجدة، 2019، ص.7.

<sup>3</sup> - البنك الدولي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، "عرض عام لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي"، أبريل 2016، www.albankaldawli.org، (23 نونبر 2017).

الدول الأعضاء في هذا التجمع من خلال بيان هافانا الأخير، عن دعمها للحوار والطرق الدبلوماسية في حل النزاعات الداخلية واعتبار المنطقة فضاء للسلام والوحدة، بالإضافة إلى الدعوة لبلورة سياسات مالية واقتصادية فاعلة في سياق متصل بتعزيز التعاون جنوب- جنوب، وإصلاح النظم الداخلية لهيئة الأمم المتحدة خصوصا دمقرطة قرارات مجلس الأمن الدولي وإسباغها بالكثير من الشفافية والمساواة بين جميع أعضائه<sup>1</sup>. هذا، وقد أصبح تكتل (سيلاك) فرصة جديدة أمام المغرب لتنشيط علاقاته التجارية في المنطقة، فهو يضم أسرع الدول من حيث النمو داخل أمريكا الجنوبية ويحتل المرتبة الثانية بالنسبة للمغرب كأهم شريك تجاري، وقد وصل حجم المعاملات التجارية مع دوله حوالي 580 مليون دولار حسب إحصائيات سنة 2017م؛ كما حصل المغرب على صفة عضو ملاحظ في التجمع، وهو ما جعل هذا الأخير يفتح مكتبا اقتصاديا لاستكشاف السوق المغربية وبحث فرص تطوير العلاقات التجارية<sup>2</sup>.

### الفصل الثاني: التوجهات الجديدة للتعاون بين المغرب ودول الجنوب

شهد التعاون بين بلدان الجنوب تطورا محتثما منذ مؤتمر (باندونغ) لسنة 1955م، غير أنه مع الظهور القوي للبلدان الناشئة خلال السنوات الأخيرة، يحاول هذا التعاون إعادة التوازن في العلاقات التقليدية مع بلدان الشمال، بعد اعتبار البلدان النامية لمدة طويلة أضعف البلدان المساهمة في التبادلات العالمية، وأصبحت البلدان الصاعدة فاعلين أساسيين في الاقتصاد العالمي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - تكتل سيلاك يكرس تحول أمريكا اللاتينية إلى قوة إقليمية ودولية بارزة"، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - محسن منجيد، الوضع الراهن والمحددات المستقبلية للسياسة التجارية المغربية إزاء أمريكا اللاتينية، مرجع سابق، 20.

<sup>3</sup> - "التعاون جنوب - جنوب يسعى بعد مرور ستين سنة على مؤتمر باندونغ إلى إعادة التوازن في التبادلات العالمية"، مرجع سابق.

وفي هذا الصدد، أشار خبراء من مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة المكلفة بإفريقيا، أن وزن البلدان الغنية الذي كان يقدر ب 60% من الناتج الداخلي الخام مطلع القرن، قد لا يتجاوز 43% من الثروة العالمية في سنة 2030م<sup>1</sup>.

وعليه، فإن بلدان الجنوب تمثل من الآن فصاعدا أكثر من نصف الناتج الداخلي العالمي، وترى بلدان الجنوب أن التعاون مع بلدان الشمال يحافظ على قاعدة تخصص تقليدي يبقي على استخلاص القيمة المضافة من تحويل المواد الأولية للشمال<sup>2</sup>؛ كما نلاحظ أن التعاون جنوب-جنوب يسمح للبلدان النامية خاصة في إفريقيا بالتأثير على المفاوضات سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي.

وتأسيسا على هذا المنطق، يُقدم لنا تعاون الجنوب مع الجنوب في المحيط العالمي السائد وسيلة استراتيجية للأقطار النامية لكي تسعى وراء سبل تنمية مستقلة ذاتيا نسبيا تلئم حاجات شعوبها وطموحاتهم، إذ أن خبرة العقود القليلة الماضية في أمور التنمية تعطي دروسا للمستقبل، ولعل من أهم هذه الدروس أن الجنوب بحاجة إلى تنشئة روح الكبرياء، برفع مستوى الوعي في الجنوب، بالإضافة إلى دعم هذه العملية بجهود ترمي إلى خلق رأي عام واسع من أجل تعاون الجنوب مع الجنوب.

وبالموازاة مع ذلك، فالتعاون جنوب-جنوب أصبح يشكل جزءا من التعاون الإنمائي العالمي منذ السبعينات، وهو يزداد تطورا في الآونة الأخيرة، كما أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنة 2007م، أكد أيضا على تزايد أهمية التعاون جنوب-جنوب<sup>3</sup>؛ وفي سنة 2009م أعطى مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن التعاون بين بلدان الجنوب، المنعقد في

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

<sup>2</sup> - Zacharie BAENDA FIMBO, " Emergence de la coopération Sud- Sud, vers une rupture avec le Nord ?", op.cit., pp.4-5.

<sup>3</sup> - منظمة الأمم المتحدة، التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية، اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الدورة الثامنة، نيويورك 19-22 ماي 2014، ص.4.

نيروبي حافظا سياسيا مهما للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وطلب من المنظمات المنضوية تحت لواء الأمم المتحدة، بذل جهود إضافية لضمان توقعات الدول الأعضاء<sup>1</sup>.

بناء على ذلك، بدأ التعاون جنوب- جنوب يضطلع بدور متزايد الأهمية والاتساع في الشؤون الدولية؛ وهو يتضمن طائفة واسعة من التفاعلات فيما بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني والوكالات الدولية، ويشكل أساس النمو الاقتصادي السريع الذي أدى إلى تحسين أحوال المواطنين في جميع البلدان النامية في العقود الأخيرة<sup>2</sup>.

وحسب ما ورد في تقرير التنمية البشرية لسنة 2013م، فإن هذه السنة شهدت علامتين بارزتين على طريق الانجازات المشتركة بين بلدان الجنوب، وهما الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الاتحاد الإفريقي، والذكرى السنوية العاشرة لإنشاء الآلية الإفريقية للاستعراض الأقران التابعة للاتحاد الإفريقي<sup>3</sup>، ومن بين الجهود التي تشترك فيها بلدان الجنوب أيضا، الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا المنبثقة عن الاتحاد الإفريقي، والتي تمثل أوسع تلك الجهود نطاقا على المستوى العالمي في ظل واقع اقتصادي متغير.

واستنادا على ذلك، نحاول في هذا الفصل إبراز مختلف أوجه تعاون المغرب مع دول الجنوب (المبحث الأول)، ومن ثم التعرف على التموقع الدولي للمغرب على الصعيد القاري من خلال توظيف واستثمار التعاون جنوب- جنوب كدعامة لديناميكيته في المحيط العالمي، مع تسليط الضوء على القارة الإفريقية كدينامية جديدة ضمن هذا التعاون (المبحث الثاني).

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص.5.

<sup>2</sup> - Abdelkader SIDI-AHMED, "Le Phénomène Sud- Sud", op.cit., pp. 718-719.

<sup>3</sup> - منظمة الأمم المتحدة، التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية، اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مرجع سابق، ص.2.

## المبحث الأول : أوجه تعاون المغرب مع دول الجنوب

تزايدت أهمية التعاون جنوب- جنوب في العقد الماضي، حيث أصبح موضوعا للنقاش في عدد من مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وغيرها من المؤتمرات مثل، مؤتمرات مجموعة 77 ومجموعة 20، وتعود هذه الزيادة في الاهتمام إلى القوة الاقتصادية المتزايدة للجنوب.

هذا، ويتميز التعاون جنوب-جنوب بالعديد من الخصائص التي تضعه في موقع مختلف عن أساليب التعاون التقليدية بالنسبة للدول النامية، وتنتج هذه الخصائص أساسا من طبيعة هيكل الاقتصاديات النامية، إضافة إلى نوعية وقيمة الأهداف الموضوعية من أجل تحقيقها<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق، يساهم الموقع الجغرافي الذي يتميز به المغرب في الشمال الإفريقي بين ضفتي البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، وفي مفترق الطرق بين إفريقيا وأوروبا والعالم العربي، في أن يضطلع المغرب بدور أساسي في مجال التعاون جنوب- جنوب.

واستنادا إلى هذا المنطق، يحاول المغرب الانفتاح على شراكات جديدة ومتنوعة تجعل من التعاون جنوب- جنوب مرتكزا الأساسي، وقائمة على مقاربة مندمجة ومتعددة الأبعاد؛ إن التعاون جنوب- جنوب الذي انتهجه المغرب في سياسته الخارجية يسعى من خلاله، اكتشاف تجارب وخبرات وتبادل موارد مع دول الجنوب، وترجمتها إلى واقع يهم كل المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

وبالتالي، سنعمل في هذا المبحث على دراسة الإطار الثنائي والمتعدد الأطراف للتعاون جنوب-جنوب (المطلب الأول)، ومن ثم التعرف على الشراكات التي يطرحها

<sup>1</sup> - محمد يعقوب/ محمد زيدان، "التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب بين معالم تطور اقتصاديات الجنوب واتجاهات تشكل الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سابق، ص.12.

التعاون الجهوي والبين الجهوي لهذا التعاون، والتي يمكن للمغرب المساهمة والاستفادة منها، (المطلب الثاني).

### المطلب الأول: المغرب والتعاون المتعدد الأطراف مع دول الجنوب

يبرز التعاون جنوب-جنوب كخيار متاح من أجل تخلص دول الجنوب من التبعية السلبية لبلدان الشمال، واستثمار ما لديها من مقومات طبيعية ومادية وبشرية في الرقي باقتصاداتها إلى مصاف الاقتصاديات المتقدمة، ويحمل هذا الخيار في طياته العديد من الايجابيات التي يمكن أن تتوفر في آليات هذا النوع من التعاون، وخاصة فيما يتعلق بإمكانية الدخول والاندماج في الأسواق الدولية بمروددية عالية، ويتخذ التعاون جنوب-جنوب ثلاثة أشكال للتعاون، التعاون الثنائي والتعاون الثلاثي ثم التعاون الجهوي.

بالنسبة للتعاون الثنائي يكون بين بلد نامي وبلدان نامية أخرى، مثلا تعمل البلدان الإفريقية على ربط علاقات تعاون ثنائية مع دول نامية أخرى مثل، الصين والهند والبرازيل وكوريا الجنوبية وتركيا وتايلاند وماليزيا، وغيرها.

وفي هذا الإطار، كان للمغرب على مر العصور علاقات وثيقة مع دول الجنوب خاصة دول إفريقيا جنوب الصحراء، وفي سياق انفتاحه على العالم ربط المغرب علاقات تعاون مع مجمل دول هذه القارة في مختلف الميادين، بالإضافة إلى قطاعات أساسية تشكل محور تعاونه الثنائي جنوب- جنوب مثل، التجارة والصيد البحري والفلاحة والصحة<sup>1</sup>(الفرع الأول).

أما الشكل الثاني من التعاون جنوب- جنوب فهو التعاون الثلاثي، ويتم بين بلد إفريقي واثنين من البلدان النامية من مناطق مختلفة، أو بين البلدان النامية والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ولعل أبرز مثال على ذلك، الشراكة التي بين الهند والبرازيل

<sup>1</sup> - "المغرب والتعاون جنوب-جنوب"، بوابة المغرب، فبراير 2015، www.diplomatie.ma، (6 يوليو 2015).

وجنوب إفريقيا<sup>1</sup> (الفرع الثاني)؛ إلى جانب ذلك سنخصص (الفرع الثالث) إلى التعاون الدولي اللامركزي خاصة في إطار منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا؛ نظرا لأهمية هذا التوجه حيث لم تعد الجماعات الترابية اليوم تكتفي بالتعاون الداخلي فحسب، بل أضحت في السنوات الأخيرة تتطلع إلى تعاون لامركزي دولي، من أجل تبادل تجارب وخبرات اللامركزية الأجنبية في التدبير المحلي.

أما بخصوص الشكل الرابع من التعاون جنوب- جنوب، فسنتحدث عنه بشكل مستفيض في المطب الثاني من هذا المبحث.

### الفرع الأول: التعاون الثنائي الفرص والتحديات

إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يضطلع بدور متزايد الأهمية والاتساع في الشؤون الدولية، ويتضمن طائفة واسعة من التفاعلات فيما بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني والوكالات الدولية، ويشكل أساس النمو الاقتصادي السريع الذي أدى إلى تحسين أحوال الشعوب في أغلب البلدان النامية في العقود الأخيرة.<sup>2</sup>

وفي احتفالاتها بالذكرى السنوية للتعاون بين بلدان الجنوب، جددت دول الجنوب التزامها بالتركيز على المشكلات الهيكلية الأساسية التي تعرقل التنمية خاصة في إفريقيا، وتبددت فروق كبيرة على صعيد المناطق دون الإقليمية في آسيا نتيجة التعاون جنوب- جنوب ونطاقه، والملاحظ أن جميع الدول واصلت المشاركة بقوة في عمليات تعاونية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>– Karima BOUNEMERA BEN SOLTAN, "L'Afrique du Nord et la coopération sud-sud dans un contexte de gouvernance régionale", op.cit., p.7.

<sup>2</sup>– منظمة الأمم المتحدة، التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية، اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مرجع سابق، ص.2.

<sup>3</sup>– المرجع نفسه، ص. 3.

وفي نفس السياق، فإن أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي مثلا اتخذ من التعاون جنوب- جنوب منحى إنسانيا واجتماعيا فريدا، لاتخاذ وتفعيل المبادرات الإقليمية<sup>1</sup>.

ونشير في هذا السياق إلى أن حجم المبادلات التجارية بين المغرب ومنطقة البحر الكاريبي بلغ 163 مليون دولار، وتعتبر جمهورية ترينيداد وتوباغو على قائمة أهم شريك للمغرب في هذه المنطقة، وتجدر الإشارة كذلك إلى أن المغرب أطلق منذ سنة 2007م مسلسلا للتقارب مع منظمة جهوية في بحر الكاريبي وهي رابطة (الكاريكوم<sup>2</sup>) التي تضم 25 دولة عضو وسبعة أعضاء منتسبين، بهدف فتح سبل للتواصل والعمل المشترك وتقوية العلاقات مع دول المنطقة في الميادين ذات الأولوية<sup>3</sup>.

إلى جانب ذلك، يتم التعاون الثنائي جنوب- جنوب بين الوكالات الحكومية والدول النامية، بمشاركة نقابات العمال ومنظمات البحث، والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام الموجودة في الجنوب على القيام، للإسهام في إعلاء شأن قضية الجنوب الجماعية<sup>4</sup>؛ وبناء مشاريع في مختلف المجالات.

هذا، ونلاحظ أن مشاريع التعاون لم تقتصر على الدول ذات التجاور الجغرافي فقط، بل امتدت إلى التعاون بين البلدان من مختلف مناطق العالم النامي، للاستفادة أكثر من مواردها وإمكانياتها الاقتصادية وفقا لمبادئ المنفعة المشتركة.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص. 3.

<sup>2</sup> - هي رابطة الدول الكاريبية، اتحاد الأمم التي تنتمي إلى حوض البحر الكاريبي أنشئ سنة 1994، تم تشكيلها بهدف تعزيز التشاور والتعاون بين بلدان منطقة الكاريبي.

<sup>3</sup> - محسن منجيد، الوضع الراهن والمحددات المستقبلية للسياسة التجارية المغربية إزاء أمريكا اللاتينية، مرجع سابق، ص. 22.

<sup>4</sup> - التحدي أمام الجنوب، مرجع سابق، ص. 70.

ونرى من جهتنا وتوافقا مع هذا المنطق، أن المغرب وبحكم اقتصاده النامي وموقعه الجغرافي في الضفة الجنوبية للعالم، يجعله بالضرورة معنيا بالتعاون جنوب-جنوب، خاصة وأن علاقاته مع بلدان الجنوب تمتد جذورها إلى ما قبل الاستقلال.

وتماشيا مع هذا المنطلق، فالمغرب وفضلا عن علاقاته بدول الجوار فهو يواصل مجهوداته لتعزيز وتنويع شراكاته الواعدة مع باقي مناطق المعمور، بالتركيز على إطار تعاون ملموس (جنوب-جنوب) مع شركائه في مختلف البلدان النامية<sup>1</sup>.

هذا، وعرفت العلاقات الثنائية مع دول الجنوب نموا مضطربا خلال السنوات الأخيرة، وتجلى ذلك في ارتفاع حجم المبادلات التجارية؛ كما تطورت بشكل ملحوظ العلاقات الاقتصادية بين المغرب والبرازيل، فهذه الأخيرة تعد أول شريك للمغرب في أمريكا الجنوبية، وهي تعد اليوم أحد اللاعبين الدوليين حيث استطاعت البرازيل الاستفادة من المقومات الذاتية والاقتصادية التي تتوفر لها، فعالميا تحتل المرتبة الخامسة من حيث عدد السكان وأيضا من حيث المساحة، إلى جانب ذلك، فالبرازيل أضخم اقتصاد في أمريكا الجنوبية وثاني اقتصاد في الأمريكيتين<sup>2</sup>.

وعلى العموم، شكّلت نهاية السبعينات من القرن الماضي منعطفا مهما في تاريخ العلاقات بين المغرب ودول أمريكا الجنوبية، فقد أدت مواقف هذه الدول الداعمة للأطروحة البوليساريو إلى تغيير أولويات السياسة الخارجية المغربية، فأصبحت هذه القضية محور العمل الدبلوماسي المغربي في المنطقة.

<sup>1</sup> - وزارة الخارجية والتعاون، الدبلوماسية المغربية في إفريقيا: مقاربة متجددة لأولويات استراتيجية، ملف صحفي، ملتقى السفراء المغاربة المعتمدين في إفريقيا، مديرية الدبلوماسية العامة والفاعلين غير الدوليين، غشت 2012.

<sup>2</sup> - محمد بوبوش، التوجهات السياسية الخارجية البرازيلية في عهد ديلا روسيف، تقرير أمريكا اللاتينية 2014، المرصد الإلكتروني لأمريكا اللاتينية، وجدة، 2015، ص.11.

غير أن المغرب قد تجاوز سياسة الكرسي الفارغ التي طبعت علاقاته مع دول المنطقة، خلال فترة حكم الملك الراحل الحسن الثاني مقابل سياسة الانفتاح والاحتواء للدفاع عن المصالح الاستراتيجية منذ تولي الملك محمد السادس سدة الحكم<sup>1</sup>.

وبناء على ما سبق، وفي إطار تفعيل التعاون جنوب- جنوب وترجمته على أرض الواقع، وقع المغرب وجمهورية الدومينيكان، اتفاقية للتعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء المائية والحفاظ على الموارد السمكية وحماية البيئة البحرية<sup>2</sup>، للاستفادة من التجربة والخبرة التي اكتسبها البلدين في هذه القطاعات.

وعلى الرغم من رفع مستوى الحضور الدبلوماسي في أمريكا الجنوبية، فإن هشاشة علاقات المغرب مع دول المنطقة تظل السمة الغالبة، وتُطرح بشكل واضح كلما قامت إحدى الدول بفتح قنوات التواصل الدبلوماسي مع جبهة البوليساريو؛ وفي إطار الأجندة الجديدة للسياسة الخارجية المغربية الرامية إلى دعم التعاون جنوب- جنوب، أصبحت أمريكا الجنوبية تمثل وجهة جديدة لتنويع الشراكات الاستراتيجية للمغرب ودعم موقعه كفاعل وازن داخل القارة الإفريقية<sup>3</sup>.

وتماشيا مع ذلك، نستطيع القول أن المغرب أخذ على عاتقه مسؤولية إدراج قضية الدفاع عن مصالح الدول الإفريقية في سياسته الخارجية، والالتزام أيضا بالاستجابة للإنجازات المشروعة لشعوب القارة في مجال التنمية بما يلبي طموحاتهم ورغباتهم.

وعلى الصعيد التاريخي، فإن العلاقات القديمة التي تربط المغرب بإفريقيا تعكس تجذره في هذه القارة، ما استوجب التضامن الفعال للمغرب تجاه دول الجنوب في جهود

<sup>1</sup> - محسن منجيد، موقع أمريكا اللاتينية في الأجندة الجديدة للسياسة الخارجية المغربية، مرجع سابق، ص.7.

<sup>2</sup> - عطيف محمد، "التعاون جنوب- جنوب كركيزة أساسية في السياسة الخارجية المغربية ودول أمريكا اللاتينية"، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، نونبر 2019، [www.arabprf.com](http://www.arabprf.com)، (27 مارس 2020).

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

التنمية، الأمر الذي يتجسد في احتضان المغرب للعديد من المؤتمرات حول التنمية بإفريقيا<sup>1</sup>.

وفي هذا الاتجاه، نظم المغرب بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية الندوة الإفريقية حول التنمية، وهي الندوة التي جاءت استجابة لرغبة المغرب في تعزيز التنمية البشرية المتوازنة من خلال تقوية التعاون جنوب-جنوب، وتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مختلف المنتديات الدولية، لاسيما المرتبطة بأهداف الألفية للتنمية<sup>2</sup>.

هذا، وتشكل إفريقيا عمقا استراتيجيا للمغرب في علاقاته مع دول الشمال، خصوصا بعدما تحولت القارة الإفريقية إلى مركز للدبلوماسية العالمية مع مطلع الألفية الثالثة، لذلك اتجهت سياسة المغرب الإفريقية إلى التركيز على ميادين تعاونية وتضامنية إزاء المحيط الإفريقي وخاصة إفريقيا جنوب الصحراء<sup>3</sup>.

إلى جانب ذلك، تستفيد القارة في علاقاتها مع المغرب في سياق التعاون جنوب- جنوب من مساعدات تقنية تعتبر مكونا أساسيا للعلاقات مع هذه البلدان، تشمل مجالات الفلاحة في إطار برنامج منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، أو ضمن شراكات اقتصادية بين القطاع العام والخاص<sup>4</sup>.

واستنادا إلى ما سبق الإشارة إليه، نستنتج أن التعاون جنوب-جنوب، بالإضافة إلى ما يتضمنه من تبادل للمعلومات والخبرات، ينطوي بشكل متزايد على إجراءات جماعية تتخذها بلدان متعددة على الصعيدين العالمي والإقليمي، بهدف تحقيق التنمية التي تعود بالفائدة على جميع الأطراف كما يتضح في بناء الجماعات الإقليمية النشيطة اقتصاديا، والمبادرات المشتركة لمعالجة القضايا العابرة للحدود، وتوحيد الأصوات لتعزيز

<sup>1</sup> - "المغرب والتعاون جنوب-جنوب"، بوابة المغرب، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

<sup>3</sup> - الطالب بوياء العينين، "علاقات المغرب بدول الجنوب في عمقها الإفريقي"، شؤون استراتيجية، العدد السادس، فبراير - ماي 2012، ص.23.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص.24.

قدراتها على المساومة في المفاوضات المتعددة الأطراف، وهذه هي الطاقة التي على الأمم المتحدة أن تستفيد منها كعامل مشجع ومحفز للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي<sup>1</sup>.

إضافة إلى ذلك، فإن دول الجنوب ومنها المغرب تعتبر أن أهمية تجديد الحركة في سياق النظام العالمي الحالي، تكمن في إعادة التوازن إلى العالم بعد أن أثرت على أمنه واستقراره هيمنة القوى العظمى<sup>2</sup>.

وفي ظل هذه التحولات الهامة، تطورت العلاقات بين المغرب ودول الجنوب بشكل ملحوظ، حيث يقدم التعاون جنوب- جنوب في المحيط العالمي السائد وسيلة استراتيجية للأقطار النامية لكي تسعى وراء سبل تنمية مستقلة ذاتيا نسبيا تلأم حاجات شعوبها ومصالحهم<sup>3</sup>، ومن هنا فإن التضامن والتعاون هما من الأمور اللازمة للأقطار الجنوب.

وفي هذا السياق، عبّر المغرب عن رغبته في العمل من أجل شراكة خاصة وقوية ومتضامنة مع جميع بلدان الجنوب سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف على الصعيد الإقليمي<sup>4</sup>، حيث ارتبط المغرب بعلاقات تعاون مع أكثر من 40 بلدا إفريقيا من خلال إبرام العدد من الاتفاقيات الثنائية، كما أعلن المغرب سنة 2000 وعلى هامش القمة الأوروبية-الإفريقية إلغاء الديون المستحقة على الدول الإفريقية الأقل نموا وإعفاء المواد المستوردة منها من الرسوم الجمركية.

<sup>1</sup> - منظمة الأمم المتحدة، التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية، إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مرجع سابق، ص.8.

<sup>2</sup> - Jawad KARDOUDI, Géopolitique du Maroc, nouveau positionnement dans un monde qui change, op.cit., pp.19-20.

<sup>3</sup> - التحدي أمام الجنوب، مرجع سابق، ص.70.

<sup>4</sup> - Roland SARTON, "Tendances et opportunités sur l'avancement de la coopération sud-sud au Maroc", Etude et consultation des parties prenantes, Ministère des affaires étrangères et de la coopération, PNUD, 2014, p.7.

ومن هذا المنظور، فإن الزيارات الكثيرة للعاهل المغربي لدول الجنوب خلقت دينامية جديدة، وساهمت في إعطاء زخم كبير للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وجعله خيارا استراتيجيا للمغرب؛ للمساهمة في إرساء السلام والأمن والاستقرار في هذه البلدان<sup>1</sup>.

وتبعا لذلك، وإدراكا من المغرب لأهمية الاستقرار السياسي والتنمية، فهو لم يدخر جهدا لضمان وحدة شعوب الجنوب وخاصة في القارة الإفريقية، من خلال المساهمة في إدارة الأزمات والمشاركة في عمليات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة، من أجل تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب<sup>2</sup>.

ووفقا لذلك، فقد أكد المغرب على التعاون جنوب- جنوب في ديباجة دستور 2011م، وبناء عليه شرعت الدولة المغربية في عدد من المبادرات لتعزيز هذا النوع من التعاون على المستوى السياسي والاقتصادي والإنساني، خاصة مع إفريقيا جنوب الصحراء<sup>3</sup>.

ومن منظور آخر، وعلى المستوى العربي حافظ المغرب على علاقات متميزة مع دول الخليج باتباع سياسة احترازية واضحة تجاه تطورات النزاع السعودي القطري، ومن ثم الاستمرار في سياسة الانسحاب التدريجي من الفضاء العربي، إلا أن المغرب في علاقاته مع دول الخليج حاول أن يحافظ على علاقاته التقليدية مع مختلف الفرقاء الخليجيين، دون أن يكون مضطرا للانحياز لطرف على حساب آخر مع المحافظة على مصالحه الخاصة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - حسن بلا، السياسة الخارجية سنة 2017 بين أعطاب الماضي وإكراهات الحاضر، تقرير المغرب في سنة 2017، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، النسخة التاسعة، ص.24.

<sup>2</sup> - Roland SARTON, "Tendances et opportunités sur l'avancement de la coopération sud-sud au Maroc", op.cit.,p.8.

<sup>3</sup> - Ibid., p.9.

<sup>4</sup> - حسن بلا، "السياسة الخارجية سنة 2017 بين أعطاب الماضي وإكراهات الحاضر"، مرجع سابق، ص.42.

وعلى العموم، فإن التعاون جنوب- جنوب يتخذ طرقا وأساليب متعددة، سواء من خلال شراكة طويلة الأجل أو تدريب أو مساعدة تقنية، وذلك بواسطة اتفاقيات ثنائية أو منصات أو شبكات ومراكز للتعاون جنوب-جنوب، وهو ما يمكن أن يسمح للمغرب بالاستفادة من خبرات دول الجنوب، خاصة في مجال السياسات الاجتماعية<sup>1</sup>، وتجدر الإشارة هنا إلى تجربة أمريكا الجنوبية خاصة دولة البرازيل التي تبنت مجموعة من السياسات الاجتماعية لعل أشهرها الميزانية التشاركية<sup>2</sup> والتي ساعدت على انتشار عدد مهم من مواطنيها من الفقر.

وفي هذا الإطار، وقع المغرب 191 اتفاقية مع شركائه الدوليين في الجنوب، منها 88 مع إفريقيا و4 مع آسيا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، من أجل نقل الخبرات بين بلدان الجنوب وتطوير مهارتهم في مجال تنسيق التعاون اللامركزي وضمان نموذج للحكم الديمقراطي التشاركي<sup>3</sup>.

وفي الختام، نستطيع القول أن هاجس التنمية الاقتصادية احتل دائما مكانة متزايدة في العلاقات بين البلدان النامية والاقتصاديات الناشئة، غير أن التحديات الثقافية والسياسية مازال تعرقل العلاقات الجديدة بين بلدان الجنوب؛ إلى جانب ذلك، تم التأكيد في آخر اجتماع لمجموعة (BRICS) بالبرازيل على ضرورة تبني مشاريع جديدة للبنية التحتية وتبادل المعرفة، وإيلاء الكثير من الاهتمام للتكاليف البيئية والاجتماعية.

<sup>1</sup>– Roland SARTON, "Tendances et opportunités sur l'avancement de la coopération sud-sud au Maroc", Etude et consultation des parties prenantes, op.cit., p.9.

<sup>2</sup>– رأت الميزانية التشاركية النور بمدينة (بورتو أليغري) بالبرازيل سنة 1989، بالنسبة لمؤسسيها وواضعيها الرئيسيين، فهي آلية يقرر بواسطتها السكان تخصيص كل أو بعض الموارد العمومية المتوفرة أو يتم إشراكهم في القرارات المتعلقة بهذا التخصيص، ومنذ هذا التاريخ برزت للوجود أكثر من 2000 تجربة للميزانية التشاركية عبر العالم، وتبقى الحالات التي طبقت فيها هذه الآلية قليلة في شمال إفريقيا، باستثناء بعض التجارب في المغرب وتونس. المديرية العامة للجماعات المحلية، الحكامة التشاركية المحلية: القرار المشترك نموذج آلية الميزانية التشاركية، وكالة التعاون الألماني، يوليو 2017، ص.17.

<sup>3</sup>– Ibid., p.20.

## الفرع الثاني: التعاون الثلاثي، تعبئة الجنوب من أجل الجنوب

ينبني التعاون الثلاثي على إبرام شركات موجهة لصالح بلدان الجنوب، بين بلدين ناميين أو أكثر، بدعم بلد أو أكثر من البلدان المتقدمة أو منظمة أو أكثر من المنظمات المتعددة الأطراف، بغرض تنفيذ برامج ومشاريع للتعاون الإنمائي<sup>1</sup>؛ وقد ثبت أنه في حالات كثيرة، يحتاج القائمون على التعاون الإنمائي في الجنوب إلى توفير الدعم المالي والتقني وخبرة الشركاء من البلدان المتقدمة في سياق مساعدتهم لغيرهم من البلدان النامية<sup>2</sup>.

والواقع أن ذلك، يعود بالنفع أيضا على الشركاء في الشمال حيث بمقدورهم الاستفادة من ازدياد القدرات المؤسسية في الجنوب، وزيادة تأثير ما يصرفونه من معونات للاستفادة من موارد الشركاء الجنوبيين المتعددين؛ وقد أعربت الدول المتقدمة على نحو متزايد عن تأييدها لاتباع هذه النهج في مجال التنمية، وأبدت استعدادها لتبادل ما لديها من خبرات ودروس مستفادة، ما دامت الجهات الفاعلة في الجنوب تتولى قيادة جهود التعاون الثلاثي وتمتلك زمامها، بهدف تحقيق النتائج الإنمائية<sup>3</sup>.

ومن هذا المنظور، يشمل التعاون الثلاثي مبادرات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتقنية والسياسية، ومن الممكن أن يكون أداة مفيدة لإشراك الشركاء الاجتماعيين في البلدان النامية.

وعلى العموم، فالتعاون الثلاثي هو عبارة عن تضامن بين البلدان والشعوب في الجنوب، ويسهم في رفاههم الوطني والاعتماد على الذات في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

<sup>1</sup> - منظمة الأمم المتحدة، التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية، إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية

المتعلق بدعم الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مرجع سابق، ص.7.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.8.

ويمكن أن نستنتج أن التعاون الثلاثي ليس مساعدة إنمائية رسمية، بل شراكة بين أُنْدَاد تقوم على التضامن، وليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب بل مكملا له. وسبق لمنظمة العمل الدولية أن شاركت في مثل هذه الترتيبات الثلاثية في الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل من أجل دعم هايتي في مكافحة عمل الأطفال في قطاع البناء، وفي مذكرة التفاهم الموقعة سنة 2011م بين البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية من أجل النهوض بالعمل اللائق من خلال التعاون الثلاثي<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق، تشكل إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي واقعا شديد التنوع لبلدان عالم الجنوب، توحدتها تواريخ ومشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية مشتركة، وأحد أكثر المؤشرات شمولاً يتجسد في السمات المشتركة والاختلافات بينها في المستوى المتقدم من التكامل الإقليمي، الذي يتبدى بوضوح في حجم التجارة بين بلدان المنطقة الواحدة<sup>2</sup>.

وكان أحد العوامل الجديدة التي وحدت المناطق الثلاث هو الغضب إزاء الأزمة التي تسببت فيها مؤسسات مالية عبر وطنية كبيرة، التي دفعت ملايين الأشخاص إلى هوة البطالة والفقر، كما تسببت هيمنة الطابع المالي على الأسواق في اضطرابات اجتماعية في عدد كبير من المجتمعات، مما وضع عقبات على طريق التعاون جنوب-جنوب<sup>3</sup>.

وفي هذا الإطار، تتدخل الأمم المتحدة في التعاون الثلاثي على أساس التفويض الممنوح لها بموجب خطة عمل بوينس آيرس لسنة 1978م، لمساعدة الحكومات، وبناء على طلبها وبالتعاون مع الهيئات والحكومات والمنظمات ذات الصلة

<sup>1</sup> - منظمة الأمم المتحدة، التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: طريق المستقبل، مرجع سابق، ص.2.

<sup>2</sup> - منظمة الأمم المتحدة، التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية، استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة بوينس آيرس واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون بين بلدان الجنوب، اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب، الدورة 18، 19-22 ماي 2014، نيويورك، ص.6.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.7.

ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للاضطلاع ببرامج وأنشطة التعاون التقني بين الدول النامية<sup>1</sup>.

ومن جانب آخر، يلاحظ أن المنظمة الدولية للفرانكفونية (OIF) اهتمت بالتعاون جنوب- جنوب لعدة سنوات، حيث تلعب دور الوسيط لتعزيز التعاون جنوب- جنوب على المستوى الدولي، وتشجيع الدول الأعضاء على المشاركة في تطوير هذا النوع من التعاون، وتتوفر المنطقة الناطقة بالفرنسية على أرضية خصبة لتعزيز التعاون الثلاثي، إذ يتواجد بها ما يقرب على 57 دولة وحكومة مانحة ومستفيدة، ومعظمها يعمل في مجال التعاون جنوب- جنوب ولديها خبرة في هذا المجال.

واستناداً إلى ذلك، تبرز المنظمة الدولية للفرانكفونية، كلاعب رئيسي يمكن أن يسهم بشكل ملحوظ في تشجيع وتطوير التعاون الثلاثي، وتعتمد المنظمة الدولية للفرانكفونية من أجل الدفع بالتعاون جنوب- جنوب والتعاون الثلاثي، على التفويض السياسي من رؤساء الدول والحكومات؛ وتقوم المنظمة بتتبع عمل الدول الفرانكفونية، المشاركة في مشاريع التعاون الثلاثي، أو مساعدتهم في الاستفادة من المبادرات والأنشطة التي تتبناها المنظمات الأخرى، بما في ذلك الأمم المتحدة سواء على المستوى المركزي أو عبر وكالاتها المتخصصة المختلفة<sup>2</sup>.

وفي نفس السياق، يتبين لنا أن هناك العديد من المشاريع المتعلقة بالتعاون الثلاثي تم تنفيذها في البلدان الناطقة بالفرنسية خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يمكن أن يجعل من هذه المنطقة مساحة للتعلم المشترك من التجارب، حيث يساهم في ذلك الموقع الجغرافي والواقع الاجتماعي والثقافي الذي يميز هذه المنطقة.

وتعتبر فرنسا وكندا ولوكسمبورغ من أكبر الجهات المانحة والفاعلة على مستوى التعاون الثلاثي مع دول الجنوب، ويعد المغرب وفيتنام وتونس وغينيا وبوركينا فاسو

<sup>1</sup> - Clément DUHAIME, "La coopération sud-sud et tripartite dans l'espace francophone, état des lieux", op.cit., p.19.

<sup>2</sup> - Idem.

وبنن والسينغال والكونغو الديمقراطية ومدغشقر ورواندا، من أكثر البلدان المستفيدة في المنطقة الفرانكفونية<sup>1</sup>.

وبالتالي، فإن دعم الأمم المتحدة للتعاون الثلاثي على الصعيد الإقليمي يكون مفيدا عندما يستهدف المبادرات الرامية إلى تشجيع تنمية القدرات بصورة أفضل عن طريق تبادل المعرفة والخبرة والتكنولوجيا على الصعيد الإقليمي، واتخاذ مواقف تفاوضية مشتركة، كما ينبغي إدراج هذا الدعم ضمن الجهود القائمة والهادفة إلى تحقيق التكامل الإقليمي عبر أطر العمل وبرامج التعاون والمعاهدات والترتيبات الإقليمية ذات الصلة، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية وجامعة الدول العربية<sup>2</sup>.

وإضافة إلى ذلك، فالتعاون الثلاثي يعتبر وسيلة للتصدي للتحديات التي تواجهها البلدان الأقل نموا، ويسلط برنامج عمل اسطنبول الضوء على التعاون بين بلدان الجنوب بوصفه من الطرق المهمة للمساعدة، ويدعو البلدان النامية إلى تطوير مثل هذا التعاون مع البلدان الأقل نموا<sup>3</sup>.

وفي هذا الإطار، شهدت المنطقة الفرانكفونية اتفاقات متعددة للتعاون الثلاثي، نذكر منها، اتفاقية التعاون بين اليابان والمغرب والدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية، حيث يركز التعاون بين هذه الأطراف على التدريب في الملاحة البحرية، وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ سنة 2001م، وتم تدريب حوالي مائة مهندس من ثمانية بلدان

<sup>1</sup> - Ibid., p.25.

<sup>2</sup> - التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية، إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلق بدعم الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مرجع سابق، ص.22.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.23.

إفريقية هي، (البنين، الكامرون، الكونغو، غينيا، موريتانيا، السينغال، وتوغو)، بين عامي 2005 و<sup>1</sup>2009.

وفي نفس السياق، تقوم اليابان بتمويل 70% من المشروع والمغرب يمول 30% من خلال الهيئة الوطنية للموائى، كما تم في مارس 2007م توقيع اتفاقية للتعاون الثلاثي بين المغرب وبلجيكا والدول الفرنكفونية، لإنشاء صندوق لدعم التعاون الثلاثي، ويغطي الاتفاق عدة قطاعات منها، الزراعة والتنمية القروية<sup>2</sup>.

إلى جانب ذلك، نجد اتفاق آخر للتعاون الثلاثي بين فينتام و منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) والدول الإفريقية الفرنكفونية، حيث تعتبر الفاو من الجهات الفاعلة والأكثر نشاطا في التعاون الثلاثي خاصة في المجال الزراعي، ويركز هذا الاتفاق في معظم مشاريعه على الزراعة والأمن الغذائي<sup>3</sup>.

بالإضافة إلى برامج التعاون المنفذة على المستوى الثنائي، نسجل أن المغرب بدأ تعاوننا غنيا ومتنوعا مع العديد من بلدان الجنوب خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء، بالاعتماد على شراكة حقيقية وتضامن فعال في إطار التعاون الثلاثي، مما يتيح المجال لهذه البلدان للاستفادة من الخبرة المغربية وتوفير تمويل إضافي بمشاركة مانحين دوليين.

هذا، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المغرب عزز في السنوات الأخيرة شراكته مع منظمة الأغذية والزراعة بمبادرات جديدة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب، ففي يونيو 2014م تم توقيع اتفاق ثلاثي تقوم فيه المنظمة بمساعدة المغرب على تقديم المساعدة الفنية لجمهورية غينيا<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - Clément DUHAIME, "La coopération sud-sud et tripartite dans l'espace francophone, état des lieux", op.cit., p.25

<sup>2</sup> - Idem.

<sup>3</sup> - Ibid., p.26.

<sup>4</sup> - جوزيه غرازيانو دا سيلفا، التعاون بين بلدان الجنوب: المفتاح نحو التنمية، منظمة الأغذية والزراعة، 2014، www.fao.org، (17 يونيو 2015)، ص.8.

ومن خلال هذه المشاريع المتنوعة للتعاون بين بلدان الجنوب، سيقوم المغرب بتبادل المعارف والخبرة والدروس المستفادة، ومواصلة الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي في البلدان الإفريقية عبر دعم الإنتاج الزراعي وتحسين إدارة الموارد الطبيعية.

وهنا لا بد من التذكير، بأن الشراكة بين المغرب ومنظمة الأغذية والزراعة تمتد إلى عدة عقود وتشمل مجالات مختلفة، فمنذ افتتاح ممثليتها في الرباط سنة 1982م قامت الفاو بتنفيذ أكثر من 130 مشروع قطري في المغرب، إضافة إلى أكثر من ستين مشروعا إقليميا، كما قامت بمساعدة المغرب على تدشين أزيد من ثلاثين مشروعا وحشدت ما يقارب 1,8 مليار دولار للاستثمارات في المؤسسات المالية الدولية<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق، يركز عمل (الفاو FAO) في المغرب على دعم السياسات والاستراتيجيات من أجل التنمية المستدامة، خاصة من خلال مخطط المغرب الأخضر إلى جانب مشاريع مستقبلية بشأن النمو الأزرق ونظام وضع نماذج لتأثيرات تغير المناخ على الزراعة<sup>2</sup>.

وبالتالي، فإن هذا الشكل من التعاون يلبي الأهداف التي حددتها مختلف المنظمات الدولية العاملة في مجال التعاون جنوب- جنوب، بما فيها اجتماع هافانا لسنة 2000م لرؤساء دول مجموعة 77 زائد الصين، ومؤتمر نفس المجموعة بمراكش سنة 2003م، والمؤتمر الثاني لقمة الأرض بجوهانسبرغ حول التنمية المستدامة<sup>3</sup>.

وتماشيا مع ذلك، عمل المغرب على تعزيز التعاون الثلاثي في إطار شراكة مع كندا وإفريقيا لمواجهة التحديات المرتبطة بالتغير المناخي والأمن الغذائي، نظرا لما تتطلبه المبادرات في هذا المجال من دعم وتمويل للتنمية ونقل التكنولوجيا، خاصة أن

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.1.

<sup>3</sup> - و.م.ع، "التعاون الثلاثي بين المغرب وكندا وإفريقيا يواجه التغيرات المناخية"، هسبريس، 17 يناير 2019، [www.hespress.com](http://www.hespress.com)، (27 غشت 2017).

من شأن هذا النوع من التعاون أن يلعب دورا مهما في خلق منصة للتعاون شمال-جنوب والتعاون جنوب-جنوب<sup>1</sup>.

وختاما، يمكننا القول أن المغرب أصبح يلعب دورا رئيسيا في تنسيق التعاون الثلاثي بين إفريقيا وآسيا وأوروبا، بسبب موقعه الجغرافي المتميز وما يتوفر عليه من خبرة في مجال التنمية المستدامة والأمن؛ وفي سياق ما تشهده القارة الإفريقية من اهتمام متزايد من طرف عدد من الدول الآسيوية، خاصة الصين واليابان وكوريا الجنوبية<sup>2</sup>.

وانطلاقا من رغبة الدول الآسيوية في توسيع تعاونها مع الدول الإفريقية ليشمل قطاعات جديدة مثل، الطاقات المتجددة والسياحة والأعمال والتغيرات المناخية والأمن الغذائي، فقد أجمع باحثون بأن المغرب أضى له دور مهم داخل النسيج الإفريقي بحضوره الدبلوماسي والاقتصادي، وكذا تعزيز قنوات التعاون جنوب-جنوب من خلال توسيع شراكاته مع الدول الآسيوية<sup>3</sup>، واختيار مقاربة تشاركية أساسها توسيع برامج الاستثمارات في إفريقيا وضمان التوازن بين الفاعلين الأفارقة والفاعلين الآسيويين على أساس معادلة رابح-رابح.

وبالتالي، ونظرا للفوائد المتعددة للتعاون الثلاثي فإن المغرب يعتبر هذا النوع من الشراكة نقلة نوعية واعدة لمستقبل دعم جهود التنمية في البلدان الإفريقية، كما أبدى المغرب استعداداه للاستثمار مع الدول والجهات المانحة.

### الفرع الثالث: التعاون اللامركزي الدولي في إطار منظمة المدن والحكومات

#### المحلية المتحدة لإفريقيا

يقصد بالتعاون اللامركزي الدولي جميع أشكال التعاون والشراكة والتبادل التي تقوم بها الجماعات الترابية مع الجماعات الترابية الأجنبية والمنظمات الدولية غير

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

<sup>2</sup> - "الصين تضخ أزيد من 50 مليار دولار للاستثمار في إفريقيا"، جريدة العلم، 2016، www.um5.ma، (30 مارس 2017).

<sup>3</sup> - المرجع نفسه.

الحكومية المهمة بالشؤون المحلية، ومن أشكاله التوأمة واتفاقيات التعاون اللامركزي والمنظمات الدولية غير الحكومية.

ونظراً لتعدد مؤسسات التعاون اللامركزي الدولي، فإننا من خلال هذا البحث سندرس منظمة الحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا، كنموذج جهوي لهذا النوع من التعاون، وكذلك بسبب العلاقات المتميزة التي تربط المغرب وجيرانه في إفريقيا جنوب الصحراء.

تأسست منظمة الحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا (UCLGA) في ماي 2005 بجنوب إفريقيا، وهي تضم الحكومات المحلية في إفريقيا والجمعيات والبلديات الوطنية والإقليمية؛ وهي تعمل من أجل بناء القدرات السياسية والاقتصادية داخل الحكومات المحلية الإفريقية وتعبئة الموارد وتسهيل التنمية على أساس الأولويات ذات الصلة بالمجتمعات المحلية في القارة الإفريقية<sup>1</sup>.

هذا، وقد جاء تأسيس هذه المنظمة لمعالجة الفجوة بين الأهداف المتوخاة من إنشاء الاتحاد الإفريقي والسلطات والهيئات المحلية لإفريقيا، وخلق شراكة جديدة بين الهيئتين مما يعزز فرص النجاح.

وتماشياً مع هذا السياق، انخرط المغرب في الاستراتيجية الإفريقية للتعاون اللامركزي بهدف دعم التنمية الاقتصادية في القارة الإفريقية، وقد احتضنت مدينة مراكش في الفترة ما بين 16 إلى 20 ديسمبر 2009 الدورة الخامسة للملتقى الإفريقي للجماعات والحكومات المحلية، التي اعتبرت كأرضية خصبة لمعالجة إشكالات التنمية بالقارة الإفريقية بمشاركة أزيد من 5 ألف فاعل في مجالات التنمية

<sup>1</sup> - الموقع الرسمي لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا، [www.uclga.org](http://www.uclga.org)، (18 دجنبر 2020).

المحلية، حيث أعلن المغرب في هذه القمة عن الأهمية الكبرى للجماعات المحلية، لاقتناعه بالدور المحوري الذي تلعبه ديمقراطية القرب والديمقراطية التشاركية، ولكون الجماعات الترابية في المغرب تشكل دعامة كبيرة لتحقيق المواطنة الكريمة لكل المواطنين<sup>1</sup>.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن الملتقى الإفريقي للجماعات والحكومات المحلية يعقد بشكل دوري وسنوي، وقد أسفرت هذه الملتقيات، على ضرورة دراسة كل ما يتعلق بالسياسات المحلية الكفيلة بمواجهة الفقر والهشاشة والحفاظ على البيئة وتشجيع الانتاج، والتفكير في كيفية إطلاق قاطرة التنمية في إفريقيا في جميع مجالات السياسة والاقتصاد؛ كما تم التأكيد على أهمية صندوق تشجيع التعاون غير الممركز بين الجماعات الذي تم تأسيسه على هامش ملتقى مراكش لسنة 2009، ومن المنتظر كذلك إحداث مركز خاص لدعم قدرات الجماعات المحلية الإفريقية من أجل بلورة إرادة الحكومات المركزية في دعم الجماعات الترابية والمدن الموحدة الإفريقية<sup>2</sup>.

إضافة إلى أن المغرب وترسيخا للديمقراطية المحلية والحكامة الجيدة، فإنه عمل على إقامة جهوية متقدمة تشمل كافة مناطق المملكة، وفي طليعتها الأقاليم الجنوبية، فانتهاج المغرب للامركزية الموسعة على صعيد المجالس الجماعية، واقتراحه لمبادرة الحكم الذاتي تعد خطوة مهمة لحل قضية الصحراء خاصة في ظل التقدم المهم المحرز في هذه القضية بعد اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمغربية

<sup>1</sup> - فاطمة بوبكري، "الدورة الخامسة للملتقى الإفريقي للجماعات والحكومات المحلية"، البوابة، 28 ديسمبر 2009، [www.maghress.com](http://www.maghress.com)، (18 دجنبر 2020).

<sup>2</sup> - المملكة المغربية، وزارة الداخلية، البوابة الوطنية للجماعات الترابية، [www.pncl.gov.ma](http://www.pncl.gov.ma)، (19 دجنبر 2020).

الصحراء وعزمها فتح قنصلية عامة لها في مدينة العيون، هذا التجاوب الدولي من شأنه المساهمة في بناء تنمية شاملة.

إلا أن التعاون اللامركزي يعاني من إشكالية التمويل نتيجة عدم وفاء الدول بالتزاماتها تجاه منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا؛ إضافة إلى صعوبة المساطر والإجراءات الإدارية، غير أنه ورغم يظل التعاون اللامركزي الإفريقي ضروريا لتجاوز المعوقات والتحديات التي تعاني منها الدول الإفريقية.

ومن جهة أخرى، نلاحظ أن المغرب عمل على الانخراط في برامج لدعم التعاون اللامركزي الدولي بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD، وقد وقع المغرب في هذا الإطار أكثر من 191 اتفاقية للتعاون بين الجماعات الترابية المغربية وشركائهم الدوليين، من ضمنها 80 دولة إفريقية و4 دول أسيوية من أجل تبادل الخبرات والتجارب وتعزيز التعاون جنوب-جنوب بين الفاعلين المحليين، هذا وابتداء من سنة 2014 انخرطت وزارة الداخلية المغربية في برنامج دعم الحكامة المحلية من منظور الجهوية المتقدمة للاستفادة من الكفاءات والوسائل الضرورية التي يوفرها التعاون جنوب-جنوب اللامركزي<sup>1</sup>.

وبالتالي، فقد أدى التعاون المغربي الإفريقي اللامركزي إلى توقيع المغرب لعدة اتفاقيات للتوأمة بين بعض المدن المغربية ونظيرتها في إفريقيا جنوب الصحراء، كما هو شأن اتفاقية التعاون الموقعة بين مدينة الدار البيضاء ومدينة دكار السينغالية، والاتفاقية المبرمة بين جزيرة غوري ومدينة الصويرة.

<sup>1</sup>– Roland SARTON, "Tendances et opportunités sur l'avancement de la coopération sud-sud au Maroc", op.cit.,p.20.

## المطلب الثاني: المغرب والشراكات الجهوية جنوب - جنوب

على الجنوب ألا يظل واقفا متفرجا غير مبال بعملية التغيير الجارية، بل عليه أن يسعى جاهدا لبدل قصارى جهده للتأثير في مجرى الأحداث، مستهديا برؤيته عن نوع العالم الذي يريده، ومسترشدا بمصالح شعوبه البعيدة المدى<sup>1</sup>.

وبالتالي، ستكون أغلبية الأقطار النامية بحاجة إلى توسيع اقتصاداتها بمعدل سريع لتلبية المطامح المشروعة لشعوبها، وحيث أن عالم الجنوب يحتاج إلى نمو اقتصادي قوي يضمن التقدم في الصناعة والزراعة معا، لتأمين حياة كريمة لجميع الذين يدخلون مضمار العمل<sup>2</sup>.

وإن هذا الواقع يدفع إلى ضرورة التفكير في نهج التعاون الجهوي اعتبارا للقيمة المضافة التي يمكن أن يقدمها في سبيل تقدم وتجويد التعاون جنوب - جنوب؛ ويشمل هذا التعاون الجهوي، التعاون على مستوى شراكات جهوية نذكر منها، الاتفاقيات الثلاث الرئيسية لهذا النوع من التعاون الخاص بدول الجنوب، الشراكة الاستراتيجية الآسيوية - الإفريقية الجديدة، المبادرة الإفريقية مع أمريكا الجنوبية، ثم مبادرة التعاون الإفريقي العربي<sup>3</sup> (الفرع الأول).

وتبعاً لذلك، عمل المغرب على تبني سياسة خارجية متنوعة تسعى إلى تنويع شركائه، والانخراط في مسار تعاوني من أهم مقوماته تجاوز مقاربة المساعدات في سبيل خلق شراكة حقيقية، وأرضية للتعاون جنوب - جنوب، وهو ما سيمنح من الرقي بمستقبل الدول النامية (الفرع الثاني).

<sup>1</sup> - التحدي أمام الجنوب، مرجع سابق، ص.317.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. ص.318-321.

<sup>3</sup> - Karima BOUNEMERA BEN SOLTAN, "L'Afrique du Nord et la coopération sud-sud dans un contexte de gouvernance régionale", op.cit., p.7.

## الفرع الأول : أهمية الشراكات البين جهوية جنوب-جنوب

إن الشركاء الرئيسيون في الشراكات الجهوية مثل، البرازيل والهند والصين وتركيا وكوريا الجنوبية، يسهمون بشكل نشيط وفعال في تنمية القارة الإفريقية من خلال مجموعة من الاتفاقيات.

ومن هذا المنطلق، سمح التعاون البين جهوي للقارة الإفريقية بالتوسع في الأسواق وتوفير فرص عمل جديدة؛ حيث أن كل من هؤلاء الشركاء لديه طريقة محددة لدعم القارة الإفريقية، بسبب تباين واختلاف الاهتمامات من بلد لآخر، غير أن الهدف الأساسي المتمثل في دعم التعاون بين بلدان الجنوب لا يختلف كثيرا من مبادرة لأخرى من أجل تحقيق أهداف مشتركة.

هذا، ويتأسس التعاون الجهوي بين بلدان الجنوب، على الاحترام المتبادل لمبادئ القانون الدولي كالحق في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمعاملة بالمثل، وهناك عدة أمثلة لهذا التعاون، إذ يمكن أن يكون سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا، كما نلاحظ أن طرق العمل تتنوع بين مننديات ومؤتمرات قمة واتفاقيات ثنائية، بالإضافة إلى تنوع أصحاب المصلحة من دول وحكومات وقطاع خاص<sup>1</sup>؛ وقد تحققت مبادرات التعاون الجهوي بين بلدان الجنوب في مختلف مناطق العالم النامي.

وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى أن الدول الإفريقية تمتلك مميزات اقتصادية واجتماعية وطبيعية مهمة، تستطيع من خلالها استقطاب المشاريع المربحة في مختلف الميادين، بل وتستطيع استثمارها وتبادل مقوماتها مع دول أخرى عوض الاكتفاء بدور المزود بها للعالم الخارجي فقط، كما هو الحال في علاقاتها مع البلدان المتقدمة.

واستنادا إلى هذا المنطق، فالتعاون الإفريقي- الآسيوي يهدف إلى تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين أهم الأقطاب الآسيوية والدول الإفريقية، نظرا لما

<sup>1</sup> - Karima BOUNEMERA BEN SOLTAN, " L'Afrique du Nord et la coopération sud-sud dans un contexte de gouvernance régionale", op.cit., p.14.

تشهده عدد من الدول الآسيوية من نمو متزايد لأحجام اقتصادياتها، وزيادة كبيرة في احتياجاتها الاقتصادية لخدمة النمو، وكذلك لما تعانيه معظم الدول الإفريقية من صعوبة في تدبير الاحتياجات اللازمة لانطلاق مسيرة تنمية اقتصادياتها، وتقليص الشروط المحجفة التي تفرضها عليها الدول المتقدمة لخدمة هذا الهدف<sup>1</sup>.

وعلى هذا الأساس، فقد صنعت بعض الدول الآسيوية الصاعدة لنفسها مكانا ضمن مجموعة الشركاء الاقتصاديين للقارة الإفريقية، على غرار الصين والهند وكوريا الجنوبية... إلخ؛ التي وجدت أساليب مهمة للتعاون بينها وبين الدول الإفريقية، كالتقارب التجاري والنقدي والتكنولوجي، إلخ...<sup>2</sup>

وفي نفس السياق، تم إنشاء منتدى التعاون الإفريقي - الصيني (FOCAC) سنة 2000م في إطار التعاون جنوب-جنوب، وهو يعتبر منصة للمشاورات الجماعية بين الصين والدول الإفريقية، ويأتي خلق هذه الآلية بهدف تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول الشريكة في إفريقيا.

وتعد الصين أكبر مستهلك للنفط، وثالث أكبر مستورد للمواد الأولية، حيث استهلكت ما يعادل 8 ملايين برميل من النفط سنة 2009م، إلى جانب أنها لديها عدة مشاريع مع الدول الإفريقية، تشمل قطاع السكك الحديدية وقامت بتمويل خط للسكك الحديدية يربط بين زامبيا وتنزانيا؛ وبالتالي يساعد هذا النوع من الاستثمارات بشكل أفضل على تعزيز التكامل الإقليمي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، مرجع سابق، ص.74.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>3</sup> - Karima BOUNEMERA BEN SOLTAN, "L'Afrique du Nord et la coopération sud-sud dans un contexte de gouvernance régionale", op.cit., p. 15.

إلى جانب إقامة جنوب إفريقيا، المحرك الرئيسي لمجموعة تنمية الجنوب الإفريقي (SADC)، علاقات اقتصادية مهمة مع القوى الصاعدة (BRICS)<sup>1</sup>؛ كما تم توقيع اتفاقية للمشاركة بين الصين والمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (ECOWAS)، كما تعد نيجيريا الشريك الرئيسي للصين داخل هذه المجموعة، مما يمكن أن يكون له تأثير كبير للوصول إلى باقي الدول داخل المجموعة، بالإضافة إلى ذلك حصلت الصين على عقد نفط كبير مع نيجيريا مقابل إنشاءات البنية التحتية.

وبالموازاة مع ذلك، تتركز اهتمامات الصين على بلدان إفريقية أخرى مثل، مصر والسودان والجزائر والمغرب، إذ يلاحظ أنها تستحوذ على 95% تقريبا من مخزون الاستثمارات الصينية في إفريقيا؛ كما سمحت القفزة التكنولوجية النوعية التي حققتها الهند في السنوات الأخيرة باحتلالها مكانة مهمة ضمن الشركاء الاقتصاديين للدول الإفريقية، حيث تم عقد أول منتدى إفريقي - هندي سنة 2008م في نيودلهي، وهو ما أدى بمختلف الشركاء لتعزيز تعاونهم في المجالات الاقتصادية والسياسية؛ وخلال هذا المنتدى تعهدت الهند بزيادة مساعداتها لإفريقيا بنحو 500 مليون دولار للأعوام الخمسة القادمة<sup>2</sup>.

وفي نفس السياق، وقعت الهند مذكرة تفاهم مع الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (ECOWAS)، لدعم التعاون المتعدد القطاعات، حيث نصت هذه الاتفاقية على دعم التعاون في المجال المصرفي، وبناء الطرق والبنية التحتية والسكك الحديدية ووسائل الاتصال، لإضافة إلى إقامة تعاون في مجال الطاقة والمعادن والمنسوجات والتكنولوجية الحيوية، والصناعة الميكانيكية<sup>3</sup>.

ووفقا لدراسة أجرتها (الاونكتاد) (UNCTAD) فقد كانت هناك زيادة كبيرة في حجم التجارة والاستثمار بين الهند والقارة الإفريقية وصلت إلى 31 مليار دولار، كما يتم

<sup>1</sup> - البرازيل، وروسيا، والهند، والصين.

<sup>2</sup> - Karima BOUNEMERA BEN SOLTAN, "L'Afrique du Nord et la coopération sud-sud dans un contexte de gouvernance régionale", op.cit., p. 16.

<sup>3</sup> - Ibid., pp. 15-16.

تنظيم اجتماعات متعددة بين الهند والدول الإفريقية، من أجل الإعداد لشركات استراتيجية<sup>1</sup>.

ومن خلال ما سبقت الإشارة إليه، نشير إلى أن الاستراتيجية الهندية تختلف عن الاستراتيجية الصينية في التعاون مع إفريقيا، حيث أنها تعتمد على استثمارات القطاع الخاص في الدول الإفريقية عن طريق عمالقة الصناعة التكنولوجية الهندية.

وعلى غرار الصين والهند، فقد عملت كوريا الجنوبية على تنمية علاقاتها الاقتصادية مع البلدان الإفريقية، من خلال توسيع روابطها الاقتصادية والتجارية، وخاصة خلال العشر سنوات الأخيرة، وتهدف كوريا الجنوبية إلى الاستفادة من الفرص المتعددة وخاصة في مجال الاستثمارات في صناعات البنية التحتية واستغلال الموارد الطبيعية وتصدير المنتجات الصناعية<sup>2</sup>، كما التزمت كوريا الجنوبية بثلاثة أضعاف مساعداتها لإفريقيا في إطار مبادرة كوريا الجنوبية لتنمية إفريقيا (KIAD)، كما أتاح إنشاء منتدى كوريا- إفريقيا عام 2006م للشريكين من تعزيز تعاونهما، وتسمح هذه الشراكة للقارة الإفريقية من تعلم المزيد من التجربة الكورية في عدة مجالات مثل، الصناعة والطاقة الشمسية.

إلى جانب ذلك اعتمد مؤتمر قمة مجموعة (BRICS)، وإعلان خطة عمل ايثيكيوني الراميين إلى تعزيز الدعم المقدم لتطوير المهارات، وإيجاد فرص للعمل والأمن الغذائي والتصنيع؛ كما تقوم تركيا بتنفيذ برنامج للتعاون التقني بمبلغ 260 مليون دولار

<sup>1</sup> - مجلس التجارة والتنمية، الأنشطة التي يضطلع بها الأونتقاد دعما لإفريقيا، تقرير الأمين العام للأنتقاد، الدورة التنفيذية الخامسة والستون، يونيو 2017، ص.ص.4-8.

<sup>2</sup> - محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، مرجع سابق، ص.75.

في البلدان الإفريقية الأقل نمواً لدعم بناء القدرات في مجالي الموارد المائية وتغير المناخ<sup>1</sup>.

ومن جهة أخرى، وخلال اجتماع القمة المشترك بين إفريقيا وأمريكا الجنوبية في ملبو تمت الموافقة على 27 مشروعاً في مجالات التجارة والاستثمار والصحة والتعليم والعلوم والتكنولوجية؛ كما عرفت سنة 2006م انعقاد أول قمة بين إفريقيا وأمريكا الجنوبية في أبوجا، من أجل تعزيز التعاون الجهوي بين المنطقتين، بحضور البرازيل وفينزويلا، كما أشار تقرير (الأونكتاد) بأن التعاون بين أمريكا الجنوبية وإفريقيا يشمل مجالات متعددة، منها العلاقات المتعددة الأطراف، والقضايا السياسية والقانونية مثل، تحقيق السلام والديمقراطية، بالإضافة إلى قطاعات الزراعة والموارد المائية والتجارة والاستثمار ومكافحة الجوع والفقر وتطوير البنية التحتية والقضايا الاجتماعية، والسياحة... الخ<sup>2</sup>.

ويلاحظ أن إفريقيا تشهد تواجد عدد مهم من الشركات الأمريكية جنوبية في القارة خاصة في قطاع الطاقة مثل، الشركة البرازيلية (Petrobras) التي تعمل في تكرير النفط ومساعدة الدول المنتجة للنفط مثل، نيجيريا وأنغولا للرفع من قيمة منتوجاتها<sup>3</sup>.

بالإضافة إلى ذلك، فإن القمة الأولى بين المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والبرازيل المنعقدة بالرأس الأخضر سنة 2010م مكنت الطرفين من تعزيز أهداف التعاون الاقتصادي والثقافي بينهما.

ومن جهة أخرى وقعت منظمة الميركوسور (MERCUSUR) سنة 2009م مع الدول المنتمية إلى الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي (UDAA)، اتفاقية من أجل عملية

<sup>1</sup> - منظمة الأمم المتحدة، التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية، استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة بوينس آيرس واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون بين بلدان الجنوب، مرجع سابق، ص.17.

<sup>2</sup> - Karima BOUNEMERA BEN SOLTAN, "L'Afrique du Nord et la coopération sud-sud dans un contexte de gouvernance régionale", op.cit., p. 17.

<sup>3</sup> - Ibid., p.18.

التنسيق بين هذين طرفين من دول الجنوب، حيث نصت الاتفاقية على تخفيض الرسوم الجمركية، كما تم توقيع اتفاقية تفضيلية بين الكتلتين الإقليميتين<sup>1</sup>.

وقد لوحظ أنه في السنوات الأخيرة، ارتفعت حصة الصادرات بين الأرجنتين وجنوب إفريقيا إلى حوالي 334 مليون دولار، وبالمقابل تمثل دول أمريكا الجنوبية واجهة اقتصادية مهمة بالنسبة للاقتصادات الآسيوية النامية، نظرا لما تعرفه هذه الأخيرة من تطورات كبيرة في أداءها الاقتصادي وارتفاع مستويات حاجاتها في مختلف المواد الأولية والوسيلة، والتي تعتبر دول أمريكا الجنوبية موردا مهما لها<sup>2</sup>.

وتساهم الواجهة البحرية المشتركة بين الجهتين، والمتمثلة في المحيط الهادئ في تسهيل حركية المبادلات الاقتصادية بينهما، وفي دعم مبادرات التعاون والتكامل في إطار المنفعة المتبادلة والأهداف النهائية المشتركة، خارج إطار الارتباطات الاقتصادية التقليدية مع الدول المتقدمة الكبرى<sup>3</sup>؛ وتمتد العلاقات الاقتصادية بين آسيا وأمريكا الجنوبية إلى تاريخ طويل، بداية بطريق الحرير الذي كان يربط بين الصين والمكسيك عن طريق الفلبين أثناء فترة الإمبراطورية الإسبانية، إضافة إلى الهجرة المكثفة من الصين إلى البيرو، ومن اليابان إلى البرازيل.

وعلى الرغم من ذلك، فإن العلاقات الاقتصادية بين المنطقتين بقيت محدودة إلى غاية القرن التاسع عشر، مع تركيز أمريكا الجنوبية على خدمة الأسواق الأمريكية والأوروبية بعد الاستقلال، ودخول معظم الدول الآسيوية تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية<sup>4</sup>، وحتى خلال القرن العشرين لم تتطور الروابط الاقتصادية

<sup>1</sup> - Idem.

<sup>2</sup> - Vester HALDRUP, Alber MALENE, "South-South cooperation, Inter-State relations and regional integration", United and collective for a better tomorrow, December 2017, pp.8-9.

<sup>3</sup> - Ibid., p.9.

<sup>4</sup> - محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، مرجع سابق، ص.78.

بين المنطقتين، بل على العكس توجهت معظم دول أمريكا الجنوبية والعديد من البلدان الآسيوية إلى الاعتماد على سياسة إحلال الواردات، أو اتباع أنظمة اقتصادية اشتراكية تحد من العلاقات الاقتصادية مع باقي دول العالم<sup>1</sup>.

وفي هذا الإطار، تعتبر الدول العربية شريكا مهما على مستوى التعاون الجهوي خاصة مع إفريقيا، ولاسيما من خلال انعقاد القمة الأولى بالقاهرة في إطار التعاون العربي- الإفريقي، إذ مكنت هذه القمة الدول العربية والإفريقية من تعزيز تعاونها في المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمالية، وكذا في مجالات الثقافة والعلوم والتجارة<sup>2</sup>.

والملاحظ أن المنطقة العربية تحظى باهتمام دول الجنوب من آسيا وأمريكا الجنوبية، ولعل خير مثال على ذلك مشروع المبادرة الصينية (الحزام والطريق) التي تهدف إلى تقوية المبادلات وتعزيز الروابط بين الطرفين.

غير أن ما يمكن استنتاجه، أن الأوضاع الاقتصادية لدول الجنوب وخصائصها الهيكلية تساهم في زيادة معاناتها من صعوبات اقتصادية وسياسية عديدة، ومشاكل كبيرة على مستوى تحقيق أهدافها التنموية.

وبالمقابل، فإنها تمتلك قدرات اقتصادية مهمة وموارد مادية ومعنوية كبيرة تستطيع من خلالها تحسين أوضاعها الاقتصادية، وامتلاكها لمقومات اقتصادية وطبيعية يسمح لها بالبحث عن تحقيق أهدافها التنموية والتعاونية، وكذلك تعزيز تكاملها وتعاونها البيني في مختلف المجالات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص.79.

<sup>2</sup> - Karima BOUNEMERA BEN SOLTAN, "L'Afrique du Nord et la coopération sud-sud dans un contexte de gouvernance régionale", op.cit., p. 24.

<sup>3</sup> - United Nations, "State of South-South cooperation", Report of secretary-General, August 2017, p.17.

إضافة إلى أن دول الجنوب لم تقتصر على التعاون مع الدول المتجاورة معها جغرافيا فقط، بل عملت على تعميق روابطها الاقتصادية والسياسية والإنسانية مع بعضها البعض بغض النظر عن المسافة المتباعدة، وبذلك برزت العديد من مبادرات التعاون الإقليمية، فالروابط الإقليمية والاعتماد المتبادل بين قوى الجنوب غالبا ما تكون هي المحركات الرئيسية للتعاون جنوب- جنوب بين البلدان الأقل نموا<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: الشراكات الجهوية-المغربية جنوب-جنوب

إن التطورات التي يشهدها النظام الدولي، سمحت للمغرب بتبني توجهات جديدة في سياسته الخارجية من خلال البحث عن شركاء جدد، ومن المعروف أن السياسة الخارجية المغربية تركز بشكل كبير على الفضاء الأوروبي، الذي تربطه بالمغرب علاقات سياسية واقتصادية قوية لاعتبارات تاريخية وجغرافية؛ ويأخذ تفاعل المغرب مع أوروبا عدة صيغ منها ما هو ثنائي، ومنها ما يتأطر ضمن علاقات متعددة الأطراف خاصة مع الاتحاد الأوروبي<sup>2</sup>.

وتأسيسا على هذا المنطق، فإذا كانت السياسة الخارجية تتسم بالتغير المستمر وصناعتها في مرحلة معينة تطرح عدة خيارات أساسية منها التأقلم مع التحولات التي يعرفها العالم، فإن السياسة الخارجية المغربية مطالبة بالتكيف مع المتغيرات السياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم منذ أكثر من عقدين من الزمن، والتي رفعت من حدة التحديات التي تواجه الدول<sup>3</sup>.

وفي نفس السياق، حافظت السيرورة الممتدة للسياسة الخارجية المغربية على الثوابت المستقرة للفعل السياسي الخارجي للدولة المغربية، وفي هذا الصدد استقرت

<sup>1</sup> - Vester HALDRU, Alber MALENE, "South-South cooperation, Inter-State relations and regional integration", op.cit., p.11.

<sup>2</sup> - عبد الواحد البيديري، علاقات المغرب بالقوى الصاعدة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2014-2015، ص.18.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.279.

العلاقات الخارجية التقليدية للمغرب مع دول مجلس التعاون الخليجي، وفي الاتجاه نفسه سارت العلاقات المغربية الأوروبية خاصة الفرنسية منها، رغم أن تلك العلاقات عرفت بعض الهزات الدورية التي تحدث بين الفينة والأخرى<sup>1</sup>.

ورغم النزوع الملموس إلى تجاوز سياسة الكرسي الفارغ بالمنتظم الإفريقي، فالعلاقات الإفريقية المغربية لم تؤت أكلها المأمول الذي ربما يتطلب وقتا لقطاف ثمار السياسة الخارجية الجديدة للمغرب من بوابة اتفاقية الشراكة الاقتصادية الموقعة مع مجموعة من الدول الإفريقية<sup>2</sup>.

ونلاحظ في الآونة الأخيرة أن دول الجنوب تنهج تحالفات استراتيجية فيما بينها للدفاع عن مصالحها المشتركة، عن طريق خلق شراكات بين جهوية سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف، والتي تشكل أرضية للتعاون جنوب- جنوب سواء على مستوى الإقليمي أو الدولي، حيث يفضي هذا النوع من التعاون إلى فتح المجال واسعا أمام دبلوماسية متعددة الأطراف في القضايا الدولية<sup>3</sup>.

هذا، وإذا ما قمنا بوضع المغرب في محيطه الإفريقي نجد أن الأهداف السياسية لدول الجنوب من إنشاء مجموعة من المنتديات والملتقيات المرتبطة بالانتماء إلى القارة الإفريقية، بدءا بالمنتدى الصيني- الإفريقي مرورا بقمة إفريقيا- أمريكا الجنوبية التي تلعب فيها البرازيل دورا مهما، وصولا إلى المنتدى الإفريقي- الهندي؛ لا تختلف نوعا ما عن الأهداف السياسية للمغرب، وإن كانت الأهداف المعلنة تلقى ترحيبا من الجانبين<sup>4</sup>.

وحسب الدكتور عبد الفتاح فاتحي " فإن للمغرب توجهات نحو عدة مناطق من العالم وتتشابك علاقاته على مستوى السياسة الخارجية، حيث يمثل المغرب الكبير البعد

<sup>1</sup> - عبد الفتاح الخال، "السياسة الخارجية بين مآزق الماضي وتحديات الحاضر"، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، 2017، ص.33.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 34.

<sup>3</sup> - عبد الواحد البيديري، علاقات المغرب بالقوى الصاعدة، مرجع سابق، ص.107.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص.108.

الجهوي الذي يعتبره المغرب بعدا أساسيا واستراتيجيا، هذا شيء تفرضه الجغرافيا قبل أي شيء آخر، فعلى سبيل المثال عندما طُلب من المغرب الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي اعتذر عن ذلك على أساس أن ارتباطه بالمغرب الكبير هو خيار استراتيجي وهذا ما يؤكد حتى الدستور، وبالتالي فالمغرب لن يتنازل كيفما كانت الظروف عن اندماجه الجهوي في إطار المغرب الكبير"<sup>1</sup>.

أما بخصوص الوضع الاستراتيجي للمغرب، فيرى الدكتور تاج الدين الحسيني، "أنه مُطوق من طرف الجزائر شرقا، حدود مغلقة، وهي مسألة صعبة بالنسبة للاقتصاد المغربي مستقبلا، وشمالا البحر الأبيض المتوسط، وغربا المحيط الأطلسي وجنوبا بموريتانيا التي هي الحلقة الأضعف في الاندماج المغاربي، وبالتالي هذا النوع من التطويق كان يفرض على المغرب دائما أن ينفتح نحو آفاق أخرى"<sup>2</sup>؛ وإزاء هذه الوضعية الصعبة يجد المغرب نفسه مضطرا لأن يبحث عن شركات جديدة تخرجه من هذا الوضع، وهنا يأتي الخطاب الملكي أمام القمة الإفريقية بأديس أبابا ليؤكد بالفعل بأن الاتحاد المغاربي يحتضر وأنه بات من أضعف التجمعات الإقليمية حول العالم"<sup>3</sup>.

وما يمكن قوله في هذا الإطار، أن المغرب أمام هذه الحالة من الجمود التي يعرفها الاتحاد المغاربي، لم يجد بدا سوى نهج سياسة استراتيجية ترمي إلى تنويع شراكاته الجهوية في إطار التعاون جنوب-جنوب، أخذا من هذا التوجه عنوانا عريضا لسياسته الخارجية في المرحلة الآنية والمستقبلية، عبر الانخراط الفعال في مجموعة من الشراكات الجهوية الوازنة في العالم"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - حوار مع الدكتور عبد الفتاح فاتحي، "مكنت عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي من تقوية نفوذه الاقتصادي واختراق عدد من القلاع المؤيدة للخطاب الانفصالي"، مجلة رهانات، العدد 44، 2018، ص.50.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.51.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.59.

<sup>4</sup> - إسماعيل الرزاوي، "إشكالية الاندماج المغاربي والتوجه نحو تنويع الشراكات، رابطة أسيان نموذجا"، مرجع سابق، ص.10.

ونضيف في هذا السياق، أن الدينامية التي تعرفها الدبلوماسية المغربية في الفترة الأخيرة على المستوى القاري والتوجه نحو قوى الجنوب، تستجيب ليس فقط للرغبة في تنويع وتوسيع التحالفات الاستراتيجية للمغرب بل أيضا للنمو الطبيعي لنفوذها السياسي والاقتصادي في إفريقيا.

وهو ما تجسد من خلال المشاركة القوية للمغرب في القمة الثالثة للمنتدى الهندي- الإفريقي سنة 2015م بمدينة نيودلهي، والتي عرفت حضورا على أعلى مستوى بمشاركة الملك محمد السادس، الذي عبر في خطابه الذي ألقاه في القمة عن مجموعة من الرسائل السياسية، أولها الإشادة بالدور الذي تقوم به الهند على المستوى العالمي باعتبارها من القوى الصاعدة في الجنوب في تطوير نموذج تنموي رائد، مكنها من الارتقاء إلى مصاف القوى الكبرى في الجنوب، كما أشاد العاهل المغربي بالموقف الإيجابي للهند من قضية الصحراء المغربية، ودعمها للمسار الأممي لحل النزاع<sup>1</sup>.

وفي نفس السياق، تتجه العلاقات بين المغرب والدول الآسيوية إلى المزيد من التعاون على مختلف الأصعدة، فالقارة الآسيوية تحتل المركز الثاني في مجال علاقات المغرب التجارية من حيث الأهمية مع العالم، بعد أوروبا التي تجمعها مع المغرب علاقات متعددة ومتنوعة مسنودة بعمق تاريخي كبير ومعقد، تفتقده العلاقات المغربية الآسيوية.

وواقع الحال يعبر عن ذلك، حيث تشهد العلاقات الصينية المغربية تطورا ملحوظا خاصة في إطار المنتدى الصيني- الإفريقي أو المنتدى الصيني- العربي، إذ تم توقيع العديد من اتفاقيات التعاون خلال المنتدى المغربي- الصيني بهدف تطوير مستوى الشراكة الاستراتيجية، والتي تشمل العديد من مجالات التعاون مثل، قطاع الأبنك و السياحة والطاقة والثقافة،... الخ<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الواحد البيديري، علاقات المغرب بالقوى الصاعدة، مرجع سابق، ص.114.

<sup>2</sup> - التقرير الاستراتيجي المغربي، 2014-2018، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، العدد 11، 2018، ص ص.276-28.

وهنا لا بد من الإشارة، إلى أنه مع بداية التحول الاقتصادي الكبير الذي عرفته الصين وارتفاع وتيرة نمو اقتصادها، شهدت العلاقات بين الصين والقارة الإفريقية نقلة نوعية باعتبار أن إفريقيا صاحبت التحول الصيني واستفادت منه<sup>1</sup>.

وخلال القمة الثانية الصينية الإفريقية المنعقدة في جوهانسبرغ سنة 2015م أعلن الرئيس (شي جين بينغ) عن رفع مستوى المساعدات الموجهة نحو إفريقيا إلى مستويات جد مرتفعة؛ حيث رفعت هذه القمة شعار إفريقيا والصين يقدمان مجتمعين تعاون رابح- رابح من أجل تنمية مشتركة<sup>2</sup>.

ورغم كل ذلك، تبقى علاقات الشراكة بين المغرب والدول الآسيوية مطبوعة بصفة خاصة، بالواردات الصينية والصادرات المغربية نحو الهند، حيث لا تستطيع الصادرات التي تحقق فائضا تجاريا مع الهند تغطية العجز التجاري المسجل في واردات المغرب مع الصين.

وفي هذا الصدد، تتكون الواردات المغربية بالأساس من السيارات والآلات الأوتوماتيكية وآليات إنتاج صناعة النسيج والجلد مقابل هيمنة الفوسفات ومشتقاته على الصادرات المغربية التي تعاني من عدم تنوع شديد في مكوناتها، ومن تقلبات أسعار الفوسفات في السوق الدولية من سنة إلى أخرى<sup>3</sup>.

وجدير بالذكر هنا، أن المتابعة التاريخية لعلاقات الصين بالمنطقة المغاربية تخضع لمقاربتها في التعامل مع العالم العربي من جهة والقارة الإفريقية من جهة ثانية، وهذا طبيعي ما دامت هذه المنطقة تمثل الجزء الغربي للفضاء العربي والجزء الأكبر لشمال إفريقيا<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - فتح الله ولعلو، نحن والصين الجواب على التجاوز الثاني، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 2017، ص.205.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص ص.221-222.

<sup>3</sup> - التقرير الاستراتيجي المغربي 2014-2018، مرجع سابق، ص.276.

<sup>4</sup> - فتح الله ولعلو، نحن والصين الجواب على التجاوز الثاني، مرجع سابق، ص.251.

غير أن غياب الإطار المغربي مؤسسيا وعمليا، يجعل المقاربة الثنائية هي السائدة في إقرار العلاقات التي تتسجها الصين مع كل بلد مغربي، رغم وجود مؤشرات تدل على أن الصينيين باستراتيجيتهم الشمولية الكبرى واعون بالدور الإقليمي للمنطقة المغربية كوسيط بين القارتين الأوروبية والإفريقية<sup>1</sup>.

وعلى صعيد آخر، يلاحظ أنه في السنوات الأخيرة عرفت الدبلوماسية المغربية انفتاحا على أقطاب جهوية أخرى في الجنوب، خاصة مع دول أمريكا الجنوبية ودول الكاريبي، إذ تشهد مساهمة الدبلوماسية البرلمانية تطورا في مواكبة العلاقات الخارجية للمغرب إزاء هذه المنطقة<sup>2</sup>.

ونشير في نفس السياق، أنه وفي أقل من ثلاث سنوات أصبح البرلمان المغربي عضوا ملاحظا دائما، وشريكا متقدما بكل المنظمات الجهوية والقارية بأمريكا الجنوبية وعلى رأسها برلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي (paralatino) وبرلمان أمريكا الوسطى (parlacen) وبرلمان دول الأنديز (paralandino) بعدما كان البرلمان المغربي إلى حدود أكتوبر 2015م عضوا ملاحظا فقط بمنظمة الفوبريل<sup>3</sup>؛ هذا التموقع الاستراتيجي مكن من دون شك من استصدار المواقف التاريخية التي عبرت عنها هذه المنظمات وخصوصا إعلان العيون الذي أكد من خلاله برلمان أمريكا الوسطى عن دعمه لقضية الصحراء المغربية ومبادرة الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية، إذا علمنا أن من بين ست دول المشكلة لهذه الهيئة ثلاث منها يعترف أو كان يعترف بالكيان الوهمي وخصوصا بنما ونيكاراغوا والسلفادور التي سحبت اعترافها في الأشهر الأخيرة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص.255.

<sup>2</sup> - محمد منجد، "موقع أمريكا اللاتينية في الأجندة الجديدة للسياسة الخارجية المغربية"، مرجع سابق، ص.12.

<sup>3</sup> - المملكة المغربية، البرلمان - مجلس المستشارين، مشاركة رئيس مجلس المستشارين على رأس وفد برلماني في أشغال الجمعية السنوية للبارلاتينو بجمهورية بنما والبرلاندينو بجمهورية الإكوادور، 15-19 يونيو 2019، إعداد خلية الإعلام بديوان السيد رئيس مجلس المستشارين.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه.

إضافة إلى ذلك، لاحظنا أن نفس المواقف المتقدمة عبر عنها رؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والبحر الكاريبي ( الفوبريل ) عبر إعلان الرباط.

ويمكن تقسيم علاقات التعاون الجهوي للمغرب مع دول أمريكا الجنوبية اعتمادا على مواقفها من قضية الصحراء المغربية إلى أربعة مجموعات، ويقدم هذا التقسيم تقييما للوضع الراهن لعلاقات التعاون بين المغرب ودول المنطقة، كما يساعد على وضع استراتيجية متكاملة تسعى إلى الدفاع عن قضية الصحراء المغربية، ومواكبة الممارسة الخارجية المغربية التي تهتم بترسيخ التفاعل على أسس مادية ومشاريع تنمية ملموسة، وتضم المجموعة الأولى، دولا صديقة للمغرب وهي البرازيل والأرجنتين والتشيلي وكولومبيا وغواتيمالا وجمهورية الدومينيكان، أما المجموعة الثانية والثالثة فتضم دولا تتأرجح في مواقفها بين الحياد الايجابي لفائدة المغرب والحياد السلبي لفائدة البوليساريو، وهي السلفادور والأورغواي والهندوراس وبانما<sup>1</sup>.

هذا، ونرى أنه يمكن لهذه الدول أن تصبح صديقة من جديد للمغرب كما هو الشأن بالنسبة للمجهودات المبذولة مع بانما والسلفادور، بمضاغفة التواصل الدبلوماسي معها وتحسيسها بعدالة الموقف المغربي.

أما المجموعة الرابعة والأخيرة، فتضم دولا تدعم البوليساريو بشكل كبير ومستبعد الانفتاح عليها على المدى القريب، وتتشكل من فنزويلا وكوبا ونيكاراغوا وبوليفيا والاكوادور، إذ تنشط فنزويلا في تزعم هذه المجموعة المعادية للمغرب من خلال تجمع التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا الجنوبية الذي أنشأته سنة 2004م، والمعروف باسم (ALBA)<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - محمد منجيد، "موقع أمريكا اللاتينية في الأجندة الجديدة للسياسة الخارجية المغربية"، مرجع سابق.13.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.14.

ومن هذا المنطلق، زادت الجولة التاريخية التي قام بها العاهل المغربي نهاية سنة 2004م إلى منطقة أمريكا الجنوبية، والتي زار خلالها مجموعة من دول المنطقة، من توطيد روابط الصداقة والتعاون ووضع أسس قوية لتقارب أكثر<sup>1</sup>.

وبالتالي، شكلت هذه الزيارة حدثا بارزا في تاريخ علاقات المغرب مع دول أمريكا الجنوبية، إذ تم خلالها توقيع العديد من الاتفاقيات ذات الطابع السياسي والاقتصادي والتقني، كما سمحت هذه الخطوة للمغرب لأن يساهم بشكل ملحوظ في الحوار العربي الجنوب أمريكي من خلال مبادرة آسبا ( ASPA)، منذ نشأتها سنة 2005<sup>2</sup>م.

والجدير بالذكر في هذا المضمار، أن طموح المغرب لبلوغ مصاف الدول الصاعدة، بدأ يتكرس على مستوى السياسة الخارجية المغربية، حيث يعمل على تعزيز مكانته على المستوى الدولي، وهو ما يدعم موقعه داخل القارة الإفريقية كفاعل إقليمي، كما يعتبر من الضروري اليوم أن تنظر دول أمريكا الجنوبية للمغرب كشريك مستقبلي أساسي في إفريقيا بعيدا عن النظرة المختزلة للعلاقات الثنائية في مصلحة الرباط السياسية المرتبطة بقضية الصحراء المغربية<sup>3</sup>.

وهكذا، نخلص إلى أن تعزيز التعاون جنوب- جنوب خاصة مع دول أمريكا الجنوبية، سيمثل بالنسبة للمغرب وسيلة دفاع مثلى عن قضاياها السياسية والاقتصادية، وفي مقدمتها قضية الصحراء المغربية، كما سيسمح له بدعم وتشجيع شراكة تقوم على مبدأ رابح- رابح عن طريق رفع مستوى المبادلات التجارية الذي سيكون له انعكاس إيجابي على دعم الحوار السياسي بين المغرب ودول أمريكا الجنوبية؛ لكن لا ينبغي اعتبار الاتفاقيات التجارية هدفا في حد ذاتها بل يجب أن يتم دمجها في إطار رؤية

<sup>1</sup> - Fatiha BENLABBAH, Marruecos y El Peru medio siglo de amistad y de cooperacion, Publicaciones del Instituto de estudios Hispano-Lusos, Rabat, 2014, p.11.

<sup>2</sup> - Ibid., pp.23-27.

<sup>3</sup> - محمد منجيد، "موقع أمريكا اللاتينية في الأجندة الجديدة للسياسة الخارجية المغربية"، مرجع سابق، ص.18.

استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة على المدى القريب والبعيد في مستقبل التعاون بين المغرب وأمريكا الجنوبية<sup>1</sup>.

وتماشيا مع ما سبقت الإشارة إليه، وعلى الرغم من أن الشراكات الجهوية أصبحت تحظى باهتمام متزايد على المستوى الدولي، فإن علاقات المغرب مع أمريكا الجنوبية في إطار الشراكات الجهوية ما زالت لم تأخذ طريقها؛ فالصيغة الحالية للتقارب بين المغرب وهذه المنطقة لا توفر إلا فرصة لتأكيد الحضور المغربي فيها والتعرف عن قرب على انشغالات هذه الدول من خلال الاطلاع على أجندها ومجالات اهتمامها وبرامجها الجهوية<sup>2</sup>.

### المبحث الثاني: التعاون جنوب- جنوب رافعة لتعزيز التموقع الدولي

#### للمغرب على الصعيد القاري

إن المغرب بحكم موقعه في مفترق طرق الأسواق العالمية، فعلاقاته مع دول الجنوب تنطلق من منظور استراتيجي متجدد ومتكامل، أكد عليه العاهل المغربي الملك محمد السادس في أكثر من مناسبة؛ مبني من جهة على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية جنوب-جنوب بالاعتماد على المقومات والقدرات الذاتية لدول الجنوب، والسعي من جهة أخرى، إلى ترسيخ علاقاته التاريخية مع هذه البلدان خاصة في إفريقيا، عبر مبادرات تشمل مجالات متعددة<sup>3</sup> (المطلب الأول).

ومن المهم جدا الإشارة في هذا السياق، إلى أن القارة الإفريقية في السنين الأخيرة وبفعل عدد من العوامل السياسية (مسلسل الانفتاح الديمقراطي وظهور طبقة متوسطة جديدة)، والاقتصادية (تحسن مناخ الأعمال وتحسن أسعار المواد الأولية)،

<sup>1</sup> - محسن منجيد، الوضع الراهن والمحددات المستقبلية للسياسة التجارية المغربية إزاء أمريكا اللاتينية، مرجع سابق، ص.22.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>3</sup> - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، ملف علاقات المغرب وإفريقيا، مرجع سابق، ص.4.

أصبحت تعرف نموا اقتصاديا قويا، جعلها في قلب المعترك الاقتصادي الدولي وأرضية للتسابق بين الدول الأوروبية وأمريكا والصين<sup>1</sup>.

وعلى الرغم من ذلك، فالقارة الإفريقية لم تستثمر كل ثرواتها بعد، وما أخرج من هذه الثروات نهب ولم يستخدم لمصلحة القارة؛ بل إن البنية الاقتصادية والبنية التحتية التي خلفها الاستعمار ما زالت بنى مشوهة، كان الهدف منها خدمة الدول الاستعمارية حتى بعد رحيلها<sup>2</sup> (المطلب الثاني).

## المطلب الأول: التعاون جنوب- جنوب دعامة لديناميكية المغرب في

### المحيط الدولي

عمل المغرب منذ انضمامه إلى الأمم المتحدة على بناء علاقات قوية ومتينة مع بلدان الجنوب، حيث شكل ذلك أولوية في سياسته الخارجية وعمله الدبلوماسي، بالنسبة للمغرب فإن التعاون جنوب-جنوب يعتبر أداة أساسية لتنمية هذه البلدان، وبالمثل يتعين على دول الجنوب تطوير هذا التعاون في إطار شراكة حقيقية بين الشمال والجنوب تقوم على الحوار والتعاون.

وتبعا لذلك، وإضافة إلى الدور الهام الذي يسهم فيه التعاون جنوب- جنوب في تدعيم العلاقات بين المغرب وشركائه في الشمال (الفرع الأول)، فإنه يمكن أن يشكل عاملا رئيسيا للعب المغرب دورا رياديا في العلاقات بين دول الجنوب ودول الشمال، (الفرع الثاني).

<sup>1</sup> - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، "ملف العلاقات المغرب- إفريقيا"، مجلة المالية، العدد 28، غشت 2015، ص.3

<sup>2</sup> - محمد فائق، "إفريقيا والمتغيرات الجديدة في العالم المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة" المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، مؤلف جماعي، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2005، ص.169.

## الفرع الأول: دور التعاون جنوب- جنوب في تطوير علاقات المغرب مع دول

### الشمال

بعد محاولات متعددة من دول الجنوب خاصة الدول الإفريقية ودول أمريكا الجنوبية من جهة، ونتيجة لجو المنافسة الذي ولدته الحرب الباردة من جهة أخرى، وافقت الدول الصناعية على عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بجنيف سنة 1964م، والذي جاء في سياق دولي تميّز بنيل العديد من بلدان العالم الثالث استقلالها حديثا، حيث سعت دول الجنوب إلى تأسيس إطار أممي تناقش داخله قضايا التجارة الدولية والاشكالات المرتبطة بها وكرد فعل لمطالب الجنوب في مواجهة الشمال<sup>1</sup>، الشيء الذي ساعد على طرح العديد من القضايا من وجهة نظر دول الجنوب وتقديم المساعدات الفنية لها وزيادة الوعي بقضاياها.

وبشكل عام، فإن تلك المبادرة ساعدت على رفع صوت دول الجنوب في أهمية ربط قضايا التجارة باحتياجات التنمية، وكانت مصدرا مهما للمعلومات والخبرة الفنية، وسعى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لأن يكون منبرا للحوار، إذ يمكن ممثلي دول العالم أن يناقشوا القضايا العالمية وسبل الوصول إلى حلول للمشاكل التنموية<sup>2</sup>.

إن حوار الشمال والجنوب، الذي بدأ في عام 1947م بهدف إجراء تغييرات متفاوض عليها في النظام الاقتصادي الدولي لغرض جعله أكثر عدلا وأشد دعما للتنمية، هذا الحوار قد انهار الآن انهيارا كليا بيد أن هذا لا يعني أن مفاوضات

<sup>1</sup> - علي عباس عبد الجليل، "الحوار شمال- جنوب"، 15 أبريل 2016، [www.academia.edu](http://www.academia.edu)، (2 ماي 2017).

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

دولية لا تجري الآن، ولكن المفاوضات التي جرت لاسيما جولة الاوروغواي عن التجارة، إنما دعا إليها الشمال ووضع لها جدول أعمال يخدم مصالحه العالمية.<sup>1</sup>

إلا أن حوار الشمال والجنوب، سيكتسب شيئا من قوة الدفع بين سنتي 1974 و1979، نتيجة الخوف الذي توجسته الأقطار المتقدمة من قدرة الجنوب على المواجهة، والتي ظهرت حديثا بعد الارتفاع في أسعار النفط سنة 1973م والتي يمكن أن تؤدي إلى مواجهة مدمرة.<sup>2</sup>

وفي هذا الإطار، جاءت قمة (كانكون) التي حضرها 22 رئيس دولة وحكومة والمنعقدة سنة 1981م برئاسة ثنائية من رئيس جمهورية المكسيك ورئيس وزراء كندا، وكانت ترمي إلى الحصول على تأييد سياسي لعملية متواصلة من المفاوضات بين الشمال والجنوب<sup>3</sup>، لكن تلك القمة لم تنجح في ذلك، حيث حدث تحول عقائدي لدى حكومات بعض الأقطار الكبرى في الشمال.

يضاف إلى هذا، أن حكومات معظم الأقطار في الشمال كانت منشغلة في مكافحة التضخم داخل بلدانها، ولم تعطي أية أسبقية للاتفاق على أساس جديد للعلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب أو لتحديد طبيعة الروابط التكافلية في الاقتصاد العالمي ونطاق هذه الروابط وإمكانياتها في المستقبل.<sup>4</sup>

وبالموازاة مع التطورات التي يعرفها السياق الدولي، نسجل أن النشاط الاقتصادي العالمي ما يزال يعرف تحسنا مستمرا في معدلات النمو على مستوى جل

<sup>1</sup> - التحدي أمام الجنوب، مرجع سابق، ص.266.

<sup>2</sup> - علي عباس عبد الجليل، "الحوار شمال-جنوب"، مرجع سابق، ص 3.

<sup>3</sup> - Aaron MUNDAYA BAHETA, La coopération Nord-Sud L'éthique de la solidarité comme alternative, L'Harmattan, paris, 2005, p.11.

<sup>4</sup> - التحدي أمام الجنوب، مرجع سابق، ص.267.

المناطق؛ وقد أدى هذا التحسن إلى انتعاش التجارة الدولية والحفاظ على دينامية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة تلك الموجهة نحو دول الجنوب.

هذا، ورافق التحسن الايجابي لسوق الشغل انخفاضا ملحوظا لمعدلات البطالة التي تراجعت إلى مستويات ما قبل الأزمة البنوية لسنة 2008م؛ ومن المتوقع أن يستمر المنحى الايجابي لنمو الاقتصاد العالمي خلال سنتي 2018 و2019، مستفيدا من نفس عوامل الدعم الايجابية لسنة 2017م<sup>1</sup>، ولكن مع أداء متفاوت بين المناطق، حيث سيتميز بنمو قوي في الولايات المتحدة والدول الناشئة والنامية، وتباطؤ الانتعاش الاقتصادي في أوروبا، إلا أن توقعات الاقتصاد العالمي ستظل محاطة بالعديد من المخاطر التي قد يؤدي تزايدها إلى الحد من استمرارية الانتعاش الاقتصادي الحالي<sup>2</sup>.

وعلى غرار البلدان النامية، نجد أن المغرب استفادة من دورة الانتعاش الاقتصادي العالمي، كما يتضح ذلك من خلال التنوع الجغرافي لشركائه وانفتاحه على أسواق خارجية أخرى؛ وقد اقترن ذلك بتعزيز جاذبية الاقتصاد المغربي للاستثمارات الأجنبية، وتأتي هذا الأداء الذي سجله المغرب من حيث تموقعه على المستوى الإقليمي والدولي نتيجة استراتيجية متعددة الأبعاد لشركات تركز على تعدد اتفاقيات التبادل الحر الموقعة بين دول الشمال والجنوب.

إضافة إلى التعبئة الفعالة لفرص التعاون المالي على المستويين الثنائي والإقليمي؛ وتهدف هذه الخيارات المهيكلة إلى تعبئة الموارد الخارجية لتعزيز نمو

<sup>1</sup> - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2019، ص.2.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.3.

الاقتصاد المغربي، وتقوية مكانته كقطب إقليمي يربط بين الأسواق من مختلف القارات<sup>1</sup>.

وفي نفس السياق، يبدو أن انتعاش الاقتصاد العالمي يتأكد تدريجيا، رغم الشكوك الناجمة عن الميولات الحمائية للإدارة الأمريكية الجديدة والصدمة التي خلفها التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (البركسيت) وآثارها المحتملة على مستقبل الفضاء الأوروبي؛ حيث يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج الداخلي الخام العالمي بنسبة 3,6% سنة 2017م و3,7% سنة 2018م<sup>2</sup>.

وتعكس المقاومة التي يتمتع بها الاقتصاد العالمي، من بين أمور أخرى إعادة التوازن التدريجي لمحركات النمو العالمي، مع دور أكبر لبلدان الجنوب من حيث خلق الثروات وتعزيز التجارة الدولية؛ ومن شأن هذا الانتعاش الاقتصادي الظرفي أن يؤثر إيجابيا على النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، نتيجة تحسن الطلب الخارجي، خاصة على المواد الأولية ودينامية الاستثمارات الأجنبية المباشرة لبلدان الشمال وبلدان الجنوب على حد سواء<sup>3</sup>.

ومن خلال جعل الانفتاح الاقتصادي على الخارج محورا رئيسيا لاستراتيجيته الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، يتبين لنا أن المغرب يواصل التنويع المحكم لروابط التعاون وتعميقها من أجل تطوير المصادر الخارجية لنمو الاقتصاد الوطني.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup> - التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية 2018، ص.12.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.13.

وفي هذا السياق، نسج المغرب شبكة واسعة من العلاقات الاقتصادية عن طريق إبرامه لاتفاقيات التبادل الحر وشراكات مع الشركاء التقليديين والدول الناشئة، بهدف ترسيخ مكانته كقاعدة تجارية ومالية إقليمية في مفترق الطرق بين أسواق القارات.<sup>1</sup>

غير أننا نلاحظ أن هناك إجماع عالمي متنامي لضرورة التعاون بين دول الشمال ودول الجنوب، باعتبارهما أداتين فعاليتين لتحفيز التنمية، كما أن هناك قبول واسع النطاق للتعاون بين بلدان الجنوب، كنموذج تعاون تنموي مكمل للنموذج التقليدي للتعاون بين الشمال والجنوب، بغرض التغلب على التحديات التقليدية وتحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.<sup>2</sup>

وتبعا لذلك، نرى في تصورنا أن المغرب أكد دائما على التزامه بتعزيز التعاون مع بلدان الجنوب حيث جعله من ضمن أولويات سياسته الخارجية، وتماشيا مع التزاماته اغتتم المغرب فرصة رئاسته لمجموعة 77 سنة 2003م من أجل القيام بالتشاور مع باقي الأعضاء، بعمل ما يلزم لتوعية المجتمع الدولي بالانشغالات الرئيسية لبلدان الجنوب على وجه الاستعجال وتنفيذ الالتزامات المتفق عليها دوليا.

وفي نفس الوقت، واصل المغرب العمل على تدعيم العلاقات بين البلدان النامية في جميع المجالات الممكنة، وتوجيه جهود مجموعة 77 نحو أهداف محددة تستجيب لفلسفة التعاون جنوب- جنوب.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص.14.

<sup>2</sup> - منظمة الأمم المتحدة، التعاون بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي، منظمة الأغذية والزراعة، 2015، www.fao.org، (18 دجنبر 2017).

وعلى العموم، تستند العلاقات بين المغرب وبلدان الجنوب على عدة مبادئ تشكل الدعائم العامة للدبلوماسية المغربية، مثل التسوية السلمية للنزاعات واحترام قواعد القانون الدولي والسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول، ومبدأ المساواة في السيادة بين الدول<sup>1</sup>.

ومن ناحية أخرى، يسترشد بالمبادئ الأساسية لسياسته الخارجية في مجال التعاون، حيث عمل المغرب على ضمان حضور فعال في المحافل والمنتديات الدولية من أجل تمكينه من خدمة مصالح الجنوب على أفضل وجه<sup>2</sup>؛ وقد حدد المغرب أولويتين رئيسيتين لدعم التعاون جنوب- جنوب وهما، توطيد التعاون مع بلدان الجنوب والدفاع عن مصالح البلدان الأقل نموا<sup>3</sup>؛ حيث يدافع المغرب عن قضايا بلدان الجنوب، ويعتقد بأن مصالحها سيكون من الأفضل خدمتها من خلال تضمينها في هذه الشراكة بعيدا عن المواجهة مع بلدان الشمال.

واعتبارا لهاته المعطيات، تبدو الأهمية البالغة للدينامية الاقتصادية التي يعرفها شركاء المغرب من دول الجنوب من فرص واعدة، وهو ما يعزز صواب التوجه الاستراتيجي الذي أخذه المغرب لتطوير التعاون جنوب- جنوب<sup>4</sup>.

وبالفعل، ما فتئ المغرب يبذل جهودا كبيرة لتعزيز علاقاته الاقتصادية والمالية والثقافية مع هذه البلدان سعيا نحو إنكفاء دينامية الاندماج الإقليمي، عبر

<sup>1</sup> - المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، بانوراما المغرب في العالم العلاقات الخارجية للمملكة، التقرير الاستراتيجي 2016، ص.5.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.6.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.7.

<sup>4</sup> - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2014، ص.2.

تطوير شتى سبل التعاون بما فيها التعاون الثلاثي حول مشاريع تنمية تركز على تقاسم المعارف والخبرات، التي يمكن أن توفرها المقاولات والأبنك المغربية<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: المغرب حلقة وصل للتعاون جنوب- شمال

عرفت علاقات المغرب مع غيره من الدول النامية وخاصة في إفريقيا، تطورا مهما على مر التاريخ، فلطالما لعب المغرب دور الوساطة التجارية بين ما كان يسمى ببلاد السودان وأوروبا؛ ونشطت من ثمة العلاقات التجارية بين المغرب وعمقه الإفريقي، فقد اهتمت الأسر المتعاقبة على حكم المغرب بتنمية وتطوير هذه التجارة وعيا منها بأهميتها لتقوية البلاد وضمان مداخيل قارة لخزينة الدولة<sup>2</sup>.

وهنا لا بد لنا من القول أن الجغرافية السياسية للمغرب، ارتكزت على العلاقة الوطيدة القائمة بين السياسة الداخلية والحرص على الانفتاح على أوروبا والشرق الأوسط وأمريكا؛ حيث طبع السياسة الخارجية المغربية هدفين، البحث عن استكمال الوحدة الترابية واستثمار الموقع الجغرافي<sup>3</sup>، في إطار البحث المستمر للحفاظ على الانتماء الإفريقي والمغاربي، مع الطموح إلى لعب الدور الأول على صعيد منطقة البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي.

وتبعاً لذلك، فالموقع الجغرافي يعد من عناصر قوة الدولة التقليدية التي لم تتأثر كثيراً بما وصل إليه الإنسان من تقدم في تكنولوجيا الاتصالات، فهو ما يزال يحتفظ بأهمية كبيرة في تحديد موازين القوة الدولية والجهوية على السواء، ويعتبر

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup> - مصطفى نافع، "العلاقات المغربية الإفريقية.. أفق واعد يؤسس لنموذج التعاون جنوب-جنوب"، هبة بريس، فبراير 2017، www.hibapress.com، (27 شتنبر 2018).

<sup>3</sup> - المصطفى المنار، "البعد الجيوبوليتيكي لعلاقة المغرب بالولايات المتحدة الأمريكية"، مركز راشيل كوري، نونبر 2013، www.rachelcenter.ps، (29 فبراير 2014).

المغرب من بين الدول التي يشكل موقعها الجغرافي على الخريطة العالمية متغيرا دائما في سياستها الخارجية<sup>1</sup>.

ومن جهة أخرى، وبفضل مختلف اتفاقيات التبادل الحر التي وقعها المغرب مع العديد من الدول (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، الامارات المتحدة، دول اتفاقية أكادير...)؛ يشكل المغرب لكافة شركائه التجاريين ومستثمريه منفذا لسوق من مليار مستهلك في 55 دولة إفريقية تمثل حوالي 60% من الناتج الداخلي الخام العالمي<sup>2</sup>.

وفي هذا الإطار، ساهم تنفيذ الاتفاقيات التجارية واتفاقيات التعاون بين المغرب والاتحاد الأوروبي في تعزيز الروابط السياسية والمبادلات التجارية والتدفقات الاستثمارية بين الطرفين، ويستفيد المغرب من دعم تقني ومالي مهم في إطار شراكته مع الاتحاد الأوروبي، إذ يعتبر هذا الأخير أول زبون للمغرب بنسبة 63,3% من إجمالي الصادرات<sup>3</sup>.

وبالتالي، فإن علاقات الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي تعتبر ذات أهمية استراتيجية، فهي لا تقتصر على التعاون الاقتصادي والمالي فحسب، بل تشمل أيضا أبعادا حيوية أخرى، كالأبعاد الاجتماعية والثقافية والهجرة والأمن، ويعكس الوضع المتقدم باعتباره مُهيّكلا للشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، الطابع المتعدد الأبعاد لعلاقات التعاون بين الطرفين، إلا أن هذه الشراكة كانت تخفي طموحات متباينة، فبالنسبة لدول الشمال كان الهدف الرئيسي يكمن في كيفية

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

<sup>2</sup> - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، ملف علاقات المغرب وإفريقيا، ص.7.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

تطوير المخاطر الآتية من الجنوب، كما هو الأمر بخصوص الهجرة السرية والإرهاب وتنامي الإسلام الراديكالي، بمعنى أن ما كان يشغلها هو الأبعاد الأمنية<sup>1</sup>.

غير أننا نلاحظ، أن المبادلات التجارية بين دول جنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي، تتطور حسب النمط التقليدي الذي يسود العلاقات بين الشمال والجنوب، حيث ما يزال الاتحاد الأوروبي يستوعب الحصة الكبرى من صادرات وواردات دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، باستثناء الأردن التي تستهدف بشكل أكبر سوق الولايات المتحدة الأمريكية.

إلى جانب الاتحاد الأوروبي، ساهمت اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، إلى جلب حوالي 120 شركة أمريكية للاستثمار في المغرب، بإجمالي حجم استثمارات بلغ 2,2% مليار دولار<sup>2</sup>.

وتجب الإشارة هنا، بأن المتغيرات الدولية بعد الحرب الباردة ساهمت في إعادة تشكيل الفكر الاستراتيجي الأمريكي، فبعد أن هيمنت الاعتبارات الجيوسياسية في حقبة القطبية الثنائية، أفرز النظام العالمي الجديد أهمية العوامل الجيواقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية وخصوصا في شمال إفريقيا، كمنطقة يجب التحكم ل أنها لأنها ستمثل الواجهة الاستثمارية للرأسمال الأمريكي في القرن المقبل<sup>3</sup>؛ بالإضافة إلى أبعاد المنطقة اللوجستية، تتميز منطقة شمال إفريقيا بتنوع حدودها

<sup>1</sup> - الحسن بوقنطار، "السياسة الخارجية المغربية 2000-2013"، مرجع سابق، ص.125.

<sup>2</sup> - التقرير المالي والاقتصادي، مشروع قانون المالية 2019، مرجع سابق، ص.21.

<sup>3</sup> - مجيد كامل حمزة، "العلاقات المغربية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول العام 2001 وآفاقها المستقبلية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 36، بدون سنة، ص.144.

البحرية وطرق المواصلات وطرق التجارة، إذ يبرز المغرب الذي يشكل أحد حلقاتها المهمة، ككيان استراتيجي<sup>1</sup>.

ويبقى أن نؤكد أن التعاون العسكري والتنسيق الأمني، في إطار الحرب على الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي الشمالي سيستمر بتحقيق فرص التقارب بين المغرب والولايات المتحدة في المستقبل، حيث أن العلاقة مع أمريكا تكتسي بالنسبة للسياسة الخارجية المغربية أهمية بخصوص تعاملها مع ملف قضية الصحراء المغربية، فالموقف الأمريكي يبقى بالغ التأثير على مسار هذه القضية سواء بالنسبة للأطراف المعنية والمهتمة أو بالنسبة للمجتمع الدولي، اعتباراً لكون الولايات المتحدة ليست قوة عادية بل هي قوة جاذبة ومؤثرة على مقاربة الدول الأخرى لهذا الملف<sup>2</sup>.

وما يمكن تسجيله في هذا الإطار، أن الاقتناع الراسخ بالاستثناء المغربي الإيجابي على المستويين العربي والإفريقي، وكوّن مساره في العهد الجديد يحمل بوادر ومؤشرات سياسية واقتصادية وثقافية، تهدف تحويل البلاد إلى قاطرة للتنمية في إفريقيا والحيلولة دون تطور أوضاعها السيئة والتي إذا استمرت ستؤدي لتهديد استقرار المنطقة، جراء اشتداد جد محتمل لوتيرة الهجرة إلى الشمال، والزيادة في حدة التطرف الديني والعربي<sup>3</sup>.

واعتباراً كذلك، لعامل القرب الجغرافي، فإن نجاح المغرب وتحقيقه للمرتكزات الأساسية لمشروعه المجتمعي الديمقراطي الحداثي سيجعل منه وجهة للاقتباس في مجال الانتقال السياسي وقاطرة لتسهيل التواصل التنموي والثقافي بين الشمال

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup>- الحسن بوقنطار، "السياسة الخارجية المغربية 2000-2013"، مرجع سابق، ص.145.

<sup>3</sup>- الحسين بوخرطة، "تدبير النموذج السياسي المغربي للتنوع الثقافي والهوياتي وإفريقيا"، جريدة الاتحاد الاشتراكي، 08 شتنبر 2010، www.maghress.com، (3 فبراير 2014).

والجنوب<sup>1</sup>، إضافة إلى تداعيات وضغوطات السياق الدولي على الطموح المعلن لتحقيق النهضة المغربية، تزداد المسؤولية جسامة عندما نستحضر الوضع الإفريقي وأزماته، فالموقع الجغرافي والاستراتيجي للمغرب في هذه القارة، يبوئه مركزا متميزا في مجال التواصل السياسي والاقتصادي والثقافي بين الشمال والجنوب؛ الوضع الذي يفرض عليه الاستفادة من دروس الماضي والحاضر، وتحويلها إلى دعامة لمجهوداته الداخلية لتقوية الدولة والمجتمع<sup>2</sup>.

وبالموازاة مع ذلك، يتضح لنا أن العولمة الاقتصادية والتطور التكنولوجي وما سبباه من انهيار لأسواق المواد الخام، وتنامي صراع الهويات العرقية والإقليمية والدينية، كل هذه التحديات والمخاطر تزيد القلق بشأن مصير القارة الإفريقية والدول المغاربية وعلى رأسها المغرب، في تنظيم العلاقات التنموية الاندماجية بين الشمال والجنوب.

ويمكن القول أن الرهان المستقبلي في مجال العلاقات بين الشمال والجنوب، يفرض حالة من الاستعجال لتغيير منطلق الدبلوماسية العالمية، لأن الفرق الزمني في مجال التنمية بين المكونين الشمال - جنوب كبير جدا، والمغرب آمن شأنه في ذلك شأن باقي الدول النامية بأن التعاون بين دول الجنوب هو مسار ضروري ومكمل للتعاون ما بين الشمال والجنوب، هذا التعاون الذي يهدف إلى تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

<sup>2</sup> - Jawad KARDOUDI, Géopolitique du Maroc, nouveau positionnement dans un monde qui change, op.cit., p.50.

<sup>3</sup> - فاطمة الحمدان بحير، السياسة الجمركية المغربية وإشكالية المبادلات التجارية الدولية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2005، ص.203.

## المطلب الثاني: إفريقيا قارة تسابق دولي

خلال العقد الأخير عرفت إفريقيا نموا ملحوظا، حيث سجلت نسبة نمو فاقت 5%، في الوقت الذي كانت فيه معدلات النمو في الدول المتقدمة تعرف بعض التراجع.

هذا وتضاعفت المبادلات التجارية الإفريقية في أقل من 10 سنوات، حيث انتقلت من 600 مليار دولار في 2005 إلى 1200 مليار دولار في 2014، وكانت هذه الزيادة في حجم التجارة الخارجية مصحوبة بتنوع الشركاء التجاريين للقارة الإفريقية، إذ أصبحت هذه الأخيرة تجذب أكثر فأكثر اقتصاديات صاعدة على حساب القوى الاستعمارية التقليدية<sup>1</sup> (الفرع الأول).

بالإضافة إلى ذلك، أدت قوة أداء كثير من الاقتصاديات الإفريقية طوال العقدين الماضيين ببعض المحللين إلى ابتكار عبارة (نهضة إفريقيا) لوصف القوة الاقتصادية المتزايدة للمنطقة، وقد زينت هذه العبارة غلاف مجلة " تايم " في ديسمبر 2012 في عدد كان يعرض سردا تفصيليا لرحلة المنطقة على مدى عقود من الضعف الاقتصادي إلى القوة المؤثرة (الفرع الثاني).

### الفرع الأول : تماسك الاقتصاد الإفريقي أمام تناقص الموارد الطبيعية

عاد النشاط الاقتصادي في إفريقيا ليسجل وتيرة نمو جيدة، حيث ارتفع بنسبة 3,2% سنة 2019م وهي نفس النسبة المسجلة خلال سنة 2018م<sup>2</sup>، مدعوما بتحسين طفيف في الاقتصاديات الثلاثة الرئيسية في المنطقة ( جنوب إفريقيا، ونيجيريا، وأنغولا)،

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص.6.

<sup>2</sup> - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2020، ص.6.

ويعزى هذا الانتعاش إلى الأداء الجيد للصادرات لاسيما المواد الأولية الفلاحية، وتبسيط شروط التمويل في الأسواق الدولية وتبني سياسات اقتصادية ملائمة للنشاط الاقتصادي<sup>1</sup>.

إلى جانب ذلك، تمتلك إفريقيا نحو 12% من احتياطي النفط العالمي، و40% من احتياطي الذهب وما يقدر ب 90% من احتياطي البلاتينيوم والكروم، وحوالي 60% من الأراضي الصالحة للزراعة وموارد كبيرة من الخشب<sup>2</sup>.

ووفقا لبيانات صندوق النقد الدولي، فإن سبعة من الاقتصاديات العشرة الأكثر نموا تقع في إفريقيا جنوب الصحراء، في الوقت الذي تحاول فيه الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التعافي من آثار الأزمة الاقتصادية، وتعاني دول أوروبية أخرى مثل اليونان وإسبانيا من أزمات اقتصادية ومعدلات بطالة مرتفعة<sup>3</sup>.

هذا، ونلاحظ أن إفريقيا غدت اليوم قطبا مهما من أقطاب النمو ووجهة جذابة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على مدى العقدين الماضيين، فقد سجلت القارة في السنوات الأخيرة، مستويات نمو سنوي أعلى من المتوسط العالمي، فهي تحتل المرتبة الثانية من حيث النمو السريع بعد جنوب شرق آسيا؛ وباستثناء التباطؤ الطفيف في النشاط المسجل سنة 2016، ينتظر أن تعود إفريقيا إلى مستويات نمو مهمة وفقا لآخر التوقعات الصادرة عن المنظمات الدولية الرئيسية<sup>4</sup>.

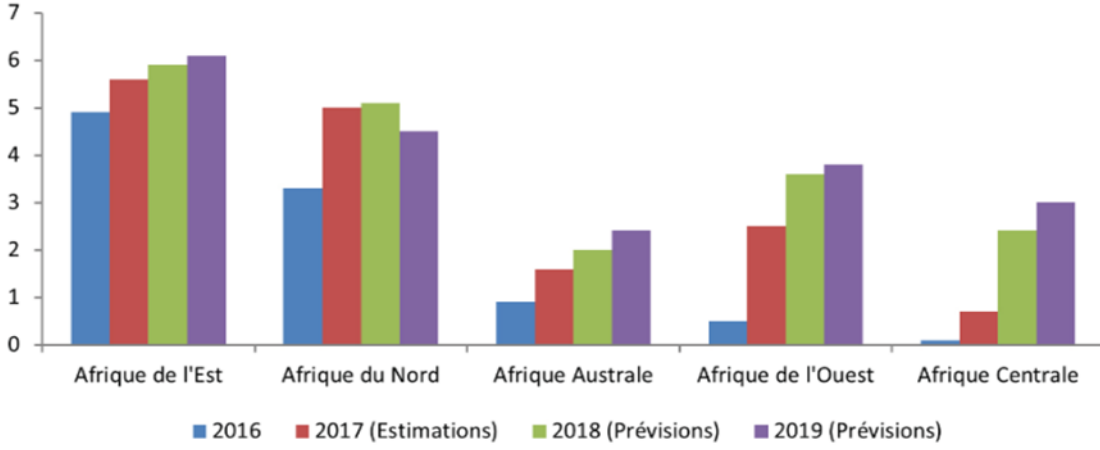
<sup>1</sup> - التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2019، مرجع سابق، ص.5.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.6.

<sup>3</sup> - سعيدة محمد عمر، "إفريقيا الصاعدة بين الهيمنة الجديدة وتحدي التنمية"، مجلة اتجاهات المستقبل، العدد الثاني، أكتوبر 2014، ص.2.

<sup>4</sup> - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، والوكالة الفرنسية للتنمية، تنمية المقاولات المغربية في إفريقيا: الواقع والآفاق، نونبر 2018، ص.4.

## نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة الإقليمية في إفريقيا<sup>1</sup>



المصدر: بيانات من البنك الإفريقي للتنمية، إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية

ومن خلال هذا الرسم المباني يتضح لنا أن دينامية النمو الإفريقي تعرف تطورا، إلا أن هناك تباينات مهمة من منطقة إلى أخرى، حيث صنفت دراسة أعدتها مؤسسة ماكينزي البلدان الإفريقية في ثلاث مجموعات كما هو مبين في المبيان أعلاه، وفقا لديناميكية نموها الاقتصادي.

وفي هذا السياق نجد المجموعة الأولى، والتي تمثل 19% من الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا تضم البلدان التي تحسنت قدرتها التنافسية في السنوات الأخيرة، والتي لا تعتمد فقط على الموارد الطبيعية المعدنية ( ساحل العاج، كينيا، إثيوبيا، رواندا، المغرب)؛ ثم المجموعة الثانية، التي تمثل 43% من الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا تضم دولا مثل، أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا وزامبيا، والتي كان نموها قويا خلال الفترة الأخيرة، لكنها تمر بفترات عدم استقرار مما يستدعي ضرورة تنويع اقتصادياتها.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وأخيرا المجموعة الثالثة، تمثل 38% من الناتج المحلي الإجمالي للقارة، تشمل البلدان ذات النمو الأكثر اعتدالا مثل، جنوب إفريقيا ودول المغرب العربي الثلاثة (مصر، ليبيا، تونس) التي تأثرت اقتصادها (بالربيع العربي)<sup>1</sup>.

هذا، ويمكننا القول أن إفريقيا لم تعد تقدم اليوم تلك الصورة النمطية التي غالبا ما انتشرت عنها كقارة للحروب الأهلية والأزمات الغذائية، كما أن التحولات السياسية التي شهدتها إفريقيا بداية التسعينات من القرن الماضي أو ما أطلق عليه في الأدبيات الإفريقية بالموجة الإفريقية للتحول الديمقراطي، قد أثرت بشكل أو بآخر على النمو الاقتصادي الإفريقي مع مرور الوقت<sup>2</sup>.

غير أنه وبعد عقود من تدهور نصيب الفرد من إنتاج الأغذية، هناك شعور بالتفاؤل بدأ يظهر من جديد بشأن التوقعات الخاصة بالزراعة في إفريقيا، حيث تجاوز النمو المنتوجات الزراعية النمو السكاني في العديد من البلدان، وانحسرت النزاعات المسلحة وبدأت القوة تدب في المؤسسات الإقليمية وشبه الإقليمية<sup>3</sup>.

إلى جانب ذلك، تعاني الزراعة في إفريقيا بدرجة كبيرة من انخفاض رؤوس الأموال، حيث يعد نصيب الفرد المشتغل بالزراعة من رأس المال أقل كثيرا منه في الأقاليم النامية الأخرى<sup>4</sup>، إضافة إلى غياب التجهيزات الملائمة للإنتاج الزراعي وعدم الاستفادة من فرص العولمة، وغياب اهتمام القادة السياسيين في إفريقيا بتبني مشاريع التنمية الوطنية.

ومن زاوية أخرى، فإن مؤشر الفقر في البلدان الإفريقية أعلى بكثير مقارنة ببقية المناطق النامية الأخرى، حيث يقدر عدد الفقراء الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص ص. 4-5.

<sup>2</sup> - سعيدة محمد عمر، "إفريقيا الصاعدة بين الهيمنة الجديدة وتحدي التنمية"، مرجع سابق، ص ص. 1-2.

<sup>3</sup> - منظمة الأغذية والزراعة، التحدي الخاص بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، منتدى الخبراء الرفيع المستوى، روما، أكتوبر 2009، ص. 1.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص. 2.

حوالي 46% من إجمالي سكان القارة، هذا بالرغم من النمو الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا في السنوات الأخيرة<sup>1</sup>.

ومن المتوقع أن يؤثر تغير المناخ سلبا على معظم الأقاليم الإفريقية، بما في ذلك الأحداث المناخية المقلقة مثل، الفيضانات وحالات الجفاف التي ستزداد وتيرتها، وإن كان ذلك سيفتح أيضا فرصا جديدة في بعض الأقاليم التي قد تتحسن فيها معدلات تساقط الأمطار؛ وبغض النظر عن كل ذلك ينبغي أن يصبح بند تغير المناخ جزءا أساسيا من جدول أعمال الزراعة والحد من المخاطر؛ إذ تشير تقديرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في هذا الإطار، إلى أن التكيف مع التغير المناخي يمكن أن يكلف إفريقيا ما بين 5% و10% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>2</sup>.

وتأسيسا على ذلك، فالحاجة الملحة لتطوير إفريقيا تستلزم العثور على طريقة لزيادة الانتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر من جهة، وتقوية النمو الاقتصادي من جهة أخرى، خاصة في دول مثل الصومال وغيرها من مناطق القارة التي تعاني من أزمة ندرة الغذاء، فوجود النفط والغاز ليس الحل الوحيد للتنمية الاقتصادية، إذ لا بد من تنويع المنتج الداخلي<sup>3</sup>.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن المشكلة الغذائية بالقارة الإفريقية ليست في نقص الموارد الطبيعية فقط، بل في سوء الإدارة ونقص الإمكانيات المادية؛ فتلك القارة التي يتوفر بها ما يزيد على 60% من الأراضي الصالحة للزراعة بالعالم، فضلا

<sup>1</sup> - حفيظة طالب، "التنمية الاقتصادية في إفريقيا: الفرص والقيود"، *قراءات إفريقية*، مارس 2018، [www.qiraatafrican.com](http://www.qiraatafrican.com)، (23 يناير 2019).

<sup>2</sup> - منظمة الأغذية والزراعة، التحدي الخاص بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مرجع سابق، ص.4.

<sup>3</sup> - حفيظة طالب، " التنمية الاقتصادية في إفريقيا: الفرص والقيود"، مرجع سابق.

عن توفر الموارد المائية، فهي بحق سلة الغذاء العالمي، إلا أن القارة في حاجة ماسة لاتخاذ الكثير من الإجراءات<sup>1</sup>.

وبالتالي، نسجل أنه رغم التطورات الاقتصادية المتلاحقة في إفريقيا، فإن ذلك لم يترجم إلى تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية وحياة أفضل للشعوب الإفريقية، فما زال الفقر مهيمنا ومعدلات البطالة مرتفعة والبنية التحتية ضعيفة، ما يمكن أن يحد من امكانيات النمو في المستقبل<sup>2</sup>.

وبالرغم مما تزخر به إفريقيا من موارد طبيعية وبشرية متنوعة ومتعددة، إلا أن التوقعات الاقتصادية لدول إفريقيا جنوب الصحراء، ما تزال محاطة بالمخاطر بسبب تباطؤ النمو المتزايد لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين، وتشديد شروط التمويل في جميع أنحاء العالم<sup>3</sup>.

وفي تصورنا، فتنمية إفريقيا اقتصاديا تحتاج إلى تكثيف جهود دولها وتعظيم مصالحها وأهدافها المشتركة، في سبيل تحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، في اتجاه الحد من عدم المساواة والفقر وقلة الفرص ونقص الخدمات الأساسية، باتباع خطوات التحول الهيكلي أي التغيير في فرص العمل وطرق الإنتاج<sup>4</sup>، عن طريق تطوير الاقتصاد عبر تنويع السلع المصنعة والاعتماد على الصناعات التحويلية وعدم ربط الاقتصاد الوطني بالمقومات الريفية فقط، ما سيؤدي إلى توزيع عادل وأكثر إنصافا للدخل.

<sup>1</sup> - محمد فرج عبد العليم علام، "الوضع الغذائي في قارة إفريقيا بين التهديدات الحالية وآفاق التنمية المستقبلية"، *قراءات إفريقية*، العدد 42، أكتوبر 2019، ص.70.

<sup>2</sup> - سعيدة محمد عمر، "إفريقيا الصاعدة بين الهيمنة الجديدة وتحدي التنمية"، مرجع سابق، ص.5.

<sup>3</sup> - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية 2016، ص.8.

<sup>4</sup> - حفيظة طالب، "التنمية الاقتصادية في إفريقيا: الفرص والقيود"، مرجع سابق.

## الفرع الثاني: التحديات القارية المطروحة والفرص المتاحة

أصبحت القارة الإفريقية تمثل مستقبل العالم ومحط اهتمامه نظرا لما تزخر به بلدانها من موارد طبيعية وبشرية هائلة، حيث إنها تشكل الحدود الجديدة للاقتصاد والتنمية، مما يجعلها تتطلع إلى لعب دور أساسي على الساحة الدولية إلى جانب القوى العظمى، وقد حققت دولها في العشرية الأخيرة درجات متفاوتة من التقدم الاقتصادي والسياسي في إطار جهود حثيثة لتحقيق التكامل الجهوي الإفريقي، والبحث عن حلول إفريقية للمشاكل الاقتصادية والأمنية المطروحة<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق، يمكن القول أن الجغرافيا والتاريخ يقدمان الإجابة، فإفريقيا جغرافيا تشبه (شندويتش) منبعجا؛ فلكي تربط هذه القارة الفريدة بين مناطق كل من الشمال والجنوب المعتدلة، امتلكت قلبا استوائيا ثخينا يرقد بين منطقة معتدلة في الشمال وأخرى في الجنوب، وهذه الحقيقة الجغرافية البسيطة تفسر إلى حد كبير أحوال إفريقيا<sup>2</sup>.

إن إفريقيا مستمرة في التشكل عبر طرق عديدة، بالتاريخ الطويل والجغرافيا، فمن بين أغنى عشر دول في القارة تلك التي يتجاوز فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3500 دولار أمريكي، توجد تسع دول تقع كليا أو جزئيا في المناطق المعتدلة، وهي مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب في الشمال وسوازيلاند وجنوب إفريقيا وبوتسوانا في الجنوب، أما الغابون فهي الدولة الإفريقية الاستوائية الوحيدة التي تشملها القائمة<sup>3</sup>.

وبالإضافة إلى هذا، فإن حوالي ثلث دول القارة باستثناء الجزر هي دول مغلقة والنهر الإفريقي الوحيد الصالح للملاحة بين البحر وداخل القارة لمسافة طويلة هو نهر

<sup>1</sup> - جيرد داموند، "نظرة إلى إفريقيا"، الثقافة العالمية، العدد 135، مارس - أبريل 2006، ص. 57.

<sup>2</sup> - جيرد داموند، "نظرة إلى إفريقيا"، مرجع سابق، ص. 58.

<sup>3</sup> - محمد فائق، إفريقيا والمتغيرات الجديدة في العالم المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، مرجع سابق، ص. 170.

النيل، وبما أن الطرق البحرية هي أرخص وسيلة لنقل السلع الثقيلة، فإن الجغرافيا تعرقل تقدم القارة مرة أخرى<sup>1</sup>.

لعل إدراك الغرب للأهمية الاستراتيجية للساحل ليس أمرا مستحدثا، وإنما الجديد هو شمولية الساحل بعمقه الاستراتيجي لعقدة اللأمن الغربي، ففي الوقت الذي اتجهت فيه الولايات المتحدة الأمريكية نحو تبني مقاربة إعادة الانتشار الجيوستراتيجي في القارة الإفريقية، تعيش فرنسا تخبطا في سلوكها الخارجي إزاء الساحل بين محاولة إحياء إرثها الكولونيالي أو لبس عباءة الاتحاد الأوروبي بحثا عن الشرعية والمسوغات الرسمية والشعبية لدعمها للتدخل في القارة، في ظل المزاحمة الصينية ومصالح القوى النامية<sup>2</sup>.

وهكذا، برزت الصين كأكبر شريك تجاري للقارة الإفريقية في حين تراجعت الولايات المتحدة للمركز الثاني، كما عرفت المبادلات التجارية بين إفريقيا وقوى نامية أخرى، كالهند وتركيا والبرازيل وكوريا الجنوبية تطورا كبيرا، الشيء الذي يبرز مدى الاهتمام الذي توليه هذه القوى للقارة الإفريقية<sup>3</sup>.

ونظرا للموقع الاستراتيجي المتميز للقارة على الصعيد العالمي، وغناها بالموارد الطبيعية وتنوعها؛ فهي صاحبة ثاني أكبر بسات أخضر في العالم، ولديها إمكانات هائلة في مجال الزراعة وموارد مائية غنية؛ كما لديها على احتياطات طاقة ومعدنية مهمة؛ فمن أصل 50 معدنا عالميا تتوفر القارة على احتياطي ضخم في 17 دولة؛ ومقومات بشرية هائلة أساسها هرم ديمغرافي فتي ما يوفر يدا عاملة نشيطة ورخيصة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - جيرد داموند، "نظرة إلى إفريقيا"، مرجع سابق، ص 60-61.

<sup>2</sup> - جميلة غلاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، ديسمبر 2014، ص 332.

<sup>3</sup> - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، ملف علاقات المغرب وإفريقيا، مرجع سابق، ص 6.

<sup>4</sup> - محمد طيفوري، "إفريقيا.. مفارقات قارة المستقبل"، مجلة العربي الجديد، أكتوبر

2017، www.alaraby.co.uk، (7 دجنبر 2015).

والجدير بالذكر، أن الساحل الإفريقي يمثل إحدى الفضاءات الجيوسياسية التي جذبت اهتمام الدوائر السياسية والبحثية، بعد أن كانت منطقة هامشية ومعزولة زمن الحرب الباردة؛ بسبب التفاعلات التي أفرزتها، ولحسابات متعلقة بالاهتمام الدولي الجديد وارتباطات مصالح الأطراف والقوى الخارجية التي باتت لها تطلعات في المنطقة.

إضافة إلى ذلك، فقد كان للتحويلات التي نتجت عن العولمة وتعددية المخاطر أن تحولت المنطقة إلى بؤرة للتهديدات الأمنية؛ كما تشير المعطيات الجيوسياسية إلى أن منطقة الساحل والصحراء بحكم ما تتمتع به من خصوصية، تحولت إلى فضاء انكفاء استراتيجي ومنطقة عبور مثالية لمختلف أشكال التجارة المحظورة بالنظر لصعوبة الرقابة عليها والتحكم فيها من الاتجار بالبشر إلى تجارة السلاح والمخدرات<sup>1</sup>.

إلى جانب ذلك، فإفريقيا ليست إلا صور متعددة تصطدم فيها مشاريع النهضة بحجر الزاوية الأهم المتمثل في رجال النهضة، عندما نقلت صفحات التاريخ نلحظ أن أي مشروع للنهضة ما كان ليتمثل واقعا دونما وجود إرادة دافعة؛ حيث يرى كثير من المحللين أن المشروع النهضوي الإفريقي ينبغي أن يكون متعدد الجوانب بتعدد المشكلات والتحديات، وهذا يعني أننا لا نسير في الاتجاه الصحيح عندما نقصر رؤيتنا للإصلاح وإعدادنا للكفاءات والطاقات على زاوية واحدة أو اثنتين، عبر نظرة أحادية قصيرة المدى<sup>2</sup>.

وفي زمن غياب زعماء إفريقيا الكبار كالمغفور له الملك محمد الخامس وجمال عبد الناصر ونيلسون مانديلا....أوشكت إفريقيا على الاستسلام لقدرها المطبوع بالخضوع وتداعيات الحروب الأهلية والتقلبات المناخية والنزوح الجماعي وتفرغ القارة السمراء من سكانها نحو الشمال بعيدا عن العطش والجوع والعنف والإرهاب....<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - جميلة غلاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مرجع سابق، ص.333.

<sup>2</sup> - خير الله بن طالب، "إفريقيا ومشاريع النهضة"، *قراءات إفريقية*، العدد الرابع، سبتمبر 2009، ص.2.

<sup>3</sup> - عبد الله بوصوف، "المغرب وإفريقيا: نحو آفاق جديدة لعلاقة متجددة"، *مجلة دعوة الحق*، العدد 421، يونيو

2017، ص.31.

وهكذا، نلاحظ أن إفريقيا تعاني من مشكلات على مستوى الاقتصاد والتعليم والثقافة، وقبل ذلك كله على مستوى التوجه والقرار، رغم النجاحات التي سجلت على مستوى الزيادة في النمو الاقتصادي وتراجع النزاعات والتحرر السياسي والحكامة الجيدة، ما يزال الفقر متجذرا في القارة على نطاق واسع، مما يتطلب التعجيل بتحقيق أهداف الألفية للتنمية خاصة في البلدان ذات الكثافة السكانية الكبيرة، إذ أصبحت نسبة الفقر في القارة الإفريقية تشكل تحديا كبيرا، فهي تستوعب 30% من فقراء العالم، الأمر الذي يجعل هذه القارة تسجل نسبة نمو بطيئة وغير منتظمة بالمقارنة مع المناطق النامية الأخرى<sup>1</sup>.

ولا شك أن تحديات النمو التي تواجهها البلدان الإفريقية، صعبة ومع ذلك فهي ليست مستعصية على الحل، وخير دليل التجربة الآسيوية، فهذه البلدان على مدى العقود الثلاث ونصف الأخيرة تمكنت من الخروج من فخ الفقر والشرع في النمو المستدام وتحقيق المكاسب السريعة على مستويات المعيشة، وفي الآونة الأخيرة استطاعت هذه البلدان التغلب على الأزمة المالية واستئناف النمو<sup>2</sup>.

غير أن ذلك، لا يمنعنا من القول بأن عملية التنمية في إفريقيا جنوب الصحراء بلغت أعلى معدلات لها منذ سن 1960م، كما حققت في السنوات الأخيرة أقوى معدلات النمو، وسجلت أدنى معدلات التضخم منذ ثلاثين عاما، وكثير من البلدان الإفريقية كما يشير تقرير مؤشرات التنمية في إفريقيا "إلى أنها تجاوزت المرحلة الحرجة وأنها في سبيلها للمضي على المسار لتحقيق معدلات نمو اقتصادية أشد ثباتا وأكثر سرعة وهي معدلات ضرورية لتخفيض مستويات الفقر المرتفع<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - Benno NDULU, "challenges of African growth, opportunities constraints, and strategic directions", The world bank, Washington, 2007, p.1.

<sup>2</sup> - Ibid., p.4

<sup>3</sup> - محمد المختار، "الاستثمار في إفريقيا آمال وتحديات"، قراءات إفريقية، العدد الرابع، سبتمبر 2009، ص.5.

وفي هذا الاطار، أشارت دراسات استشرافية أنه بحلول سنة 2030م يمكن لقطاع الزراعة والصناعة في إفريقيا إنشاء سوق بقيمة ترليون دولار، في حال استثمار الموارد المائية المتجددة التي لا يتم استغلال سوى 2% منها، كما يتوقع البنك الإفريقي للتنمية أن تتحول إفريقيا إلى سوق استهلاكية كبيرة، نظرا إلى نموها الديمغرافي السريع، فبحلول سنة 2050م ستبلغ ساكنة القارة حوالي 2,4 مليار نسمة أي ربع سكان العالم<sup>1</sup>.

ويمكن القول أن ثروات إفريقيا من أسباب الهجمة الاستعمارية الغربية عليها في القرنين التاسع عشر والعشرين، كما كانت من أسباب بعض الحروب الداخلية؛ فاستغلال ثرواتها الطبيعية لم يكن هدفا للجماعات المتصارعة في الداخل فحسب، بل كان أيضا هدفا للقوى الخارجية التي تدخلت في النزاعات الأهلية مدفوعة بمصالحها الاقتصادية<sup>2</sup>.

واليوم تتسابق الدول نحو إفريقيا في تنافس محموم، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين وروسيا والهند وكوريا وتايوان والبرازيل، وجميعها تسعى للنفاذ إلى ثروات القارة وخاصة مصادر النفط؛ ويحذر (ايان غاري) محلل السياسة النفطية بمنظمة أوكسفام العالمية من أن "القارة أصبحت بقعة ساخنة لسباق دولي محموم للاستثمار في قطاع النفط"<sup>3</sup>.

وتأسيسا على ذلك، بدا واضحا أن الولايات المتحدة نجحت في إغراء الأفارقة بالمشاريع التي طرحتها، حيث أصبحت القارة مع بدايات عصر العولمة هدفا لدبلوماسية التجارة الكبرى، التي جعلت منها الولايات المتحدة الأمريكية محور سياستها الخارجية<sup>4</sup>، وفي مقابل ذلك، ارتبط صراع المصالح في إفريقيا بالتنافس الأمريكي - الفرنسي بشكل

<sup>1</sup> - محمد طيفوري، "إفريقيا.. مفارقات قارة المستقبل"، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - محمد المختار، "الاستثمار في إفريقيا آمال وتحديات"، مرجع سابق، ص.7.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه الصفحة نفسها.

<sup>4</sup> - ياسر أبو حسن، "صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا أنموذج التنافس الأمريكي - الصيني على

السودان، العدد 45، بدون سنة، مجلة دراسات إفريقية، ص.14.

أساسي، وكان من آثاره توجه الصين إلى إفريقيا وفرض نفوذها على بعض المناطق فيها<sup>1</sup>.

وهكذا، تزايدت أهمية حضور الصين في القارة الإفريقية حتى صارت الشريك التجاري لدول القارة مع نهاية سنة 2010م، فمذ وصول الرئيس الصيني السابق (هو جينتاو) إلى السلطة سنة 2003م، تسارعت وتيرة الحضور الصيني في إفريقيا ليتفاجأ العالم في نوفمبر 2006م بانعقاد قمة صينية- إفريقية في بكين، حضرها 48 زعيما أفريقيا؛ لتكون بمنزلة الإعلان المباشر لما بات يعرف بالظاهرة الصينية في إفريقيا<sup>2</sup>.

هذا، ويشار إلى أن الاهتمام بإفريقيا ليس حديث العهد لكون العلاقات الصينية- الإفريقية قديمة وترجع بدايتها إلى الخمسينيات من القرن الماضي؛ فمذ مؤتمر باندونغ للدول الأفرو- آسيوية سنة 1955م والذي عقد في ظل المناخ التحرري للبلدان الآسيوية والإفريقية من نير الاستعمار، بدأت الصين تعبر عن مكانة إفريقيا في سياستها الخارجية<sup>3</sup>.

وبالتالي، ستحقق السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا تقدما كبيرا في العقد الأخير على المستوى الجيو- اقتصادي، تمثل في جعل القارة خزانا للمواد الأولية الضرورية للصين لمواصلة بناء اقتصادها الصاعد نحو السيطرة على الاقتصاد العالمي، كما أنها أصبحت المنافس الأساسي للوجود الأمريكي<sup>4</sup>؛ أما على مستوى الترجمة السياسية لهذا الحضور من حيث تحقيق المصالح الجيوسياسية للصين، ما زالت السياسة الخارجية بعيدة في جعل الصين اللاعب الذي له الكلمة العليا في الساحة الإفريقية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص.28.

<sup>2</sup> - توفيق عبد الصادق، "مركزات السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا"، سياسات عربية، العدد 5، نوفمبر 2013، ص. 107.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.108.

<sup>4</sup> - توفيق عبد الصادق، "مركزات السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا"، مرجع سابق، ص.114.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ومن جهة أخرى، فإن هذه النظرة الاستراتيجية محكومة بمتغيرات البنية الدولية، وبالأولويات الملحة في السياسة الخارجية الصينية، فبكين تطرح نموذجا للشراكة وفق شعار المشاركة في الحصول على المكاسب، وهو معارض بشكل مباشر للنموذجين الغربي والياباني.

وعلى العموم، فإن على إفريقيا أن تتحد لمواجهة هذه التحديات وتأخذ على عاتقها مهمة الإصلاح السياسي والاقتصادي من خلال تبني منظور جامع للأمن والتنمية، وعلى صناع القرار في إفريقيا تحمّل المسؤولية التاريخية للدفاع عن استقلالهم وكرامتهم بما يحقق شعار (إفريقيا للأفريقيين)، ويجعل ثروات القارة الغنية ومواردها تعود بالنفع عليهم جميعا<sup>1</sup>.

وهنا لا بد من التوقف أمام رأي طرحه الرئيس الأوغندي (يوري موسفين)، مفاده أن قليلا من التهميش قد يفيد لأن إهمال القارة من قبل القوى العالمية ربما يعطيها الفرصة الحقيقية لكي تنمو، اعتمادا على مواردها وإمكاناتها دون مساعدة أحد، ذلك أن هذا الاعتماد الذاتي قد يؤدي إلى إعادة الثقة بدول القارة ليعود المجتمع الدولي إلى الاهتمام بها مرة ثانية، والنظر إليها بوصفها قوة ينبغي أخذها بعين الاعتبار في الحسابات السياسية العالمية.

<sup>1</sup> - ياسر أبو حسن، "صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا أنموذج التنافس الأمريكي - الصيني على السودان"، مرجع سابق، ص.15.

## خاتمة القسم الأول:

يعتبر تنويع العلاقات الدولية خاصة الاقتصادية منها هدفا أساسيا بالنسبة لأية دولة نامية، حيث تسعى معظم دول الجنوب إلى فك ارتباطها بعدد من الدول في تعاملاتها الاقتصادية الخارجية، والبحث عن شركاء جدد يساهمون في تحسين أداء تعاملاتها الخارجية ورفع مردوديتها<sup>1</sup>.

ونظرا لقصور علاقات دول الجنوب مع شركائها من دول الشمال في الوصول إلى تحقيق أهداف سياستها التنموية، فقد توجهت معظم هذه البلدان إلى البحث عن بناء علاقات اقتصادية بينية، وهو ما أدى إلى رفع نسبة التعاون جنوب- جنوب ضمن التعاملات الدولية، راسما بذلك معالم جديدة لجغرافيا العلاقات الدولية، كما نلاحظ أن العلاقات الاقتصادية بين دول الجنوب، سجلت تحسنا ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث انزاحت معظمها للدخول في مشاريع للتكامل الجهوي، ما أدى إلى ارتفاع نسبة مبادلاتها التجارية والنقدية البينية من ناحية القيمة والهيكل.

إلى جانب ذلك، سمحت الأوضاع الهيكلية التي تميز اقتصاديات دول الجنوب، وتوفرها على موارد طبيعية وبشرية ومقومات مهمة في مختلف المجالات الاقتصادية، بوجود عدد كبير من ميادين التعاون، كالتعاون التجاري والتعاون في مجال الاستثمار والتكنولوجيا، إذ عملت دول الجنوب على استثمار إيجابيات نماذج التكامل الاقتصادي في مسيرة تعاونها البيني، من خلال إبرام العديد من اتفاقيات التكتل والتوحد على اختلاف درجاتها التكاملية.

<sup>1</sup> - محمد يعقوب/ محمد زيدان، "التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب بين معالم تطور اقتصاديات الجنوب واتجاهات تشكل الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سابق، ص.19.

هذا، وقد ظهر ذلك جليا في مناطق العالم النامي، كآسيا في آسيا، والكوميسا في إفريقيا، ومجلس التعاون الخليجي في العالم العربي، والميركوسور في أمريكا الجنوبية وغيرها من مشاريع التكامل الاقتصادي جنوب-جنوب<sup>1</sup>.

ونتيجة لذلك، فقد استوعب المغرب هذه التحولات التي يشهدها العالم، وحاول رسم توجهات جديدة لسياسته الخارجية تجاه محيطه الإقليمي والدولي، من خلال وضع استراتيجية للتعاون جنوب-جنوب أكثر ملائمة تستهدف بالدرجة الأولى جواره في إفريقيا جنوب الصحراء، وجعله أرضية لعلاقاته مع غيره من القوى الدولية، ولعل العمل على تقوية الشراكة على الصعيد الإفريقي كان الاهتمام الأساسي للدبلوماسية المغربية خلال السنوات الأخيرة<sup>2</sup>.

ويتضح لنا ذلك من خلال تكثيف تبادل الزيارات وتقوية التعاون والتنظيم الدوري للجان التعاون الثنائي وتعزيز التعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي الأطراف، ومشاركة المغرب في اجتماعات ومنتديات التعاون، الخاصة بالشراكات والتجمعات الجهوية ذات الصلة بإفريقيا، مع تشجيع القطاع الخاص المغربي على توسيع استثماراته وخلق مجالس للأعمال وتطوير الشراكات الاقتصادية، لهذا كان ضروريا وضع استراتيجية بعيدة المدى من أجل التنبؤ بالتطورات الإيجابية ودينامية التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تلوح في الأفق بإفريقيا جنوب الصحراء.

غير أن ما تم إنجازه من تعاون بين المغرب ودول الجنوب، ما زال في حاجة إلى دعم وجهد مستمرين، فمقضية تمويل التنمية تأتي على رأس التحديات التي ينبغي التغلب عليها، إضافة إلى أزمة المديونية الثقيلة حيث وصل حجم الدين الخارجي للدول

<sup>1</sup> - Sebastian SANTANDER, "un regard comparatif sur les régionalismes africain et latino-américain", Transformation, *Revue interventions économiques*, Mars 2017, pp.7-8.

<sup>2</sup> - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، العلاقات المغربية الإفريقية: طموح نحو حدود جديدة، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، شتنبر 2014، ص.25.

النامية إلى حوالي 744 مليار دولار سنة 2019 حسب تقرير إحصاءات الديون الدولية الصادر عن البنك الدولي<sup>1</sup>، التي تعاني منها العديد من دول الجنوب.

---

<sup>1</sup> - الموقع الرسمي للبنك الدولي، [www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org)، (19 دجنبر 2020).

# العلاقات بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء، نموذج للتعاون جنوب-جنوب

## القسم الثاني: العلاقات بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء، نموذج

### للتعاون جنوب-جنوب

إن التوجهات السياسية لكل دولة، تنبثق من مجموع تصوراتها وقيمها بما لا ينفصل عن كيان وذات المجتمع وروحه ومحركاته، التي تمتد عبر المظهر المادي المجرد إلى المقومات المعنوية، وعليه فإن تحليل توجهات السياسة الخارجية، ولاسيما لدولة بحجم المغرب تجاه القارة الإفريقية أمر في غاية الأهمية؛ فقبل أكثر من عقد من الزمان، ومع اعتلاء الملك محمد السادس العرش وقع تحول جذري في السياسة الخارجية المغربية، تمثل في العودة إلى إفريقيا، إذ كان يؤخذ على المغرب توجهه نحو أوروبا خاصة بعد انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984م.

ومع مرور الوقت، وضعت الدبلوماسية المغربية نصب عينها هدفا استراتيجيا تتمثل في الرقي بالتعاون مع الدول الإفريقية إلى مستوى شراكة حقيقية وتضامنية، في إطار مقارنة جديدة طبقا لروح دستور 2011م، الذي جاء في تصديره ما يلي "تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية ولا سيما مع بلدان الساحل والصحراء"<sup>1</sup>.

وفي نفس الإطار، فإن الملك محمد السادس استعمل في الذكرى 38 للمسيرة الخضراء سنة 2013 والخطاب المسيرة الخضراء ل 6 نونبر 2016م، أسلوبا مباشرا لا يحتاج لكثير عناء لشرح مراميه ذات البعد القاري، وهذا ما يبرر اتخاذ خريطة إفريقيا كخلفية حملت أكثر من رسالة مباشرة بأن المغرب مكون إفريقي، وأن مستقبل المغرب في إفريقيا ومستقبل إفريقيا في المغرب<sup>2</sup>.

وبناء على ما تقدم، فإن هذا القسم يتضمن محورين أساسيين أحدهما منصب حول التوجه الاستراتيجي للمغرب نحو إفريقيا جنوب الصحراء (الفصل الأول)، في حين

<sup>1</sup> - تصدير، دستور المملكة المغربية ، يوليوز 2011، ص.20.

<sup>2</sup> - عبد الله بوصوف، "المغرب وإفريقيا: نحو آفاق جديدة لعلاقة متجددة"، مرجع سابق، ص. 31.

تم تخصيص (الفصل الثاني) للحديث عن الدبلوماسية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء، وكيف تم رسم هذه الدبلوماسية بما يتلاءم مع تحولات البيئة الدولية.

## الفصل الأول: التوجه الاستراتيجي للمغرب نحو إفريقيا جنوب

### الصحراء

إن المغرب مرتبط بإفريقيا بفعل انتمائه الجغرافي لها، حيث أن المعطى التاريخي قد عمق من هذا الارتباط وجعله خاضعا لجدلية التأثير والتأثر في علاقاته بدول القارة خصوصا في إطار الملف السياسي للدبلوماسية المغربية في الفترات السابقة، كما تبرز أهمية الأبعاد الاقتصادية في الوقت الحالي<sup>1</sup>.

وفي هذا الإطار، تكتسي المنطقة الإفريقية أهمية قصوى بالنسبة للمغرب باعتبارها عمقا استراتيجيا، الأمر الذي دفع بالمغرب إلى التعبير عن ذلك سياسيا، وهو ما تم التأكيد عليه في الدستور، بأن المغرب دولة إفريقية تجعل من بين أهدافها تحقيق الوحدة الإفريقية، هذا الارتباط العضوي جعل التفاعل بينهما أمر حتمي<sup>2</sup>.

وتشكل العلاقات جنوب- جنوب أهمية كبرى في قائمة أولويات السياسة الخارجية المغربية، نظرا لما يمكن أن تُتيحه من فرص واضحة في المنظورين المتوسط والبعيد للدبلوماسية المغربية من تنويع وتعدد مراكز التواصل في العالم، خاصة مع بروز متغيرات وتحولات دولية متسارعة أفرزها واقع عالمي جديد، الشيء الذي يستوجب تنويع الشركاء من أجل سد النقص على مستوى الحوار شمال-جنوب، وكل ما يترتب عنه من تداعيات وتبعات سلبية وخلق مجالات أخرى للتعاون مع دول الجنوب (المبحث الأول)، حيث اقتنع المغرب بتعميق نفوذه في عمقه الإفريقي بالتزامن مع القيام بأدوار التنمية

<sup>1</sup> - Jawad KARDOUDI, Géopolitique du Maroc, nouveau positionnement dans un monde qui change, op.cit., pp.47-48.

<sup>2</sup> - بوشرى لحسيني، ديناميكية الدبلوماسية المغربية تجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة، مرجع سابق، ص.2.

في العديد من دول غرب إفريقيا، وأن هذه التجربة مطلوب مشاركتها مع دول إفريقية أخرى.

وتبعاً لذلك، كان قرار العودة السياسية إلى الاتحاد الإفريقي مقترنا باستراتيجية مدروسة أساسها الشراكة الندية، والتعاون التضامني والتكاملي فيما بين البلدان الإفريقية<sup>1</sup> (المبحث الثاني).

### المبحث الأول: المغرب والفضاء الإفريقي، تفاعل متعدد الأبعاد

لقد سبق للملك الحسن الثاني في كتاب التحدي، أن اعتبر المغرب شبيهاً بتلك الشجرة التي تمتد جذورها المغذية امتداداً عميقاً في قلب التراب الإفريقي، وتتغذى بفضل أوراقها التي يقويها النسيم الأوروبي.

وهو ما أكد عليه العاهل المغربي محمد السادس في خطاباته خلال السنوات الأولى لاعتلائه العرش حيث أشار إلى أنه: " إذا كان المغرب ينتمي إلى العالم العربي، والإسلامي، فإن موقعه الجغرافي على رأس القارة الإفريقية...يحتم علينا متابعة سياسة والدنا المتسمة بالفتوح والحوار، وبتقوية روابط التعاون مع أشقائنا الأفارقة..."<sup>2</sup>.

وبناء على هذا المنطق، فإن هناك أسباب تاريخية وحضارية وجيوستراتيجية مشتركة تدفع نحو الاهتمام بمسار العلاقات المغربية - الإفريقية، خاصة في ظل المتغيرات الدولية وازدياد التنافس الدولي على المنطقة، إضافة إلى الماضي الحضاري والتاريخ المشترك الذي جمع بين المغرب دول المنطقة، (المطلب الأول)؛ كما ظلت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء حاضرة في أجندة الدبلوماسية المغربية، نظراً للمعطيات التي تجمع المغرب بالمنطقة تاريخياً وجغرافياً واقتصادياً<sup>3</sup> (المطلب الثاني).

<sup>1</sup> - عبد الفتاح الفاتحي، "عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي: خطوة لتنفيذ استراتيجية تعاون جنوب-جنوب"، دعوة الحق، العدد 421، يونيو 2017، ص.23.

<sup>2</sup> - خطاب العرش، 30 يوليوز 1999.

<sup>3</sup> - فاطمة الزهراء الثلوث، السياسة الخارجية المغربية اتجاه دول المغرب العربي، رسالة لنيل دبلوم الماجستير في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2009، ص.8.

## المطلب الأول: البعد الحضاري في العلاقات المغربية-الإفريقية

إلى جانب العلاقات السياسية والاقتصادية التي ميزت العلاقات المغربية الإفريقية، نشطت الروابط الروحية والدينية بين الطرفين، فالمغرب يعود له الفضل في نشر الإسلام السني في تخوم إفريقيا عبر الزوايا برعاية رسمية، وهو ما أثمر في النهاية امتداد الإسلام داخل القارة الإفريقية<sup>1</sup>.

وفي إطار مقاربة ناعمة للتوغل في إفريقيا، طوّر المغرب خلال السنوات العشر الأخيرة استراتيجية جديدة لتصدير تجربته في مجال الأمن الروحي إلى عدد من البلدان الإفريقية<sup>2</sup>.

وسنحاول كشف اللثام عن التفاعل الحضاري بين المغرب وإفريقيا، ودوره في تيسير هذه العلاقات والتأثير في الشعوب الإفريقية في مجالات اللغة والثقافة (الفرع الأول)، ثم الوقوف على الاستراتيجية الدينية الإقليمية في إطار رؤية طموحة تستهدف تعميق النفوذ السياسي والاقتصادي للمغرب في القارة السمراء، والتي تتجسد ملامحها في العديد من المبادرات الرامية إلى توثيق التعاون المغربي- الإفريقي<sup>3</sup> (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: الحوار الثقافي بين المغرب والبلدان الإفريقية

إن الحديث عن العلاقات المغربية الإفريقية، يمكن إرجاعه إلى العصور القديمة، حيث ظهرت بالمغرب عدة دول قوية على مر القرون، استطاعت أن تبصم حضارتها على أرضه، كالدولة الإدريسية المؤسسة لنظام الحكم بالمغرب لم يكن لها طموحات خارج المغرب وحدوده، غير أنه مع مجيء الدولة المرابطية بدأ التطلع

<sup>1</sup> - منير روكي، "ملاحم من العلاقات التجارية والاقتصادية بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء"، مرجع سابق، ص.61.

<sup>2</sup> - سليم حمينات، "تصدير الأمن الروحي كآلية استراتيجية لدعم التمدد المغربي في إفريقيا"، المعهد المغربي لتحليل السياسات، يوليو 2018، ص.5.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.5.

نحو الجنوب، خاصة نحو السودان الغربي بهدف نشر الدعوة الإسلامية بقيادة عبد الله بن ياسين<sup>1</sup>.

وفي نفس السياق، ابتدأت العلاقات والصلات الثقافية بين المغرب ومناطق إفريقيا جنوب الصحراء منذ وقت مبكر لاسيما بعد دخول الإسلام، مما سمح بحدوث تفاعل وتداخل ثقافي بين المغرب وإفريقيا (الفقرة الأولى)، وإيفاد الرحلات العلمية (الفقرة الثانية).

### الفقرة الأولى: التفاعل الثقافي بين المغرب والدول الإفريقية

لم يكن المشترك الثقافي بين المغرب وإفريقيا وليد عوامل جديدة وتقاطعات معاصرة، فرضتها ظروف العصر القائمة على ضرورة العمل وفق تكتلات اجتماعية واقتصادية، وإنما ترجع أصول هذا المشترك إلى فترة العصر الوسيط، وبالتحديد إلى عهد الدولة المرابطية التي انطلقت أساسا، من جوار أبرز المحاور التجارية الصحراوية؛ إذ كانت قبائل صنهاجة التي عانت من الفرقة والتشرذم السياسي مستقرة في الصحراء إلى حين قدوم (عبد الله بن ياسين)، حيث سادت شمال إفريقيا والأندلس ووصلت إلى السنغال ومالي وغيرها<sup>2</sup>.

ومن الثابت تاريخيا، أن الدولة المرابطية نجحت في تكوين المرحلة الجينية للدولة الجديدة التي اتجهت إلى تأسيس دولة مترامية الأطراف شمالا وجنوبا نحو

<sup>1</sup> - بوشري لحسيني، ديناميكية الدبلوماسية المغربية تجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة، مرجع سابق، ص.14.

<sup>2</sup> - نور الدين الحداد، "ملاحم من مسار العلاقات المغربية الإفريقية عبر التاريخ"، دعوة الحق، العدد 421، يونيو 2017، ص.44.

المغرب الأوسط، كما ساهم المرابطون في ترسيخ المذهب المالكي بمنطقة الساحل والصحراء، بعد أن سار الأمير (أبو بكر بن عمر) إلى الصحراء وسكن أحوالها<sup>1</sup>.

وبالتالي، فقد شكل الجنوب عمقا استراتيجيا للمغرب من النواحي الأمنية والاقتصادية، وبرز ذلك بوضوح في فترة حكم الدولة السعدية التي نأت بنفسها، على خلاف دول سابقة مثل المرابطية والموحدية والمرينية، عن المغامرة العسكرية في اتجاه المغربين الأوسط والأدنى من جانب أفقي، وعن تركيز النفوذ في بلاد الأندلس من جانب رأسي؛ فبدلا من ذلك ركزت جهودها في اتجاه بلاد السودان الغربي لأسباب اقتصادية واستراتيجية وأمنية<sup>2</sup>.

ويشير ابن خلدون بدوره إلى ازدهار العلاقات الثقافية والسياسية بين مدينة فاس وإمبراطورية مالي خلال القرنين 14م و15م، وعرف تبادل السفارات بين الملوك المرينيين وحكام مالي، إذ كانت أول سفارة يبعثها المنسي موسى للمغرب سنة 1337 م ورد عليها السلطان المغربي أبو الحسن المريني بسفارة في مالي ما بين سنة 1337 م - 1338 م<sup>3</sup>، وكانت سفارة أخرى بعثها سليمان المنسي للسلطان أبو عنان، وتحدثنا كتب التاريخ والرحالات عن ذلك الحزن الشديد الذي عم سكان مدينة نيامي المالية بعد تلقيهم خبر وفاة السلطان المغربي، حيث أقيمت له جنازة بمسجدها

<sup>1</sup> - يحيى بولحية، "محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء الثابت والمتغير، سياسات عربية، العدد 10، سبتمبر 2014، ص.74.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>3</sup> - نور الدين الحداد، "ملامح من مسار العلاقات المغربية الإفريقية عبر التاريخ"، مرجع سابق، ص.44-

حضرها الحكام والعلماء والوزراء، نظرا لمكانة هذا السلطان في نفوس سكان إمبراطورية مالي<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق، نشير إلى أنه قد كان للوجود المغربي والحضور المكثف لأفراد الجالية المغربية في بلاد السودان الغربي، دورا هاما في توطيد دعائم الاتصال والتواصل، حيث توطدت علاقات الطرفين، وأصبح التأثير والتأثر جليا على المجتمعات الإفريقية التي اقتبست أشياء عديدة في حياتها اليومية من المغاربة المقيمين بينهم.

غير أن موازين هذه العلاقات لم تختل إلا مع بداية التسرب الاستعماري، خاصة من قبل الفرنسيين الذين احتلوا السودان الغربي خلال القرن التاسع عشر، وقد جند المستعمر كل إمكاناته ووسائله للقضاء على هذا الوجود المغربي، الذي كان واضحا على حياة المجتمعات الإفريقية سياسيا ودينيا واقتصاديا واجتماعيا، لكنه فشل في دعوته بسبب تمسك أبناء السودان الغربي بتعاليم الدين الإسلامي، وبمبادئ المذهب المالكي التي أرسى المغرب قواعدها بإفريقيا منذ عدة قرون خلت<sup>2</sup>.

ومن جانب آخر، نجد أن أفراد الجالية الفاسية عملوا على نشر الثقافة الإسلامية حتى تجذرت بهذه المناطق؛ وبما أن الكتابة هي إحدى النقاط الهامة في جميع المعاملات التجارية، فقد عمل سكان مناطق إفريقيا جنوب الصحراء على تعلم اللغة العربية للتعامل مع التجار المسلمين القادمين من الشمال<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص.45.

<sup>2</sup> - الحسين عماري، "الصحراء قناة لتبادل الأفكار والقيم الروحية بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء خلال العصر الحديث وبداية المعاصر"، دعوة الحق، عدد 421، يونيو 2017، ص.83.

<sup>3</sup> - منير روكي، "ملاحم من العلاقات التجارية والاقتصادية بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء"، مرجع سابق، ص.67.

والواقع أن اللغة العربية ليست لغة تجارة فقط، وإنما هي لغة القرآن يحتاجها السكان لأداء فروضهم الدينية خاصة الصلاة، وهي لغة الشؤون الإدارية في البلاد ولغة التجار والسفراء المغاربة؛ فاللغة العربية استطاعت أن تفرض نفسها كلغة وحيدة، وأصبحت اللغة الأكثر انتظاما واستعمالا، وغدت إلى جانب الدين المظهر الأساسي لوحدة المجتمعات الإفريقية<sup>1</sup>.

ومن هذا المنطلق، اكتسبت الصحراء أهمية بالغة كمجال للتواصل وهمزة وصل بين شمال وجنوب الصحراء، حيث جمعت بينهما خلال قرون عديدة علاقات مختلفة اجتماعية وثقافية وسياسية وتجارية، وتشير الكتب التاريخية إلى عراقية الصلات وتطورها عبر العصور بين دول إفريقية جنوب الصحراء الإسلامية والمغرب، إذ لم تقف الصحراء عائقا بل شكلت جسرا ربط بين الطرفين، وعبر هذا الجسر تدفقت الهجرات المتبادلة، ونمت وازدهرت الصلات التجارية والثقافية والسياسية والاجتماعية.

### الفقرة الثانية: الرحلات العلمية والتواصل بين المغرب وإفريقيا

منحت الظروف التاريخية المجال الخصب لقيام علاقات دبلوماسية مغربية-إفريقية متعدد الأبعاد والمصالح، كما أنها كانت متنوعة بتنوع انتماءاته القومية والحضارية والقارية، بشكل سمح بتعزيز مكانته الجغرافية التي سهلت ويسرت تعاطيه وتواصله، مع مختلف الفضاءات التي عمل على التقارب والتقرب منها ومعها فاعلا ومتفاعلا مع قضاياها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص.68.

<sup>2</sup> - بوشري لحسيني، ديناميكية الدبلوماسية المغربية تجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة، مرجع سابق، ص.14.

وتبعاً لذلك، شكلت التجارة الصحراوية إحدى القنوات التي تم عبرها التواصل بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء، وأداة لتمير العناصر الثقافية المختلفة بين الطرفين، إذ لم تساهم مسالك التجارة الصحراوية في نقل المواد التجارية فحسب، بل ساعدت على نقل القيم والأفكار الثقافية وإثرائها وإحداث تمازج على المستوى الثقافي<sup>1</sup>، ولم يقتصر دور القوافل التجارية السالكة لتلك المحاور على نقل المواد التجارية، بل حملت معها الرسالة المحمدية والثقافة المغربية الإسلامية والتجارب الحضارية لشعوب ضفتي الصحراء في عملية أخذ وعطاء متجددة في الزمان والمكان<sup>2</sup>.

إضافة إلى ذلك، نعتقد في تصورنا أن تجارة الذهب والعبود ساهمت بشكل كبير في تحريك دواليب الحركة التجارية بين المغرب الأقصى ودول إفريقيا جنوب الصحراء، وأصبح الزائر لهذه الشعوب يلحظ اليوم كثيرا من القواسم المشتركة بين المغرب وعدد من البلدان الإفريقية، الشيء الذي يؤكد إمكانية الوحدة والتعاون المشترك على تأسيس قوة ثقافية واقتصادية صاعدة يمكن أن تتنافس أكبر اقتصاديات العالم.

إلى جانب ذلك، فإن رحلات طلب العلم كانت تتجه من الدول الإفريقية إلى جامعة القرويين بفاس، ومنها إلى باقي العواصم الإسلامية مثل، القيروان والقاهرة والمدينة المنورة، حيث يعتبر المغرب الأقصى وجهة مفضلة للطلاب الأفارقة عبر

<sup>1</sup> - الحسين عماري، "الصحراء قناة لتبادل الأفكار والقيم الروحية بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء خلال العصر الحديث وبداية المعاصر"، مرجع سابق، ص.75.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

التاريخ إلى يومنا هذا، نظرا لما يجدونه في أرض المغرب من ظروف مثالية لطلب العلم وفرص كبيرة لإشباع فضولهم العلمي<sup>1</sup>.

هذا، ويعتبر المحدد الثقافي أحد أهم أبعاد التعاون الناجح جنوب-جنوب بين المغرب وإفريقيا، فالسياسة الخارجية المغربية- الإفريقية تستند إلى هذا المحدد المتمثل في الرصيد التاريخي والحضاري الذي يحتفظ به المغرب في إفريقيا جنوب الصحراء؛ ومن المعروف أن الأسر المغربية التي تعاقبت على حكم المغرب بدءا من المرابطين مروراً بالمرينيين وانتهاءً بالعلويين، حرصت على تمتين العلاقات والروابط الثقافية بإفريقيا الغربية أو بلاد السودان في ذلك الوقت<sup>2</sup>.

وقد لعبت مدينة (تنبكتو) دورا هاما في تثقيف أبناء الأفارقة، وتعليمهم إذ أنها كانت تتوفر على العديد من الكتب والمخطوطات التي تباع بأسواقها، والتي تم جلبها من المغرب خاصة من فاس ومراكش<sup>3</sup>، واعتبرت مدينة (سلجماسة)، لعدة قرون مركزا تجاريا هاما، للقوافل التجارية التي كانت تحمل البضائع، مما ولد احتكاكا بين التجار المغاربة وزادت هذه العلاقات التجارية في الدفع بالروابط الثقافية<sup>4</sup>.

ومن جهة أخرى، وفد على المراكز المغربية مثل فاس ومراكش وغيرهما عدد من الطلاب وعلماء بلاد السودان من (تنبكتو) ودرس كثير من هؤلاء الطلبة في

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص. 76.

<sup>2</sup> - محمد ولد الفاضل، السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء على عهد الملك محمد السادس، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس، 2012-2013، ص. 105.

<sup>3</sup> - نور الدين الحداد، "ملاحم من مسار العلاقات المغربية الإفريقية عبر التاريخ"، مرجع سابق، ص. 42.

<sup>4</sup> - محمد ولد الفاضل، السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء على عهد الملك محمد السادس، مرجع سابق، ص. 108.

جامع القرويين، كما توالى على غرب إفريقيا عدد من العلماء والمتقنين من مختلف المراكز الثقافية المغربية للتدريس في مدارس ومساجد (تنبكتو)<sup>1</sup>.

وفي مقابل ذلك، أقام المغرب علاقات ثقافية كبيرة مع دول إفريقيا امتدت منذ ستينات القرن الماضي؛ وترمي سياسة التعاون الثقافي التي ينفجها المغرب تجاه الدول الإفريقية إلى تكوين وإنشاء نخب إفريقيا متعددة التخصصات<sup>2</sup>.

ويمكننا القول أن التعاون الثقافي بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء، يظل منظما بإطار قانوني، يسمح بالتحاق طلبة إفريقيا جنوب الصحراء بالجامعات والمدارس العليا بالمغرب وإعطاء المنح و تبادل الطلاب والأطر التربوية، إلى جانب تنظيم التعاون بين المكتبات والمراكز العلمية من أجل تسهيل ولوج الباحثين الأفارقة، وتمكينهم من شروط البحث والتحصيل، كما لا تخلو هذه الاتفاقيات الثقافية من التنصيص على تنظيم التظاهرات الثقافية والرياضية المتنوعة<sup>3</sup>.

غير أن ما نعيبه على هذا الإطار القانوني للعلاقات الثقافية بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء، أن معظمه مرتبط مع دول إفريقيا ناطقة باللغة الفرنسية، وما يعزز ذلك هو استئثار عدد من الطلبة المنتمين إلى هذه المنطقة الإفريقية خلال عقد التسعينات بفرص الدراسة بالمغرب، ويعزى هذا الاهتمام المغربي بإفريقيا الفرنكفونية، إلى عوامل ثقافية تتمثل أساسا في انتشار اللغة الفرنسية كلغة أجنبية

<sup>1</sup> - الحسين عماري، "الصحراء قناة لتبادل الأفكار والقيم الروحية بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء خلال العصر الحديث وبداية المعاصر"، مرجع سابق، ص.80.

<sup>2</sup> - بوشري لحسيني، ديناميكية الدبلوماسية المغربية تجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة، مرجع سابق، ص.24.

<sup>3</sup> - محمد ولد الفاضل، السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء على عهد الملك محمد السادس، مرجع سابق، ص.109.

الأولى في المغرب، إضافة إلى كونها لغة التدريس في معظم الجامعات والمعاهد العليا<sup>1</sup>، ويشجع المغرب من خلال المنح وتسهيل الالتحاق بالمؤسسات التعليمية توافد الطلبة الأفارقة إلى المغرب، حيث تضاعف عددهم ثلاث مرات خلال العشر سنوات الأخيرة.

وفي هذا الإطار، أكد الكاتب العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، بأن أزيد من 18 ألف طالب إفريقي جنوب الصحراء يتابعون دراساتهم حالياً في مؤسسات التعليم العالي بالمغرب، ضمنهم 6500 طالب يستفيدون من منح تقدمها الحكومة المغربية<sup>2</sup>.

وتجدر الإشارة ضمن هذا الإطار، إلى أن غالبية الطلبة الأفارقة يأتون من دول صغيرة لا توجد بها جامعات، حيث يقدم لهم المغرب منحا دراسية في مختلف الجامعات والمعاهد العليا، ومنذ عقود كان المغرب وجهة مفضلة بالنسبة لهؤلاء الطلبة الراغبين في متابعة دراستهم بسبب سهولة الحصول على التأشيرة عكس ما هو عليه الوضع مع أوروبا وأمريكا<sup>3</sup>، ونجد بالمقابل اتفاقيات بين المعاهد والمؤسسات العمومية ونظيرتها الإفريقية، ترمي إلى تقديم الخبرة المغربية لعدد من الدول الإفريقية.

هذا، ويسعى المغرب من خلال هذه الخطوة إلى تسهيل حاجات الطلبة الأفارقة، بهدف الحصول على تأثير ومكانة متميزة في القارة السمراء التي تشكل

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup> - و.م.ع، "عدد الطلبة الأفارقة الذين يتابعون دراساتهم العليا بالمغرب بلغ 18 ألف طالب"، المحرر، مارس 2017، [www.almoharir.com](http://www.almoharir.com)، (9 دجنبر 2018).

<sup>3</sup> - سهام شطو، "عدد الطلاب الأفارقة في المغرب تضاعف ثلاث مرات.. لكنهم يشكون من صعوبة الاندماج"، هبة بريس، أكتوبر 2010، [www.maghress.com](http://www.maghress.com)، (9 ماي 2014).

سوقا واسعة ومهمة للشركات المغربية، واستقطاب مزيد من الدعم المستمر للدول الإفريقية في قضية الصحراء المغربية<sup>1</sup>.

أما على الصعيد التعاون الثقافي في الميادين الأخرى، كتكوين الأطر والمساعدة التقنية، قام المغرب بمساعدة عدد من دول إفريقيا جنوب الصحراء عن طريق توفير الإمكانية للأطباء الأفارقة من متابعة تخصصهم الطبي بالمراكز الاستشفائية المغربية، وقد استحوذت السنغال والنيجر على معظم التخصصات، بحكم الارتباط الثقافي بين المغرب وهاذين البلدين<sup>2</sup>.

وهكذا، يمكن القول أن المجال الثقافي يشكل أحد الأبعاد المميزة للتفاعل المغربي الإفريقي، إلى جانب الرأسمال الرمزي المتمثل في العلاقات الدينية والزوايا التي خلقت روابط متينة، وهو ما يتجسد في بعض المبادرات، كالمهرجانات التي تمثل البعد المتعدد للهوية المغربية<sup>3</sup>، وهي تشكل فضاءات لمساهمة المبدعين الأفارقة والتعرف على المغرب، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال، مهرجان خريبكة للسينما الإفريقية، وكذلك مهرجان الموسيقى الروحية بفاس، علاوة على ذلك هنا تنظيم للأسابيع الثقافية بين المغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء<sup>4</sup>.

ومن خلال ما سبق، يتضح لنا أن الصحراء قامت بدور بالغ الأهمية في الصلات الثقافية والروحية التي انتظمت منذ القديم، ولا سيما خلال العصر الحديث وبداية المعاصر بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء، ساهمت في نسج علاقات

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

<sup>2</sup> - محمد ولد الفاضل، السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء على عهد الملك محمد السادس، مرجع سابق، ص. 109.

<sup>3</sup> - الحسان بوقنطار، "السياسة الخارجية المغربية 2000-2013"، مرجع سابق، ص. 140.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

متينة ووشائج عميقة بين الطرفين، مما أدى إلى ظهور هذه الروابط<sup>1</sup>، وقد تمت هذه الصلات الفكرية والروحية عبر قنوات مختلفة منها، التجارة الصحراوية والدعوة ونشر الدين الإسلامي والحركات الصوفية، والرحلات العلمية وركب الحج الشنكيطي<sup>2</sup>.

**الفرع الثاني: الأمن الروحي كآلية استراتيجية جديدة نحو إفريقيا الصحراء**  
يندرج لجوء المغرب إلى تصدير تجربته في مجال الأمن الروحي إلى إفريقيا جنوب الصحراء، ضمن رؤية استراتيجية متعددة الأبعاد تروم تطوير علاقات التعاون الثنائي مع دول القارة<sup>3</sup>.

وبحكم الصلات والعلاقات التاريخية التي جمعت منذ القديم بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء، والتي تمت عبر قنوات مختلفة، شكل الرصيد الروحي والديني أحد مظاهر التعاون والتلاقح الحضاري والثقافي (الفرع الأول).

كما لعبت الزوايا والطرق الصوفية وبعض الدعاة وأقطاب الحركة الإصلاحية، دورا فاعلا وبالغ الأهمية، مما أسفر عن ظهور تراث مغربي - إفريقي مشترك سيظل شاهدا على عمق هذه الروابط (الفرع الثاني).

### **الفقرة الأولى: دور العامل الديني في العلاقات المغربية - الإفريقية**

إلى جانب العلاقات السياسية والاقتصادية التي ميزت تاريخ الروابط بين المغرب ومجاله الإفريقي، نشطت بين الطرفين علاقات روحية ودينية، كان لها دور كبير في حدوث تراكم وتفاعل حضاري بينهما<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - الحسين عماري، "الصحراء قناة لتبادل الأفكار والقيم الروحية بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء خلال العصر الحديث وبداية المعاصر"، مرجع سابق، ص. 85.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>3</sup> - سليم حمينات، "تصدير الأمن الروحي كآلية استراتيجية لدعم التمدد المغربي في إفريقيا"، مرجع سابق، ص. 6.

<sup>4</sup> - قاسم الحادك، "البعد الروحي في العلاقات المغربية الإفريقية: السياق والرهانات"، مرجع سابق، ص. 221.

وتماشيا مع ذلك، تكاد تجمع أغلب كتب التاريخ على أن أولى خطوات المغرب عبر درب نشر الإسلام في هذه الربوع الإفريقية بدأت قبل القرن الحادي عشر الميلادي، عن طريق المبادلات التجارية مع بلاد السودان، وهو ما يفسر الدور الذي لعبه العامل الديني في تحديد أواصر العلاقات الوطيدة بين المغرب والدول الإفريقية.

وفي هذا السياق، يؤكد المتتبعون لتطور العلاقات المغربية - الإفريقية أن البعد الديني أصبح بعدا دالا وأساسيا في تمتين العلاقات والشراكة بين الطرفين، إذ يتموقع المغرب شيئا فشيئا في المقاربة القارية، بدبلوماسية جديدة كضامن للإسلام المعتدل والمنفتح<sup>1</sup>، ويشددون على أن المغرب أثبت نجاعته في محاربة التطرف والإرهاب، بفضل التجربة والخبرة المهمة التي راكمها في تدبير الشأن الديني من أجل الحفاظ على وحدة المذهب المالكي، معتبرين أن نجاح المغرب في تدبير الحقل الديني على مستوى أماكن العبادة والتعليم العتيق وتكوين الأئمة، جعلته مؤهلا تاريخيا وحضاريا للمساهمة في تشكيل الخريطة الدينية على الصعيد الدولي، وفي مكافحة التطرف والحركات الإرهابية خاصة في منطقة الساحل والصحراء<sup>2</sup>.

وهكذا، انتقل المغرب تدريجيا من عمل ديني مناسباتي ذو نزعة دفاعية محكوم أساسا برد الفعل، إلى استراتيجية دينية هجومية براغماتية، وذات نفس طويل تسعى إلى توظيف الإرث الروحي المغربي - الإفريقي المشترك، كمعطي داعم لمسعى بناء شراكات استراتيجية حيوية وطويلة الأمد مع عدد من بلدان القارة<sup>3</sup>.

وبناء على ذلك، نستنتج أن هناك دينامية نشيطة لمؤسسة إمارة المؤمنين على الساحة الإفريقية، كما تشير إلى ذلك الزيارات الملكية المتكررة التي قام بها الملك محمد

<sup>1</sup> - "البعد الديني في الدبلوماسية المغربية بإفريقيا"، جريد بريس، يونيو 2017، [www.jadidpresse.com](http://www.jadidpresse.com)، (يوليو 2018).

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

<sup>3</sup> - سليم حميمانات، "تصدير الأمن الروحي كآلية استراتيجية لدعم التمدد المغربي في إفريقيا"، مرجع سابق، ص.7.

السادس لإفريقيا، وبغض النظر عن الصيغة البراغمية، ورغبة المغرب في تمتين الروابط السياسية والاقتصادية التي تحكمت في أجندة تلك الزيارات، فقد برز حرص العاهل المغربي على تضمين هذه الزيارات عدد من الأنشطة والمبادرات ذات الطابع الديني والرمزي، مثل أداء الملك لصلاة الجمعة بعواصم عدد من البلدان الإفريقية<sup>1</sup>.

فضلا عن التغطية الإعلامية الواسعة التي حضي بها هذا النشاط الديني، دأب الملك المغربي بالمناسبة على إهداء الجهات المكلفة بتدبير الشؤون الدينية لتلك الدول آلاف النسخ من المصحف الشريف، قصد توزيعها على المساجد هناك<sup>2</sup>.

وفي نفس السياق، أطلق المغرب مبادرة لتكوين الآلاف من الأئمة بالبلدان الإفريقية، وتوظيف هذا البعد الديني للوساطة في النزاع بين الحكومة المالية المركزية وجماعة أزواد، وهي وساطة باركتها القوى الكبرى لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من معارضة الجزائر<sup>3</sup>.

إن المغرب بهذه الخطوات التي تتخذ طبيعة جيوسراتيجية، لا يقتصر مداها على الإسهام في فض النزاعات الداخلية للبلدان الإفريقية المعنية، بل يتعداه إلى المساهمة في محاربة الإرهاب وتجارة السلاح، عبر المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والترويج لإسلام معتدل، من شأنه قطع الطريق على سياسة استقطاب الشباب والزج بهم في صفوف الحركات المتطرفة<sup>4</sup>.

وفي مقابل ذلك، كان المغرب قد استجابة لطلب تكوين أئمة ودعاة إيفواريين بالمغرب، على غرار مالي وغينيا وليبيا، كما أكد دعمه لتحديث وإصلاح المدارس

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>3</sup> - منير روكي، "ملاحم من العلاقات التجارية والاقتصادية بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء"، مرجع سابق، ص.69.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

القرآنية في ساحل العاج، خاصة فيما يتعلق بالمناهج وتكوين المكونين والمقررات الدراسية<sup>1</sup>.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن بداية الاستراتيجية الدينية الجديدة الموجهة نحو إفريقيا هي ليست وليدة اليوم، بل لها بوادر وامتدادات في السياسات الدينية السابقة، وتحديدًا تلك التي تمت منذ منتصف الثمانينات كنوع من الدبلوماسية البديلة أو الموازية، لكسر عزلة المغرب على المستوى القاري وإنعاش القنوات السياسية والدبلوماسية<sup>2</sup>.

ويمكن القول في هذا الشأن، أن انتشار الدين الإسلامي وقيمته الروحية في المغرب، وفر فرصة سانحة لتحقيق الانصهار الحضاري بين كل من المغرب والدول الإفريقية، وساهم في خلق فضاء ديني وثقافي مكن على مر الزمن من تكريس الاستمرارية بين شمال إفريقيا وباقي مناطق القارة الإفريقية، مما حدى بالبعض إلى القول بأن الجزء الشمالي لإفريقيا يعتبر بمثابة المرجعية الدينية للجزء الجنوبي لهذه القارة<sup>3</sup>.

وتبعًا لذلك، تم في يوليو 2015م إحداث مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، هدفها توحيد وتنسيق جهود العلماء المسلمين في المغرب وباقي الدول الإفريقية للتعريف بقيم الإسلام ونشرها وترسيخها<sup>4</sup>، ويأتي إحداث هذه المؤسسة لمواكبة السياسة الإفريقية الجديدة للمغرب، والرامية إلى تعزيز مناطق نفوذه السياسي والاقتصادي في القارة وتوسيعها إلى ما وراء محور الرباط-دكار<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - "البعد الديني في الدبلوماسية المغربية بإفريقيا"، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - سليم حميمانات، "تصدير الأمن الروحي كألية استراتيجية لدعم التمدد المغربي في إفريقيا"، مرجع سابق، ص.6.

<sup>3</sup> - عبد الإله الشباكي، "دور المحدد الديني في دعم العلاقات المغربية الإفريقية-الطريقة التيجانية نموذجا"،

الحوار المتمدن، العدد 1977، يوليو 2007، www.ahewar.org، (12 نونبر 2014).

<sup>4</sup> - سليم حميمانات، "تصدير الأمن الروحي كألية استراتيجية لدعم التمدد المغربي في إفريقيا"، مرجع سابق، ص.6.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وبناء على كل ما سبق، نستطيع القول أن المحدد الديني ساهم في تدعيم علاقات المغرب بكثير من الدول الإفريقية؛ حيث حدث تطور مهم على مستوى توظيف هذه السياسة الدينية من أجل تكثيف التعاون الاقتصادي والرفع من مستوى الاستثمارات والمبادلات التجارية.

إلى جانب ذلك، يجب العمل من أجل مواجهة التطرف الديني ومحاولة تغيير الأفكار والمعتقدات بأدوات دينية، من قبيل ترسيخ قيم الإسلام الوسطي ودعم التيارات الصوفية المحافظة، والتعايش مع المكونات الإسلامية التي تعترف بإمارة المؤمنين والمستلزمات السياسية والدستورية<sup>1</sup>.

وتجدر الإشارة في نفس السياق، أن التعاون المغربي- الإفريقي في الشأن الديني شهد تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة على المستويين الكمي والنوعي، وباستقراء التطور الكرونولوجي لعدد الاتفاقيات والبروتوكولات التي وقعتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية مع الدول الإفريقية، نلاحظ أنه خلال الفترة بين سنتي 1975 و1999 لم يتجاوز عدد الاتفاقيات المبرمة في هذا المجال خمس اتفاقيات، انتقلت بين سنتي 2000 و2011 إلى 18 اتفاقية<sup>2</sup>.

هذا، وعرف التعاون المغربي- الإفريقي منذ سنة 2012م نقلة نوعية، ففي ظرف 5 سنوات فقط تضاعف العدد إلى حوالي 36 اتفاقية همت الشأن الديني، حيث أضحت الاستراتيجية المعتمدة حاليا أكثر دينامية وعقلنة، من خلال اشتغالها بأدوات عملية وإطارات مؤسساتية مهيكلة مثل، برنامج تكوين الأئمة الأفارقة، تقننها مقتضيات قانونية واتفاقيات ثنائية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - يحيى بولحية، "محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء الثوابت والمتغيرات، مرجع سابق، ص.82.

<sup>2</sup> - سليم حمينات، "تصدير الأمن الروحي كآلية استراتيجية لدعم التمدد المغربي في إفريقيا"، مرجع سابق، ص.8.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.8.

وبوجه عام، لا يمكن للمغرب أن يؤسس شراكة قوية ومستمرة مع دول القارة الإفريقية، إلا إذا وظف العلاقات التاريخية والدينية بينه وبينها، ولن يجري ذلك إلا في إطار مقارنة شاملة تروم التنسيق والتكامل في رسم استراتيجية واضحة المعالم تنتصر لسياسة التعاون جنوب- جنوب<sup>1</sup>.

وهكذا، يتجلى لنا أن البعد الروحي والديني يلعب دورا كبيرا في توثيق أواصر العلاقة بين المغرب وبلدان القارة الإفريقية، عبر مراحل تاريخية طويلة، وهو البعد الذي حافظت عليه الدبلوماسية المغربية في تطوير علاقاتها مع الدول الواقعة جنوب الصحراء<sup>2</sup>.

### الفقرة الثانية: أهمية التصوف والزوايا في ترسيخ ثوابت المغرب الحضارية

ظل المغرب على الدوام ملتقى لتفاعل الحضارات والثقافات بفضل تشبته بقيم الحرية والتسامح والانفتاح، مما أهله لأن يمد جسورا لنشر الإسلام وقيمه بأسلوب حضاري متميز ولا سيما في غرب إفريقيا<sup>3</sup>.

وقد ساهم المغاربة في توطيد الصلات الروحية والثقافية بين شعوب ضفتي الصحراء، وفي وضع لبنات الثقافة السودانية وإقامة صرحها، من خلال توافد الطرق الصوفية من مراكزها الثقافية على بلاد السودان<sup>4</sup>، بل إن هذه الزوايا شكلت في حد ذاتها مظاهر وتجليات الروابط والصلات الثقافية التي جمعت بين الطرفين، كانت لها انعكاسات ايجابية متعددة على الجانبين، والواقع أن البعد الصوفي والروحي كان حاضرا

<sup>1</sup> - يحيى بولحية، "محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء الثوابت والمتغيرات، مرجع سابق، ص. 83.

<sup>2</sup> - محمد ياسين، " البعد الروحي لعلاقة المغرب ببلدان القارة الإفريقية"، *أقطاب*، [www.aktab.ma](http://www.aktab.ma)

<sup>3</sup> - عبد الإله الشباكي، "دور المحدد الديني في دعم العلاقات المغربية الإفريقية-الطريقة التيجانية نموذجا"، مرجع سابق.

<sup>4</sup> - الحسين عماري، "الصحراء قناة لتبادل الأفكار والقيم الروحية بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء خلال العصر الحديث وبداية المعاصر، مرجع سابق، ص. 78.

بقوة في العلاقات بين المغرب وبلدان إفريقيا الغربية، من خلال الأدوار المختلفة التي اضطلعت بها الزوايا والطرق الصوفية التي انطلقت أغلبها من المغرب.

وبالتالي، شكل المغرب بشيوخه وزواياه مرجعا بالغ الأهمية بالنسبة لأتباع هذه الطرق التي قامت بأدوار هامة في نشر الحضارة العربية والإسلام في القارة الإفريقية، وفي الدفاع عنه أمام التيارات الأوروبية والحركات التبشيرية المسيحية<sup>1</sup>.

ومن خلال ما سبق، نلاحظ أن هذه الزوايا حرصت أيضا على استمرار العلاقات التجارية بين المغرب وبلاد السودان، باتخاذ الإجراءات الكفيلة لتذليل الصعاب وتجاوز الأخطار التي واجهتها القوافل التجارية، تسهila لعملية العبور وتشجيعا لهذا النشاط<sup>2</sup>.

وبالإضافة إلى ذلك، فأتثناء فترات الفراغ الذي ترتب عن الضعف المخزني انتقلت السيطرة على الحركة التجارية إلى أصحاب الزوايا الذين طرح شيوخهم أنفسهم كبديل لسلطة المخزن، بحمايتهم للنشاط التجاري وقيادتهم الفعلية للقوافل التجارية، أو بحضورهم المعنوي على رأس هذه القوافل والقيام ببعض الخدمات وتوفير التجهيزات الأساسية وكذا الموارد ووسائل النقل الضرورية لعبور الصحراء؛ وامتدت الطرق الصوفية ذات المنشأ المغربي إلى غرب إفريقيا، وساهمت في دعم الروابط الدينية بين سكان المغرب والشعوب الإفريقية<sup>3</sup>.

ووفقا لذلك، أصبحت الطرق الصوفية والزوايا من الظواهر الإسلامية والاجتماعية التي لا يمكن إغفالها في تاريخ المغرب مع إفريقيا، حيث نشأت كمراكز

<sup>1</sup> - قاسم الحادك، "لبعد الروحي في العلاقات المغربية الإفريقية: السياق والرهانات"، مرجع سابق، ص.224.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.225.

<sup>3</sup> - يحيى بولحية، "محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء الثابت والمتغيرات، مرجع سابق، ص.82.

علمية ودينية لهدف تربوي وتعليمي، ومنتدى للعلماء والفقهاء والطلبة ومواقع تبصر فكري وديني<sup>1</sup>.

ومن هنا، قامت الزوايا والطرق الصوفية من خلال توظيفها للعامل الديني من القيام بمد قنوات الحوار والتواصل وصيانة نسيج العلاقات الحضارية والسياسية بين المغرب وإفريقيا، إذ وجد هذا الأسلوب الديني قبولاً من طرف الأفارقة<sup>2</sup>.

وتمثل الزاوية التيجانية نموذجاً متميزاً، في تمتين أوامر القرابة الدينية بين المغرب وبعض دول غرب إفريقيا<sup>3</sup>؛ ويرجع انتشار هذه الطريقة ببلاد السودان إلى استقرار العلويين بعدة مراكز، وبلغت أوجها باعتناق (الحاج عمر الفوتي توري) لها، مؤسس أول إمبراطورية تيجانية في غرب إفريقيا سنة 1884م، واستمرت إلى حدود استيلاء الفرنسيين عليها سنة 1894م.

وقد انتقلت الطريقة التيجانية إلى دول الإفريقية عبر بعض المريدين، ومن تم انتشرت في القارة الإفريقية، لدرجة أصبحت تمثل القوة الإسلامية الأولى في حوض السنغال والنيجر، الأمر الذي أدرك من خلاله المغاربة مدى نجاعة تأثير هذه الحركة الصوفية وتجدرها في نفوس الأفارقة<sup>5</sup>.

ويرجع الفضل إلى هذه الطريقة في القضاء على الصراعات القبلية، حيث انصهرت القبائل الإفريقية التي اعتنقتها في بوتقة واحدة تجلت في تعاليم الحضارة

<sup>1</sup> - عبد الإلاه الشباكي، " دور المحدد الديني في دعم العلاقات المغربية الإفريقية-الطريقة التيجانية نموذجاً"، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

<sup>3</sup> - يحيى بولحية، "محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء الثوابت والمتغيرات"، مرجع سابق، ص.82.

<sup>4</sup> - الحسين عماري، "الصحراء قناة لتبادل الأفكار والقيم الروحية بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء خلال العصر الحديث وبداية المعاصر"، مرجع سابق، ص.78.

<sup>5</sup> - Ibrahim THIAM, Les aspects du mouridisme au Sénégal, thèse de doctorat en sciences politiques, Université de Siegen, 2010, pp.35-36.

الإسلامية، كما ساهمت في نشر الثقافة والحضارة العربية الإسلامية في إفريقيا جنوب الصحراء، وشكلت صلة وصل بين مسلمي الشمال والجنوب من خلال تبادل الزيارات والآراء والأفكار<sup>1</sup>.

وهكذا، استطاعت الطريقة التيجانية أن تنتشر في العديد من البلدان الإفريقية وأن تتغلغل داخل مختلف الأوساط الاجتماعية الإفريقية؛ كما ظلت قناة صامدة من أجل استمرار التواصل المغربي- الإفريقي، ونجحت في دعم وتوطيد العلاقات بين المغرب ودول المنطقة، إذ بقيت إلى الآن مدينة فاس وضريح أحمد التيجاني محبا للوفود الإفريقية<sup>2</sup>؛ كما تتوفر الطريقة التيجانية على نخبة من الأتباع والمريدين، إذ تحكي عدة مؤلفات عن انتماء بعض أتباع الطبقة الارستقراطية وعلماء مشهورين وذوي النفوذ والسلطان إلى هذه الطريقة الصوفية<sup>3</sup>.

إلى جانب ذلك، تقوم الزاوية التيجانية بدور دبلوماسي مهم في علاقات المغرب مع الدول الإفريقية خاصة تلك الواقعة في غرب إفريقيا، ويمكن القول بأن هذه الزاوية تلعب دورا لا يستهان به في توجيه العلاقات الإقليمية<sup>4</sup>.

وخلال السنوات الأخيرة، وخاصة في عهد الملك محمد السادس، أعاد المغرب صياغة علاقته بالتيجانيين وبطريقتهم، نظرا للدور الديني والدبلوماسي الذي تلعبه هذه الطريقة في خدمة المصالح الوطنية وعلى رأسها قضية الصحراء المغربية، عن طريق جعل هذه الزاوية، قناة دبلوماسية مع دول القارة الإفريقية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - الحسين عماري، "الصحراء قناة لتبادل الأفكار والقيم الروحية بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء خلال العصر الحديث وبداية المعاصر، مرجع سابق، ص.79.

<sup>2</sup> - قاسم الحادك، " البعد الروحي في العلاقات المغربية الإفريقية: السياق والرهنات"، مرجع سابق، ص.230.

<sup>3</sup> - Ibrahim THIAM, Les aspects du mouridisme au Sénégal, thèse de doctorat en sciences politiques, op.cit., pp.40-41.

<sup>4</sup> - Bakary SAMBE, "Tidjaniya : usages diplomatiques d'une confrérie soufie", *politique étrangère*, Hiver 2010, pp.846-847.

<sup>5</sup> - Ibid., pp.848-849.

ومن هذا المنطلق، حظيت الطريقة التيجانية برعاية رسمية من الدولة المغربية التي ركزت اهتمامها الكبير بهذه الطريقة، وهي تشكل اليوم رقما صعبا في المعادلة السياسية في الكثير من الدول الإفريقية بالنظر إلى قوتها وثقلها الدبلوماسي داخل المشهد السياسي في المنطقة، حيث تتوفر على نفوذ قوي في العديد من الدول الإفريقية<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى ذلك، نجد الزاوية القادرية التي نشأت في الشرق خلال القرن الثاني عشر الميلادي على يد عبد القادر الجيلاني، وهي تعد من أكثر الطرق الصوفية انتشارا في البلاد الإسلامية، وكان لها صيت ووجود في العالم العربي وآسيا الوسطى والمجال الهندي، قبل أن تستقر وتتطور بالمغرب<sup>2</sup>.

وتعد الطريقة القادرية، من أبرز الطرق الصوفية التي امتازت بفاعليتها فيما يتصل بتعميق التفاعل الثقافي بين المغرب وإفريقيا منذ القرن السادس عشر وإلى غاية القرن التاسع عشر، وشكلت فروعها في كل من درعة وتافيلات والصحراء الجنوبية وأقطار إفريقيا، محاور وملتقيات فكرية واجتماعية لأتباع الطريقة<sup>3</sup>.

وجدير بالذكر هنا، أن الزاوية القادرية تعتبر إحدى وأقدم وأوسع الطرق الصوفية في العالم الإسلامي، وهي أولى الطرق الصوفية في الغرب الإفريقي وأبرز بوابات الإسلام في إفريقيا، بل إن الغالبية العظمى من الأفارقة ما عرفوا الإسلام إلا من خلال الطريقة القادرية وعلمائها وزواياها<sup>4</sup>.

وهكذا، عملت الطرق الصوفية والزوايا التي تعتبر ظاهرة دينية بارزة في تاريخ المجتمعات الإسلامية، على تعميق وترسيخ الروابط الفكرية والثقافية بين المغرب

<sup>1</sup> - Nazarena LANZA, "La Tijaniyya in Senegal Il ruolo delle dahira d'impresa nello sviluppo del pellegrinaggio a Fès", *I libri di Afriche e Orienti*, N°7, Hal, Décembre 2013, pp. 2-3.

<sup>2</sup> - قاسم الحادك، "البعد الروحي في العلاقات المغربية الإفريقية: السياق والرهنات"، مرجع سابق، ص. 226.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص. 226.

<sup>4</sup> - محمد سالم محمد، "الأبعاد الاجتماعية للتصوف في غرب إفريقيا: البنى والوظائف والعلاقات"، مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر 2018، ص ص. 3-4.

وحواضر إفريقيا جنوب الصحراء، كما سعت هذه الطرق الصوفية إلى إيجاد مناخ ملائم لقيام نهضة علمية ونشاط تألّفي في الفقه والتصوف، إلى جانب ذلك، قام أتباع هذه الطرق ومريدها بأدوار دينية وسياسية هامة، أثرت بشكل كبير في مختلف الجوانب الحضارية والتاريخية لإفريقيا<sup>1</sup>.

وأخيرا، يبدو أن الاستراتيجية الدينية الجديدة تشتغل وفق وتيرة متأنية وطويلة النفس، يرحح ألا تظهر نتائجها إلا على المدى المتوسط والبعيد، مع تطور التجربة والنتائج التي قد تحرزها تدريجيا<sup>2</sup>، كما يطمح المغرب في توسيع قائمة الدول الراغبة في الاستفادة من هذه التجربة، الأمر الذي قد يكسب به المغرب ثقلا جيواستراتيجيا ويجعل منه فاعلا إقليميا قادرا على الانخراط في دينامية التعاون جنوب- جنوب<sup>3</sup>.

ومن جهة أخرى، يمكن للمغرب بفضل إرثه التاريخي وبما حققه من علاقات روحية عميقة مع دول جواره الإفريقي، علاقات يمتزج فيها الجانب الساسي بالعوامل الدينية والاقتصادية والاستراتيجية، أن يفسر التجاوب الكبير بين الجانبين على المستويات الشعبية<sup>4</sup>.

وختاما، نستطيع القول أن المغرب يطمح من خلال اقتسام تجربته وخبرته في مجال تدبير الشأن الديني، إلى إعطاء دفعة جديدة وقوية لسياسته الإفريقية والعمل على تعزيز موقعه وتوسيع نفوذه في القارة الإفريقية؛ فالإلى جانب العلاقات الاقتصادية والسياسية يجب على المغرب أن يستثمر علاقاته الروحية والدينية التي تربطه بالعديد من البلدان الإفريقية، وهي روابط مبنية على ميراث ديني مشترك تعود بداياته إلى المراحل الأولى لدخول الإسلام إلى إفريقيا جنوب الصحراء.

<sup>1</sup> - قاسم الحادك، "البعد الروحي في العلاقات المغربية الإفريقية: السياق والرهانات"، مرجع سابق، ص. 225.

<sup>2</sup> - سليم حمينات، "تصدير الأمن الروحي كآلية استراتيجية لدعم التمدد المغربي في إفريقيا"، مرجع سابق، ص. 13.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>4</sup> - يحيى بولحية، "محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء الثابت والمتغيرات"، مرجع سابق، ص. 83.

بالإضافة إلى ذلك، يتبين لنا الدور الذي تلعبه الزوايا كقناة ساعدت على قيام ونسج هذه العلاقات والروابط الثقافية والروحية المتينة، مما ساهم في ظهور تراث مغربي- إفريقي لا غنى عنه في السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا، بل يمكننا اعتبارها إحدى الركائز الأساسية في علاقات المغرب بمحيطه الإفريقي في إطار الدبلوماسية الروحية<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في إفريقيا، مقارنة

### متجددة

لقد تزايد الاهتمام بالدبلوماسية الاقتصادية كركيزة للعلاقات الخارجية في سياق الملاءمة مع التحولات الدولية، حيث أصبح للمغرب اهتمام بالمساهمة في البناء الاقتصادي للبلدان الإفريقية<sup>2</sup>، إذ أن الرهان حاليا لم يعد محصورا في التحكم في الفضاء الجغرافي أو الإقليمي فقط، وإنما أصبح ينصب على التفوق التكنولوجي، والهيمنة الاقتصادية والتجارية.

مما جعل الدبلوماسية الاقتصادية اليوم تنافس نظيرتها الدبلوماسية بمفهومها السياسي، حيث أن الصراعات في العالم، لم تعد من أجل تحقيق القوة بالمعنى التقليدي، ولكن أصبح الصراع محتما حول موضوعات اقتصادية<sup>3</sup>.

وفي هذا السياق، اندرجت الزيارات المتعددة التي قام بها الملك محمد السادس للعديد من الدول الإفريقية، والتي خلقت برأي المراقبين ديناميكية جديدة في العلاقات مع

<sup>1</sup> - قاسم الحادك، "البعد الروحي في العلاقات المغربية الإفريقية: السياق والرهانات"، مرجع سابق، ص. 235.  
<sup>2</sup> - زهرة طموح، البعد الإفريقي في الدبلوماسية المغربية، كتاب الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل، 2006-1956، منشورات النادي الدبلوماسي، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، ص. 71.  
<sup>3</sup> - هند بطليموس، الفاعلون الجدد في السياسة الخارجية المغربية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2005-2006، ص. 97.

هذه الدول، كما أعطت دفعة قوية للتعاون جنوب- جنوب، الذي يشكل خيارا استراتيجيا للمغرب.

في ظل هذه الوضعية، تركز الاستراتيجية المغربية بإفريقيا على تعزيز الاستثمارات الخارجية، كعنصر محوري في سيرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي السائر في التطور، ذلك أنها تتيح خلق علاقات اقتصادية مباشرة ومستمرة بين الدول<sup>1</sup>، (الفرع الأول).

من جهة أخرى، اجتمعت العديد من العوامل الحضارية المتداخلة التي جعلت المغرب دون غيره من بلدان الغرب الإسلامي يقوم بالعديد من الأدوار التاريخية في السودان الغربي، خاصة على مستوى التجارة في إفريقيا جنوب الصحراء<sup>2</sup> (الفرع الثاني).

<sup>1</sup> - مراد اشماخ، الاستثمارات المغربية بإفريقيا: السياقات والخلفيات، تقرير المغرب في سنة، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، النسخة التاسعة، الطبعة الأولى، 2018، ص.85.

<sup>2</sup> - قاسم الحادك، "البعد الروحي في العلاقات المغربية الإفريقية: السياق والرهانات"، مجلة مدرات سياسية، العدد الرابع، مارس 2018، الجزائر، ص.223.

## الفرع الأول: الاستثمارات الخارجية للمغرب في إفريقيا جنوب الصحراء، حضور بارز وتحديات مستمرة

لقد شكل التعاون الاقتصادي دائما رافعة مهمة لاستراتيجية المغرب نحو دول إفريقيا جنوب الصحراء، إذ يضع المغرب إفريقيا في قلب خيارات سياسته الخارجية ويعمل على تعزيز تموقعه تدريجيا في هذه القارة، عبر تقوية العلاقات الاقتصادية وتنويعها، من خلال إبرام العديد من اتفاقيات التعاون والتي وصلت إلى حوالي 1000 اتفاقية مع 28 دولة إفريقية شملت مختلف المجالات (التعليم والصحة والتكوين والبنية التحتية والفلاحة وغيرها من الميادين)<sup>1</sup>.

وفي نفس الإطار، فقد منحت الزيارات الملكية لعدة بلدان إفريقية دفعة قوية فتحت آفاقا واعدة للتعاون بين بلدان الجنوب، الذي توليه المملكة المغربية أهمية استراتيجية، ووعيا منها بالموقع الجديد الذي تبوأته القارة الإفريقية في منظومة الاقتصاد العالمي، فقد بادر إلى استباق التطورات عبر تبني مقاربة تركز على التنمية المشتركة والتضامن وكذا البعد الاجتماعي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، والوكالة الفرنسية للتنمية، تنمية المقاولات المغربية في إفريقيا: الواقع والآفاق، مرجع سابق، ص.3.

<sup>2</sup> - Jawad KARDOUDI, Géopolitique du Maroc, nouveau positionnement dans un monde qui change, op.cit., p.49.

وبالإضافة لعلاقاته المتميزة مع شركائه الأفارقة، نرى أن المغرب يتوفر على مزايا قل نظيرها في المنطقة، كما ساهم الاستقرار السياسي والاقتصادي للمغرب في تحسين مناخ الأعمال وصورة البلد مما جعل منه نموذجا لدول جنوب الصحراء، إلى جانب تجربته في ميادين حيوية من قبيل تحديث الدولة وإرساء مبادئ الحكامة الجيدة ووضع استراتيجيات قطاعية؛ كما أبانت بلدان إفريقيا جنوب الصحراء عن قدرة كبير لتجاوز الأزمات في ظل وضع اقتصادي ومالي غير مستقر، وكشفت دينامية النشاط الاقتصادي عن الفرص الاقتصادية والاستثمارية التي تتيحها المنطقة، ويتضح ذلك من اهتمام الأسواق العالمية بالأسواق الناشئة في المنطقة.

وتبعاً لذلك، تتجه إفريقيا جنوب الصحراء سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتنشيط ديناميكية الاقتصاد؛ بحيث تتركز خاصة في قطاعات الطاقة والمواد الأولية، وخلق مناطق إنتاجية؛ إلا أنه قبل سنوات كان المستثمرون المغاربة عازفين عن الاستثمار في القارة الإفريقية، بسبب الصور النمطية عن إفريقيا التي كانت تختزلها في الفقر والانقلابات والأمراض والمجاعات، غير أن أولئك المستثمرين ما لبثوا أن اكتشفوا في السنوات الأخيرة أسوة بنظرائهم في بلدان أخرى مثل، الصين والهند وتركيا، الوجه الآخر لتلك القارة، كمتنافس جديد لهم في ظل المنافسة التي اشتدت في الأسواق التقليدية<sup>1</sup>.

ونضيف في هذا الإطار، أن السوق الإفريقية تمنح إمكانيات كبيرة للشركات الكبرى التي تبحث عن فرص للنمو خارج حدود المغرب، حيث بلورت تلك الشركات بدعم من السلطات العمومية استراتيجيات لولوج تلك السوق الواعدة.

<sup>1</sup>– Royaume du Maroc, Ministère de l'Économie et des Finances, " Le positionnement économique du Maroc en Afrique-Bilan et perspectives", Direction des Etudes et des Prévisions Financières, juillet 2006, p.2.

وهكذا، عرف حجم الاستثمارات المغربية الموجهة نحو إفريقيا تحسنا ملحوظا، إذ مثل حجم الاستثمارات المغربية الموجهة نحو هذه القارة أكثر من نصف مخزون الاستثمارات المغربية نحو الخارج في نهاية سنة 2017م، إذ وصلت الاستثمارات المغربية المباشرة نحو إفريقيا ما يناهز 37 مليار درهم تقريبا في السنوات الأخيرة<sup>1</sup>؛ وجهت بالأساس نحو إفريقيا الغربية بحصة 55% تليها إفريقيا الشمالية بـ25% وإفريقيا الوسطى بنسبة 15% ثم إفريقيا الجنوبية<sup>2</sup> 5%.

وفي هذا الإطار، نسج المغرب شبكة واسعة من الاتفاقات الدولية لحماية وتعزيز الاستثمارات ذات الطابع الثنائي والإقليمي، بلغت 69 اتفاقية للاستثمار تشمل 65 اتفاقية ثنائية و4 اتفاقيات إقليمية<sup>3</sup>.

ومن جانب آخر، اتخذت الحكومة المغربية اعتبارا من فاتح يناير 2011م، تدابير وإجراءات صرف تحفيزية لدعم تموقع المستثمرين المغاربة في القارة الإفريقية، وذلك برفع سقف الاستثمارات المعفاة من ترخيص مكتب الصرف من 30 مليون درهم إلى 100 مليون درهم، تشجيعا لتدفق رؤوس الأموال المغربية إلى البلدان الإفريقية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - مراد اشماخ، الاستثمارات المغربية بإفريقيا: السياقات والخلفيات، مرجع سابق، ص.85

<sup>2</sup> - التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2019، مرجع سابق، ص.22.

<sup>3</sup> - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، ملف المغرب- إفريقيا، مرجع سابق، ص.14.

<sup>4</sup> - مراد اشماخ، الاستثمارات المغربية بإفريقيا: السياقات والخلفيات، مرجع سابق، ص.86.

هذا، وتمثل الاستثمارات المغربية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء 83% من إجمالي تدفقات الاستثمارات المغربية المباشرة نحو القارة، و49% من إجمالي الاستثمارات المغربية المباشرة في الخارج ما بين سنتي 2003 و2014<sup>1</sup>، نظرا للفرص الاستثمارية المهمة التي تتيحها السوق الإفريقية بما تحتوي عليه من موارد طبيعية وبشرية، ولما تعرفه العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء من ديناميكية تشهد عليها الإرادة السياسية للمغرب، لإعادة التوازن مع جيرانه في جنوب القارة وتعزيز حضوره السياسي والاقتصادي الفعال في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بإشراك فاعلين اقتصاديين من القطاع العام والخاص.

ومن المهم الإشارة هنا، إلى كون استثمارات المغرب المباشرة تتواجد في أكثر من 30 دولة إفريقية، حيث تعتبر الكوت ديفوار المستفيد الرئيسي من الاستثمارات المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء بحصة 19%، تليها مالي بنسبة 13% وبوركينا فاسو والسينغال ب 7% لكل منهما ثم الغابون بحصة 6%؛ بالإضافة إلى ذلك همت الاستثمارات المغربية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء خلال السنوات الأخيرة بلدان جديدة مثل، البنين والطوغو وغانا وتشاد وجزر موريس<sup>2</sup>.

وفي هذا السياق، ساهمت المقاولات العمومية وشبه العمومية في تيسير ولوج الاستثمار المغربي إلى القارة الإفريقية، ذلك أن الرابط الجوي والبحري تزايد وساهم في حل مشكل النقل بإفريقيا بامتياز، فالخطوط الملكية المغربية (RAM) تتوفر على أكثر من 30 خط جوي مفتوح على إفريقيا، بالإضافة إلى مكاتب تمثيلية في 11 دولة إفريقية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، ملف المغرب- إفريقيا، مرجع سابق، ص.15.

<sup>2</sup> - التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2019، مرجع سابق، ص.22.

<sup>3</sup> - محمد المودن، "الدبلوماسية الاقتصادية للملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة"، مجلة مدارات سياسية، العدد الرابع، مارس 2018، ص. 246.

كما يشتغل كل من المكتب الوطني للكهرباء واتصالات المغرب في إفريقيا من خلال مشاريع وبذل جهود في الاستثمار والتنمية الشاملة، هذا وقد سبق أن شرعت اتصالات المغرب بربط خط اتصال بين العيون والداخلة ونواذيبو، يضاف لذلك الخط الذي أنجز بين هذه المدن ونواكشوط تمهيدا لربط المغرب بمناطق موسعة أخرى باتجاه موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو<sup>1</sup>.

ومن خلال القراءة الأولية لهذه المعطيات والإحصائيات، يمكن القول بأن الاستثمارات المغربية في إفريقيا، عرفت انتعاشا ملحوظا في السنوات العشر الأخيرة بفضل التدابير المتخذة من طرف مكتب الصرف<sup>2</sup>.

إلى جانب ذلك، فإن تدفقات الاستثمارات المغربية نحو القارة الإفريقية بلغت ما بين سنتي 2008-2016، 20,6 مليار درهم أي ما يمثل 92% من الاستثمارات الموجهة نحو إفريقيا و 52% من إجمالي الاستثمارات الخارجية المباشرة للمغرب؛ مقابل 33% نحو أوروبا و 6% نحو الشرق الأوسط و 4% سواء نحو الولايات المتحدة الأمريكية أو شمال إفريقيا، وقد تزعمت كل من مالي والكويت ديفوار صدارة الدول المستقبلة للاستثمارات المباشرة للمغرب في إفريقيا جنوب الصحراء، بحصة 24% لكل واحدة منهما، تليها السنغال بنسبة 11% والغابون بحصة 9%<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup> - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، ملف المغرب- إفريقيا، مرجع سابق، ص.15.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.30.

وتماشيا مع ما سبقت الإشارة إليه، لاحظنا أن سنة 2017م وصلت قيمة الاستثمار المغربي المباشر في القارة الإفريقية حوالي 37 مليار درهم، وأن التدفقات تتوجه بشكل أساسي إلى دول غرب إفريقيا (متوسط حصتها 55%) تليها شمال إفريقيا وإفريقيا الوسطى (25% و15% على التوالي) وإفريقيا الجنوبية (5%)؛ ومن المتوقع أن يستمر هذا الزخم إذا اخذنا في الحسبان الاتفاقيات الهامة التي تم توقيعها مؤخرا والتي من شأنها أن تولد تدفقات مالية كبيرة في السنوات الأخيرة<sup>1</sup>.

وعلى العموم، تعرف الاستثمارات المغربية في المنطقة تقلبات من سنة إلى أخرى، لكن حصتها تظل مرتفعة في المجموع حيث أصبح المغرب ثاني أكبر مستثمر في القارة بعد جنوب إفريقيا، وتشمل هذه الاستثمارات قطاعات متنوعة ذات قيمة مضافة (البنوك، المباني والأشغال العمومية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات...)<sup>2</sup>.

وفي هذا الإطار، أدى تبسيط قانون الاستثمار من قبل مكتب الصرف في دجنبر 2010م، إلى رفع سقف الاستثمار المعفي إلى 100 مليون درهم نحو إفريقيا و50 مليون درهم نحو القارات الأخرى<sup>3</sup>.

وجدير بالذكر هنا أن انتظام الجولات والزيارات الملكية للقارة الإفريقية، ساهمت في وضع إطار قانوني للعلاقات المغربية مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، عن طريق إبرام العديد من الاتفاقيات لتمكين الشركات والمقاولات المغربية من ولوج السوق الإفريقية بكل أريحية.

<sup>1</sup> - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، والوكالة الفرنسية للتنمية، تنمية المقاولات المغربية في إفريقيا: الواقع والآفاق، مرجع سابق، ص.13.

<sup>2</sup> - التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2018، مرجع سابق، ص.29.

<sup>3</sup> - محمد المودن، "الدبلوماسية الاقتصادية للمملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة"، مرجع سابق، ص.248.

وبالموازاة مع ذلك، وقع المغرب سلسلة من اتفاقيات الاستثمار مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، منها 17 اتفاقية لتعزيز حماية الاستثمار و16 اتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي، ولم تدخل حيز التنفيذ سوى 6 اتفاقيات لتعزيز وحماية الاستثمار، كما تم توقيع اتفاقيات مماثلة مع الغابون وموريتانيا والسودان وغامبيا ومالي وبوركينا فاسو، فضلا عن معاهدتين ضريبيتين مع الغابون والسينغال<sup>1</sup>.

وعليه، ستساهم هذه الجهود والإجراءات المتخذة في إعطاء فرص جديدة للدبلوماسية الاقتصادية المغربية قصد التفعيل، باعتبارها الأداة الأكثر قدرة على تطوير التعاون بين المغرب والقارة الإفريقية<sup>2</sup>، كما شددت الزيارات الملكية إلى تنزانيا على ضرورة تعزيز التعاون جنوب- جنوب والتعاون الثلاثي، حيث تم التوقيع على 22 اتفاقية للتعاون ركزت على التبادل الثقافي وقطاع الكهرباء وقطاع الهيدروكربونات والطاقة والمعادن والنقل الجوي والمصايد البحرية والأسمدة<sup>3</sup>؛ بالإضافة إلى الطاقات المتجددة والسياحة والخدمات البنكية والصحة، وتعزيز التجمعات الصناعية واللوجيستكية وتطوير الممرات والسكك الحديدية بين الموانئ والمجموعات الصناعية في تنزانيا<sup>4</sup>.

ومن ناحية أخرى، أحدثت الدولتان آلية للتشاور السياسي والشراكة بين رجال أعمال البلدين، كما أبرمت اتفاقية تعاون للإنعاش وتمويل المبادلات التجارية والاستثمار في إفريقيا، وتنظيم الدورة الأولى للمنتدى التنزاني-المغربي للمبادلات التجارية والاستثمار في أكتوبر 2016م.

<sup>1</sup> - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، ملف المغرب-إفريقيا، مرجع سابق، ص.18.

<sup>2</sup> - عبد الحي المودن، "علاقة المغرب بجنوب إفريقيا"، منشور في كتاب المغرب وإفريقيا بعد الاستقلال، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس السويسي، الرباط، 1996، ص.15.

<sup>3</sup> - التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2018، مرجع سابق، ص.33.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

بالإضافة إلى ذلك، مكن المنتدى الاقتصادي الذي عقد بين الفاعلين الاقتصاديين من مدغشقر والمغرب، من تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص أفضى إلى إبرام 10 اتفاقيات همت القطاعات البنكية والتأمين والتمويلات الصغرى<sup>1</sup>.

ومن جهة أخرى، يبرز الحضور المغربي في إفريقيا جنوب الصحراء، التي تشكل الوجهة الأولى لاستثماراته المباشرة الأجنبية في إفريقيا، عبر استثمارات مباشرة في أربعة عشر بلدا من بينها السودان وجزر الموريس وموريتانيا، وأحد عشر بلدا من إفريقيا الغربية وإفريقيا الوسطى، من بينها غانا ونيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وثمانية بلدان تنتمي إلى منطقة الفرنك، خاصة السينغال ومالي وبوركينا فاسو وساحل العاج والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى والغالون والكونغو برازافيل<sup>2</sup>.

الجدول رقم 1: التوزيع الجغرافي للاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا بين سنتي 2007 و2016 بملايين الدرهم<sup>3</sup>.

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
1097	616	306	437	900	0	883,8	643,9	0	0	ساحل العاج
46,9	44,2	35,7	439	207	189	1577	1647	671,3	0	مالي
102,6	181	244	4,4	21	2	12,3	297,1	1431	283	السنغال
822,5	808	254	318	173	104	79,9	5,4	2,1	1,1	باقي دول غرب إفريقيا
55,9	84	227	533	116	124	200,7	251,5	148,6	311	دول شمال إفريقيا
360,6	1101	82,4	86,4	1	0	0	0	0	0	دول شرق إفريقيا
56,4	27,8	1,1	0	0	0	0	0	0	0	دول وسط إفريقيا
2541,6	2862	1150	1817	1416	419	2753,2	2845	2253,2	595,6	المجموع
7171,1	7361	3958	3019	3532	1710	5015,6	3838,9	4235,6	5182	إجمالي الاستثمار الخارجي

المصدر: منشورات المبادلات الخارجية لمكتب الصرف

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص. 34.

<sup>2</sup> - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، العلاقات المغربية الإفريقية: طموح نحو حدود جديدة، مرجع سابق، ص. 18.

<sup>3</sup> - محمد المودن، "الدبلوماسية الاقتصادية للملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة"، مرجع سابق، ص. 249.

من خلال قراءة مضامين هذا الجدول، يتضح لنا الحضور البارز لدول إفريقيا الغربية المستقبلية للاستثمارات المغربية نحو القارة، والتي استأثرت بحوالي 64% من حجم الاستثمارات بين 2007 و2016 متقدمة على باقي مناطق إفريقيا، خصوصا منطقة شمال إفريقيا التي تتشارك مع المغرب في عناصر متعددة على مستوى الهوية والتاريخ، والتي لم تتعدى حصتها 9% من مجموع حجم الاستثمارات<sup>1</sup>.

ووفقا لذلك، نسجل أن العديد من الشركات المغربية استفادت من استراتيجية التعاون المتميزة مع القارة الإفريقية، خاصة بلدان غرب إفريقيا التي تعتبر منطقة مهمة للامتداد الاقتصادي للمغرب في القارة الإفريقية.

واليوم الشركات المغربية الكبرى في مختلف القطاعات (الاتصالات، والخدمات المصرفية، والتأمين والتعدين والبناء والعقارات والمياه والكهرباء وإدارة الموانئ والمستحضرات الدوائية...)، موجودة في أكثر من عشرين بلدا من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأكثر من ذلك هناك العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة المغربية تعبر عن الرغبة في تطوير أنشطتها في إفريقيا<sup>2</sup>.

وأخيرا، نستطيع القول أن الدولة اتخذت جملة من التدابير من أجل مواكبة التوجه الاقتصادي المغربي نحو إفريقيا جنوب الصحراء؛ فعلى المستوى القانوني قام مكتب الصرف بتعديل التدابير المرتبطة بالاستثمارات المغربية بالخارج، والتي تسمح للأشخاص المعنويين من إنجاز استثماراتهم بالخارج في حدود 100 مليون درهم سنويا<sup>3</sup>، كما ساهمت الجهود الدبلوماسية والزيارات الرسمية في تعزيز بيئة الاستثمار في إفريقيا، ذلك أن المغرب نسج شبكة من الاتفاقيات الدولية لحماية وتعزيز الاستثمارات ذات الطابع الثنائي أو الإقليمي.

<sup>1</sup> - مراد اشمارخ، الاستثمارات المغربية بإفريقيا: السياقات والخلفيات، مرجع سابق، ص.89.

<sup>2</sup> - محمد المودن، "الدبلوماسية الاقتصادية للملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة"، مرجع سابق، ص.249.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.260.

إضافة إلى ذلك، يحتل المغرب المركز الثاني في إفريقيا بعد مصر من حيث عدد الاتفاقيات الموقعة منها 52 اتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي، ونلاحظ أن النسبة المعتبرة من المعاهدات وعقود المشاريع والاتفاقيات وغيرها، غالبا ما تتم مع البلدان الإفريقية إما على شكل استثمارات مباشرة، أو عبر امتيازات متبادلة بين الطرفين<sup>1</sup>.

غير أن ما نسجله في هذا السياق، أن الاستثمارات المغربية في القارة تركز أكثر على الاستثمارات في مجال الخدمات في تناغم مع التجارة الدولية، الأمر الذي يُبرز أن الخدمات تمثل المكون الأساسي للطلب العالمي؛ وعلى الرغم من المبادرات المغربية في مجال الاستثمارات الموجهة نحو إفريقيا جنوب الصحراء، فهي تبقى دون المستوى حسب بعض الدارسين، حيث أن توجه المقاولات المغربية، ما يزال متواضعا في هذه الأقطار مقارنة بدول أخرى، فهي تحتاج إلى مزيد من المساندة والدعم لضمان وتقوية العلاقات الاقتصادية بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء عن طريق الاستثمار.

وأخيرا، يمكننا القول أن الاتحاد الاقتصادي لغرب إفريقيا يعد نقطة جذب استثنائية للمقاولات المغربية؛ كما أن الاستقرار في واحد أو أكثر من البلدان الإفريقية من خلال الاستثمارات المباشرة، يعتبر شكلا من أشكال النجاح بالنسبة للمقاولات المغربية السائرة في طريق النمو في إفريقيا<sup>2</sup>.

بالإضافة إلى ذلك، فرغم النجاحات التي حققتها المقاولات المغربية في القارة الإفريقية، والتنوع القطاعي لإستثماراتها وتوجهها للاستثمار في إفريقيا الجنوبية والشرقية؛ فهي تواجه منافسة أوروبية شرسة خاصة من الفرنسيين، كما أن المجموعات الأوروبية وعلى رأسها الشركات المتعددة الجنسيات تلج السوق العالمية وتستفيد من شروط تمويل وأنظمة تغطية غير المتاحة للمقاولات المغربية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup> - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، والوكالة الفرنسية للتنمية، تنمية المقاولات المغربية في إفريقيا: الواقع والآفاق، مرجع سابق، ص.20.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.26.

## الفرع الثاني: التجارة كآلية للوجود المغربي في المنطقة

امتد نفوذ المغرب التجاري ليشمل مناطق عديدة من العالم، فقد أهله موقعه الجغرافي ومكانته السياسية المتميزة طيلة العصرين الوسيط والحديث من تبوأ مكانة متفردة على مستوى التجارة في إفريقيا جنوب الصحراء، ولم تَخَلْ الكتابات التي تناولت تاريخ المغرب من إشارات متعددة حول دوره التجاري وحنكة تجاره في القارة الإفريقية، حتى صار هذا القطاع حكرا على التجار المغاربة ردحا طويلا من الزمن<sup>1</sup>؛ فقد لعبت الطرق التجارية العابرة الصحراء الكبرى أدوارا هامة في تاريخ المنطقتين الواقعتين على طرفيها الشمالي والجنوبي.

واليوم تشهد إفريقيا جنوب الصحراء نموا ملحوظا، ومن المحتمل أن يصل النمو الاقتصادي الإفريقي في سنة 2020م إلى حوالي 2,6 تريليون دولار<sup>2</sup>. غير أنه وبسبب بعض الاضطرابات الاستثنائية لأسواق المواد الأولية، فنمو صادرات إفريقيا جنوب الصحراء، يظل ضعيفا جدا مقارنة بمثيلاتها في التجارة العالمية.

بيد أن نمو الصادرات من حيث الحجم في هذه المنطقة يبقى منخفضا مقارنة بمناطق أخرى في طريق النمو، فما بين 1998 و2004 وصل المعدل السنوي المتوسط للصادرات من حيث الحجم بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء إلى 4,4% مقابل 8,3%، بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو حسب صندوق النقد الدولي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - منير الروكي، "ملاحم العلاقات التجارية والاقتصادية بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء"، دعوة الحق، العدد 421، يونيو 2017، ص.62.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.63.

<sup>3</sup> - Rim BERAHAB, "Structure des échanges entre le Maroc et l'Afrique : une analyse de la spécialisation du commerce", OCP, Policy center, Rabat, July 2016, p.31.

هذا، وسجلت المبادلات التجارية للمغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء ارتفاعا ملحوظا خلال العقد الماضي، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للمبادلات بين الطرفين خلال الفترة ما بين 2008-2016 حوالي 19 مليار درهم سنة 2016م، أي 3% من إجمالي المبادلات التجارية للمغرب<sup>1</sup>، وبلغت الصادرات 15,6 مليار درهم سنة 2016م، وارتفعت حصتها من إجمالي الصادرات إلى 7% من نفس السنة مقابل 3,5% سنة 2008<sup>2</sup>م.

ومن ناحية أخرى، ارتفعت الواردات من إفريقيا جنوب الصحراء إلى 3,6 مليار درهم سنة 2016م أي ما يعادل 0,9% من إجمالي واردات المغرب خلال نفس السنة، مقابل 1,3% سنة 2008م، كما ارتفع فائض الميزان التجاري المغربي مع المنطقة بشكل ملحوظ ليصل إلى 12 مليار درهم<sup>3</sup> سنة 2016م.

ومن المهم الإشارة في هذا السياق، إلى أن التمرکز الجيد للشركات والمقاولات المغربية سواء الخاصة أو العمومية في إفريقيا ساهم في الرفع من حصة المغرب في السوق الإفريقية، الأمر الذي عزز من موقع إفريقيا في خريطة شركاء المغرب الأساسيين لتصبح شريكا استراتيجيا للمغرب<sup>4</sup>.

إضافة إلى ذلك، عرفت المبادلات التجارية دينامية مشجعة من خلال الزيادة المضطردة للتجارة بين المغرب والدول الإفريقية في الفترة ما بين 2017-2018، إذ بلغت المبادلات التجارية في سنة 2018 حوالي 40,5 مليار درهم بزيادة قدرها

<sup>1</sup> - التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية 2018، مرجع سابق، ص.29.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.30.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>4</sup> - محمد المودن، "الدبلوماسية الاقتصادية للملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة"، مرجع سابق، ص.250.

8,6% مقارنة مع سنة 2017 التي سجلت 37,2 مليار درهم أي ما يمثل حوالي 5,4% من إجمالي التجارة الخارجية للمغرب<sup>1</sup>.

وفي هذا الإطار، نسجل تزييدا ملموسا سواء على مستوى الصادرات أو الواردات، فالصادرات المغربية تشهد اختلافا من حيث التوزيع الجغرافي، كما تعرف تنوعا فيما يخص نوعية المواد المصدرة التي تتوزع بين أسماك وقشريات محضرة ومحفوظة وزيتون النفط وزيتون التشحيم، ومواد استهلاكية مكملة، إضافة إلى أن الواردات هي الأخرى تعرف تنوعا فيما يخص التوزيع الجغرافي لها<sup>2</sup>؛ وتظهر بنية المواد المستوردة من إفريقيا جنوب الصحراء الوزن المهم للمنتجات الطاقية وأنصاف المواد.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تم تحقيقه، فإن السياسات التجارية لإفريقيا جنوب الصحراء تبقى حمائية نسبيا، فالبلدان الإفريقية تغلب عليها صفة هيمنة الدولة على الاقتصاد، ما ينعكس على نموذج التنمية الذي تبنته هذه البلدان عموما<sup>3</sup>.

وحسب صندوق النقد الدولي، فإن الأنظمة التجارية في إفريقيا تظل الأكثر تقييدا مقارنة مع نظيرتها في باقي المناطق، فالرسوم الجمركية المتغير الأكثر

<sup>1</sup> - التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2020، مرجع سابق، ص.20.

<sup>2</sup> - محمد المودن، "الدبلوماسية الاقتصادية للملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة"، مرجع سابق، ص.251.

<sup>3</sup> - Royaume du Maroc, Ministère de l'Économie et des Finances, "Relations Maroc-Afrique : L'ambition d'une « nouvelle frontière »", Direction des Etudes et des prévisions financière, juillet 2015, p.10.

استعمالا لقياس درجة تقييد المبادلات تعرف ارتفاعا، حيث وصلت 20% في المتوسط في إفريقيا مقارنة مع أي منطقة أخرى<sup>1</sup>.

وفي نفس السياق، فإن قيام المغرب بإنشاء القطب المالي للدار البيضاء الذي يلعب دورا كبيرا في ترسيخ دور المغرب، كبلد ميسر للمبادلات التجارية والمالية العالمية؛ وتوقيع مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر مع العديد من الدول (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، الدول المتوسطية)، أصبح المغرب يشكل منفذا لسوق من مليار مستهلك في 55 دولة تمثل 60% من الناتج الداخلي الخام العالمي<sup>2</sup>، نظرا لمعرفته الدقيقة بأسواق غرب إفريقيا، خاصة تلك التي تتوفر على مميزات تؤهلها للإرساء شراكات مع دول الخليج وتركيا وشركاء آخرين يتوفرون على قدرة استثمارية عالية لفائدة إفريقيا في إطار مقارنة رابح- رابح<sup>3</sup>.

وتأسيسا على ذلك، يلاحظ ارتفاع في الصادرات والواردات المغربية نحو الدول الإفريقية في السنوات الأخيرة، وهذا راجع للعلاقات المتميزة والانعطاف الدبلوماسي المغربي نحو هذه الدول، إذ أن المغرب تربطه علاقات مع أربعين بلدا إفريقيا<sup>4</sup>.

بالإضافة إلى ذلك نسجل أن المغرب تبني مبادرة متميزة، تمثلت في إعفاء صادرات الدول الأقل نموا من الرسوم الجمركية وفتح المجال أمام القطاع الخاص المغربي للمساهمة في الرفع من مستويات التبادل التجاري بين هذه الدول، ونهج

<sup>1</sup> - Ibid., p.11.

<sup>2</sup> - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، ملف علاقات المغرب وإفريقيا، مرجع سابق، ص.7.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>4</sup> - Rim BERAHAB, "Structure des échanges entre le Maroc et l'Afrique : une analyse de la spécialisation du commerce", op.cit., pp.13-14.

المملكة سياسة اقتصادية مهمة تتبني على التضامن ومساعدة الدول الفقيرة عن طريق إلغاء الديون المستحقة على الدول الإفريقية الأقل نموا سنة 2000م خلال اجتماع بالقاهرة.

وتجب الإشارة في هذا السياق، إلى أن المبادلات التجارية المغربية الإفريقية ما زالت ضعيفة ولم ترقى إلى طموحات الشعوب، بسبب الارتباط الكبير للمغرب بالأسواق الغربية وخاصة التي تربطه معها اتفاقيات للتبادل الحر.

وفي ظل تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية الإفريقية، ورغم توفر المغرب على إمكانيات متواضعة في المجال الفلاحي، فإنه يوظف تلك الإمكانيات لنسج آليات للتعاون جنوب- جنوب، من خلال تقديم خبرته التي راكمها في المجال الفلاحي خلال سنوات مع الدول الإفريقية، عبر معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة<sup>1</sup>.

وبالموازاة مع ذلك، نستنتج أن تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية يستوجب تبني استراتيجية تروم إشراك القطاع الخاص ومنحه الضمانات والأدوات اللازمة للقيام بدوره في النهوض بالاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية المستدامة وتأهيل العنصر البشري، كآلية ضرورية لتفعيل العمل الدبلوماسي.

وهكذا، فإن المقابلة المغربية بدأت في السنوات الأخيرة تجدد الصلات الاقتصادية بإفريقيا، وذلك بالنظر إلى المرحلة الانتقالية التي تعيشها هذه القارة بناء على السياسات والاستراتيجيات الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية، التي تدعو إلى تشجيع سياسة الانفتاح الاقتصادي للاستفادة من ثمرات العولمة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - Ibid., p.32.

<sup>2</sup> - Ibid., p.23.

وأخيرا لا ريب في أن نقول، بضرورة تأهيل وتطوير الاقتصاد المغربي، الذي يرتبط بشكل أساسي بالبحث عن أسواق منفتحة جديدة، لتصريف المنتوجات المغربية.

## المبحث الثاني: التعاون المغربي-الإفريقي المتعدد الأطراف

يشكل التعاون المتعدد الأطراف أحد المكونات الأساسية للمنظومة التي وضعها المجتمع الدولي لمواجهة التحديات العالمية، وخاصة تلك المرتبطة بالتقلبات الاقتصادية والمالية.

وفي هذا السياق، انخرطت المملكة المغربية ووفقا لمبادئ سياستها الخارجية بشكل فعال ونشط في التعاون المتعدد الأطراف سواء على الصعيد العالمي أو الجهوي؛ وإن التطرق إلى الدبلوماسية المتعددة الأطراف وعلاقتها بإفريقيا جنوب الصحراء، واهتمام المغرب بقضايا وهموم القارة الإفريقية، يقود إلى دراسة حضور المغرب في هياكل منظمة الاتحاد الإفريقي، (المطلب الأول)، إلى جانب مشاركته في التجمعات والمنظمات الإقليمية داخل إفريقيا جنوب الصحراء، (المطلب الثاني).

### المطلب الأول: المغرب والاتحاد الإفريقي

اقتنع المغرب بتعميق نفوذه في عمقه الإفريقي بالتزامن مع الأدوار التنموية في العديد من دول غرب إفريقيا، وأن هذه التجربة مطلوب مشاركتها مع دول إفريقية أخرى.

وتبعاً لذلك، كان قرار العودة السياسية إلى الاتحاد الإفريقي، مقترنا باستراتيجية مدروسة أساسها الشراكة الندية، والتعاون التكاملي والتضامني فيما بين الدول الإفريقية<sup>1</sup>.

إن رهان عودة المغرب إلى إفريقيا، والحرص على تقوية علاقاته بدول هذه القارة، يمكن إرجاعه إلى عدة أسباب موضوعية وبنوية، منها تراجع فرص المغرب داخل

<sup>1</sup> - عبد الفتاح الفاتحي، "عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي: خطوة لتنفيذ استراتيجية تعاون جنوب-جنوب"، مرجع سابق، ص.23.

الفضاء المغربي، وتصلب الموقف الجزائري من ملف قضية الصحراء المغربية وتزايد أجواء عدم الاستقرار السياسي في ليبيا مؤخرا، ( الفرع الأول).

إضافة إلى العامل الجيواقتصادي، بالنظر للثقل الذي تمثله إفريقيا عالميا على صعيد البحث عن الفرص الاقتصادية (الحصول على الثروات الطبيعية والبحث عن الأسواق الواعدة)، (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: الرهانات السياسية

قبل نحو ثلاث وثلاثين سنة، انسحب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية احتجاجا على اعترافها بما يسمى في حينه وما يزال (الجمهورية العربية الصحراوية)، حيث لم يعد لذات المنظمة من أثر يذكر اليوم، خاصة بعد الاختلالات الهيكلية والتنظيمية التي شهدتها المنظمة استدعت حلها، وإعادة صياغة ميثاقها من جديد وتغيير اسمها أيضا ليصبح (الاتحاد الإفريقي).

لذلك، فليس من الدقة القول، بأن المغرب قد عاد ليحتل مقعده الشاغر في المنظمة منذ نونبر 1984م، ولا من الدقة في شيء القول بأن العملية إجرائية مسطرية خالصة، أي مقتصرة على تجديد الوثائق وتحيينها ليتم البث في العودة وفق مبدأ التصويت<sup>1</sup>، إن العملية ليست عودة إنها انضمام كامل المقومات من لدن عضو مرشح للالتحاق بهيكل منظمة إقليمية (الاتحاد الإفريقي) لم يكن المغرب ضمن أعضائها من قبل، حتى وإن كان عضوا مؤسسا في المنظمة السابقة (الوحدة الإفريقية).

ولهذا السبب، فقد كان المغرب مطالبا بخوض عملية قانونية وسياسية حقيقية انطلقت باعتماد المستوى التشريعي المغربي لوثائق الانضمام، ثم تم إخضاع هذه الأخيرة

<sup>1</sup> - يحيى اليحياوي، "المغرب والاتحاد الإفريقي رهانات الانضمام"، الجزيرة، 18 فبراير 2016  
www.aljazeera.net، (30 نونبر 2017).

لمساطر الاتحاد، للبحث فيها وفق آليات إجرائية دقيقة، أدت في محصلتها النهائية بقبول عضوية المغرب في الاتحاد الإفريقي عضوية كاملة إلى جانب 54 دولة أخرى<sup>1</sup>.

إن انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي يبدو لنا مسألة بديهية للغاية، أقله من زاوية انتمائه الجغرافي للقارة، والتاريخ المشترك الذي يربطه بالعديد من أعضاء ذات الاتحاد، ناهيك عن أصالة وتجدر البعد الإفريقي في السياسة الخارجية المغربية، لمرحلة ما بعد الاستقلالات السياسية.

هذا، ونعتقد أن انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي، خطوة هامة باعتبارها تشكل تصالحا للمغرب مع فضائه الإفريقي، قد يؤسس لمرحلة جديدة داخل الاتحاد الإفريقي على طريق تفعيل العمل الجماعي، بخلق توازن في الرؤية الكلية للاتحاد في بعض المواقف والملفات المهمة على المستوى القاري بشكل عام، وعلى مستوى منطقة الساحل تحديدا.

مما لا شك فيه أن الدفاع عن قضية الصحراء المغربية، يمثل الهاجس الرئيسي في التعامل مع القارة الإفريقية، ورغم أن هذه القارة لا تتضمن دولا مؤثرة ونافذة على مستوى اتخاذ القرار الدولي، وخاصة على مستوى مجلس الأمن الدولي الذي يتولى منذ سنوات تدبير ملف الصحراء المغربية، فهي مثلت باستمرار مصدر إزعاج للمغرب، وقوة عددية تتميز بوجود منظمة جهوية تضبط التفاعل بين أعضائها (الاتحاد الإفريقي)، وبفعل كون المغرب دولة إفريقية وجواره المباشر إفريقي، فإنه كان دائما متفاعلا مع هذه المنظمة التي كانت سبابة إلى تدبير النزاعات التي يكون المغرب طرفا فيها<sup>2</sup>.

ويمكن القول في هذا السياق، أن الهاجس المركزي الذي هيمن على العلاقات المغربية الإفريقية منذ استقلال المغرب وحتى انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية، يرجع إلى أن المغرب العضو النشط في القارة، وخاصة من خلال ما سمي بمجموعة الدار

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

<sup>2</sup> - الحسان بوقنطار، "السياسة الخارجية المغربية 2000-2013"، مرجع سابق، ص. 132.

البيضاء وجد نفسه أمام إشكالية محورية، وهي كيفية الدفاع عن مصالحه الترابية، في الوقت الذي كرس ميثاق (أديس أبيبا) مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار<sup>1</sup>.

ورغم كل ذلك، نسجل أن المغرب استمر متشبثاً بعضويته وملتزماً بالتزاماً حكيماً بالميثاق التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية التي كان يجب أن تكون وسيطاً لا طرفاً في النزاع، إلى أن تأكد أن حياد المنظمة أعدم عملياً، بعد قبول عضوية تنظيم انفصالي في مخالفة تامة لشروط عضوية المنظمة، ولاسيما مضمون المادة الرابعة من ميثاقها<sup>2</sup> التي تنص على أنه "لكل دولة عضو إفريقية مستقلة ذات سيادة الحق في أن تصبح عضواً في المنظمة".

غير أن ذلك، لم يثني المغرب عن تشبثه بالعلاقات الروحية والثقافية والاقتصادية مع الدول الإفريقية؛ واستمر حرصه على الحضور ضمن المؤسسات الاقتصادية، فتطورت سياسته الخارجية نحو التطبيع وتجاوز العناد السياسي الذي ظلت تحترفه بعض الدول من أجل مصالح سياسية ضيقة من قبيل حسم سباق الهيمنة على المنطقة<sup>3</sup>؛ ولذلك، فإنه إذا كانت ثمة ظروف حتمت على المغرب الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية، فإن هناك أيضاً ظروف استدعت استعجالية انضمامه للاتحاد الإفريقي في هذا الوقت بالذات.

ولعل أولها أن موازين القوى السائدة قبل ثلاثة عقود في القارة الإفريقية لم تعد هي القائمة اليوم، حيث تراجعت الإيديولوجيات كثيراً، أي أن منظومة الأفكار التي سادت وانتشرت في سنوات ما بعد استقلال في الدول الإفريقية لم يعد يعتد بها إلا فيما ندر<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup> - عبد الفتاح الفاتحي، "عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي خطوة لتنفيذ استراتيجية التعاون جنوب - جنوب"، مرجع سابق، ص. 22.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>4</sup> - يحيى اليحياوي، "المغرب والاتحاد الإفريقي رهانات الانضمام"، مرجع سابق.

إضافة إلى أن الحسابات الجيوسياسية التي كانت قائمة آنذاك لم تعد هي المتحكم الأساسي في علاقات البلدان الإفريقية بعضها ببعض، ولعل الفكرة الأساسية وراء تشكيل هذا الاتحاد، تكمن في الارتقاء بالنظام الإفريقي الذي تمثله الوحدة الإفريقية ليكون أكثر فاعلية لمواجهة التطورات الدولية، التي لم يعد فيها مكان للكيانات الصغيرة كما تأثرت هذه الفكرة، بنموذج للاتحاد الأوروبي<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق، أفسح القانون الأساسي للاتحاد الإفريقي المجال للمشاركة الشعبية التي تعد سمة العصر، فضلا عن تعزيز المؤسسات الديمقراطية والحكم الرشيد، والتأكيد على أهم قضايا العصر مثل حقوق الإنسان والحريات العامة، إضافة إلى إنشاء برلمان عموم إفريقيا، بحيث يتألف التمثيل فيه من خمسة أعضاء بينهم امرأة لكل دولة عضو، في المرحلة الأولى، ثم بعد ذلك يصبح التمثيل نسبيا حسب نسب تعداد السكان في كل دولة، وقد تم استحداث أهداف جديدة لم تكن في منظمة الوحدة الإفريقية سابقا، مثل التأكيد على ضرورة التعجيل بتكامل القارة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتعزيز التنمية المستدامة<sup>2</sup>.

وعلى صعيد آخر، أكد ميثاق الاتحاد أيضا على حقه بالتدخل استثناء في شؤون أي دولة أخرى عضو في حالة حدوث ظروف خطيرة، كما في حالة ارتكاب جرائم حرب أو جرائم إبادة أو جرائم ضد الإنسانية، وأيضا على حق الأعضاء في طلب تدخل الاتحاد لإعادة الأمن والسلم داخل دولهم، كما أكد الميثاق على رفض الاتحاد للتغييرات غير الدستورية، فضلا عن عدم الاعتراف بالحكومات التي تصل إلى السلطة بطريق غير دستوري<sup>3</sup>.

بناء على ما سبق، يمكن القول أن قناعة المغرب بعمقه الإفريقي أصيلة، فقد ظل مكرسا سياسته لكل ما يفيد إفريقيا عبر شراكات أثبتت الوقائع أنها كانت على قدر

<sup>1</sup> - محمد فائق، "إفريقيا والمتغيرات الجديدة في العالم"، مرجع سابق، ص. 167.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 168.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

كبير من النجاح، لأنها ظلت تستوعب التحولات المستقبلية، والحاجة إلى الإعداد لها، انطلاقا من رؤية استراتيجية وتخطيط استشرافي.

ومن جهة أخرى، ومن خلال عملية رصد سريعة نستشف غلبة المحدد السياسي على باقي المحددات الأخرى، بالرغم من بوادر تفعيل العلاقات الاقتصادية وتمتين الروابط الثقافية، كما نلاحظ غياب الانسجام بين المحددات الأخرى في السياسة المغربية الإفريقية، إلى جانب التحكم الظرفي في السلوك الخارجي للمغرب تجاه إفريقيا، الأمر الذي يطرح قضية كسب الرهانات الجديدة، مما سيساعد للمرور للمرحلة المقبلة من البناء الاستراتيجي.

ووفقا لذلك، عملت الحكومة المغربية خلال السنوات الأخيرة على مواصلة الجهود المبذولة، بهدف تنشيط وتدعيم أواصر الصداقة وعلاقات التعاون مع كافة الدول الإفريقية على كل المستويات، إيماننا منها بأن التضامن الفعال هو السبيل الأنجع للاستتباب الأمن والاستقرار ولتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا<sup>1</sup>.

وفي هذا الإطار، يكاد يجمع الدارسون والمنتفعون بأن العنوان البارز للسياسة الخارجية المغربية خلال العقد الأخير، يتجلى في تنامي توجهها الإفريقي بالمقارنة مع المراحل السابقة<sup>2</sup>؛ حيث شهدت العلاقات الثنائية نشاطا مطردا؛ كما كان للمغرب دور في الدبلوماسية المتعددة الأطراف، سواء على الصعيد القاري أو من خلال تفاعل الدبلوماسية المغربية مع عدد من القضايا الشاملة التي تهم القارة الإفريقية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - ولد الفاضل، السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء على عهد الملك محمد السادس، مرجع سابق، ص.128.

<sup>2</sup> - عادل مساوي، "العلاقات المغربية الإفريقية: من الحضور إلى رهان البناء الاستراتيجي"، سلسلة الندوات والمؤتمرات 52-2016، أشغال يوم دراسي لمجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الازمات كلية الحقوق مراكش، 2017، ص.34.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وبالتالي، فبعودة المغرب سياسيا إلى حضنه الإفريقي، تكون القارة الإفريقية قد أغنت إمكانيات تنميتها ببديل أكثر واقعية وجدية، وأكد أن ذلك سيحرك كثيرا من المياه الراكدة في إفريقيا بعد التدافع في الكثير من المحطات الاقتصادية والسياسية، لاسيما وأن العودة إلى الواجهة الإفريقية سياسيا، هي مواجهة ميدانية أجبر عليها المغرب لإعادة ضبط علاقاته الإقليمية على أسس سليمة وجد موضوعية<sup>1</sup>.

وهنا لا بد من التوقف على الحيف الذي طال تدبير ملف الصحراء المغربية داخل منظمة الوحدة الإفريقية، والذي استمر إلى حدود سنة 2016م، حيث ستطالب ثمانية وعشرون دولة عضو من الاتحاد الإفريقي، تعليق مشاركة البوليساريو في الاتحاد مقابل ترحيب كبير بعودة المغرب<sup>2</sup>.

وبالفعل، فمنذ سنة 2002م وهي سنة الإعلان عن تحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي إلى حدود سنة 2016م، ظلت هذه المؤسسة لا تقدم شيئا إيجابيا في تدبير ملف الصحراء المغربية، ويكفي أن نسجل في هذا الاتجاه أن المنظمة تعتبر في وضعية تعارض مع الشرعية الدولية بتواجد كيان وهمي بها، ذلك أن هذا الكيان لا يعتبر عضوا في أية هيئة سواء كانت إقليمية أو شبه إقليمية أو دولية<sup>3</sup>؛ وإن الحديث عن تدبير النزاع حول الصحراء داخل الاتحاد الإفريقي، يأتي في سياق نقاش كبير وحاد ساهمت في إثرائه وما تزال، مختلف الفعاليات المؤهلة لذلك سواء المغربية منها أو الإفريقية أو الدولية.

وفي واقع الأمر، عرفت العلاقات السياسية المغربية تطورا مع عدد من الدول الإفريقية، بتبادل الزيارات والتعاون على المستوى الدبلوماسي، وقد تكررت الزيارات

<sup>1</sup> - عبد الفتاح الفاتحي، "عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي خطوة لتنفيذ استراتيجية التعاون جنوب - جنوب"، مرجع سابق، ص.23.

<sup>2</sup> - ماجدة كريمي، "ملف الصحراء المغربية في ردهات الاتحاد الإفريقي بين تركة إخفاقات تدبير النزاع ورهانات التحدي المغربي"، مجلة دعوة الحق، العدد 421، يونيو 2017، ص.54.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.55.

الملكية إلى الدول الإفريقية بشكل مطرد ومتواصل، وهو تعبير عن تحول في السياسة الخارجية المغربية يرمي إلى تكريس البعد الإفريقي للمغرب، والسعي إلى بناء شراكة قوية مع هذا الامتداد الجغرافي والطبيعي في إفريقيا<sup>1</sup>.

وبتعبير آخر، هو انتقال للدبلوماسية المغربية من دائرة رد الفعل والدفاع إلى صناعة الفعل والقطع مع سياسة المقاطعة والكرسي الفارغ؛ هذه التطورات السياسية على مستوى العلاقات المغربية - الإفريقية، أدت إلى تراجع كبير في عدد الدول التي تعترف بجمهورية البوليساريو<sup>2</sup>.

وهنا يمكن القول بأن عودة المغرب إلى الإطار المؤسسي للاتحاد الإفريقي، هي محطة مفصلية على ولادة جديدة لهذه المؤسسة كما أن فيها انتصارا للحكمة الإفريقية، وتعبير عن تميز كبير للدبلوماسية الملكية التي قادت برؤية استراتيجية ملف الانضمام من خلال الزيارات الناجحة لعدد من بلدان القارة، توجت بتوقيع العشرات من اتفاقيات التعاون وإطلاق مشاريع تنموية رائدة، ساهمت في إعادة الثقة إلى دول القارة بإمكاناتها في التنمية والتقدم<sup>3</sup>.

وعلى العموم، يتبين لنا أن الظرفية الإقليمية تخدم العودة المغربية، ذلك أن زمن الإيديولوجيات قد ولى، فبعد أن بصم التقاطب الإيديولوجي لعدة عقود العلاقات بين الدول الإفريقية، باتت هذه الدول حكاما وشعوبا تدعم المشاريع التنموية<sup>4</sup>، مما لا شك فيه أن المغرب بهذه العودة التاريخية للعمق الإفريقي كسب رهانات متعددة، أهمها استعادة موقعه الاستراتيجي كرائد ومؤسس للوحدة الإفريقية منذ قرون.

<sup>1</sup> - عبد الرحمن غربي، "عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي قراءة أولية في الأبعاد والدلالات"، المحجة، العدد 473، فبراير 2017، www.almahajjafes.net، (19 ماي 2017).

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه.

<sup>4</sup> - ماجدة كريمي، "ملف الصحراء المغربية في ردهات الاتحاد الإفريقي بين تركة إخفاقات تدبير النزاع ورهانات التحدي المغربي"، مرجع سابق، ص.57.

وختاما، فإن انضمام المغرب للاتحاد الإفريقي جاء في سياقات وظروف، بذل فيها المغرب جهودا كبيرة على المستويات، الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية لتهيئة عودة قوية، تتيح له أن يكون وافدا مؤثرا وقادرا على المساهمة في خلق حراك جديد داخل الاتحاد<sup>1</sup>.

وتأسيسا على ذلك، نخلص إلى نتيجة أساسية فحواها أن المغرب يسعى من خلال انضمامه لتأسيس تحالف جديد داخل الاتحاد مقابل تحالف الجزائر - أبوجا - بريتوريا الذي يعتبر التحالف المهيمن على الاتحاد، وقد تجلت بوادر هذا الأمر من خلال مطالبة 28 دولة من الدول الأعضاء في قمة (كيجالي) سنة 2016م بطرد جبهة البوليساريو.

إضافة إلى أن عودة المغرب إلى البيت الإفريقي، ستسمح له بالتأثير والتغيير من الداخل وكسر شوكة الاعتراف بجبهة البوليساريو بشكل تدريجي، ولعل هذا ما بات يقلق الدول الداعمة لهذا الكيان، كما أن قوة موقف المغرب حاليا مستمدة من فلسفة مقترح الحكم الذاتي، وسقف قناعاته في مفاوضاته، الذي يجمع بين مطلبية الوحدة والتدبير المحلي بكفاءات وطاقات محلية.

وتماشيا مع هذا المنطق، أسفرت جهود الدبلوماسية المغربية عن دعم إقليمي ودولي مهم خلال الفترة الأخيرة، توج بافتتاح 15 قنصلية إفريقية في الأقاليم الجنوبية للمغرب، 8 منها بمدينة العيون و7 قنصليات بمدينة الداخلة؛ حيث أن فتح هذه الهيئات الدبلوماسية، يعتبر مفتاحا لتطوير العلاقات الإدارية والاقتصادية ودعم التعاون المتعدد الأطراف مع الدولة المعنية، واعترافا من هذه الأخير بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية.

<sup>1</sup> - سيدي ولد عبد المالك، "عودة المغرب للاتحاد الإفريقي"، الصحراء، فبراير 2017،

www.essahraa.net (9 يناير 2018).

وفي الأخير لا بد لنا من التذكير، بأن المغرب لا يحتاج إلى تأكيد انتمائه الإفريقي لأن أواصر علاقاته قارياً، تستند إلى معطيات جغرافية وتاريخية وجيوسياسية واقعية<sup>1</sup>، وهي تقوم على أساس التفاعل والتواصل الحضاري، والمغرب كان وما يزال من الدول الإفريقية الرائدة التي دعت إلى التحرر الإفريقي، وساندت استقلال العديد من الدول الإفريقية<sup>2</sup>، فضلاً عن ذلك، جعل المغرب من السياسة الإفريقية مبدأً ثابتاً وراسخاً في سياسته الخارجية، وعودته إلى الحظيرة الإفريقية والانضمام للاتحاد الإفريقي هي نتيجة حتمية<sup>3</sup>.

وهكذا، فإن انضمام المغرب إلى إطار مؤسسة الاتحاد الإفريقي، يعد نصراً دبلوماسياً، جعل من المغرب الإفريقي بعمقه وانتمائه وهويته مجالاً للاشتغال، نسج شبكات واسعة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية...

### الفرع الثاني: الرهانات الاقتصادية

تتمثل أبرز ملامح التحولات الدولية المعاصرة في نمو دور المتغير الاقتصادي الذي أصبح له أهمية كبيرة في السياسات الخارجية للدول، وتراجع أهمية الخلافات السياسية بين الدول، جعل المشكل الاقتصادي يتصدر الانشغالات الخارجية للدولة، فوزن هذه الأخيرة على المسرح الدولي يتحدد بما تملكه من قوة اقتصادية.

وهناك ارتباط قوي بين الدبلوماسية والقوة الاقتصادية للدولة، فالعامل الاقتصادي، يبقى وعلى الرغم من محدوديته أحد المحددات المتحكمة في مسار الدبلوماسية المغربية داخل القارة الإفريقية، نظراً لتزايد الاهتمام بالظواهر الاقتصادية وارتفاع درجة تأثيرها في قرارات السياسة الخارجية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - ماجدة كريمي، "ملف الصحراء المغربية في ردهات الاتحاد الإفريقي بين تركة إخفاقات تدبير النزاع ورهانات التحدي المغربي"، مرجع سابق، ص. 58.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص. 59.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>4</sup> - سعيد الصديقي، صنع السياسة الخارجية المغربية، مرجع سابق، ص. 262.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن العلاقات المغربية - الإفريقية، شهدت طوال فترات تاريخية ازدهارا كبيرا، فلطالما لعب المغرب دور الوساطة التجارية بين ما يسمى بلاد السودان وأروبا، ومن ثم نشطت العلاقات التجارية بين المغرب وعمقه الإفريقي.

وفي هذا الإطار، اهتمت الأسر المتعاقبة على حكم المغرب بتنمية وتطوير هذه التجارة، وعيا منها بأهميتها لتقوية البلاد وضمان مداخيل قارة للخرينة، بل وأكثر من ذلك أن بعض الدول التي تأسست بالمغرب، كالمرابطين والعلويين اعتمدت في انطلاقتها على مراقبة تجارة السودان<sup>1</sup>.

وهكذا، فإفريقيا حاضرة ومؤثرة في تاريخ المغرب، إذ حرص هذا الأخير في كل الفترات التاريخية التي مر بها، على الحضور الفاعل داخل المعترك الإفريقي لضمان موطن قدم متقدم داخله والهيمنة على تجارته، بل وضمان ولاءات عابرة لحدوده<sup>2</sup>.

وبالرغم من ارتباط المصالح الاقتصادية المغربية بدول الاتحاد الأوروبي، فإن المغرب لم يكن غائبا في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث حرص على بناء علاقات اقتصادية مع عدد من الدول، وقد أسفرت هذه العلاقات على توقيع مجموعة من الاتفاقيات التجارية، وإنشاء لجان كبرى مختلطة، كما منح المغرب خدمته في مجال الصناعة لبعض الدول الإفريقية على سبيل المساعدة التقنية<sup>3</sup>.

وبالتالي، نلاحظ أن البعد الاقتصادي والتجاري قد بات أحد الأبعاد الكبرى التي تؤثر طبيعة وتوجه العلاقات الدولية، بمعنى أن الإكراهات الاقتصادية باتت ضمن المحددات الكبرى لتوجهات هذه الدولة أو تلك بخصوص هذه القضية الإقليمية أو تلك.

<sup>1</sup> - منير روكي، "ملاحم من العلاقات التجارية والاقتصادية بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء"، مرجع سابق، ص.61

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

<sup>3</sup> - بوشري لحسيني، ديناميكية الدبلوماسية المغربية تجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة، مرجع سابق، ص.20.

هذا، وشكل التعاون الاقتصادي والتجاري دائما دعامة أساسية في الاستراتيجية المغربية نحو إفريقيا جنوب الصحراء، إذ أصبحت هذه القارة ضمن أولويات سياسته الخارجية، ولعل أبرز خطوة أقدم عليها المغرب خلال الفترة الأخيرة اتجاه إفريقيا، تمثلت في إعلان الملك محمد السادس خلال قمة القاهرة بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا سنة 2000م، عن إعفاء لفائدة بعض الدول الإفريقية الأكثر فقرا من الديون المستحقة للمغرب عليها، وفتح السوق المغربية أمام صادراتها دون أداء الرسوم الجمركية، حيث أبان المغرب من خلال هذه الخطوة عن انخراطه الإيجابي في كل ما يهم الشأن الإفريقي<sup>1</sup>.

وفي هذا الإطار، عمل المغرب على دعم التعاون الاقتصادي والتجاري بينه وبين الدول الإفريقية خلال الفترة الأخيرة، حيث تم القيام بزيارات على مستوى عال من طرف المسؤولين المغربية للعديد من الدول، لتأكيد وتشجيع التعاون الاقتصادي وتعزيز مكانة المغرب في القارة،<sup>2</sup> خاصة بعد انضمامه إلى منظمة الاتحاد الإفريقي.

ومن خلال ما سبقت الإشارة إليه، نشير هنا أن المغرب يرتبط مع الدول الإفريقية بعدة اتفاقيات سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف، وإن كانت هذه الاتفاقيات قد وقعت في مراحل تاريخية متفاوتة، إلا أنها أصبحت أهم مدخل لتحديد العلاقات مع الدول الإفريقية، بعد مرحلة الانغلاق التي تحكمت فيها المواقف السياسية على المستوى الثنائي.

إلى جانب ذلك، حرص المغرب على تطوير علاقاته الاقتصادية مع مجموعة من الدول الإفريقية بالتوقيع على مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية، همت جل عناصر

<sup>1</sup>– Mohamed JAABOUK, "La politique africaine du Maroc : Quand l'économie sert de locomotive", *Le Soir*, 16 Mars 2012 , [www.lesoir-echos.com](http://www.lesoir-echos.com), (13 Décembre 2014).

<sup>2</sup>– Idem.

العلاقات الاقتصادية سواء، العلاقات التجارية أو الاستثمارات أو التعاون التقني والخدمات<sup>1</sup>.

وإن بانضمام المغرب للاتحاد الإفريقي، يكون قد فتح سوقا تعد فضاء واسعا لمختلف صناعاته ومنتجاته؛ ووفقا لذلك، تمثل القارة الإفريقية مجالا خصبا للاستثمار بسبب نمو ناتجها الداخلي الإجمالي الذي يفوق 5%، وبسبب النمو المطرد في عدد سكانها، إضافة إلى توفرها على 30% من الاحتياطات المعدنية على المستوى العالمي<sup>2</sup>.

وضمن هذه الرؤية، يعدُّ المغرب تمتين علاقاته بالقارة الإفريقية من أولوياته الأساسية، خاصة بعد تزايد الحضور العالمي بالمنطقة، ممثلا بالصين والولايات المتحدة وفرنسا... إلخ<sup>3</sup>، وإن التزام المغرب بالتعاون جنوب - جنوب، جعله يعزز مكانته ويقوي تبادلته التجاري ويشجع على تنمية الاستثمارات المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء.

هذا، ويجد البعد الاقتصادي أسانيد في العلاقات المغربية - الإفريقية، في كون المغرب ثاني مستثمر في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا، ونلمس ذلك أكثر من خلال الخطاب التاريخي الذي ألقاه الملك محمد السادس، بمناسبة إعطاء انطلاقة أشغال المنتدى الاقتصادي المغربي - الإفريقي، الذي وضع خارطة طريق للفاعلين الاقتصاديين بين البلدين وباقي الدول الإفريقية، على أساس تعزيز التعاون والتكامل جنوب - جنوب، وخلق قطب اقتصادي إفريقي كبير يحقق التنمية ويلبي تطلعات الشعوب الإفريقية التي تنشده التقدم والتنمية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - بوشري لحسيني، ديناميكية الدبلوماسية المغربية تجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة، مرجع سابق، ص.21.

<sup>2</sup> - يحيى بولحية، "محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء الثابت والمتغيرات، مرجع سابق، ص.79.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>4</sup> - منير روكي، "ملامح من العلاقات التجارية والاقتصادية بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء"، مرجع سابق، ص.70.

وفي هذا السياق، يمكننا القول أن خطاب العاهل المغربي ترجم على أرض الواقع، من خلال الاتفاقيات التي وقعت مع الدول الإفريقية، والعديد من الاستثمارات المهمة التي تم إنجازها من أجل تعزيز الجانب الاقتصادي في علاقات المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء، كما أنه يقدم للعالم نموذجاً للتعاون جنوب-جنوب يؤكد عوده المغرب إلى بيته الإفريقي.

وتجب الإشارة في هذا المضمار، أن الاتحاد الإفريقي اليوم، ينخرط في حركة اندماجية وإصلاحية هي الأكبر والأهم في تاريخ القارة، إصلاحات تهم الجانب المالي حيث ستشرع الدول الأعضاء في تخصيص نسب ثابتة من عائدات رسومها على الصادرات لتمويل المنظمة القارية، كما يتجه الاتحاد نحو الحذف التدريجي للحدود الاقتصادية بين بلدانه من خلال تحرير حركة الأشخاص والبضائع<sup>1</sup>.

إلى جانب ذلك، سمحت خطوة العودة للبيت الإفريقي، بفتح آفاق أمام المقاولات المغربية في إطار نموذج التعاون جنوب- جنوب والربح المشترك، إذ حرص المغرب على تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية عبر إيلاء الأهمية للاستثمار في عدد من القطاعات<sup>2</sup>، وجدير بالذكر هنا، أن مجال عمل المقاولات المغربية في إفريقيا يتركز بشكل كبير، في قطاع الاتصالات والبناء والعقار والأشغال العمومية والبنى التحتية، وهي مجالات يعرف فيها المغرب تطوراً ملحوظاً<sup>3</sup>.

إضافة إلى أن هذا الامتداد الإفريقي للمغرب على المستوى الاقتصادي، سيعزز من مكانته التفاوضية مع شركائه الأوروبيين، فموقع المغرب ووضعه يجعلانه يتحمل مسؤولية تطوير الاتحاد على نحو يجعله فضاء ديمقراطياً<sup>4</sup>؛ وإن استعادة المغرب لمكانه

<sup>1</sup> - عادل مساوي، "العلاقات المغربية الإفريقية: من الحضور إلى رهان البناء الاستراتيجي"، مرجع سابق، ص.36.

<sup>2</sup> - عبد الرحمن غربي، "عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي قراءة أولية في الأبعاد والدلالات"، مرجع سابق.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه.

الطبيعي في إفريقيا هو مناسبة لتصحيح مغالطات تبنتها أطراف معادية للمغرب، خاصة داخل المقرر الفعلي لقرارات منظمة الاتحاد الإفريقي أي مفوضية الاتحاد.

وبالتالي، نعتقد في تصورنا بأن المغرب ونظرا لحساسية المرحلة يحتاج إلى حكومة جادة ومسؤولة تتبنى سياسات شاملة لكل الدول الإفريقية، والالتزام بتعهدات المغرب مع شركائه.

من جهة أخرى، أوضح التحالف الإفريقي للوحدة والسلام والأمن في إفريقيا في بلاغ أن هذه العودة من شأنها إعطاء دينامية جديدة للتعاون جنوب- جنوب قادرة على النهوض بالاستثمارات التي تعود بالنفع على إفريقيا، وأضاف ذات البلاغ أن عودة المغرب للاتحاد، تأتي في وقت تعاني فيه إفريقيا من الحروب وانعدام الأمن، ومحاولة البلقنة والتنامي الغير المسبوق للتطرف<sup>1</sup>.

غير أن ما يمكن استنتاجه في هذا الإطار، أن هذا الانضمام فتح الباب أمام الشركات المغربية للاستثمار في إفريقيا، وخلق مشاريع بناءة في بلدان لم تكن تربطها مع المغرب علاقات مشتركة، ليكسب بهذه الخطوة رهانا اقتصاديا وسياسيا؛ وهذا لا يعني أن طموحات المغرب الإفريقية لا تخلو من الصعوبات والتعقيدات.

وعليه، فإن ما نسجله لصالح الدبلوماسية الجديدة للمغرب في القارة الإفريقية أنها لا تعتمد فقط على العلاقات الشخصية مع الزعماء الأفارقة لتحقيق أهدافها، بل أصبح المغرب يربط علاقاته بالدول الإفريقية بمصالح ثابتة ومستدامة مثل، الاستثمارات الكبرى والمتنوعة، كمشروع بناء أنبوب الغاز بشراكة مع نيجيريا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - و.م.ع، "عودة المغرب ستعطي دينامية جديدة للتعاون جنوب- جنوب"، شعب بريس، فبراير 2017، [www.maghress.com](http://www.maghress.com)، (13 مارس 2018).

<sup>2</sup> - سعيد الصديقي، "السياسة الخارجية فوق الرمال المتحركة لإفريقيا"، المعهد المغربي لتحليل السياسات، أبريل 2018، ص.10.

ومما لا شك فيه أن عودة المغرب إلى أسرته القارية ليست غاية في حد ذاتها، بل تكمن أهمية هذه العودة في قدرة البلد على المساهمة في تنمية إفريقيا، وتقديم مواطنيها في زمن يتميز بظهور مشاريع عالمية كبرى مثل، طريق الحرير الجديد الذي سيربط آسيا بإفريقيا وأوروبا<sup>1</sup>؛ بناء على خوض استثمارات ضخمة من شأنها أن ترسي أهم مشروع للتنمية الاقتصادية العابرة للقارات في العصر الحالي، وبالتالي إنشاء منطقة اقتصادية وتجارية ذات تأثير متميز خارج إطار الشركاء التقليديين في الغرب<sup>2</sup>.

## المطلب الثاني: دينامية المغرب في التكتلات الإقليمية الاقتصادية

### إفريقية جنوب الصحراء

تميز الإطار المتعدد الأطراف بمشاركة المغرب في مختلف اللقاءات التي تهم إفريقيا، سواء داخل القارة أو خارجها، حيث عمل على توطيد الصلات مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، من خلال تجمعات بديلة لمحاولة سد ذلك الفراغ الذي خلفه خروجه من منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا).

وفي هذا الإطار، وجد المغرب نفسه ملزما أكثر من أي وقت مضى على تنويع علاقاته الدبلوماسية مع إفريقيا جنوب الصحراء في الميدان المتعدد الأطراف (الفرع الأول).

ومن هذا المنطلق، ومنذ سنوات عديدة لم يتوقف المغرب عن إظهار اهتمامه المتجدد بدول إفريقيا جنوب الصحراء، فعلى صعيد المنظمات الإقليمية بإمكان المغرب أن يعمد إلى بلورة خطة لتنسيق جهوده وفق أجندة جديدة للتضامن المغربي - الإفريقي (الفرع الثاني).

<sup>1</sup> - محمد حركات، "الوضع الجيوسياسي المغربي الجديد في إفريقيا: حول بعض الشروط المنهجية والعلمية الكفيلة ببناء نموذج مثالي في العمق الاستراتيجي"، *المجلة المغربية للتدقيق والتنمية*، عدد 46، 2018، ص 5-6.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 6.

## الفرع الأول: موقع المغرب داخل المنظمات الإقليمية الإفريقية

إن ظاهرة التكامل الدولي لم تعرف رواجاً كبيراً في الأوساط الأكاديمية، إلا بعد الحرب العالمية الثانية وبالضبط في فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين، بعد أن أصبح تحقيق السلم الدولي ورفاهية الشعوب تقوم على أسس جديدة في العلاقات الدولية، إذ أمست أولوية المصالح الاقتصادية تطغى على الاعتبارات الأمنية والسياسية، وغدا موضوع التكامل الاقتصادي بأشكاله المختلفة موضع اهتمام<sup>1</sup>؛ ذلك أنه في منتصف القرن العشرين عرف العالم تحولات مهمة أثرت على أساليب تنظيم العلاقات بين الدول.

وقد شمل التعاون والتكامل مجالات عديدة، اقتصادية وثقافية ومالية وتكنولوجية، لكن قضية التنمية الاقتصادية أضحت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، المشكلة الأساسية للبلدان النامية والقضية الأكثر تدولاً في المؤتمرات، وهنا ارتبط التكامل الاقتصادي بالتنمية ارتباطاً وثيقاً، باعتباره أحد الأساليب الهامة للإسراع بالتنمية الاقتصادية<sup>2</sup>.

وبالتالي، أصبحت التكتلات الاقتصادية من سمات القرن العشرين، حيث أخذت بها مختلف دول العالم باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية، مما دعا بعض كتاب الاقتصاد ومن بينهم (Faul Andic)، أن يطلق على منتصف القرن العشرين عصر التكتلات الاقتصادية<sup>3</sup>.

وفي هذا الإطار، بدأت تنامي لدى الدول الإفريقية فكرة الاتحاد والتجمع، بهدف حماية استقلالها الوليد من ناحية، وخلق تعاون فيما بينها من ناحية أخرى. وهكذا، تولدت

---

<sup>1</sup> - عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية، مرجع سابق، ص.7.

<sup>2</sup> - Sidi Mohamed RIGAR, "Les relations économiques entre le Maroc et l'Afrique subsaharienne comme modèle de coopération sud-sud : quelle synergie pour une intégration économique régionale ?", colloques et séminaires 52-2016, 17 Mai 2014, p.7.

<sup>3</sup> - Ibid., p.8.

فكرة التجمعات والمنظمات الإفريقية، التي بدأت في صور مختلفة وكانت معظمها متعثرة ومحصورة في نطاقات ضيقة، متخذة أشكال اتحادات تعاھدية بين دول متجاورة جغرافيا<sup>1</sup>.

وبناء على ذلك، يتبين لنا أن الدائرة أخذت تتسع شيئا فشيئا عن طريق تكوين تكتلات تضم عددا كبيرا من الدول الإفريقية، إلى أن تأسست منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا)، والتي أدت أدوارا مختلفة في مجال إرساء دعائم السلم والأمن داخل القارة الإفريقية.

والى جانب الاتحاد الإفريقي، هناك تجمعات وتكتلات اقتصادية داخل القارة الإفريقية سبق قيامها على الاتحاد الإفريقي، وقد عملت على إيجاد فرص تكاملية لاقتصاديات الدول المنضوية تحت مظلتها، بالإضافة إلى محاولات هذه التكتلات للانتهاج سياسات تساعد على تحقيق الأمن والاستقرار داخل منظومتها<sup>2</sup>.

وفي هذا الإطار، يمكن القول بأن مظاهر الاهتمام بالجانب الاقتصادي في القارة الإفريقية كانت في وقت مبكر، فمثلا قامت مجموعة الدار البيضاء بإنشاء ما يشبه منطقة التجارة الحرة والسوق الإفريقية المشتركة ومجلس للوحدة الاقتصادية الإفريقية وتوقيع معاهدة التعاون الاقتصادي الفني فيما بينها، واتفاقية لإنشاء هيئة طيران إفريقية، وأخرى للملاحة والنقل البحري، إلى جانب إنشائها بنك إفريقيا للتنمية<sup>3</sup>.

ومع مطلع عقد التسعينات، لاحظنا أن الدبلوماسية المغربية بدأت تستوعب مدى أهمية التلاؤم مع التحولات الدولية الجديدة، ومنها ضرورة توثيق العلاقات مع إفريقيا إلى

<sup>1</sup> - محمد إبراهيم، "دور المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق السلم والأمن في إفريقيا"، *قراءات إفريقية*، 29 غشت 2016، [www.qiraatafrican.com](http://www.qiraatafrican.com)، (23 دجنبر 2017).

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

<sup>3</sup> - عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية، مرجع سابق، ص.13.

أن أصبح البعد الإفريقي في بداية الألفية الثالثة، يشكل إحدى التوجهات المركزية في سياسة المغرب الخارجية.

إضافة إلى كون الاندماج لا يمكن فرضه، وإنما يتم بنائه عن طريق تطوير العلاقات بين الاقتصاديين والمستثمرين، وهو يشكل اليوم خطوة أساسية تتجاوز الإطار الحكومي في سبيل خلق الشروط المناسبة لرفع العراقيل أمام التبادل التجاري؛ ونظرا لما أصبح يمثله التكامل الاقتصادي من أهمية في ظل زمن العولمة، بسبب الترابط بين اقتصاديات العالم، كما أن الظرفية الاقتصادية الدولية تستوجب المزيد من التعاون والتكامل في سبيل الحد من الأزمات الاقتصادية والمالية.

وفي هذا السياق، نرى أن المغرب قام بخطوات إيجابية لدعم التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف، في إطار التكتلات الجهوية الإفريقية، وذلك بانتمائه إلى تجمع الساحل والصحراء، والحصول على صفة عضو ملاحظ في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الأكواس - CEDEAO)، كما يسعى المغرب حاليا إلى الانضمام بشكل رسمي إلى هذه المنظمة؛ وقد تأسس هذا التجمع بهدف خلق تعاون اقتصادي مكثف بين الدول الأعضاء، بإنشاء منطقة للتبادل الحر وضمان مرور البضائع والأشخاص ودعم التطور الصناعي والإعلان فيما بعد عن تشكيل اتحاد جمركي ونقدي.

هذا، وتضطلع المجموعة بمهام سياسة ودبلوماسية للحد من الصراعات السياسية والاثنية المتعلقة بالدول الأعضاء، حيث تشكل قوة اقتصادية وسياسية بين الدول الإفريقية للحفاظ على السلم والأمن داخل القارة<sup>1</sup>؛ كما كان الشأن في النزاعات السياسية التي وقعت في كل من ليبيريا وغينيا بساو، والكويت ديفوار.

وهنا، لا بد لنا من القول أن الجهود المبذولة من طرف الدبلوماسية المغربية أسفرت خلال العقد الأخير إلى حصول المغرب على صفة العضو الملاحظ في

<sup>1</sup> - محمد غربي، "البعد الآخر للسياسة الخارجية المغربية في امتداداتها الآسيوية: أية آفاق في زمن العولمة؟"،

المجلة المغربية للدراسات الدولية، العدد 11، يونيو 2003، ص.9.

المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا سنة 2005م، مما جعل القارة الإفريقية حاليا تشكل إحدى الإطارات التي تدور فيها السياسة الخارجية المغربية، بحكم ارتباط المغرب التاريخي بالصحراء الكبرى.

وإلى جانب ذلك، تعد جولة الملك محمد السادس منذ اعتلائه العرش لعدة أقطار إفريقية، جولة تاريخية تنهي عهد الإنكماش حول الذات، وتعيد الاعتبار لأهمية المغرب كفاعل في الشؤون الإفريقية<sup>1</sup>؛ فحصول المغرب على صفة عضو ملاحظ في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، يمثل حافزا للاندماج الاقتصادي.

وفي هذا السياق، عمل المغرب مؤخرا على تقديم طلب للانضمام الرسمي لهذه المنظمة، التي تعد القوة الاقتصادية رقم 25 في العالم، وهي تتوفر على سوق إستهلاكية لها وزنها، كما يعتبر هذا الفضاء إطارا مناسباً لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المغرب ومجموع دول المنطقة<sup>2</sup>.

ووفقا لذلك، جاءت فكرة انضمام المغرب لتجمع (سيدياو - CEDEAO) بهدف بلورة منطوق دبلوماسية التعاون جنوب-جنوب وتقوية خط العلاقات المتعددة الأطراف مع دول القارة السمراء، وقد تعددت الأسباب والدوافع وراء هذا الانتماء، من أجل خلق علاقات تعاون مع البلدان المتاخمة للصحراء، التي تشكل ثلثي مساحة القارة الإفريقية وتزخر باحتياطيات وافرة من مواد الطاقة والمعادن والثروات المائية، إضافة إلى إقامة وحدة اقتصادية شاملة، وإلغاء كافة القيود التي تعيق تكتل الدول الأعضاء، من خلال

<sup>1</sup> - Royaume du Maroc, Ministère de l'Economie et des Finances, "des relations du Maroc avec les pays africain", op.cit., p.6.

<sup>2</sup> - محمد غربي، "البعد الآخر للسياسة الخارجية المغربية في امتداداتها الآسيوية: أية آفاق في زمن العولمة؟"، مرجع سابق، ص.11.

اتخاذ إجراءات خاصة بضمان تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال وتشجيع التجارة الخارجية وتنفيذ مشاريع مشتركة<sup>1</sup>.

إلا أن التأخر في حسم انضمام المغرب إلى هذه المجموعة يثير عدة تساؤلات حول ما إذا كان هناك إجماع حول العضوية المرتقبة للمغرب، حيث لم ترد في البيان الصادر عن الدورة الرابعة والخمسين لمجموعة (سيدياو-CEDEAO)، أية إشارة بخصوص مصير طلب المغرب الانضمام إلى هذا التجمع، وهو ما يعني أن البت في هذا الطلب، ما يزال مؤجلاً دون تحديد جدولة لذلك، كما لم يتم الكشف عن مصير دراسة الأثر الداخلية التي أجريت من قبل المجموعة<sup>2</sup>.

إلى جانب ذلك، فقد مرت أكثر من ثلاث دورات مختلفة للهياكل التنفيذية في المجموعة خلال سنة 2018م، دون التطرق لطلب المغرب في الوقت الذي يتطلع فيه إلى تعزيز حضوره في المؤسسات الإقليمية الإفريقية، خاصة بعد عودته إلى الاتحاد الإفريقي<sup>3</sup>.

وبالموازاة مع ذلك، انضم المغرب إلى تجمع دول الساحل والصحراء في القمة الثالثة لهذا التجمع في فبراير سنة 2000م بالخرطوم، ومما لا شك فيه أن المغرب يجد في هذا المنفذ أهمية كبيرة لتفعيل دوره الإفريقي، إذ لا يعتبر التجمع مجرد فضاء للحوار فحسب، وإنما هو فضاء للعمل المشترك في مختلف المجالات<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - جعفر بنموسى، "دبلوماسية التعاون جنوب- جنوب في خدمة جهود الدبلوماسية المغربية للحفاظ على الموقع الإفريقي للمغرب" حالة المغرب 2009-2012، منشورات وجهة نظر، ص.183.

<sup>2</sup> - يوسف لخضر، "رؤساء دول غرب إفريقيا يؤجلون حسم انضمام المغرب إلى "سيداو"، هسبريس، دجنبر 2018، www.hespress.com، (17 يناير 2019).

<sup>3</sup> - المرجع نفسه.

<sup>4</sup> - خالد شيات، المغرب وتحديث التجارة خيارات الشراكة بين البعد الاستراتيجي وهاجس التنمية، أطروحة لنيل الدكتوراه الوطنية في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، 2004، ص.241.

وفي هذا السياق، نعتقد من جانبنا أن عضوية المغرب في تجمع الساحل والصحراء تعد خطوة استراتيجية، تسعى من خلالها المملكة المغربية إلى دعم حضورها السياسي والدبلوماسي على الساحة الإفريقية، حيث شكل انخراط المغرب في هذا التجمع فرصة لإقامة علاقات مع بلدان معارضة بوضوح لمسألة الصحراء (موزنيق، أنغولا، بنين، الرأس الأخضر، جنوب إفريقيا)<sup>1</sup>، وإلى تراجع دول أخرى عن مواقفها بخصوص الاعتراف (بالجمهورية الصحراوية)، عن طريق نهج سياسة خارجية إفريقية، سمحت له بتعزيز موقعه السياسي داخل القارة، بفضل استراتيجية تجمع بين الدبلوماسية الكلاسيكية والدبلوماسية الاقتصادية والتجارية، إضافة إلى الدبلوماسية البرلمانية.

وتماشيا مع ذلك، جدد الملك محمد السادس التزام المغرب بإعطاء زخم جديد لتجمع دول الساحل والصحراء (SEN SAD)، بوصفه تجمعا اقتصاديا إقليميا للاتحاد الإفريقي، من خلال الرسالة التي وجهها إلى القمة الاستثنائية لهذا التجمع المنعقدة (بنجامينا) في 13 أبريل 2019م، والتي أكد فيها التزام المغرب بتعاون جنوب- جنوب يهدف إلى إرساء اندماج يشجع الاستثمارات والمبادلات، ويتمحور حول التنمية المشتركة<sup>2</sup>.

وما يمكن تسجيله لصالح المغرب خلال هذه القمة الاستثنائية، ما أشار إليه البيان الختامي بمنح المغرب منصب نائب الكاتب التنفيذي لتجمع (SEN SAD)، الذي أحدث مؤخرا لولاية مدتها أربع سنوات، وهو ما يمكن أن يعزز التواجد المغربي داخل هذا التجمع، وقد جاء ذلك، كنتيجة للسياسة الخارجية المغربية التي تميزت في السنوات

<sup>1</sup> - جعفر بنموسى، "دبلوماسية التعاون جنوب- جنوب في خدمة جهود الدبلوماسية المغربية للحفاظ على الموقع الإفريقي للمغرب" مرجع سابق، ص. 184.

<sup>2</sup> - و.م.ع، " الملك محمد السادس يجدد التزام المغرب بإعطاء زخم جديد لتجمع الساحل والصحراء"، ميدي 1 تيفي بث مباشر، 13 أبريل 2019، 16:14.

الأخيرة تجاه دول التجمع بنوع من المرونة والبراغماتية، تم التعبير عنها من خلال الزيارات المنتظمة التي قام بها ملك المغرب إلى العديد من الدول الأعضاء في التجمع<sup>1</sup>.

وبناء على هذه المرجعية، نستطيع القول أن المغرب نجح في تعزيز وبناء مسألة الحضور في الفضاء الإفريقي، لكن ما زال أمامه وقت لكسب رهان تفعيل هذا الحضور والارتقاء به إلى مستوى التأثير، بما يتطلبه هذا الأمر من تعبئة واستحضار لباقي المكونات الأخرى.

وهو ما أسفر عن توقيع مجموعة من الاتفاقيات، وقد رافق هذه الاستراتيجية المشاركة الفعالة لجهاز الدبلوماسية المغربية في القارة، التي توجت بتوسيع عدد التمثيليات الدبلوماسية للمغرب في إفريقيا، والتي وصلت إلى أكثر من 25 تمثيلية<sup>2</sup>.

وبالموازاة مع ذلك، بلور المغرب استراتيجية اقتصادية موجهة نحو أقطاب جهوية في القارة الإفريقية، إذ أصبحت إفريقيا جنوب الصحراء ضمن أولويات السياسة الخارجية المغربية اليوم، لتسهيل الاستثمار والتبادل بين المغرب وإفريقيا، كما أن المغرب جعل من المصلحة الاقتصادية، محددًا لبلورة مسار سياسته الخارجية تجاه إفريقيا، وهنا بالضبط سعى حثيثًا لإقامة علاقات اقتصادية هدفها خلق مصالح مشتركة تخول للمغرب أن يجعل من إفريقيا سوقًا خلفية لترويج منتجاته، على اعتبار أن إفريقيا تشكل سوقًا واعدة بساكنتها وإمكاناتها لترويج المنتجات المغربية، التي أصبحت تواجه منافسة حادة فيما اعتبر -سابقًا- بالأسواق التقليدية للمغرب، وفي مقدمتها سوق الاتحاد الأوروبي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - Nezha ALAOUI M'HAMMDI, "Les relations économiques du Maroc avec son voisinage subsaharien", *Revue AFKAR/idées*, N°28, Décembre 2010, p.1.

<sup>2</sup> - Ibid., p.2.

<sup>3</sup> - Royaume du Maroc, Ministère de l'Économie et des Finances, "des relations du Maroc avec les pays africain", op.cit., pp.6-7.

وعليه، أصبحت إفريقيا مصدرا لتزويد المغرب بالمواد الأولية، بل وحتى المواد الصناعية التي يحتاج إليها لإنعاش النسيج الاقتصادي المغربي، وفضاء للدفاع عن مصالحه السياسية، انطلاقا من موقعه الاقتصادي<sup>1</sup>.

وما يمكننا تسجيله في هذا الإطار، أن العمل داخل التكتلات الجهوية أصبح اليوم أولوية تبنتها مختلف الحكومات في كل القارات، نظرا لما له من إيجابيات خاصة على المستوى الاقتصادي، وتعتبر التجربة الأوروبية فريدة من نوعها رغم ما تمر به حاليا من أزمات اقتصادية ومالية عظمى؛ وبالنسبة للقارة الإفريقية، فقد انخرطت دول القارة في العديد من المنظمات، كما أسست منظماتها الخاصة بها منذ حصولها على الاستقلال، زيادة على إنشاء منظمات إقليمية فرعية في المناطق المختلفة في القارة<sup>2</sup>.

ونشير كذلك إلى أن القارة الإفريقية، تتوفر اليوم على عدد من المنظمات الجهوية ذات الطابع الاقتصادي، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء، والتي عمل المغرب على تطوير علاقاته معها.

وبموجب هذه المقاربة يرتبط المغرب بعلاقات اقتصادية وسياسية مع إفريقيا الغربية، ترجع إلى أقدم العصور عبر تعاقب الأسر الحاكمة على السلطة السياسية في المغرب، وقد شهدت هذه العلاقات تطورا ملحوظا خلال العقد الأخير بسبب استراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية المغربية، الموجهة نحو أقطاب جهوية في القارة الإفريقية.

<sup>1</sup> - محمد غربي، "البعد الآخر للسياسة الخارجية المغربية في امتداداتها الآسيوية: أية آفاق في زمن العولمة؟"، مرجع سابق، ص.20.

<sup>2</sup> - Sidi Mohamed RIGAR, "Les relations économiques entre le Maroc et l'Afrique subsaharienne comme modèle de coopération sud-sud : quelle synergie pour une intégration économique régionale ?", op.cit., p.8.

وبناء على هذا التصور، فقد عبر المغرب عن آماله اتجاه هذه المنطقة التي تشكل فضاء اقتصادياً يتألف من حوالي 300 مليون مستهلك، وهو ما يمثل فرصة مناسبة، لزيادة حجم الصادرات والاستثمارات المغربية اتجاه إفريقيا جنوب الصحراء<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق، وجد المغرب نفسه ملزماً أكثر من أي وقت مضى على تنويع علاقاته الدبلوماسية مع إفريقيا جنوب الصحراء في الميدان المتعدد الأطراف<sup>2</sup>؛ وتبعاً لذلك، فإن التعاون الجهوي يمثل إطاراً للتعاون يحظى بالأولوية، لما تمثله المنظمات الجهوية بإفريقيا من أهمية في تعزيز الديمقراطية وتحقيق الاندماج الاقتصادي الجهوي<sup>3</sup>.

من هنا، ننتهي إلى القول أنه ما زال أمام المغرب وقت للوصول إلى مرحلة البناء الاستراتيجي مع الأخذ بالحسبان، بقاعدة أن المغرب يعلو ويرتفع بتدعيم وترسيخ علاقاته بإفريقيا ويهبط وينحدر دوره بضمور تلك الروابط.

إضافة إلى أن العشرية الأخيرة بينت اهتماماً ملفتاً يهدف إلى تفعيل العلاقات المغربية - الإفريقية، إلا أن هذا الخيار ما زال يتحكم فيه منطق الفعل ورد الفعل، في وقت يجب الارتقاء إلى تطوير الخريطة الإدراكية لعمل المغرب في إفريقيا، بتبني تصور استراتيجي شمولي براغماتي<sup>4</sup>، يأخذ بعين الاعتبار هذه التحديات والرهانات الجيوسياسية الجديدة في إفريقيا على الأقل في أفق 2025م، إذا أراد المغرب فعلاً أن يلعب دوراً ويصنع نفوذاً في إفريقيا.

<sup>1</sup> - Ibid., p.9.

<sup>2</sup> - ميلودة الفقير، الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية المغربية في ظل النظام العالمي الجديد، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2006-2007، ص.105.

<sup>3</sup> - جعفر بنموسى، "دبلوماسية التعاون جنوب- جنوب في خدمة جهود الدبلوماسية المغربية للحفاظ على الموقع الإفريقي للمغرب" مرجع سابق، ص.183.

<sup>4</sup> - عادل مساوي، "العلاقات المغربية الإفريقية: من الحضور إلى رهان البناء الاستراتيجي"، مرجع سابق، ص.47.

## الفرع الثاني: دور التجمعات الاقتصادية في تطوير العلاقات بين المغرب والدول الإفريقية

على الرغم من أن التكامل الإقليمي كان مدرجا في جدول أعمال البلدان الإفريقية لعقود خلت، فإن مستوى هذا التكامل في المنطقة ما يزال منخفضا للغاية فبنية التجارة بين البلدان الإفريقية على سبيل المثال، لا تبلغ سوى 10% من إجمالي التجارة الخارجية لدول القارة<sup>1</sup>.

وفي هذا الإطار، شكل اعتماد خطة عمل لاجوس في سنة 1980م بداية دفعة جديدة نحو تعزيز التعاون في جميع أنحاء القارة، وقد شجعت الخطة على اتباع نهج إقليمي لزيادة التنمية الاقتصادية، وهو ما أدى في فترة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين إلى انتشار منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي في القارة<sup>2</sup>.

إضافة إلى ذلك، فإن التكامل الاقتصادي الإفريقي سيساهم في تعزيز وتدعيم التنمية الاقتصادية المستدامة والتخصيص الأمثل للموارد، كما سيؤدي التعاون بين الاقتصاديات الإفريقية إلى رفع مستوى معيشة الأفراد وتوثيق العلاقات بين الدول الأعضاء في التكتلات الاقتصادية، وإحداث المزيد من التنسيق بين السياسات الاقتصادية لتلك الدول، مما يساهم في الإسراع بالوصول إلى الجماعة الاقتصادية الإفريقية<sup>3</sup>.

ومن أجل تفعيل الأداء الدبلوماسي في إفريقيا جنوب الصحراء، فإن الدبلوماسية الجماعية على الصعيد الجهوي تمتلك بدورها آليات قد يكون لها مفعولها في تحقيق

<sup>1</sup> – Sebastien SANTANDER, "un regard comparatif sur les régionalismes africain et latino-américain", op.cit., p.6.

<sup>2</sup> – Alpha Oumar KONARE, "Etat de l'intégration régionale en Afrique rationalisation des communautés économiques régionales", commission économique pour l'Afrique, Union africaine, Mai 2006, pp.1-2.

<sup>3</sup> – التجمعات الإفريقية... مقومات النجاح ومعوقات التكامل، موسوعة الكامل الاقتصادي العربي الإفريقي، 15 ديسمبر 2014، www.enarf.org (30 ديسمبر 2017).

الهدف المتمثل في العمل المشترك حول عدد من القضايا الإقليمية؛ ويتعلق الأمر هنا، بآليات تخص التعاون مع التجمعات الإقليمية الإفريقية التي يمكن للمغرب من خلالها أن يعزز من تواجده على الصعيد القاري، أو من خلال أخذ المبادرة لتشجيع التعاون ما بين الجهوي، كإحياء وتفعيل آليات التعاون العربي - الإفريقي<sup>1</sup>.

ويتضح لنا في هذا السياق، أن قضية الصحراء المغربية تعد إشكالية سياسية ودبلوماسية قد تعيق التحرك المغربي خاصة في ظل تنافسية إقليمية مع دول الجوار، والحد من حركية سياسته الخارجية في إفريقيا.

ومن الملاحظ أن العلاقات المغربية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، كانت وما زالت يحددها عنصر المصلحة السياسية الذي تحكم في مسارها منذ ستينات القرن الماضي، واستمر ملف الصحراء المغربية يخيم على تلك العلاقات إلى حدود اليوم، وقد ترتب عن ذلك بناء المغرب لشبكة من التحالفات السياسية مع عدد من الدول في كل من إفريقيا الغربية وإفريقيا الوسطى<sup>2</sup>.

لكن ومع مطلع التسعينات، استوعبت الدبلوماسية المغربية مدى أهمية التلاؤم مع التحولات الدولية الجديدة، مما تطلب توثيق العلاقات مع إفريقيا إلى أن أصبح البعد الإفريقي في بداية الألفية الثالثة، يشكل إحدى التوجهات المركزية في سياسة المغرب الخارجية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - ولد الفاضل، السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء على عهد الملك محمد السادس، مرجع سابق، ص.262.

<sup>2</sup> - عادل مساوي، "العلاقات المغربية الإفريقية: من الحضور إلى رهان البناء الاستراتيجي"، مرجع سابق، ص.44.

<sup>3</sup> - Nabil BAYAHYA, "Le Maroc fer de lance de l'intégration africaine", *l'Economiste*, N°3716, Février 2012, p.35.

إضافة إلى ذلك، يمثل الاندماج في إطار تكتلات جهوية في الوقت الحاضر إجابة عما تمارسه العولمة من تأثيرات، عن طريق تحويل فضاءات واسعة إلى حيز ضيق ينتفي فيه البعد الدولي<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق، قام المغرب وفي إطار علاقاته بدول القارة الإفريقية بالقيام بخطوة إيجابية لدعم التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف ضمن التكتلات الجهوية الإفريقية بانتمائه إلى التجمعات الاقتصادية الإفريقية، حيث أن الانضمام إلى التجمعات الإقليمية أو الفرعية، يوفر مناخا ملائما للحفاظ على مصالح المغرب الحيوية وتميبتها، بالإضافة إلى تعزيز المكانة الإقليمية للمغرب على الصعيد القاري؛ ومما لا شك فيه أن عودة المغرب للاتحاد الإفريقي بعد 32 سنة من انسحابه من هذه المنظمة، قد ولد نوعا من الفراغ الدبلوماسي على صعيد المؤسسات التابعة لتلك المنظمة<sup>2</sup>.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أن إفريقيا جنوب الصحراء تزخر بتجمعات اقتصادية فرعية، كالاتحاد الاقتصادي والنقدي لإفريقيا الغربية، والمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، والتي تهدف إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي الجهوي، وإنشاء منطقة للتبادل الحر<sup>3</sup>؛ ويمكن للمغرب أن يطلب الانضمام إلى بعض هذه التجمعات الاقتصادية الفرعية، التي قد تخدم مصلحته السياسية والاقتصادية في الأمد المتوسط والبعيد<sup>4</sup>.

وتماشيا مع هذا المنطق، تشكل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO-سيدياو)، فضاء جهويا ملائما لانضمام المغرب بفعل التقارب الجغرافي واللغوي، كما أن معظم الدول في هذه المجموعة هي دول ناطقة باللغة الفرنسية،

<sup>1</sup>– Ibid., p.35.

<sup>2</sup>– Christian DEBLOCK, "L'indice d'intégration régionale en Afrique", Transformations, *Revue interventions économiques*, Hors série, Mars 2017, pp.10–11.

<sup>3</sup>– Alpha Oumar KONARE, "Etat de l'intégration régionale en Afrique rationalisation des communautés économiques régionales", op.cit., p.2.

<sup>4</sup>– Christian DEBLOCK, "L'indice d'intégration régionale en Afrique", op.cit., p.11.

بالإضافة إلى تشابه الأنظمة الاقتصادية المعتمدة، علاوة على أن التجمع يوفر سوقا استهلاكية كبيرة<sup>1</sup>.

ونظرا لما تشهده دول هذه المجموعة من نمو اقتصادي في السنوات الأخيرة، فقد عمل المغرب على البحث عن مساحات استثمارية بداخلها عن طريق حركة دبلوماسية قوية، دمجت بين الجانبين الاقتصادي والديني<sup>2</sup>، وتعد هذه المنطقة مهمة للمصدرين والمستثمرين المغاربة من أجل تعزيز الوجود المغربي على الساحة الإفريقية، وهو ما أثبتته دخول مجموعة من الشركات المغربية الناشطة في مجالات الطيران والبنوك إلى هذه السوق في مقدمتها البنك المغربي للتجارة الخارجية (BMCE)، والخطوط الجوية المغربية (RAM)<sup>3</sup>.

إلا أن هذا التوجه يصطدم بعدد من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية، تتمثل أساسا في البحث عن رسم سياسات توافقية مع الدول الكبرى في إفريقيا من بينها جنوب إفريقيا، وأيضا في إشراك حلفائه من خارج القارة بغية تنفيذ الالتزامات المالية والاقتصادية التي وقعها مع عدد من دول القارة<sup>4</sup>.

وهكذا، أصبحت إفريقيا جنوب الصحراء وجهة اقتصادية وتجارية يسعى المغرب إلى جعلها من ضمن أولويات سياسته الخارجية، وهو ما أبان عنه من خلال تعزيز علاقاته بدول إفريقيا جنوب الصحراء، سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي في إطار

<sup>1</sup> - Ibid., pp.11-12.

<sup>2</sup> - سعيد الصديقي، "السياسة الخارجية فوق الرمال المتحركة لإفريقيا"، مرجع سابق، ص.5.

<sup>3</sup> - Younes ZAKKARI, Doundongue DJIGLE, "L'adhésion du Maroc à la CEDEAO : vers une harmonisation du cadre juridique marocain des investissements avec les règles communautaires en la matière", *Revue marocaine d'Audit et de développement*, N°46, 2018, p.31.

<sup>4</sup> - سعيد الصديقي، "السياسة الخارجية فوق الرمال المتحركة لإفريقيا"، مرجع سابق، ص.6.

التكتلات الجهوية الإفريقية، وفي مقدمتها تجمع دول الساحل والصحراء (SEN SAD) الذي يعد أكبر منظمة جهوية في إفريقيا بعد الاتحاد الإفريقي<sup>1</sup>. إلى جانب حصول المغرب على صفة عضو ملاحظ سنة 2005م داخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO-سيدياو)، كما قدم طلبا للانضمام إلى هذه المجموعة تزامنا مع عودته للاتحاد الإفريقي<sup>2</sup>، وفي تصورنا من شأن هذه الخطوة أن تساهم في نسج علاقات متميزة مع جميع أعضاء المجموعة، والتي تمثل قوة اقتصادية يمكن أن تشكل سوقا واعدة للاقتصاد المغربي، بما يستجيب لإرادته في تقوية التعاون جنوب- جنوب، وتماشيا مع تحولات ورهانات القارة التي تندرج في ديناميكية الانفتاح وتنويع الشركاء.

## الفصل الثاني: الدبلوماسية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء، من

### الانكفاء إلى الاستباقية

ليست الدبلوماسية المغربية بمنأى عن التحولات الدولية التي عرفها العالم منذ نهاية الحرب الباردة، لذلك عليها أن تعمل في اتجاه تنويع تعاملاتها في العلاقات الدولية الراهنة، وعدم الركون إلى موروثات الحرب الباردة؛ وبالتالي، فإن الأمر يتطلب خطة تخدم توجيه هذه الدبلوماسية توجيهها سليما، يروم تحديد القضايا ذات الأولوية في مجال تدبير وإدارة العلاقات الخارجية<sup>3</sup>.

ولعل من أبرزها بالنسبة للمغرب ملف الصحراء، الذي ظل يراوح مكانه بسبب الإخفاقات الكثيرة التي رافقته في مختلف مراحل المعالجة، إلى أن تم اقتراح الحكم الذاتي

<sup>1</sup> -L'Afrique, "The next frontière Maghreb porte d'entrée sur le continent, Casablanca, hub financier régional", *Recherche Actions Afrique*, Novembre 2011, p.1.

<sup>2</sup>-Ibid., p.2.

<sup>3</sup>- Nizar MESSARI, "Morocco's African foreign policy", *Menara*, N°12, June 2018, p.4.

لمحاولة تجاوز المشكل الذي يبدو أنه يعيش دوامة أخرى أخضعت له لتجاذبات لها أوجه ومداخل متعددة بتعدد سياسات واستراتيجيات القوى الدولية الكبرى<sup>1</sup>.

إن المغرب وانطلاقا من روابطه الإفريقية المتجذرة، وانتمائه الجغرافي لإفريقيا حرص عبر التاريخ على تعزيز علاقاته مع محيطه الإفريقي، ونهج دبلوماسية منفتحة ومتفاعلة تجسدت بالخصوص في الدعم الذي قدمه لتحرير البلدان الإفريقية، وضمان اعتبارها ومكانتها داخل المنتظم الدولي<sup>2</sup>.

وهكذا، تتميز العلاقات بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء في عهد الملك محمد السادس، بمقاربة جديدة تهدف إلى تنفيذ مبادئ وخطاب المملكة فيما يتعلق بالتضامن الإفريقي وتطبيق التعاون جنوب- جنوب<sup>3</sup>؛ خاصة وأن القوى المختلفة في العالم تبدي اهتمامها بالقارة الإفريقية بغية التحكم في عالم المستقبل، نتيجة ما تملكه هذه القارة من خيارات طبيعية ومواد أولية، لاسيما البترول الذي أصبح العنصر الحيوي والمحرك الأساسي للاقتصاد العالمي، (المبحث الأول).

ولهذا، فالدبلوماسية المغربية مدعوة لتكييف أولوياتها مع الرهانات الجديدة في إفريقيا، من خلال استثمار الفرص الجديدة التي ستفرزها المنافسة الدولية في القارة الإفريقية، (المبحث الثاني).

## المبحث الأول: السعي لتعزيز المركز الجيوستراتيجي للمغرب في القارة

### الإفريقية

إن الموقع الجغرافي للشركاء الأفارقة للمغرب، يبين بشكل واضح تمركزها في منطقة غرب القارة الإفريقية، التي ربطتها بالمغرب علاقات تاريخية وثيقة؛ هذا المحدد

<sup>1</sup> - Ibid., p.5.

<sup>2</sup> - Samba Khassé SYLLA, " la nouvelle politique africaine du Maroc, encouragés para une coopération sud-sud enthousiaste et une active diplomatie royale...", AFKAR/ IDEES, Hiver 2009-2010, p.78.

<sup>3</sup> - Ibid., p.79.

الجغرافي يؤكد بشكل كبير غياب المغرب عن باقي مناطق القارة خصوصا شرقها وجنوبها، الأمر الذي كانت له انعكاسات سلبية على مكانة المغرب في هذه المناطق<sup>1</sup>.

ومن جهة أخرى، فالتدافع الدولي الجديد على إفريقيا يمثل بداية الفصل في مسيرة نهب القارة التي لا تنقطع، فالولايات المتحدة وأوروبا، وكذلك القوى الصاعدة مثل الصين، تسعى إلى تعزيز قبضتها على نفط إفريقيا ومعادنها ومواردها الأخرى، التي تزداد قيمتها يوما بعد يوم بسبب الطفرة الهائلة في أسعار النفط والمواد الخام<sup>2</sup>.

ومن هذا المنطلق، سيخصص (المطلب الأول) للاستراتيجيات التنافس الدولي في إفريقيا جنوب الصحراء، باعتبارها شكلت على الدوام محطة صراع بين القوى الدولية العظمى ومسرحا لتنافس القوى الإقليمية الصاعدة.

أما، (المطلب الثاني) فتم التطرق فيه للتحديات الكبرى أمام العلاقات الدبلوماسية المغربية الإفريقية، نظرا لما تفرضه هذه التحديات على المغرب من تعزيز علاقاته مع الدول الإفريقية نتيجة اشتداد المنافسة على هذه القارة.

### **المطلب الأول: استراتيجيات التنافس الدولي في إفريقيا**

ما تزال الصورة الذهنية الموروثة في الأدبيات الغربية عن إفريقيا هي السائدة، حيث يتم تصويرها كحيز جغرافي هامشي ومعزول في النظام الدولي.

ومما لا شك فيه أن هذه الرؤية المعرفية تعيد إنتاج التصور الهيكلي، الذي يجعل من إفريقيا جانبا مظلما، وبعيدا عن باقي المناطق الأخرى في العالم؛ بيد أن هذا

<sup>1</sup> - Nizar MESSARI, "Morocco's African foreign policy", op.cit., p.3.

<sup>2</sup> - بوشري لحسيني، ديناميكية الدبلوماسية المغربية تجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة، مرجع سابق، ص.46.

الانحياز الموجه إيديولوجيا، لا يستقيم مع الحقائق التاريخية والحضارية التي تؤكد عمق وقدم التفاعلات بين إفريقيا وباقي مناطق العالم قديما وحديثا<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق، يقول (هوبسون) في كتابه عن الامبريالية إن الأسباب الرئيسية التي دفعت إلى إدماج إفريقيا في بنية النظام الامبريالي، تتمثل في سعي القوى الغربية للوصول إلى الأسواق من جهة، وتحقيق عوائد استثمارية مرتفعة من جهة أخرى<sup>2</sup>.

وبهذا يمكننا القول أن القارة الإفريقية، شكلت على الدوام محطة صراع بين القوى الدولية العظمى، ومسرحا لتنافس القوى الإقليمية الصاعدة (الفرع الأول)، وفي خضم كل ذلك بدأت السياسة المغربية - الإفريقية تعرف تحولا كبيرا، إذ أصبحت أكثر مرونة وبراغماتية (الفرع الثاني).

### **الفرع الأول: سياسات التدخل والتنافس في مناطق النفوذ في القارة الإفريقية**

لقد ترتب على عملية الإدماج القسري لإفريقيا في النظام الدولي في الحقبة الاستعمارية عدة نتائج مهمة، لعل أبرزها تأسيس الدولة الوطنية الحديثة.

وعلى الرغم، من أهمية إفريقيا بالنسبة للتوسع الرأسمالي العالمي، فإن معارك التكاليف عليها في نهاية القرن التاسع عشر، أظهرت مكانتها الهامشية من حيث التأثير في النظام الدولي<sup>3</sup>؛ وتماشيا مع ذلك، تنافست القوى الأوروبية الكبرى على القارة الإفريقية واستطاعت تقسيمها فيما بينها وفقا لمفاوضات مؤتمر برلين 1884-1885<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - حمدي عبد الرحمن، "إفريقيا والنظام الدولي... جدلية التهميش والنهوض"، *السياسة الدولية*، العدد 200، أبريل 2015، ص.132.

<sup>2</sup> - John A. HOBSON, *Imperialism A study*, James pott company, New York 1902, p.16.

<sup>3</sup> - هلين دالميدا توبور، إفريقيا في القرن العشرين، وزارة الثقافة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2013، ص ص.11-12.

<sup>4</sup> - John A. HOBSON, *Imperialism A study*, op.cit., p.17.

وبعد رحيل الاستعمار الأوروبي واستقلال الدول الإفريقية في أواخر خمسينات من القرن العشرين، لم يغيرا من طبيعة الهيمنة الغربية على الموارد الإفريقية، وهو ما جعل (كوامي نكروما) يقول، "إن جوهر الاستعمار الجديد هو أن الدولة الخاضعة له تتمتع نظريا بالاستقلال والسيادة، ولكنها من الناحية الواقعية تخضع في نظامها الاقتصادي والسياسي لتوجيهات خارجية"<sup>1</sup>.

لا مرأ بأن نهاية الحرب الباردة قد أحدثت تحولات فارقة في المشهد الجيواستراتيجي العالمي، ولعل تزايد إحساس المجتمع الدولي بانعدام الأمن، والتعقيدات غير المسبوقة التي اتسمت بها القضايا الدولية، دفعا إلى توجيه الاهتمام الدولي نحو قضايا الحكامة والأمن العالمين<sup>2</sup>.

وهنا لا بد من الإشارة، إلى أن الدول الإفريقية عانت تهميشا متزايدا، بحيث أصبحت غير مشاركة في الاقتصاد العالمي وإنما معتمدة عليه بصورة متزايدة؛ واتضح ذلك بجلاء من النمو الاقتصادي المتدني للقطاعات الإنتاجية وزيادة عبء الديون الخارجية، وتدهور الظروف الاجتماعية والسياسية، حتى أنه توجد في إفريقيا وحدها 33 دولة من 47 دولة وصفتها الأمم المتحدة بأنها الأقل نموا في العالم<sup>3</sup>؛ وقد أدى ذلك إلى زيادة حدة الجدل الدائر حول ضرورة إصلاح الأمم المتحدة، وتحول ميزان القوة الدولية بعيدا عن القوى المهيمنة التقليدية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

وهنا، يتبادر إلى ذهننا ما أكد عليه (والتر رودني)، بأن أوروبا ساهمت في تخلف إفريقيا عبر معارك التنافس الاستعماري الأولى على مواردها الطبيعية، فإن (علي

<sup>1</sup> - حمدي عبد الرحمن، "إفريقيا والنظام الدولي... جدلية التهميش والنهوض"، مرجع سابق، ص.133.

<sup>2</sup> - مركز سمت للدراسات، سياسات الهيمنة للقوى الكبرى في إفريقيا.. الدلالات والمالات، قراءة خاصة 47، يناير 2018، ص.2.

<sup>3</sup> - Marie-Claude SMOUTS, "L'Afrique dans la diplomatie multilatérale", *Etudes internationales*, N°2, 1991, p.268.

مزروعي)، قدم رؤية تاريخية لكيفية إسهام إفريقيا في نهضة الغرب، فقد كانت كل خطوة في مشاركة إفريقيا في تنمية الغرب تمثل بحد ذاتها مرحلة في تاريخ العولمة.

ومن المعلوم أن الدول الإفريقية، قد بدأت استقلالها في خضم معارك التنافس الثاني على مواردها في زمن الحرب الباردة؛ فقد أدى الصراع بين القوى الكبرى إلى أن تصبح إفريقيا مغلوطة اليدين، وغير قادرة على النهوض في ظل أوضاع دولية غير مواتية، فالسياسة السوفيتية على سبيل المثال تجاه إفريقيا في سنوات الستينيات حركتها دوافع إيديولوجية واقتصادية بحتة<sup>1</sup>.

وتبعاً لذلك، تمثل منطقة الساحل الإفريقي إحدى الفضاءات الجيوسياسية التي جذبت اهتمام الدوائر السياسية والبحثية، بعد أن كانت منطقة هامشية ومعزولة زمن الحرب الباردة؛ ليس بالنظر للتفاعلات التي أفرزتها ولكن لحسابات متعلقة بالاهتمام الدولي الجديد، وارتباطات مصالح الأطراف والقوى الخارجية التي باتت لها تطلعات في المنطقة، وقد كان للتحويلات التي أفرزتها العولمة وتعددية المخاطر، أن تحولت المنطقة إلى بؤرة للتهديدات الأمنية<sup>2</sup>.

وفي هذا الإطار، تشير المعطيات الجيوسياسية إلى أن منطقة الساحل والصحراء بحكم ما تتمتع به من خصوصية، تحولت إلى فضاء انكفاء استراتيجي ومنطقة عبور مثالية لمختلف أشكال التجارة المحظورة، نظراً لصعوبة الرقابة عليها والتحكم فيها مثل، الاتجار بالبشر وتجارة السلاح والمخدرات<sup>3</sup>.

ومع الاكتشافات الطاقوية، باتت المنطقة مسرحاً للصراع والتنافس الدولي بين قوى تقليدية عالمية وأخرى نامية حديثة، وأضحى البترول واليورانيوم من محددات الحرب

<sup>1</sup> - حمدي عبد الرحمن، "إفريقيا والنظام الدولي... جدلية التهميش والنهوض"، مرجع سابق، ص.134.

<sup>2</sup> - جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مرجع سابق، ص.333.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.333.

الاقتصادية الساحلية مع مطلع الألفية، إذ يزخر هذا الحزام بالعديد من الثروات الطبيعية<sup>1</sup>.

إضافة إلى الملح والذهب، نجد البترول والحديد والنحاس واليورانيوم، وهي تثير أطماع مختلف القوى الراغبة في التمرکز بالمنطقة، ومن شأن استراتيجيات الإحاطة والإحاطة المضادة أن تساعد على تحديد الرهانات الجيوسياسية والجيواقتصادية، ومن تم الجيوأمنية التي تشكل هيكله الفضاء الساحلي<sup>2</sup>.

وقد فرضت الأهمية التي تتمتع بها القارة على عدد من القوى العالمية، ولاسيما الصين والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، الدخول في حلبة تنافس لحجز موطن قدم لها بما يحقق مصالحها ويفتح آفاقا لتحقيق أكبر قدر من المكاسب<sup>3</sup>، وتعتبر فرنسا من الدول الأوروبية الأولى من حيث نفوذها وارتباطاتها بمستعمراتها السابقة، ومن ثم قدرتها على الحراك، وقد حرصت على تعزيز وجودها في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية في القارة، ولعل ما يفسر ذلك احتفاظها بقاعدة عسكرية في جيبوتي، لمراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر<sup>4</sup>.

هذا، وأيقنت فرنسا كغيرها من القوى الدولية أهمية الدول الإفريقية حديثة العهد بالاستقلال، باعتبارها كتلة تصويتية في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، كما أن فرنسا لا تنسى مستعمراتها القديمة وإن طال الزمن، إذ تضل تراقب الوضع انتظارا لفرصة سانحة حتى تحقق ما تريده<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - مركز سمت للدراسات، سياسات الهيمنة للقوى الكبرى في إفريقيا.. الدلالات والمالات، مرجع سابق، ص.3.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>3</sup> - علي حسين باكير، "التنافس الدولي في إفريقيا الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية، الجزيرة للدراسات، 03 غشت 2009، www.studies.aljazeera.net، (10 مارس 2014).

<sup>4</sup> - مركز سمت للدراسات، سياسات الهيمنة للقوى الكبرى في إفريقيا.. الدلالات والمالات، مرجع سابق، ص.4.

<sup>5</sup> - بوشري لحسيني، ديناميكية الدبلوماسية المغربية تجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة، مرجع سابق، ص.54.

وهنا تجدر الإشارة، إلى التنافس الأمريكي- الفرنسي في إفريقيا، الذي يمكن ترجمته إلى صراع (الفرانكفونية والأنجلوفونية)، بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية والنفطية، حيث تطور هذا النزاع الأمريكي- الفرنسي ليصبح صراع (الوكلاء)، وذلك على خلفية النزاع بين الكاميرون ونيجيريا سنة 1994<sup>1</sup>م.

ومن جهة أخرى، تنظر الصين إلى إفريقيا على أنها خزان استراتيجي للموارد الأولية والطبيعية في العالم، ما يعطيها القدرة على تلبية حاجاتها المتزايدة من هذه المواد، وبالتالي، الحفاظ على النمو الاقتصادي للبلاد والصعود الجيوسياسي على المستوى الإقليمي والدولي<sup>2</sup>.

وعلى الرغم من قدم العلاقات الصينية- الإفريقية، نستطيع القول أنها لم تصل إلى مستوى العلاقات الاستراتيجية، إلا بعد إطلاق الصين سياستها الإفريقية من خلال إعادة تنشيط منتدى التعاون الصيني- الإفريقي، على هامش الاجتماع الأول سنة 2000م في بكين والثاني في أديس بابا سنة 2003م، إذ حصلت 34 دولة إفريقية على وعد رئيس الوزراء الصيني (ون جياو باو)، بإلغاء الرسوم الجمركية على صادراتها نحو الصين<sup>3</sup>.

وبالموازاة مع ذلك، تم عقد اجتماع ثالث في العاصمة بكين سنة 2006م، الذي حضره زعماء وممثلون عن 48 دولة من أصل 53 دولة إفريقية، وقد استغلت السلطات الصينية هذا الاجتماع للإعلان عن مساعدات ضخمة للدول الإفريقية، قدرت بثلاث مليارات دولار على شكل قروض، وعززت هذه المساعدة بعد ستة أشهر ب 20 مليار

<sup>1</sup> - مركز سمت للدراسات، سياسات الهيمنة للقوى الكبرى في إفريقيا.. الدلالات والمالات، مرجع سابق، ص.6.

<sup>2</sup> - علي حسين باكير، "التنافس الدولي في إفريقيا الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية، مرجع سابق.

<sup>3</sup> - lhessane GUENNOUN, "Jeux d'influence et enjeux des puissances étrangères en Afrique", Rapport annuel sur le géopolitique de l'Afrique, Policy center for new South, Rabat, 2018, pp. 179-180.

دولار إضافية، تعهدت الصين بتقديمها خلال السنوات الثلاث الموالية منها 7 مليارات دولار على هيئة استثمارات في مشاريع البنية التحتية<sup>1</sup>.

وعلى العموم، نستنتج مما سبقت الإشارة إليه أن الصين توجهت إلى إفريقيا بسياسة خارجية مغايرة للنمط الأمريكي والفرنسي، قائمة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم ربط الاستثمارات بشروط مسبقة، وعدم بث أي نسق إيديولوجي أو فكري أو ثقافي يعمل على صهر الهوية الإفريقية<sup>2</sup>.

هذا، ونجد أن أحد أهم أهداف استراتيجية الصين في إفريقيا يتمثل في تشكيل أغلبية مناصرة للصين في هيئة الأمم المتحدة، بهدف سد الطريق أمام القرارات المناهضة للصين، بخاصة تلك المتعلقة بمجالات حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، عملت الصين على استغلال بعض القضايا الإفريقية لتعزيز وجودها في إفريقيا، وتطرح نفسها بديلا عن الغرب بوصفها قوة حامية للدول الإفريقية، وهي في الوقت عينه لا تتدخل في القضايا التي لها علاقة بالديمقراطية<sup>3</sup>، إلا أن تلك السياسة ليست بدون مقابل، فالصين تطلب دعم الأفارقة لسياستها الخارجية، ولمطالبها في تحديد المناطق الاقتصادية البحرية في بحر الصين الجنوبي<sup>4</sup>.

ويمكننا القول في هذا السياق، أن الإعلان عن تأسيس منتدى التعاون الصيني-الإفريقي مثل انطلاقة جديدة ومتميزة للعلاقات الصينية-الإفريقية، كما أن الطرفين ويدركان الأهمية الاستراتيجية للعلاقات بينهما وضرورة تطويرها، غير أن التحدي الأكبر أمام استراتيجية القادة الصينيين في إفريقيا يكمن في إمكانية فرض هذا الوجود، ليس

<sup>1</sup> - حكمت عبد الرحمن، "استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا"، سياسات عربية، العدد 22، سبتمبر 2016، ص.72.

<sup>2</sup> - مركز سمت للدراسات، سياسات الهيمنة للقوى الكبرى في إفريقيا.. الدلالات والمالات، مرجع سابق، ص.6.  
<sup>3</sup> - lhessane GUENNOUN, "Jeux d'influence et enjeux des puissances étrangères en Afrique", op.cit., p.181.

<sup>4</sup> - حكمت عبد الرحمن، "استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا"، مرجع سابق، ص.75.

على الأفارقة بل على الوجود الأخر الأوروبي والأمريكي، الذي يمتلك ثقافة وتاريخا متغلغلين في المجتمعات الإفريقية<sup>1</sup>.

بشكل عام، يمكن القول أن العلاقات بين الصين وإفريقيا، تطورت تطورا ملحوظا وعميقا خلال أكثر من نصف قرن، لتصبح شراكة استراتيجية تهدف إلى تحقيق أهداف البلدين.

وبالإضافة إلى كل ذلك، تختلف الاستراتيجية الروسية في إفريقيا عن نظيرتها الصينية والأمريكية، فهي في المبدأ لا تحتاج إلى نفط القارة كما هو الحال مع الصين والولايات المتحدة الأمريكية، لكونها من كبريات الدول المنتجة لهذه السلعة، كما أن البعد الأمني في سياستها أقل من ذلك الموجود لدى الولايات المتحدة<sup>2</sup>.

وعليه، فالاستراتيجية الروسية في إفريقيا، تركز على توظيف الاستثمارات والفوائض الموجودة لديها وربطها بسياسة تعتمد على إعادة النفوذ الجيوسياسي العالمي لروسيا، بالتحكم في مصادر وخطوط توزيع الطاقة والموارد الأولية في إفريقيا، وهو ما يفسر اهتمامها بالاستثمار والاستحواذ على القطاعات الاستراتيجية في هذا المجال<sup>3</sup>.

استنادا على ما سبق، ننطلق من فرضية أساسية مفادها أن عملية التنافس الدولي الجديدة على إفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، قد أسهمت في إعادة صياغة المشهد الجيوستراتيجي الإفريقي على أسس وقواعد جديدة، وإن ظلت النتيجة واحدة بالنسبة لنهضة وتقدم إفريقيا؛ حيث أن التدافع الحالي كسابقه في القرن التاسع عشر، يسعى إلى كسب الثروة والنفوذ لمصلحة قوى الهيمنة الجديدة، دون مراعاة مصالح وأمال الشعوب الإفريقية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص.85.

<sup>2</sup> - علي حسين باكير، "التنافس الدولي في إفريقيا الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية، مرجع سابق.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه.

<sup>4</sup> - حمدي عبد الرحمن، "صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا"، السياسة الدولية، العدد 197، يوليو 2014، ص.11.

وانطلاقا من كون المغرب ينتمي جغرافيا إلى القارة الإفريقية، نجد أن المغرب قد حرص على تعزيز علاقاته مع محيطه الإفريقي، ونهج دبلوماسية منفتحة تعتمد على الاقتصاد كوسيلة جديدة في توطيد علاقة الصداقة والتعاون التي تربط المغرب والدول الإفريقية؛ وهو ما آثر بشكل إيجابي وملحوظ خلال السنوات الأخيرة على العلاقات بين الطرفين.

هذا، إلى جانب أن الدبلوماسية المغربية كرست هذا النهج، إذ عمل الملك محمد السادس على تنشيط وتدعيم علاقات التعاون مع كافة الدول الإفريقية على كل المستويات في إطار تشبته بتعزيز الأمن، ودعمه لجميع المبادرات التي يتوخى منها حل النزاعات الداخلية والأزمات السياسية التي تعرفها بعض البلدان الإفريقية.

ولعل عملية التدافع الدولي الحالي في إفريقيا لا تسعى إلى الحصول على الأرباح والغنائم فقط، ولكن أيضا إلى السيطرة على الموارد الاستراتيجية وعلى رأسها النفط والحد من التهديدات التي تتعرض للمنطقة<sup>1</sup>.

ونستنتج من خلال كل ما سبق، أن الدبلوماسية المغربية، مدعوة لتكييف أولوياتها مع الرهانات الجديدة في إفريقيا، من خلال استثمار الفرص المتاحة، التي ستقرزها المنافسة الدولية على القارة الإفريقية.

### الفرع الثاني: المغرب ورهان التنافسية في الفضاء الإفريقي

تعد الجولة التي قام بها الملك محمد السادس لإفريقيا جنوب الصحراء سنة 2004م، بمثابة خطوة لتصحيح مسار الدبلوماسية المغربية ودعم البعد الإفريقي، خاصة

<sup>1</sup> - حمدي عبد الرحمن، "إفريقيا والنظام الدولي... جدلية التهميش والنهوض"، مرجع سابق، ص.135.

بعدما أصبح المغرب اليوم، مرتبطا بعدة اتفاقيات تعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية وغيرها مع عدد من بلدان القارة<sup>1</sup>.

وهذه الجولة الأولى من نوعها تعطي المغرب حضورا فاعلا ومؤثرا على الساحة السياسية الإفريقية، ومحاصرة الأطروحة الجزائرية في القارة التي كانت تعد إلى وقت قريب، المجال الرئيسي لترويجها والمنبر الأول لأصحابها<sup>2</sup>.

ومما لا شك فيه، أن الزيارات المنتظمة للمسؤولين المغاربة إلى إفريقيا تحمل أكثر من دلالة، فهي تهدف إلى دعم العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية، إلا أن هذه الزيارات يحكمها أيضا ربط علاقات سياسية متناسقة مع شركائه داخل الاتحاد الإفريقي الذين يتوفرون على حضور إقليمي، كالسينغال وغينيا بيساو والغابون والنيجر.....<sup>3</sup>

واستنادا إلى هذا التصور، عملت الدبلوماسية المغربية على تجاوز هذا التأخير في اكتشاف الفرص المهمة التي توفرها القارة الإفريقية، هذه الأخيرة التي أصبحت محط اهتمام دولي بما تتوفر عليه من مؤهلات كبيرة في مجال الطاقة والمواد الأولية<sup>4</sup>.

وفي هذا الإطار، عمل المغرب على تأسيس علاقات تعاون مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، اقتصرت في بدايتها على مقاربة موقف هذه الدول من قضية الصحراء المغربية، إلا أن المغرب، فطن إلى ضرورة تبني مقاربة جديدة تعتمد على فتح قنوات الحوار وتعزيز علاقاته السياسية من موقع المصالح الاقتصادية، وهو ما أدى إلى

<sup>1</sup> -Pierre Afouda ADIMI, "Nouvelle offensive diplomatique du Maroc en Afrique subsaharienne : Quel regard ?", *Revue Maroco- Espagnole de droit international et relations internationales*, N°3, Janvier-Décembre, 2015, p.110.

<sup>2</sup> - Ibid., p.111.

<sup>3</sup> - يحيى اليحياوي، "التوجهات الإفريقية الجديدة للمغرب"، *الجزيرة للدراسات*، 29 يونيو 2015، studies.aljazeera.net (18 يونيو 2016). ص.3.

<sup>4</sup> - Pierre Afouda ADIMI, "Nouvelle offensive diplomatique du Maroc en Afrique subsaharienne : Quel regard ?", op.cit., p.114.

الانفتاح على الدول الانجلوساكسونية، إلى جانب دول أخرى ناطقة بالبرتغالية أو الإسبانية<sup>1</sup>.

وفي اعتقادنا، فإن البعد الجيوسياسي يعتبر محددًا مهمًا في السلوك الخارجي للدولة، وتبقى الطموحات الجيوسياسية للدولة، مرهونة بالنظرة الاستراتيجية التي تقوم برسمها للحفاظ على مصالحها الحيوية ضمن مجال جيوسياسي معين.

من هذا المنطلق، يمكن اعتبار إفريقيا جنوب الصحراء كأحد المجالات الجيوسياسية للمغرب، نظراً للامتداد الطبيعي والجغرافي بينهما؛ هذه الوضعية فرضت على المغرب بناء منظور جديد لسياسته الخارجية مع دول القارة الإفريقية، مفاده اعتبار هذه الأخيرة بمثابة عمق الاستراتيجي، لا محيد عنه في الحماية والدفاع عن المصالح الحيوية للمغرب<sup>2</sup>.

هذا، وتتضح أهمية إفريقيا جنوب الصحراء، كعمق استراتيجي في اختيارات السياسة الخارجية المغربية، إذا أخذنا بالحسبان التحولات في الأوضاع الجيوسياسية الدولية والإقليمية، فالنظام الدولي الحالي يحمل في طياته ملامح جديدة تعكس اختلافاً في منظور القوى الكبرى لمصالحها الاستراتيجية في العديد من مناطق العالم؛ إضافة إلى اتجاه العالم إلى تبني خيار الاعتماد المتبادل في قضايا السياسة العالمية<sup>3</sup>؛ وهو ما يتطلب تحقيق مكانة إقليمية مرموقة لدولة من الدول، وأن تكون فاعلة في إطارها الجغرافي الإقليمي، الذي يمثل المجال الحيوي لحركتها؛ ولن يتأتى ذلك، إلا من خلال

<sup>1</sup> - Samba Khassé SYLLA, "la nouvelle politique africaine du Maroc, encouragés para une coopération sud-sud enthousiaste et une active diplomatie royale...", op.cit., p.4.

<sup>2</sup> - Alain ANTIL, Le Royaume du Maroc et sa politique envers l'Afrique subsaharienne, Etude, IFRI, Paris, Novembre 2003, p.35.

<sup>3</sup> - محمد ولد الفاضل، السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء على عهد الملك محمد السادس، مرجع سابق، ص.191.

توفر عناصر قوة الدولة، وحجم مصالحها الخارجية ونمط علاقاتها بالدول الأخرى، وطبيعة المرحلة التاريخية التي تمر بها<sup>1</sup>.

لقد كان المغرب، وهو يكافح من أجل استقلاله، يعتبر معركته ومعركة الدول الإفريقية معركة واحدة، لأن الهدف كان هو التخلص من الاستعمار مع تمكين الشعوب المستعمرة من تقرير مصيرها بنفسها، وضمان سيادتها وكرامتها؛ كما أن المغرب واع بالمشاكل المزمنة التي تعاني منها القارة الإفريقية، فقد بادر من جانبه إلى شطب الديون بالنسبة للبلدان الإفريقية الأقل تقدما، كما أنه لم يتوانى عن مد جسور التعاون مع كل البلدان الإفريقية في شتى المجالات<sup>2</sup>.

وعلى العموم، ومنذ أكثر من عقد من الزمن باتت القارة الإفريقية مثار اهتمام العديد من دول العالم، هذه القارة التي تعتبر انتماء المغرب الجغرافي تمتلك مقومات بشرية وطبيعية مهمة، ما يجعلها قبلة استراتيجية لكل اقتصاد يبحث عن أسواق مستقبلية، بل ووجهة للاستثمار العالمي للثلاثين السنة القادمة؛ وهي بذلك تشكل أولوية قصوى ضمن أجندات القوى الكبرى والفاعلين الاقتصاديين العالميين، ولا أدل على ذلك من بروز الصين، كأكبر شريك تجاري للقارة الإفريقية على حساب الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تحتل المركز الثاني<sup>3</sup>.

وهنا لا بد من الإشارة إلى التطور المتنامي للمبادلات التجارية بين إفريقيا وقوى نامية أخرى، كالهند وتركيا والبرازيل وكوريا الجنوبية، الشيء الذي يبرز مدى الاهتمام المتزايد الذي توليه هذه القوى للقارة الإفريقية، كما أن رهان هذه الدول لا يقتصر على إفريقيا كونها منجما للمواد الأولية الطبيعية والمنجمية، بل يتعداه ليطال سوقا استهلاكيا

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص.192.

<sup>2</sup> - بوشري لحسيني، ديناميكية الدبلوماسية المغربية تجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة، مرجع سابق، ص.59.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.7.

ضخما يقدر بمليار نسمة، وسيصل حسب التقديرات إلى أكثر من ذلك في أفق سنة 2050<sup>1</sup>.

هذا الفضاء الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي الواعد، دفع المغرب لصياغة توجهات دبلوماسية وسياسية واقتصادية تستحضر هذا الواقع وتبنى على معطياته وامتغياته<sup>2</sup>؛ حيث شكلت طبيعة الشروط والأوضاع الإقليمية الجديدة في القارة الإفريقية، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، فرصة جديدة لوضع تصور جديد يوظف مسار السياسة الخارجية المغربية الإفريقية، كما تقتضي طبيعة المصالح الحيوية للمغرب الاعتناء بالدائرة الإفريقية، كمحيط جهوي يحبل بمتغيرات إقليمية متنوعة، ساهمت في إحداث تحولات جيوبوليتيكية في معظم أرجاء القارة الإفريقية<sup>3</sup>.

وتأسيسا على ذلك، وفي خضم رهانات التنافس الإقليمي، يظل المغرب كدولة تنتمي جيوسياسيا إلى القارة الإفريقية معني بحتمية التفاعل معها، من منطلق البحث عن تقوية مركزه ونفوذه على الصعيد الإفريقي على غرار باقي القوى الإقليمية الأخرى، (مصر، وجنوب إفريقيا، ونيجريا، وليبيا، والجزائر)؛ ولدعم هذا التوجه فإن ذلك يتطلب إمكانيات اقتصادية، والبحث عن سبل تكون قادرة على تمكين المغرب من أن يلعب دور الدولة المحور في القارة الإفريقية، مما سيسهل في المستقبل من تدعيم وتقوية علاقاته بدول إفريقيا جنوب الصحراء<sup>4</sup>.

وقد تجلى لنا ذلك، في تطوير الخريطة الإدراكية للقيادة المغربية للبيئة الخارجية، وخصوصا على الصعيد الإفريقي، وجوهر هذا الإدراك يبرز في التكيف مع معطيات هذه البيئة؛ حيث يسعى المغرب من خلال الزيارات المكثفة لبعض الدول

<sup>1</sup> - يحيى اليحياوي، "التوجهات الإفريقية الجديدة للمغرب"، مرجع سابق، ص 2-3.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 3.

<sup>3</sup> - محمد ولد الفاضل، السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء على عهد الملك محمد السادس، مرجع سابق، ص 183.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص 217.

الإفريقية في السنوات الأخيرة، لتنوع شركائه الاقتصاديين في إطار مقارنة جديدة تقوم على الشراكة جنوب-جنوب؛ وإن ألبست هذه التحركات لبوسا قيميا وتنمويا للقارة واستعملت فيها مفاهيم وشعارات من قبيل أن إفريقيا يجب أن تضع الثقة في إفريقيا، وإنها بحاجة أقل للمعونة وتحتاج إلى مزيد من الشراكات ذات الفائدة المتبادلة، إنها ليست بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، بل إلى مشاريع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى التحولات العميقة التي تعرفها إفريقيا، خاصة على المستوى الاقتصادي والتقدم المسجل على المستوى النمو يبشر بأفاق إيجابية بالمنطقة، حيث ارتفع معدل النمو خلال العقد الأخير ليصل إلى 5% سنويا بالنسبة للقارة ككل، ومن المحتمل أن يتعزز هذا التطور الإيجابي مستقبلا<sup>2</sup>.

وفي هذا الإطار، يمكن أن يندمج المغرب في هذه الدينامية عبر وضع استراتيجية تعاون جنوب-جنوب، أكثر ملاءمة تعطي الأولوية للاستهداف الجنوب الصحراوي للمغرب<sup>3</sup>.

وعلى الرغم من أن المغرب لا يبعد عن أوروبا إلا بحوالي 14 كيلو مترا، فإنه لم يتنكر يوما لهويته الإفريقية، بل اعتبر البعد الإفريقي عنصرا جوهريا من عناصر هويته وليس مكملا لها؛ والمقصود بالهوية الإفريقية للمغرب تلك الروابط الحضارية الضاربة في القدم التي تشد المغرب إلى قارة ينتمي إليها، وهي هوية مبنية على عناصر التاريخ والجغرافية والعلاقات الإنسانية، لكنها مبنية في الآن ذاته على قيم ثقافة واحدة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>– Nadia SALAH, "La vision africaine prend corps", *L'Economiste*, 29 juillet 2015, p.4.

<sup>2</sup>– Ibid.,p.5.

<sup>3</sup>– Royaume du Maroc, Ministère de l'Economie et des Finances, "Relations Maroc-Afrique : L'ambition d'une « nouvelle frontière »", op.cit., p.8.

<sup>4</sup>– Ibid., p.9.

ويبدو أن آفاق التواجد المغربي بإفريقيا، آفاق مغرية وواعدة على الأقل بالقياس إلى الاندفاع المتزايد للمغرب بهذا الجزء من العالم، منذ وصول الملك محمد السادس للحكم، وهو ما يدخل ضمن سياق التعاون شمال-جنوب ثم جنوب-جنوب، الذي لا يتعارض كثيرا مع طبيعة التقسيم العالمي الجديد للعمل.<sup>1</sup>

إضافة إلى أن المتتبع للمواقف والآراء التي تصب في خانة السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا، يلاحظ أنها عادة ما تركز على الحضور المغربي التاريخي في إفريقيا، دون إغفال قضية الصحراء المغربية كأحد أبرز العناصر التي تربط المغرب بدول إفريقيا جنوب الصحراء، فهو يجسد نوع من الاستمرارية سواء على صعيد العلاقات الثنائية أو على صعيد العلاقات المتعددة الأطراف.<sup>2</sup>

ومن هنا، نجد أن المغرب سيحاول إعادة تأهيل دوره الإفريقي حتى يتمكن من لعب دور أساسي في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه القارة، نظرا للعوامل المشتركة بينه وبين الفضاء الإفريقي في شموليته، عن طريق التكيف مع معطيات البيئة الإفريقية الجديدة.

وبالتالي بلورة ورسم استراتيجية تتبني على رؤية جديدة شاملة وواضحة المعالم، تتوخى حماية المصلحة الوطنية للمغرب، ووضع ركائز متينة لحضور مغربي داخل القارة الإفريقية، ومن شأن تبني هذه الرؤية أن يساهم المغرب في لعب دور محوري في إفريقيا، يتماشى مع استثماره لبعض المقومات والمؤهلات المتميزة، التي يمتلكها بالمقارنة مع عدد من الدول الإفريقية الأخرى.<sup>3</sup>

وعليه، فإن الارتباط بين سياسة المغرب الإفريقية ومطالبه الترابية الذي تمليه أساسا المحددات الجغرافية، بحكم أن الدول التي واجهت المغرب في هذا الإطار تنتمي

<sup>1</sup> - يحيى اليحياوي، "التوجهات الإفريقية الجديدة للمغرب"، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - محمد ولد الفاضل، السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء على عهد الملك محمد السادس، مرجع سابق، ص. 217.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

كلها إلى إفريقيا، جعل السياسة الإفريقية - المغربية، مقيدة بالمواقف السياسية لهذه الدول من قضية الصحراء المغربية<sup>1</sup>.

وقد تبدو آفاق توجهات المغرب نحو إفريقيا واعدة في ظل إشراف أعلى سلطة في البلد عليها بشكل مباشر، وفي ظل انضمام المغرب إلى منظمة الاتحاد الإفريقي، التي تعتبر إنجازا في نظر الكثير من المختصين<sup>2</sup>.

إلا أن ضعف أسس هذا التوجه على المستوى الداخلي في ظل غياب انتقال ديمقراطي حقيقي، أو على المستوى الخارجي في ظل ميزة غياب الاستقرار الذي تعرفه إفريقيا، بل ومزاجية قادتها في بعض الأحيان أمور قد تعصف بهذه العلاقات، وإن كان منشأها وحدة الموقف من قضية معينة يجب أن تأخذ حجمها الطبيعي في نسيج العلاقات بين المغرب وباقي الدول<sup>3</sup>.

وأخيرا، يمكننا القول أن المركز الاقتصادي للمغرب داخل القارة السمراء، هو أفضل نسبيا من دول أخرى في شمال إفريقيا كتونس، فالفضاء الإفريقي يبقى من أهم الأسواق المفتوحة أمام السلع المغربية؛ إلا أن تواجد دول أخرى تنتمي إلى نفس المحيط الجغرافي للمغرب أقرب في فرض سيطرتها على جنوب القارة خاصة الجزائر<sup>4</sup>.

وفي هذا الإطار، نعتقد في تصورنا أن وجود قوى عظمى على الساحة الإفريقية يجد من فرص المغرب لإيجاد مكانة متميزة على الصعيد التجاري خاصة، ولتفادي هذه الوضعية عليه استثمار الفرص لتمتين علاقاته الثنائية والجماعية، عبر تنويع شركائه

<sup>1</sup> - يونس رياحي، "السياسة الإفريقية للمملكة المغربية في عهد الحسن الثاني"، شؤون استراتيجية، العدد السادس، فبراير - ماي 2012، ص.26.

<sup>2</sup> - مراد اشماخ، الاستثمارات المغربية بإفريقيا: السياقات والخلفيات، مرجع سابق، ص.95.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.96.

<sup>4</sup> - Nezha ALAOUI, Le Maghreb dans son environnement régional et international: la projection économique des pays du Maghreb sur l'Afrique subsaharienne, IFRI, sans année, p.14.

الاقتصاديين في إفريقيا جنوب الصحراء، ومحاولة تغيير وجهة نظر العديد من الأقطار الإفريقية من قضية الصحراء المغربية.

وفي ظل التوسط الذي تعرفه النتائج المحققة لحدود الساعة من الدبلوماسية المغربية خاصة الاقتصادية، هناك أمر إيجابي يتمثل في سعيها الدائم لإخراج القوى الإقليمية من خانة المنافسة، إلى خانة التعاون ومن المنهج الصراعي إلى المنهج التعاوني في إطار استراتيجية رابح- رابح كما هو الحال مع نيجيريا<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني : المغرب وإفريقيا، دينامكية جديدة في العلاقات

مما لا شك فيه، أن القارة الإفريقية قد شكلت إحدى نقط الارتكاز في اهتمامات الدبلوماسية المغربية؛ ويمكن القول، وبدون مبالغة أن إفريقيا جنوب الصحراء قد حظيت باهتمام خاص من طرف صناع القرار في المغرب، فالقارة تأوي أكثر من خمسين دولة وساكنتها تقارب المليار نسمة، وهي تزخر بخيرات طبيعية مهمة وبقدرات تحتاج إلى الاستثمار والتطوير.

فضلا عن ذلك فهي تشكل العمق الاستراتيجي للمغرب، وتمثل إحدى أسس الصراع بين المغرب والجزائر، حول اكتساب التعاطف فيما يتعلق بقضية الصحراء المغربية.

وفي هذا الإطار، عمل المغرب في السنوات الأخيرة على تكثيف علاقاته التعاونية مع إفريقيا جنوب الصحراء، بتوقيعه على عدة اتفاقيات تعاون مع هذه المنطقة القريبة منه جغرافيا، لكن من الواضح أن علاقات المغرب مع هذه الدول، هي علاقات اقتصادية وتجارية بالدرجة الأولى<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - مراد اشمارخ، الاستثمارات المغربية بإفريقيا: السياقات والخلفيات، مرجع سابق، ص.279.

<sup>2</sup> - Pierre Afouda ADIMI, "Nouvelle offensive diplomatique du Maroc en Afrique subsaharienne quel regard ?", op.cit., p.110.

ومن خلال ما سبقت الإشارة إليه، سيعمل هذا المحور على مناقشة مدى ارتباط المصالح المغربية في إفريقيا بالقوى الكبرى، نظرا للمكانة التي أصبحت تحتلها هذه القارة في أجنادات هذه الدول (الفرع الأول)، ومن ثم فالمغرب مدعو إلى تعزيز حضوره الإفريقي وبناء علاقات استراتيجية مع الدول الكبرى وإفريقيا، باعتباره بوابة العالم نحو هذه القارة (الفرع الثاني).

### الفرع الأول : ارتباط المصالح المغربية في إفريقيا بالدول الكبرى

في سياق هذا المناخ الدولي الجديد، يمكن القول أن إفريقيا بصدد احتضان لعبة تضارب وتكامل مصالح كل من القوى التقليدية، (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وانجلترا...) والقوى الصاعدة، (اليابان والصين والهند وماليزيا والبرازيل...)، وذلك بدافع تعزيز حضورها ونفوذها السياسي والاستراتيجي على المسرح الدولي<sup>1</sup>.

ومن هذا المنطلق، تتبع أهمية تكييف السياسة الخارجية المغربية - الإفريقية مع استراتيجيات القوى الكبرى، التي بدأت تربطها بإفريقيا مصالح وأهداف سياسية وأمنية واستراتيجية، خصوصا أمام تواضع الإمكانيات المغربية في التصدي لمواجهة نفوذ هذه القوى<sup>2</sup>.

وفي هذا الإطار، نعتقد من جانبنا أن المغرب أمامه عدة إمكانيات وفرص إذا ما أحسن استثمارها والتفاعل معها من أجل إعادة ترتيب أولوياته، عن طريق لعبه على تناقض المصالح والتوازنات الاستراتيجية، سواء مع القوى التقليدية أو القوى الصاعدة من خلال علاقاتها بالقارة الإفريقية.

إن التغيير عندما يحدث في النظام الدولي، فإنه يفرض أوضاعا جديدة في العلاقات الدولية، وينتج عنه في المقابل تحول في الاستراتيجية الدولية وفي الفكر الاستراتيجي، الأمر الذي يدفع الدول إلى العمل على صياغة استراتيجيتها الوطنية وفق

<sup>1</sup> - عادل مساوي، "العلاقات المغربية الإفريقية: من الحضور إلى رهان البناء الاستراتيجي"، مرجع سابق، ص.38.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

التطورات الجيوسياسية العالمية، ومن ثم تكيف سياستها الخارجية مع الأحداث والمستجدات التي تعرفها السياسة الدولية<sup>1</sup>.

ومن هذا المنظور، فالموقع الجيوسياسي المتمثل في كون المغرب أول بلد إفريقي قريب من أوروبا، إضافة إلى امتداده على المحيط الأطلسي، يعد نقطة ارتكاز مهمة في بناء إطار مستقبلي لعلاقات المغرب مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، على أساس احتفاظ المغرب بميزة الممر الحتمي سواء في اتجاه الشمال أو في اتجاه الجنوب (إفريقيا جنوب الصحراء)<sup>2</sup>.

هذا الموقع يجعل المغرب حاضرا في انشغالات وأجندات القوى الكبرى، مما يمنح له في بعض الأحيان هامش من الحركة والمناورة في لبعة المنافسة الدولية؛ كما أن الارتباط الاستراتيجي للمغرب بالدول الكبرى، يتمثل في حاجته إلى هذه الدول العظمى وخاصة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، التي لها تأثير كبير في ملف الصحراء المغربية، كفرنسا والولايات المتحدة والصين، إذ يعتبر هذا الملف من الملفات الحساسة للدبلوماسية المغربية<sup>3</sup>.

هذا، إلى جانب تنامي وثيرة العنف والفوضى داخل مجموعة من الدول الإفريقية، وتغلغل التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء، الشيء الذي يهدد

---

<sup>1</sup> - نجلاء محمد مرعي، الثورة النفطية والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في إفريقيا، التقرير الاستراتيجي السابع، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2008، ص.417

<sup>2</sup> - عادل مساوي، "العلاقات المغربية الإفريقية: من الحضور إلى رهان البناء الاستراتيجي"، مرجع سابق، ص.39.

<sup>3</sup> - Said DKHISSI/Yahia Abou ELRFAH, Les relations Maroc-Afrique: les voies d'une stratégie globale et renouvelée, Rapport général de l'étude thématique, Institut royal des études stratégiques, Novembre 2012, pp.7-8.

مباشرة مصالح القوى الكبرى، يجعل من المغرب شريكا لا بديل عنه في حسم التعاون المستمر في عدد من القضايا الإقليمية والجهوية<sup>1</sup>.

ويمكن القول أن المغرب اليوم، في حاجة ماسة لبلورة سياسة استراتيجية شاملة تمكنه من استثمار الإمكانيات والفرص التي تتيحها القارة الإفريقية، سواء على المستوى السياسي أو الاستراتيجي أو الأمني، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار احتدام الصراع والمنافسة بين العديد من دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وبداية التسلسل الآسيوي على ثروات القارة<sup>2</sup>.

وتماشيا مع ذلك، نظن أن السياسة الخارجية المغربية لم يعد لها مجال للتراجع، حتى تجد موطئ قدم لها بدول إفريقيا جنوب الصحراء، وهو رهان صعب في ظل هذا الزخم الكبير من التطورات السريعة التي تشهدها القارة الإفريقية<sup>3</sup>.

وفي هذا الإطار، فالمغرب لا تعوزه الإمكانيات إذ بإمكانه توظيف آليات جديدة تمكنه من حضور فعال قادر على تحقيق مصالحه بالقارة، عبر تعزيز العلاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف للعب دور الوساطة في حل النزاعات الإفريقية، وكذا تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية التي أضحت اليوم، من الآليات الأساسية في العلاقات الدولية<sup>4</sup>.

ومن المهم الإشارة في هذا الشأن أن سنة 2014م، تعتبر سنة جد متميزة في علاقات المغرب الدولية، إذ أقدم على تنويع شركائه، وسيظهر المغرب على الساحة الدولية حينما غير وجهته نحو شركاء جدد، حيث أصبح شريكا للعديد من القوى الصاعدة، مثل البرازيل والصين...

<sup>1</sup> - بوشري لحسيني، ديناميكية الدبلوماسية المغربية تجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة، مرجع سابق، ص.70.

<sup>2</sup> - Said DKHISSI/Yahia Abou ELRFAH, Les relations Maroc-Afrique: les voies d'une stratégie globale et renouvelée, op.cit., p.8.

<sup>3</sup> - العربي بنرمضان، "المقاربة الجيوسياسية الجديدة للدبلوماسية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء"، إفريقيا عربي، ديسمبر 2016، www.afrikaar.com، (17 ماي 2017).

<sup>4</sup> - المرجع نفسه.

وهو ما يبرز توجه جديد في السياسة الخارجية للمغرب، يتجلى في إقحام الآلية الاقتصادية باعتبارها إحدى الآليات الفعالة في العلاقات الدولية، هذا التوجه الذي يهدف من ورائه المغرب إلى الحصول على مساندين جدد من الناحية السياسية لقضية الصحراء<sup>1</sup>؛ خاصة إذا أخذنا بالحسبان أن روسيا إحدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وبالتالي بإمكانها الدفاع عن مصالحه بهذه الهيئة الدولية.

بمقابل ذلك، ونظرا إلى التوزيع الجغرافي للتيارات التجارية للمغرب مع الخارج، يتبين أن إفريقيا هي رابع حليف تجاري إقليمي للمغرب، بنسبة 6,5% فقط من حجم التجارة الخارجية، في حين تبقى أوروبا الحليف التجاري الأول بأكثر من 62% من مجموع المبادلات<sup>2</sup>.

أضف إلى ذلك، أن حجم الاستثمارات المغربية المباشرة بهذه البلدان لم يتطور بالويرة نفسها التي تطورت بها المبادلات التجارية، ففي حين كانت هذه المبادلات تمثل ضعف حجم الاستثمار في سنة 2006، فإن هذا الفارق قد تجاوز السبع مرات في الأعوام الأخيرة<sup>3</sup>.

وهو ما تعمل التوجهات الاقتصادية للمغرب على تداركه، في إطار استراتيجية جديدة بإفريقيا، حيث يعد المغرب على الصعيد الاقتصادي أكثر ارتباطا بالأسواق الغربية، وهذا يعود أساسا إلى طبيعة بنية العلاقات الاقتصادية الدولية التي تشكلت منذ المرحلة الأولى للمد لاستعماري الغربي، كما ساهمت العولمة بشكل كبير في المساهمة في الرفع من التبادل التجاري والاستثمار<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>– Said DKHISSI, Yahia Abou ELRFAH, Les relations Maroc-Afrique: les voies d'une stratégie globale et rénovée, op.cit., p.55.

<sup>2</sup>– العربي بنرمضان، "المقاربة الجيوسياسية الجديدة للدبلوماسية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء"، مرجع سابق.

<sup>3</sup>– المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، ملف علاقات المغرب وإفريقيا، مرجع سابق، ص.7.

<sup>4</sup>– Pierre Afouda ADIMI, "Nouvelle offensive diplomatique du Maroc en Afrique subsaharienne quel regard ?", op.cit., pp.117-118.

والمغرب كباقي بلدان الجنوب لا يخرج عن هذا الإطار، إذ أن أكثر من 90% من تجارته الخارجية تتم مع بلدان الشمال، في حين تبقى صادراته مع الدول الإفريقية ضعيفة، ويكمن السبب الرئيسي وراء هذه النسبة الضعيفة، تشابه الهياكل الإنتاجية للدول النامية، مما جعلها في حالة تنافس وليس تكامل.<sup>1</sup>

ورغم ذلك، فالمغرب كان دائما يسعى لتوحيد الصف الإفريقي، وتحرير إفريقيا وتصفية الاستعمار، لأن التزامه بالدفاع عن قضايا ومصالح إفريقيا ليس وليد اليوم، لكن يحكمه تاريخ مشترك حافل بالإنجازات لصالح مستقبل إفريقيا متحررة ورافعة لقاطرة النمو في الجنوب؛ والمغرب كثاني مستثمر بإفريقيا بعد جنوب إفريقيا، يمكن له تسريع وثيرة التقدم الاقتصادي في ظل سياسة التعاون جنوب-جنوب، بما يعود بالنفع على المغرب والدول الإفريقية.<sup>2</sup>

وفي نفس السياق، ساهم تفاعل مختلف القوى الدولية والصاعدة بالقارة الإفريقية من أجل استثمار الفرص المتاحة اقتصاديا لخدمة مصالحها، وبالموازاة مع ذلك، عمل المغرب على استثمار هذا التفاعل للاستفادة منه في سبيل تطوير علاقات التعاون المغربية - الإفريقية.<sup>3</sup>

وفي نفس الإطار، نؤكد على أن انضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي سيكون مدخلا عقلانيا لمحاولة كسر الجمود في العلاقات المغربية - الإفريقية، عبر التعاون في إطار قناة رسمية، تجعل من المغرب جسرا بين الشمال والجنوب.

<sup>1</sup> - بوشري لحسيني، ديناميكية الدبلوماسية المغربية تجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة، مرجع سابق، ص.72.

<sup>2</sup> - Royaume du Maroc, Ministère de l'Economie et des Finances, Les relations Maroc-Afrique : L'ambition d'une « nouvelle frontière », op.cit., p.2.

<sup>3</sup> - بوشري لحسيني، ديناميكية الدبلوماسية المغربية تجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة، مرجع سابق، ص.49.

وأخيرا، نخلص إلى أنه وبغض النظر عن الموقع الجيوستراتيجي الذي يحتله المغرب كبوابة نحو إفريقيا، فإن المعطيات الواقعية تشير بشكل واضح أن المغرب يرتبط كثيرا بالدول الكبرى وخاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ويتمظهر ذلك الارتباط في مستويين، الارتباط الاستراتيجي والارتباط الاقتصادي والتجاري.

### الفرع الثاني: المغرب بوابة نحو إفريقيا

عرفت العلاقات المغربية - الإفريقية على مر التاريخ تطورا كبيرا، فلطالما لعب المغرب دور الوساطة التجارية بين ما كان يسمى بلاد السودان وأوروبا.

والى جانب ذلك، نشطت العلاقات التجارية بين المغرب وعمقه الإفريقي، حيث اهتمت الأسر المتعاقبة على حكم المغرب بتنمية وتطوير هذه التجارة، وعيا منها بأهميتها لتقوية البلاد وضمان مداخل قارة لخزينة الدولة؛ بل أكثر من ذلك فإن بعض الدول التي تأسست بالمغرب، كالمرابطين والعلويين، اعتمدت في انطلاقتها على مراقبة تجارة السودان.

وعليه، فإن إفريقيا حاضرة ومؤثرة في تاريخ المغرب، وقد حرص في كل الفترات التاريخية التي مر بها على الحضور الفاعل داخل المعترك الإفريقي، لضمان موطن قدم داخله والهيمنة على تجارته، بل وضمان ولاءات عابرة لحدوده الجغرافية والسياسية<sup>1</sup>.

ووعيا من المملكة المغربية، بالموقع الجديد الذي تبوأته القارة الإفريقية في منظومة الاقتصاد العالمي، فقد بادرت إلى استباق التطورات عبر تبني مقاربة تركز على التنمية المشتركة والتضامن جنوب-جنوب، وكذا على البعد الاجتماعي؛ وبفضل الرؤية الملكية المتوجهة نحو العمق الإفريقي، بدأ المغرب يشكل شيئا فشيئا منصة وبوابة اقتصادية ومالية نحو إفريقيا.

<sup>1</sup> - مصطفى نافع، "العلاقات المغربية الإفريقية.. أفق واعد يؤسس لنموذج ناجح لتعاون جنوب-جنوب"، مرجع سابق.

وفي هذا السياق، يطمح المغرب الذي يقع في مفترق طرق الأسواق العالمية، إلى أن يصبح منصة إقليمية موجهة نحو إفريقيا؛ فبالإضافة لعلاقاته المتميزة مع شركائه الأفارقة يتوفر المغرب على مزايا قل نظيرها في القارة، حيث ساهم الاستقرار السياسي والاقتصادي للمغرب في تحسين مناخ الأعمال وصورة الدولة، مما جعل منه نموذجا لدول جنوب الصحراء، نظرا إلى تجربته الرائدة في ميادين حيوية من قبيل، تحديث الدولة وإرساء مبادئ الحكامة الجيدة ووضع استراتيجيات قطاعية وإنجاز مشاريع مهمة في مجال البنية التحتية<sup>1</sup>.

أما في المجال المالي، فإن إنشاء القطب المالي للدار البيضاء لعب دورا كبيرا في ترسيخ دور المغرب، كبلد ميسر للمبادلات التجارية والمالية العالمية، ونظرا كذلك لمعرفة المغرب الدقيقة بأسواق غرب إفريقيا خاصة، كلها مميزات تؤهله للإرساء شراكات مع دول الخليج وتركيا وشركاء آخرين، يتوفرون على قدرة استثمارية عالية لفائدة إفريقيا في إطار مقارنة رابح-رابح<sup>2</sup>.

وتأسيسا على ذلك، تسعى المملكة المغربية للاستفادة من انضمامها للاتحاد الإفريقي بعد غياب دام تقريبا 33 سنة وعلاقاتها القوية مع دول القارة، فضلا عن استثمار جاذبية اقتصادها ومناخ الأعمال والبنية التحتية وصادرتها الإقليمية في تلقي التدفقات المالية، لأن تكون مَعبرا مهما للاستثمارات الأجنبية نحو القارة الإفريقية وبوابة لدول الاتحاد الأوروبي، التي تريد الاستثمار في إفريقيا، حيث تتوفر فرص للاستثمار في مجال المعادن والنفط والأيدي العاملة<sup>3</sup>.

وبالموازاة مع ذلك، ففي سنة 2018م احتل المغرب الصدارة في حجم التدفقات المالية الخارجية، وفقا لتقرير صادر عن مؤسسة (ارنست اند يونغ) البريطانية، كما أن

<sup>1</sup> - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، ملف علاقات المغرب وإفريقيا، مرجع سابق، ص.6.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.7.

<sup>3</sup> - عائد عميرة، "هل يمكن أن يصبح المغرب همزة وصل جديدة بين إفريقيا وأوروبا"، نون بوست، فبراير 2017، www.noonpost.org، (13 دجنبر 2018).

الرباط تتحرك ضمن استراتيجية تهدف إلى التكامل الفعال مع الدول الإفريقية، ضمن إطار تنافسي يجعل من التنمية هدفا تشاركيا، يشترط تأهيل العنصر البشري وتقوية البنية التحتية التجارية، وتيسير الترسنة القانونية لتسهيل الاستثمار وتطوير حظوظ العلاقات التجارية<sup>1</sup>.

ويمكن القول أن المغرب يشكل همزة وصل بين أوروبا وإفريقيا، وهو شريك فعال خاصة في مجال الحرب على الإرهاب والتطرف، بما أنه في فضاء أورو متوسطي في طور الانتقال، وهذا يعكس حجم الاستثمارات المغربية في القارة الإفريقية خاصة في دول الساحل الإفريقي وإفريقيا جنوب الصحراء<sup>2</sup>.

وبناء على ذلك، يعتبر بعض الخبراء، أن خط الأنبوب النفطي الذي سيربط نيجيريا بالمغرب، ستكون له انعكاسات إيجابية على أوروبا، من خلال تثبيت أمنها الطاقوي والاقتصادي واستقرار المنطقة برمتها.

إضافة إلى هذا، أبرز التطور التاريخي للمغرب مكان القوة الأساسية في المعادلات الجيوسياسية للمملكة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث أصبحت قوة إقليمية قادرة على أن تساهم في الحفاظ على التعايش السلمي في المتوسط؛ لذلك يُعتبر المغرب خط تأثير جيوسراتيجي وجيوثقافي بين إفريقيا وأوروبا، وهو ما سهل عمليا الحوار بين الضفتين واستتاب الأمن في معبر مضيق جبل طارق<sup>3</sup>.

وما يمكن أن تسجيله في هذا الإطار، قيام المغرب مؤخرا بحملة دبلوماسية ناعمة من أجل التقرب من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك بانضمامه للاتحاد الإفريقي وتطلعه إلى الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (سيداو-

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

<sup>2</sup> - محمد ماموني العلوي، "المغرب نبض استراتيجية متعددة المحاور في الفضاء الأورو متوسطي"، العرب، غشت 2017، www.alarab.co.uk، (30 مارس 2018).

<sup>3</sup> - المرجع نفسه.

(CEDAEO)<sup>1</sup>، بعد أن جعل المغرب من التعاون مع إفريقيا خيارا استراتيجيا، أدى إلى إقامة شراكات متنوعة مع البلدان الإفريقية.

واليوم تبدو الحاجة ماسة إلى إحياء الدور المغربي في إفريقيا والعودة به إلى جذوره الإفريقية، من خلال سياسة دبلوماسية إفريقية تعيد للمغرب هيئته داخل القارة وتحيي إرثه التاريخي هناك، فالقرار السياسي في هذا الشأن قرار استراتيجي تمليه الضرورات الداخلية والإقليمية والعالمية، وتعززه الأدوار الإقليمية للدول خدمة لقضايا التنمية، وحماية للمصالح الاستراتيجية الكبرى للدول في أفق تحقيق الأمن القومي، واكتساب أوراق إقليمية تكون أوقا رابحة في الرهانات التنموية الداخلية والخارجية<sup>2</sup>.

ومن هنا، فالمغرب مدعو إلى تعزيز حضوره الإفريقي وبناء علاقات استراتيجية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، في إطار دبلوماسية إقليمية إفريقية تضمن له قيادة جهود القارة لرفع تحديات العولمة، ولما لا التحدث باسم إفريقيا في المحافل الدولية<sup>3</sup>.

وبالتالي، يتطلع المغرب إلى تأدية دور الوسيط، كما يراهن على تكريس تعاون ثلاثي يندرج ضمن العلاقات شمال- جنوب وجنوب- جنوب، يستفيد منها المغرب دون شك ويفيد منها أيضا دول إفريقيا جنوب الصحراء؛ عن طريق نقل التكنولوجيا والخبرات أو الأنماط الجديدة في تدبير المشاريع وتسيير الموارد اللوجستية والبشرية<sup>4</sup>.

ونتيجة لهذا التوجه، استفادت العديد من دول غرب إفريقيا من دعم مالي مهم متأت من أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، لإنجاز مشاريع تنموية ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، موجهة بالخصوص إلى قطاعات التربية والتعليم والصحة والنقل

<sup>1</sup> - عائد عميرة، "هل يمكن أن يصبح المغرب همزة وصل جديدة بين إفريقيا وأوروبا"، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - محمد ماموني العلوي، "المغرب نبض استراتيجية متعددة المحاور في الفضاء الأورو متوسطي"، مرجع سابق.

<sup>3</sup> - خالد شيات، المغرب وتحرير التجارة خيارات الشراكة بين البعد الاستراتيجي هاجس التنمية، مرجع سابق، ص.237.

<sup>4</sup> - يحيى اليحياوي، "التوجهات الإفريقية الجديدة للمغرب"، مرجع سابق، ص.5.

والري العصري، ومد شبكات الماء الصالح للشرب والكهرباء القروية والحضرية وتقوية القدرات الوظيفية، وغير ذلك<sup>1</sup>.

وهكذا نستنتج وبناء كل تلك المعطيات، أن المغرب وبحكم موقعه الجيوستراتيجي يراهن على أن يكون نقطة عبور للاستثمارات الأوروبية والأمريكية والخليجية والصينية والروسية، المتطلعة لتمويل مشاريع استثمارية بإفريقيا جنوب الصحراء، لتشكل عمقا استراتيجيا، على المغرب أن يلتفت إليه في علاقاته مع دول الشمال، خصوصا بعد ما تحولت القارة الإفريقية إلى مركز للدبلوماسية العالمية في مطلع الألفية الثالثة.

## المبحث الثاني : الرهانات الجديدة في علاقات المغرب اتجاه إفريقيا

### جنوب الصحراء

باستحضار أدبيات التحليل العلمي في السياسة الخارجية، لاسيما مفهوم التغيير أو التحول فإن الباحث (شارل هيرمان)، وضع مفهوما وسطيا بين التحول في الأهداف والتوجهات العامة للسياسة الخارجية، الذي يطال كل من الأهداف والاستراتيجيات والآليات، وسماه بالتغيير التوجيهي ويقصد به تغيير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية أو دائرة مناطقية، مع استمرار بقاء السياسة الخارجية في تبني أهدافها الكبرى مع تغيير واضح في الأدوات<sup>2</sup>.

ولعل استحضار هذا المفهوم سيكون مفيدا في موضوع العلاقات المغربية الإفريقية، ولاسيما في تكييف أهدافها مع الرهانات الجديدة، التي تعرفها القارة الإفريقية (دولية وجهوية وعبر وطنية).

ومن هذا المنطق، تميزت سياسة المغرب في عهد الملك محمد السادس بتوجهاتها الإفريقية، فهذا التوجه نابع من علاقات متجذرة في القدم، وهذا ما تؤكد الأحداث

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup> - عادل مساوي، "العلاقات المغربية الإفريقية: من الحضور إلى رهان البناء الاستراتيجي"، مرجع سابق، ص.37.

التاريخية؛ فالاهتمام المغربي بالدول الإفريقية يرجع إلى تاريخ مشترك يربطه بهذه الدول، حيث كان المغرب في مقدمة البلدان، التي بادرت إلى التضامن مع إفريقيا عبر الانشغال بالقضايا التي تعج بها هذه القارة<sup>1</sup>.

ووفقا لذلك، سيعمل هذا المبحث على تناول الرهانات الجديدة في العلاقات المغربية - الإفريقية، في إطار مطالبين، التحديات الاستراتيجية للعلاقات المغربية- الإفريقية (المطلب الأول)، و التحديات التنموية (المطلب الثاني).

### المطلب الأول: التحديات الاستراتيجية

يتميز المغرب بموقعه الجيوسياسي الفريد، فهو يقع في أقصى شمال القارة الإفريقية ويوجد غرب العالم العربي بمحاذاة القارة الإفريقية، ويتوفر على واجهتين بحريتين، وموقعه هذا جعل منه محطة للعديد من الدول عبر التاريخ ومحط جذب للغير؛ وهو ما يمكن تأكيده من خلال الأطماع التوسعية التي كان المغرب موضوعا لها<sup>2</sup>.

هذا، ونعتقد أن الموقع الاستراتيجي للمغرب ظل حاضرا وفاعلا في سياسته الخارجية عبر التاريخ، حيث ربط علاقات متنوعة مع مختلف دول المعمور وفي مختلف الأزمنة.

غير أن العلاقات المغربية - الإفريقية، لا تخلو من وجود مشاكل كبيرة تواجهها إفريقيا حاليا وفي المستقبل، لعل أبرزها انتشار قضايا العنف والتطرف والإرهاب وعمليات التهريب والجريمة المنظمة والقرصنة (الفرع الأول)، واشكاليات الحدود التي يسهل اختراقها، إلى جانب تزايد تدفقات الهجرة غير النظامية التي تتصدر قائمة النقاشات في

<sup>1</sup> - بوشري لحسيني، ديناميكية الدبلوماسية المغربية تجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة، مرجع سابق، ص.72.

<sup>2</sup> - فؤاد الربيع، الدبلوماسية المغربية ما بين نظام يالطا والنظام العالمي الجديد "الفاعلون، الآليات والأهداف"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2006-2007، ص.47.

العديد من الدول (الفرع الثاني)، الأمر الذي أدى إلى خلق تحديات استراتيجية وأمنية وتنموية كثيرة.

### الفرع الأول: التعاون المغربي الإفريقي في مكافحة الإرهاب

قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001م باثني عشر يوما، كان هناك مشهد في مدينة (ديربن) بجنوب إفريقيا، يكشف عن مدى الأزمة التي وصل إليها المجتمع الدولي، ويبين لنا حقيقة هذه الأحداث المؤسفة، وإن كان لا يمكن له أن يبررها.

قد بدأت هناك اجتماعات المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية وكره الأجانب، الذي دعت إليه ونظمتها الأمم المتحدة، حيث واجه المؤتمر أزمة بالغة الحدة حول موضوعين: الأول مطالبة الأفارقة بالتعويض لضحايا العنصرية، وفي مقدمتهم ضحايا الرق وضحايا الفترة الاستعمارية، أما الموضوع الثاني فيتمثل في مطالبة العرب بالربط بين الصهيونية والعنصرية، وذلك من خلال إعادة إحياء قرار الأمم المتحدة رقم 3379 الذي ألغي عام 1991م<sup>1</sup>.

وعقب أحداث 11 من سبتمبر، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن (حزب الاتحاد الإسلامي) في الصومال له صلات بتنظيم القاعدة وأدرجته في قوائمها الخاصة بالإرهاب؛ كما أعلنت أنها متخوفة من إمكانية لجوء بعض المتطرفين في الصومال إلى مهاجمة المصالح الأمريكية، نظرا لطول السواحل الصومالية على المحيط الهندي ووجود 27 مرفأ غير شرعي.

وبناء على ذلك، قامت القوات الأمريكية، تعززها قوات بريطانية وأخرى ألمانية وفرنسية، بتسيير دوريات بحرية على السواحل الصومالية، أعطت نفسها حق تفتيش السفن المشتبه فيها، كما أغلقت الولايات المتحدة بعض المؤسسات المصرفية التي تعمل

<sup>1</sup> - محمد فائق، "إفريقيا والمتغيرات الجديدة في العالم"، ضمن كتاب المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، مرجع سابق، ص.155.

في الصومال، بعد أن ضمتها إلى لائحة المنظمات المتطرفة، ووجهت لها تهمة إجراء تحويلات مالية أجنبية غير شرعية، والمساهمة في تمويل جماعات متطرفة<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق، شهدت إفريقيا طبقا لمؤشر الإرهاب العالمي لسنة 2014م تصاعدا ملحوظا في عدد الهجمات الإرهابية، وتعد جماعات (بوكو حرام) و(الشباب المجاهدين)، وتنظيم (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي)، أخطر الشبكات الإرهابية في إفريقيا، والتي أدت إلى مقتل آلاف الأشخاص خلال السنوات الأخيرة<sup>2</sup>.

ويبدو أن (بوكو حرام) أضحت تشكل خطرا إقليميا حقيقيا، حيث باتت تهدد أمن كل من الكاميرون والنيجر وتشاد ونيجيريا، وقد قتل نحو ثلاثة عشر ألف شخص وشرذ نحو مليون آخرين جراء عنف (بوكو حرام) منذ سنة 2009م، وفي كينيا، تصاعدت حدة هجمات جماعة (الشباب المجاهدين) الصومالية، حيث قتل نحو (500) شخص مدني، ونحو (200) من مسؤولي الأمن منذ سنة 2010م<sup>3</sup>.

وبالتالي، فظاهرة الإرهاب تمثل إحدى العقبات الرئيسية أمام الجهود السلام والتكامل الوطني وبناء الدولة في جميع أنحاء القارة، وقد شهدت إفريقيا خلال الخمس سنوات الأخيرة صعودا غير مسبوق للعمليات والجماعات الإرهابية بين ربوع القارة، فوفقا لمؤشر الإرهاب العالمي لسنة 2014م، من بين أعلى خمسين دولة في العالم تواجه الأنشطة الإرهابية هناك 18 دولة إفريقية<sup>4</sup>.

كما أكد مؤشر الإرهاب العالمي لسنة 2015م، على أن جماعة (بوكو حرام) هي أكثر المجموعات الإرهابية فتكا في العالم، وتزايدت أعداد الضحايا الذين قتلوا من جراء عملياتها؛ ويتركز النشاط الإرهابي في العالم بشكل كبير في خمسة دول في العالم، حيث

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص. 156.

<sup>2</sup> - جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مرجع سابق، ص. 340.

<sup>3</sup> - حمدي عبد الرحمن، "إفريقيا والنظام الدولي... جدلية التهميش والنهوض"، مرجع سابق، ص. 136.

<sup>4</sup> - أميرة محمد عبد الحليم، أجندة الاتحاد الإفريقي في 2063.. ومكافحة الإرهاب، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بدون سنة، ص. 2.

أن 57% من الهجمات و78% من الوفيات تركزت في هذه الدول (العراق، نيجيريا، أفغانستان، باكستان، سوريا)<sup>1</sup>، واحتلت الصومال المرتبة الثامنة في مؤشر الإرهاب وليبيا المرتبة 9 ومصر المرتبة 13، من بين 39 دولة تتعرض للإرهاب في العالم هناك 14 دولة أفريقية<sup>2</sup>.

وهو ما يؤكد أن القارة الإفريقية، تعرف صراعات وبؤر متعددة للتوتر، فهناك على الأقل 22 دولة تعاني من النزاعات والحروب، كما تشهد دول أخرى أعمال عنف طائفية كبيرة، مثل دولة إفريقيا الوسطى التي قام المغرب في إطار المبادرات التضامنية بإرسال وحدة من الجيش المغربي إلى هذه الدولة لمساعدتها على الاستقرار والمحافظة على الممتلكات؛ هذه المشاكل الأمنية الكبرى من بين الدوافع التي ساهمت إلى جانب أسباب أخرى في إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء، كتكتل إقليمي إفريقي بإمكانه أن يعالج هذه المشاكل الأمنية<sup>3</sup>.

والمغرب عضو نشيط في هذا التجمع، نظرا لحرصه على المساهمة في الحفاظ على الأمن في المنطقة، وعليه فالعلاقات المغربية - الإفريقية لها دور أساسي في تشكيل معالم التعامل مع مختلف التهديدات التي يمكن أن تؤثر على الاستقرار الداخلي ومستقبل المملكة المغربية، وقد أسست هذه القناعة على الخبرة المغربية المتراكمة دبلوماسيا، ومشاركتها في العديد من العمليات لحفظ الأمن، تحت غطاء منظمة الأمم المتحدة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.3.

<sup>3</sup> - بوشري لحسيني، ديناميكية الدبلوماسية المغربية تجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة، مرجع سابق، ص.93.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص.94.

ولعل الخلاصة التي يمكن أن نخرج بها في الإطار، أن القارة الإفريقية أصبحت بعد نهاية الحرب الباردة مسرحا للعديد من التوترات المسلحة، إما على شكل حروب أهلية أو صراعات بين فصائل، كانوا بالأمس القريب يشكلون تحالفا ضد الامبريالية الغربية.

وفي نفس السياق، تم تبني مبادرة (بان الساحل) التي تهدف للإنشاء تعاون عملياتي يمنع تحول المنطقة إلى ملاذ آمن للإرهاب العالمي، وقد خصص لهذه المبادرة ميزانية قدرت بنحو 80 مليون دولار، موجهة نحو تكوين وتجهيز فرق من جيوش بعض دول المنطقة، وهي تشاد ومالي وموريتانيا والنيجر بمعدل 150 شخص من كل دولة؛ كما تم فيما بعد طرح مبادرة (الشراكة عبر الصحراء) لمكافحة الإرهاب، كبديل عن مبادرة (بان الساحل)<sup>1</sup>.

علاوة على ذلك، نلاحظ أنه بالإضافة إلى الدول التي تعاملت معها المبادرة السابقة امتدت (الشراكة عبر الصحراء) إلى دول الجزائر والمغرب وتونس وبوركينا فاسو ونيجيريا والسينغال، وهي مبادرة أكثر طموحا من سابقتها، نظرا لشموليتها الجيوسياسية بين دول الساحل والدول المغاربية وغرب إفريقيا، بهدف ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

إضافة إلى ذلك، فالشراكة عبر الصحراء على تتميز بكونها شمولية (سياسية واقتصادية وثقافية) وليست فقط عسكرية، بشكل يستجيب للتحديات التماثلية واللاتماثلية التي تواجهها الدول العاجزة في القارة، غير أنها لم تنفك تأخذ الصبغة العسكرية على حساب الشراكة والتعاون اللتين شكلتا الغاية الأساسية التي نشأت لأجلها<sup>2</sup>.

ونظرا لكون المغرب بلدا له جذور إفريقية عميقة وتاريخ حافل وأحد أبرز مكونات القارة، وإيماننا منه بهذا العمق الإفريقي وانشغاله بهموم وقضايا القارة الإفريقية،

<sup>1</sup> - جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مرجع سابق، ص.340.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.341.

فإنه كان من بين الدول الإفريقية، التي تدخلت عسكريا في العديد من الأزمات الإفريقية وفي فترات تاريخية عديدة منذ الستينات<sup>1</sup>.

وعلى الرغم من ذلك يمكن القول أن التجربة المغربية على مستوى عمليات حفظ السلام، مهمة مقارنة مع إمكانات بعض الدول الإفريقية المشاركة في هذه العمليات، فهو يحتل المرتبة الخامسة عشرة في لائحة الدول المساهمة عسكريا على المستوى العالمي والثانية على المستوى العربي والثامنة على المستوى الإفريقي، فالمشاركة في عمليات حفظ السلام تمنحه صورة مشرفة، باعتباره دولة مستقرة قادرة على لعب دورها الكامل في بناء الاستقرار والأمن على المستوى الدولي<sup>2</sup>.

ومن الناحية السياسية، فالمشاركة المغربية تتم على أساس الدفاع عن المصالح السياسية ودرء مخاطر التهديد الأمني الذي يمكن أن ينتج عن استمرار النزاعات المسلحة في إفريقيا، التي تمثل عمقه الاستراتيجي وفضاء لأنشطته الاقتصادية والسياسية، فضلا عن تعزيز مكانته الإقليمية، فالتوازن الاستراتيجي في القارة الإفريقية لا يمكن أن يتم في غياب المغرب على الرغم من الدعوات الملحة للجزائر لإبعاده عن محيطه الإفريقي<sup>3</sup>.

وبناء على ذلك، أصبحت القضايا الأمنية أساسية في السياسة الإفريقية للمغرب، ويعتبر الإرهاب من بين المشاكل التي تؤرق العالم سواء في الأرواح أو الممتلكات أو المنشآت، ويتجلى هذا في عدم الاستقرار السياسي، وتعزيز نشاطات الشبكات المتطرفة وقدراتها على التخطيط للهجمات الإرهابية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> – Pierre Afouda ADIMI, "Nouvelle offensive diplomatique du Maroc en Afrique subsaharienne : Quel regard ?", op.cit., P.123.

<sup>2</sup> – العربي بنرمضان، "المقاربة الجيوسياسية الجديدة للدبلوماسية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء"، مرجع سابق.

<sup>3</sup> – المرجع نفسه.

<sup>4</sup> – Lalloux Aurelle SARAMBE, Les mécanismes de lutte contre le terrorisme en Afrique de l'Ouest : Quel impact ?, Thèse de doctorat en Droit humanitaire et droit de la sécurité international, Université d'Ottawa, Canada, 2018, p.vi.

وفي هذا السياق، حرص المغرب ومنذ استقلاله وانضمامه إلى منظمة الأمم المتحدة على ترسيخ علاقات قوية ووطيدة مع دول الجنوب، من خلال إرسال تجريدات عسكرية لبعض البلدان الإفريقية لمحاربة الإرهاب، والمساهمة في إرساء السلم في القارة الإفريقية<sup>1</sup>؛ حيث لعب المغرب دورا في تحصين المنطقة من خطر الجماعات الجهادية التي تنشط في منطقة الساحل والصحراء، والخروج من دوامات العنف التي هددت أمن واستقرار عدد من الدول الإفريقية، بسبب تدخل بعض الأطراف في الشؤون الداخلية للدول<sup>2</sup>.

وهنا يمكن القول أن القضايا الأمنية، أصبحت أساسية في السياسة الإفريقية للمغرب، في خضم انتشار ظاهرة الإرهاب العابرة للدول والحدود، حيث لا يمكن أن تكون أي دولة في معزل عن التأثير به، مما يستدعي صياغة سياسات متقدمة للحد من تداعياته المتعددة<sup>3</sup>.

من هذا المنطلق، درج المغرب على المساهمة في جميع المبادرات الرامية إلى التعاون إقليميا ودوليا وفي ترسيخ مبادئ الأمن والسلم؛ فارتباط الإرهاب مع الجريمة المنظمة والتجارة غير المشروعة للأسلحة والمخدرات، لا تستثني منطقة الساحل إلى جانب الدول المغاربية، وهذا ما أدى إلى ضرورة إرساء تعاون حدودي متعدد الأشكال والآليات بين هذه البلدان<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - العربي بنرمضان، "المقاربة الجيوسياسية الجديدة للدبلوماسية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء"، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - بوشري لحسيني، ديناميكية الدبلوماسية المغربية تجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة، مرجع سابق، ص.63.

<sup>3</sup> - محمد بن محمد العلوي، "أمن الحدود أولوية استراتيجية للمغرب داخل محيطه المغاربي الإفريقي"، نوفمبر 2013، [www.middleeast-online.com](http://www.middleeast-online.com)، (18 دجنبر 2014).

<sup>4</sup> - فاطمة غلمان/ ادريس لكريني، "المنطقة المغاربية والتحديات الأمنية مقارنة للأزمة مالي"، سلسلة الندوات والمؤتمرات 52، أشغال اليوم الدراسي الذي نظّمته مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات، كلية الحقوق مراكش، يونيو 2014، ص.49.

وهنا، لا بد أن نشير إلى أن بلدان الساحل والصحراء زائد ليبيا، أصبحت مرتعا للعديد من المجموعات المتطرفة الإرهابية، المنضوية تحت لواء القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وتماشيا مع ذلك، فقد أخذت المملكة على عاتقها المسؤولية في الدفاع عن إفريقية كعمق مغربي، ورؤية مستقبلية في تعزيز حضور المغرب على كافة المستويات وخصوصا على المستوى الأمني، الذي لعب دورا أساسيا في تشكيل معالم السياسة الخارجية المغربية في التعامل مع كافة التهديدات التي يمكن أن تؤثر على الأمن والاستقرار الداخلي، ومستقبل المغرب واستثماراته السياسية والاقتصادية في المنطقة الإفريقية<sup>1</sup>.

وهو ما دفع صناع القرار في المغرب، للانخراط في كل تفاعلات منطقة الساحل والصحراء، حيث استضاف المغرب مؤتمر الحدود الذي انعقد بالرباط في نوفمبر 2013م، لمناقشة وتدارس مشاكل الأمن عبر الحدود وتحديات دول المنطقة المغربية ودول الساحل والصحراء في ضبط وتأمين تلك الحدود<sup>2</sup>.

وجدير بالذكر هنا، أن الأزمة الليبية أحييت العديد من مناطق الصراع نتيجة تمزق التوازنات الجيوستراتيجية، التي كان من أهم نتائجها الإقليمية توسع مجال انعدام الأمن الذي يشمل شمال إفريقيا والساحل حتى غرب إفريقيا، حيث تزدهر الأنشطة الإجرامية والإرهابية<sup>3</sup>.

وفي هذا الإطار، أبانت الدبلوماسية المغربية خلال القمة الفرنسية-الإفريقية حول السلم والأمن، على أنها من أكبر المدافعين عن الإسلام السني في القارة الإفريقية، وقد أكد هذا الرهان خطاب الملك محمد السادس في القمة، حيث جاء في الخطاب الملكي

<sup>1</sup> - محمد بن محمد العلوي، "أمن الحدود أولوية استراتيجية للمغرب داخل محيطه المغربي الإفريقي"، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

<sup>3</sup> - فاطمة غلمان/ ادريس لكريني، " المنطقة المغربية والتحديات الأمنية مقارنة للأزمة مالي"، مرجع سابق، ص 50-51.

أن الحفاظ على السلم والاستقرار والأمن في المنطقة رهين بصيانة الهوية الثقافية والحوزة الدينية التي مكنت شعوبها من العيش بتناغم على مدى قرون عديدة"، ويضيف في خطابه "لقد أخذ المغرب على عاتقه حماية الإسلام السني الذي يدعو إلى الاعتدال والتسامح والانفتاح".<sup>1</sup>

ونتيجة لذلك، يقدم المغرب مقارنة روحية عابرة للحدود، كعنصر مكمل للمقاربة الصلبة (العسكرية) التي تنهجها منذ عقود الدول الإفريقية والقوى العظمى لإحلال الأمن والاستقرار في منطقة الساحل، بما فيها مبادرة تدريب جيوش دول الساحل والصحراء الإفريقية، لمكافحة الإرهاب والعملية العسكرية (سيرفال) التي قادتها فرنسا بمالي سنة 2013م.<sup>2</sup>

ومن هنا، برزت هذه المقاربة الناعمة للقضاء على التطرف والإرهاب في منطقة الساحل في خطاب الملك محمد السادس بمناسبة تنصيب الرئيس المالي في شتبر 2013م، حين أفصح الملك المغربي صراحة عن ملامح المقاربة الاحتوائية التي يقترحها المغرب لتحسين منطقة الساحل عموما من مخاطر انعدام الاستقرار مستقبلا<sup>3</sup>، وذلك بجعل أي مبادرة دولية يتم التنسيق، تتبني على ضرورة إيلاء البعد الثقافي والعائدي الأهمية التي يستحقها؛ ويمكن أن تسمح هذه المقاربات والمبادرات بمواجهة العوامل المختلفة المهددة للأمن والاستقرار، كانتشار الأسلحة بسبب النزاعات والتهديدات الإرهابية في إفريقيا.

وعموما، يمكن القول أن أمن الحدود لا يمكن أن يكون فعالا وذو جدوى، إلا بالتكاتف على أعلى المستويات، لذلك انخرط المغرب سنة 2001م في تجمع دول الساحل والصحراء، حتى يتسنى له برمجة استراتيجيات تحد من انتشار الجريمة

<sup>1</sup> - مقتطف من رسالة الملك محمد السادس للقمّة الفرنسية الإفريقية حول السلم والأمن في دجنبر 2013، باريس.

<sup>2</sup> - سليم حميمانات، "تصدير الأمن الروحي كألية استراتيجية لدعم التمرد المغربي في إفريقيا"، مرجع سابق، ص.10.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

والتطرف، كما أخذ على عاتقه دمج الأمن بالتنمية كخيار استراتيجي على المدى البعيد بما يساهم في ترسيخ الاستقرار والديمقراطية، وقد دعا في هذا السياق إلى إقامة شراكة جديدة وتعزيز المبادلات التجارية إلى جانب التنسيق الأمني، والتركيز على البعد الروحي كمحدد أساسي لتطويق التطرف الفكري والديني<sup>1</sup>.

ومن هذا المنظور، فتنامي المخاطر في منطقة الساحل والصحراء، يفرض تبني مواقف على قدر من التنسيق بين إفريقيا جنوب الصحراء والدول المغاربية، لأن المبادرات الفردية لن تساهم بشكل فعال في تحقيق الاستقرار الداخلي، ولا في تأمين المحيط الجغرافي لهذه الدول<sup>2</sup>.

وذلك، في وقت أصبح فيه تحصين المنطقة من الإرهاب وتبعاته ضرورة ملحة تتجاوز الحسابات السياسية الضيقة؛ فالواقع يوحي بخطر انفجار وضع أمني في المنطقة الرابطة بين جنوب المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء، نتيجة غياب التعاون بين أجهزة الاستخبارات التابعة للدول الإفريقية<sup>3</sup>.

وختاما، يمكننا القول أن السنوات الأخيرة، عرفت استراتيجية مغربية جديدة اتجاه إفريقيا من خلال القيام بالعديد من الخطوات التضامنية، والحضور الفعال على الأرض، لكن هذا التوجه المغربي تواجهه عراقيل وتحديات، يسعى المغرب جاهدا للتغلب عليها، باتخاذ خطوات مهمة في مجالات متعددة، أمنية واقتصادية وإنسانية.

وأیضا من خلال التفاعل مع المتغيرات الجديدة، كالمشاركة في حل الأزمات ولعل من أبرزها، الدور المهم الذي قام به المغرب في دعم مالي داخل أروقة الأمم المتحدة أثناء صياغة القرار، الذي أعطى الضوء الأخضر للقيام بالعمليات العسكرية ومحاربة الجماعات الإرهابية.

<sup>1</sup> - محمد بن محمد العلوي، "أمن الحدود أولوية استراتيجية للمغرب داخل محيطه المغاربي الإفريقي"، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - فاطمة غلمان/ ادريس لكريني، "المنطقة المغاربية والتحديات الأمنية مقارنة للأزمة مالي"، مرجع سابق، ص.67.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

## الفرع الثاني : الاستراتيجية المغربية الجديدة للهجرة

إن هجرة الفقراء إلى بلدان غنية من الظواهر المثقلة بإيحاءات مريرة، إذ يشكل استمرار ظاهرة الفقر التي تنتشر على نطاق واسع في مجتمعات تقع ضمن المليار الأفقر، تحديا خطيرا للقرن الحادي والعشرين؛ في وقت يرى كثير من الشباب في هذه المجتمعات، وجود فرص الحياة المرفهة في مكان آخر من العالم، فإنهم يتلهفون للرحيل عن أوطانهم، سواء كان ذلك بوسائل قانونية أو غير قانونية<sup>1</sup>.

فموضوع الهجرة، يخضع دائما للتقلبات السياسة قبل أن يخضع للدراسة والتحليل، حيث أن انتقال الناس من بلدان فقيرة إلى أخرى غنية ما هو إلا عملية اقتصادية بسيطة، غير أن تأثيراتها اللاحقة تتسم بالتعقيد، إذ ينبغي للسياسة العامة التي تتخذها البلدان بشأن الهجرة أن تتسجم مع هذا المنظور<sup>2</sup>.

وفي الوقت الحاضر، نعتقد من جهتنا أن سياسات التعامل مع الهجرة تتباين من مكان إلى آخر بشكل كبير سواء في البلدان، التي يأتي منها المهاجرون أو البلدان المضيفة.

إن الهجرة الدولية، هي ظاهرة معقدة تلامس العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، التي تؤثر على الحياة اليومية في عالم متزايد في الترابط، فالهجرة مصطلح يشمل مجموعة واسعة من الحركات والحالات التي تهم الأفراد من جميع خلفيات المجتمع، حيث أن الهجرة وأكثر من أي وقت مضى أصبحت تمس جميع الدول والشعوب في عصر العولمة؛ إذ ترتبط مع عدة جوانب تهم الجغرافيا السياسية والتجارة والتبادل الثقافي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - بول كولبير، "الهجرة كيف تؤثر في عالمنا"، عالم المعرفة، غشت 2016، الكويت، ص.17.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.18.

<sup>3</sup> - international organization for Migration, World migration report 2018, Geneva, 2017, p.1.

إلا أنه في السنوات الأخيرة، عرف العالم زيادة في منسوب الهجرة والنزوح، بسبب النزاعات والاضطهاد وتدهور البيئة، والتغير المناخي والنقص في الأمن الإنساني وقلة الفرص<sup>1</sup>.

وقد ارتبطت ظاهرة الهجرة بالإنسان منذ وجوده على الأرض، وكان لها تأثير في المجتمع الذي خرج منه والمجتمع الذي انتهى إليه على حد سواء، والهجرة سلوك فطري في الإنسان، وهي في مفهومها العام وفي سياقاتها التاريخية، حركية لتنقل الناس بحثاً عما يعتقدون أنه الأحسن في مجال العيش من الجنوب إلى الشمال، وأيضاً من الجنوب إلى الجنوب بل ومن الشمال إلى الشمال<sup>2</sup>.

وفي هذا السياق، فالأسباب الرئيسية للهجرة متعددة، نظراً للتقاطب الذي تعرفه العوامل المعقدة التي تدفع إليها كما تعطينا في نفس الوقت، فكرة عن مختلف القوى التي تعمل وراء ظاهرة الهجرة، إلى جانب دورها الإيجابي في عملية التنمية البشرية وجلب منافع للدول الفقيرة والغنية<sup>3</sup>.

وقد عملت الهجرة على تدعيم النمو الاقتصادي العالمي، وأسهمت في تطور الدول والمجتمعات، كما أغنت العديد من الثقافات والحضارات؛ ورغم تباين حجم واتجاهات وأثار الهجرة عبر العصور المختلفة، إلا أنها في الوقت المعاصر، وبصفة خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تميزت بالتزايد المستمر والانتقائية الشديدة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> – Ibid., p.2.

<sup>2</sup> – Lucia KUREKOVA, "Theories of migration conceptual review empirical testing in the context of the EU East–West flows", paper prepared for interdisciplinary conference on UN system Task Team on the post–2015 UN development Agenda, Migration and humane mobility, Think piece, IOM ,UNDESA, New york, may 2012, pp.2–3.

<sup>3</sup> – Ibid., p.3.

<sup>4</sup> – Ibid., p.4.

ولا يمكن تفسير الهجرة الدولية، إلا بنظرية الهيمنة والتنظيم بالرجوع إلى المطالب العميقة لتراكم رأس المال، والتي تظل خاضعة للقوانين الأساسية للتنمية غير المتكافئة بين البلدان المستقلة حديثا<sup>1</sup>.

وفي ظل تطور وسائل الاتصال، أصبحت ساكنة بلدان الجنوب تنزو إلى تحسين ظروف حياتها بكل الوسائل بما فيها حلم في الوصول إلى الفردوس الأوروبي، عبر الهجرة السرية<sup>2</sup>.

وهكذا، شكلت قضية الهجرة معطى جديدا، قارا ومُلحا في العلاقات بين الشمال والجنوب، وفي إطار المساعي الإقليمية والدولية من أجل معالجة شاملة لمشكل الهجرة غير الشرعية تم التركيز على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتنمية، بدل الاقتصار على الجانب الأمني فقط<sup>3</sup>.

وجدير بالذكر هنا، أن عدد المهاجرين الدوليين في العالم بلغ حسب المنظمة الدولية للهجرة في سنة 2019م حوالي 270 مليون مهاجر، أي ما يمثل 3,5% من سكان العالم، وشكلت نسبة النساء المهاجرات خلال السنة نفسها 48,4%؛ هذا وينتقل ثلث المهاجرين من بلدان الجنوب نحو بلدان الشمال، وينتقل الثلث الآخر بين بلدان الجنوب، أما الثلث الأخير فينتقل بين بلدان الشمال<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>- Driss ASSOUGUEM, "Réflexions théoriques sur le phénomène de la migration", actes de la journée d'études sur les relations Maroc-Africaines enjeux et perspectives, Marrakech, 17 mai 2014, p.76.

<sup>2</sup>- migration, economic change, social challenge, University college London, April 6-9, 2011,p.3.

<sup>3</sup>- محمد ولد الفاضل، "السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء على عهد الملك محمد السادس"، مرجع سابق، ص.150.

<sup>4</sup>- الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للهجرة، [www.iom.org](http://www.iom.org)، (27 أكتوبر 2020).

<sup>5</sup>- رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الهجرة وسوق الشغل، 2018، [www.cese.ma](http://www.cese.ma)، (17 يناير 2019)، ص.9.

وتتركز تدفقات الهجرة على مستوى الخطوط الرئيسية للحدود الجغرافية التي تفصل بين مناطق ذات سمات سياسية واقتصادية متباينة، وتُسجل هذه الحركات على طول البحر الأبيض المتوسط، وفي الحدود الفاصلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، وكذا في الحدود الواقعة بين روسيا والصين<sup>1</sup>.

وعلى المستوى الإفريقي، تعتبر الهجرة جزءا لا يتجزأ من تاريخ القارة الإفريقية يعود تاريخها إلى ما قبل الاستعمار، لكنها لم تتوقف خلال هذه الفترة بل تنامت الظاهرة في ظل حاجة المستعمر لليد العاملة لتأهيل المستعمرات، وتكلفتها العالية والكثافة السكانية الضعيفة<sup>2</sup>.

إضافة إلى ذلك، ساهمت عوامل القرب الجغرافي والروابط السوسيوثقافية والاقتصادية بين البلدان والشعوب في تشجيع الترحال لمسافات طويلة، خاصة أن التنقل بين الإقليمي طالما تم دون أي قيود مرتبطة بالحدود التي تم رسمها خلال فترة الاستعمار<sup>3</sup>، قَدّرت الأمم المتحدة عدد المهاجرين بالقارة الإفريقية بـ 25 مليون مهاجر أي 14% من عدد المهاجرين في العالم<sup>4</sup>، وخلافا للاعتقاد السائد لدى الرأي العام بأن 16,6% فقط من المهاجرين الإفريقيين يتجهون للعيش في أوروبا، أي ما يقل عن 12% من مجموع التدفقات الهجرة بالقارة الأوروبية<sup>5</sup>.

وبالتالي، فالهجرة الإفريقية تتم أساسا على المستوى الإقليمي، حيث إن أربعة من أصل كل خمسة مهاجرين يستقرون بالقارة الإفريقية موزعين حسب الأمم المتحدة،

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup> - Richard BLACK/Jonathan CRUSH, "Migration and development in Africa an overview", *African migration and development*, series N°1, Canada, 2006, p.1.

<sup>3</sup> - Ibid., p.2

<sup>4</sup> - United Nations, Department of economic and social affairs, International migration report, New york, 2017, p.1.

<sup>5</sup> - Richard BLACK/ Jonathan CRUSH, "Migration and development in Africa an overview", op.cit., pp.2-3.

كالتالي: غرب إفريقيا (9,8 مليون مهاجر)، وشرق إفريقيا (5,9 مليون)، ودول جنوب إفريقيا (3,4 مليون)، ووسط إفريقيا (3,3 مليون)، وشمال إفريقيا (2,1 مليون) مهاجر<sup>1</sup>.

وهكذا، يتبين لنا من خلال هذه الإحصائيات أن الهجرة الإفريقية تتم داخل القارة الإفريقية، ومن مميزات هذه الهجرة أنها مركزة بشكل كبير، بحيث يتواجد نصف عدد المهاجرين بخمس دول إفريقية، وهي جنوب إفريقيا والكويت ديفوار ونيجيريا، وكينيا واثيوبيا، وأنها تهم أساسا الشباب اللذين يمثلون حوالي 30% مع تنامي هجرة النساء، ومع هذه الحركات تشهد كل هذه المناطق تزايدا في الهجرة غير النظامية وارتفاع عدد اللاجئين والنازحين داخليا<sup>2</sup>؛ وتجدر الإشارة، أن الهجرة غير النظامية شهدت ارتفاعا ملحوظا، خاصة في ظل غياب الحكامة وعدم فعالية المفاوضات مع المجموعات الإقليمية، لاسيما الاتحاد الأوروبي<sup>3</sup>.

وتماشيا مع ذلك، يحتل ملف الهجرة مكانة هامة في السياسة الخارجية المغربية، نتيجة التأثير الذي يفرضه على علاقاته الخارجية، سواء تعلق الأمر بعلاقاته مع الاتحاد الأوروبي أو مع الدول الإفريقية، التي يسعى المغرب إلى تعزيز وتوطيد آليات التعاون معها<sup>4</sup>.

هذا، ويحتل موضوع الهجرة حيزا مهما، في اهتمامات الدبلوماسية المغربية خاصة في السنوات الأخيرة، مع تزايد الأزمات السياسية في بعض الدول سواء الإفريقية أو العربية (الحرب في سوريا، اليمن، ليبيا...)، فالموقع الجغرافي الذي يحتله المغرب بالقرب من الاتحاد الأوروبي جعله، وجهة للعديد من المهاجرين الراغبين في العبور إلى

<sup>1</sup> - Ibid., p.3.

<sup>2</sup> - Ronald SKELDON, international migration, internal migration, mobility and urbanization : Towards more integrated approaches, Department of economic and social affairs, United Nations secretariat, New york, September 2017, pp.2-3.

<sup>3</sup> - Ibid., p.3.

<sup>4</sup> - أمال الحواسني، "الهجرة السرية في السياسة الخارجية المغربية"، أشغال اليوم الدراسي حول العلاقات المغربية-الإفريقية: الرهانات والتحديات، ماي 2014، مراكش، ص.69.

أوروبا، وأمام اتخاذ الاتحاد الأوروبي مجموعة من الإجراءات لمحاربة الهجرة غير الشرعية، عرف المغرب تحولا في مجال الهجرة حيث انتقل من بلد عبور إلى بلد استقرار للمهاجرين، الأمر الذي فرض على المغرب مجموعة من الإشكالات تتعلق بموضوع الهجرة، سواء على المستوى الحقوقي أو السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي أو الأمني<sup>1</sup>.

وهو ما جعل المغرب يعرف تدفقات للألاف المهاجرين من دول جنوب الصحراء من أجل الهجرة إلى أوروبا، إذ تحول المغرب في الوقت الحالي إلى دولة استقبال بعد أن كان دولة عبور، فحوالي 2,3% من مهاجري إفريقيا جنوب الصحراء يعتبرون المغرب بلد إقامة وليس فقط بلد عبور<sup>2</sup>؛

وهكذا، انقضت سنة 2013م على مجموعة من المستجدات والأحداث المتنوعة والمعقدة كثيرا، يصعب معها الحياد في تحليل ومعالجة ورصد ظاهرة الهجرة، وبالتالي يمكن وصف سنة 2013 بسنة الهجرة بامتياز.

وفي هذا الإطار، لا بد من الوقوف عند السياسة المغربية في التعامل مع هذا المستجد، بحيث شهدت سنة 2013م توافد أعداد هائلة من اللاجئين والمهاجرين خاصة من دول الشرق الأوسط وإفريقيا جنوب الصحراء على المغرب، ومعلوم أن المغرب شهد هجرة مؤقتة مرتبطة بالأزمة الاقتصادية، التي عرفتتها معظم الدول الأوروبية خاصة بين سنتي 2013-2014، وبالخصوص من إسبانيا.

وهنا لا بد من الإشارة كذلك، إلى تحول المغرب من بلد مصدر للجبهة إلى أرض لعبور الآلاف من المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، ومن دركي

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup> - Fouzil MOURJI/ Jean-Noël FERRIE, et d'autres, Les migrations subsahariens au Maroc enjeux d'une migration de résidence, konrad Adenauer stiftung, Rabat, 2016, p.37.

يحمي الحدود الجنوبية لأروبا من الحالمين بالجنة في ما وراء المتوسط، إلى بلد استقرار للهاريين من جحيم الحروب والفقر والأزمات السياسية والغذائية<sup>1</sup>.

وقد اعتبر المغرب خلال القمة العربية - الإفريقية الثانية التي انعقدت في سرت بليبيا في أكتوبر 2012م، أن الهجرة غير النظامية لا يمكن معالجتها، إلا بحوار يهدف إلى وضع مقاربة إفريقية واقعية وشمولية، تساعد على تدبير إشكاليات الهجرة والتنمية تدبيرا تضامنيا، يتسم بالصرامة وبالطابع الإنساني، وهو ما يختلف عن أي رؤية أمنية أحادية الجانب<sup>2</sup>، ما يعني أيضا تنسيق الجهود على المستوى الوطني والإقليمي والقاري لمكافحة هذه الآفات المُستهدفة لجميع البلدان، هذا وتشكل الهجرة غير النظامية مصدر قلق بالنسبة للمغرب الذي أصر في مؤتمر "الهجرة غير الشرعية: أفاق قانونية وسياسية" بنيويورك يناير 2010م، على ضرورة تنسيق الجهود وتكثيفها في هذا الإطار<sup>3</sup>.

هذا، وظل موضوع الهجرة بالمغرب يشكل دائما إشكالا مرجحا يقض مضجع الحكومات المتعاقبة لعقود طويلة، فيما بين "غض الطرف حيناً" والصرامة حيناً أخرى، وبقي المهاجرون الأفارقة نكرة في المعادلة المغربية لعقود مع اعتماد المقاربة الأمنية المحضة، هذه المقاربة وجدت مبرراتها لدى المدافعين عنها في كون العديد من المهاجرين الأفارقة (غير الشرعيين) يمارسون أنشطة محظورة يعاقب عليها القانون مثل، السرقة والنصب وترويج المخدرات وتزوير العملات والتسول والدعارة<sup>4</sup>.

غير أن الهاجس الأمني ليس إلا واجهة للتغطية، على هاجس سياسي تلعب فيه الحسابات السياسية دورا هاما، في تغييب تام للهاجس الحقوقي والاجتماعي، وهو ما جعل موضوع الهجرة يتصدر قائمة النقاشات في العديد من الدول، على اعتبار أن هذه

<sup>1</sup> - Ibid., p.38.

<sup>2</sup> - التقرير الاستراتيجي المغربي 2010-2013، مرجع سابق، ص.171.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.172.

<sup>4</sup> - هشام العقراوي، "سياسة المغرب في مجال الهجرة واللجوء، الأسس والأبعاد"، المركز الديمقراطي العربي، يوليو 2017، www.democraticac.de، (18 شتبر 2017).

الظاهرة لم تعد مسألة ظرفية بل باتت مكونا هيكليا، ما زالت الآليات المستخدمة لمعالجتها غير قادرة على تدبيرها بشكل يحد من آثارها وانعكاساتها، سواء على مستوى دول المنبع أو الدول المستقبلة<sup>1</sup>.

والمغرب من بين الدول التي تعاني من ظاهرة الهجرة، فموقعه الجغرافي المطل على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط وقربه من أوروبا، جعله مستهدفا من طرف شبكات الهجرة السرية، سواء من خلال هجرة مواطني دول جنوب الصحراء أو هجرة مواطنيه إلى دول أخرى<sup>2</sup>.

وفي هذا الصدد، ذكر المغرب خلال المؤتمر الوزاري الأوروبي- الإفريقي الثالث حول (الهجرة والتنمية) بدولة السينغال سنة 2011م، بمقارنته لتقوية تعاون مبتكر ومتوازن بين الشمال والجنوب، يهدف إلى تشجيع التنقل القانوني وجعل التنمية المحلية دعامة في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية، بإدراج مسألة الهجرة بين إفريقيا وأوروبا في إطار شراكة تقوم على تنمية الامكانيات البشرية، ومكافحة الفقر والاستثمار في المناطق ذات النسب عالية الهجرة<sup>3</sup>.

وبالتالي، فإن الاستراتيجية المغربية الجديدة في مجال الهجرة واللجوء تحمل في طياتها أبعادا إنسانية وحقوقية، وفق ما سطرته الإعلانات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، كما أن الهاجسين السياسي والحقوقى يتحكمان، كذلك في وضعية المهاجرين الأفارقة بالمغرب<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

<sup>2</sup> - أمال الحواسني، "الهجرة السرية في السياسة الخارجية المغربية"، مرجع سابق، ص.70.

<sup>3</sup> - التقرير الاستراتيجي المغربي 2010-2013، مرجع سابق، ص.171.

<sup>4</sup> - Fatima AIT BEN LMADANI, la politique d'immigration un jalon de la politique africaine du Maroc cas de la régularisation des migrants subsahariens, Programme de recherche sur la migration internationale des Marocains, Association Marocaine d'Etudes et de la Recherches sur la migration AMERM, rapport, Avril 2016, p.14.

ومن هذا المنطلق، يأتي اعتماد المغرب للاستراتيجية وطنية في مجال الهجرة واللجوء، من أجل إدارة تدفق المهاجرين غير القانونيين وتسهيل اندماج المهاجرين الشرعيين، إضافة إلى محاربة الاتجار في البشر، وإحداث إطار مؤسسي خاص بالهجرة، خاصة أن الدفاع عن حقوق المهاجرين لم يعد حقا للبلدان المصدرة فقط بل هو حق دولي<sup>1</sup>.

وفي هذا الصدد، هناك اتفاقيات دولية صادرة عن الأمم المتحدة كالاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، إضافة إلى الاتفاقيات الجهوية كالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والميثاق الاجتماعي الأوروبي والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، التي تهدف إلى فرض احترام الحقوق الإنسانية للمهاجرين<sup>2</sup>.

وبالعودة إلى دستور المملكة المغربية، نجد أنه يكفل البعد الحقوقي لسياسة الهجرة واللجوء، حينما شدد على الالتزام بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دولياً، ونص على منع كل أشكال التمييز على أساس الجنس أو المعتقد أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو الوضع الشخصي<sup>3</sup>.

إن السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة، تعد بمثابة استراتيجية إنسانية تهدف إلى تعزيز حقوق المهاجرين واللاجئين بالمغرب، ما جعلها تحرز تنويعاً من لدن العديد من البلدان الإفريقية، التي أعربت عن دعمها وانخراطها الكامل في الدينامية التي أطلقها المغرب، كما حظيت بتقدير خاص من الاتحاد الأوروبي والأمين العام للأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - Ibid., p.15.

<sup>2</sup> - أمال الحواسني، "الهجرة السرية في السياسة الخارجية المغربية"، مرجع سابق، ص.70.

<sup>3</sup> - هشام العقراوي، "سياسة المغرب في مجال الهجرة واللجوء، الأسس والأبعاد"، مرجع سابق.

<sup>4</sup> - خالد الشرقاوي السموني، "السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة"، هسبريس، مارس 2017، [www.hespress.com](http://www.hespress.com)، (20 يوليوز 2017).

وتعمل هذه السياسة على تسوية وضعية المهاجرين الأفارقة الراغبين في الاستقرار بشكل نهائي في المغرب، كما تم من خلالها مراعاة المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب، والاعتراف بشكل ضمني بأهمية المهاجرين في تطوير الاقتصاد الوطني، عبر اشتغالهم في مجموعة من المجالات الاقتصادية وانخراط البعض منهم في مشاريع استثمارية وترويج أموالهم<sup>1</sup>.

وما يمكن تسجيله في هذا الإطار، أن جميع الاتفاقيات والبرتوكولات الاختيارية التي صادق عليها المغرب، تشكل المرجعية الحقوقية لمختلف السياسات التي عمل على تسطيرها في الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، والتي ارتكزت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ثم العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبرتوكول الاختياري الملحق به<sup>2</sup>.

هذا، ومن بين الاتفاقيات التي تشكل كذلك أسس الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، اتفاقية جنيف المتعلقة بوضع اللاجئين لسنة 1951م وبروتوكولها الإضافي لسنة 1976م، واتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989م واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري، والتي رفع المغرب جميع التحفظات بشأنها.

وتتدرج سياسة المغرب في مجال الهجرة، ضمن حسابات مرتبطة بمصالح اقتصادية وسياسية مع جيرانه الأوروبيين في الضفة الشمالية، وبالخصوص مع إسبانيا، وبفضل الاستراتيجية التي وضعها المغرب استطاع أن ينتقل من دركي إلى شريك فعال لتدبير أزمة الهجرة وتأثيراتها؛ كما أن انضمام المغرب إلى عمقه الإفريقي كان من بين الأسباب التي جعلته يتعامل مع ملف الهجرة بإيجابية، نظرا لامتداد التاريخ والجغرافي والجيواستراتيجي للمغرب، وهو ما نتج عنه الاعتراف بالهوية المشتركة مع الأفارقة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

<sup>2</sup> - هشام العقراوي، "سياسة المغرب في مجال الهجرة واللجوء، الأسس والأبعاد، مرجع سابق

<sup>3</sup> - المرجع نفسه.

إلا أنه أمام قصور بعض التشريعات الداخلية، على توفير حماية قانونية للمهاجرين، بسبب ارتكاز هذه التشريعات على مبدأ السيادة الوطنية، الذي يخول لكل دولة حقا انفراديا في تحديد الوضعية القانونية للأجانب والحقوق التي يمكنهم المطالبة باحترامها قضائيا، أضف إلى ذلك بروز مرجعيات جديدة تركز للمهاجرين حقوقا أخرى مدنية وسياسية<sup>1</sup>.

ولكن أمام تزايد الضغوط الدولية والإقليمية المرتبطة بمسألة الهجرة، وما تطرحه من إشكالات ذات بعد إنساني وقانوني، عمل المغرب على إدخال تعديلات على الترسانة القانونية المنظمة للإقامة الأجانب فوق ترابه، عبر القيام بتعديلات مهمة على القوانين ذات الصلة التي وضعت في عهد الحماية، وخاصة الظهير الشريف الصادر بتاريخ 15 يوليوز 1934م والمتعلق بضبط شؤون الهجرة إلى المنطقة الغربية بالمغرب، والذي بقي العمل به ساريا إلى حدود نونبر 2003م تاريخ صدور القانون رقم 03-02 المنظم لدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية.<sup>3</sup>

وهكذا، تضمن القانون الجديد مجموعة من القواعد والإجراءات القانونية التي أخذت في الاعتبار خصوصية المادة التي تنظمها والمتعلقة بمحاولة التوفيق بين حرية التنقل<sup>4</sup>، التي تعتبر من الحريات الأساسية المرتبطة بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، وبين ما هو قانوني، حيث لا يجوز تقييد هذه الحقوق بأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - Fatima AIT BEN LMADANI, la politique d'immigration un jalon de la politique africaine du Maroc cas de la régularisation des migrants subsahariens, op.cit., p.36.

<sup>2</sup> - الظهير الشريف رقم 196-103 في 16 رمضان 1424 الموافق ل نونبر 2003 المتعلق بتنفيذ القانون رقم 03-02 المتعلق بدخول الأجانب المملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية.

<sup>3</sup> - أمال الحواسني، "الهجرة السرية في السياسة الخارجية المغربية"، مرجع سابق، ص.71.

<sup>4</sup> - خاصة مقتضيات المادة 12 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 الذي صادق عليه المغرب سنة 1979 هذه المقتضيات التي رسخت حرية التنقل لكل فرد.

<sup>5</sup> - أمال الحواسني، "الهجرة السرية في السياسة الخارجية المغربية"، مرجع سابق.

وبناء على ذلك، يمكن القول أن النموذج المغربي في مجال الهجرة يعتبر خطوة جريئة على مستوى تعزيز انخراط المغرب في العمل من أجل تقديم أجوبة هيكلية للإشكالية الهجرة، وفقا لمقاربة إنسانية تضع البعد الحقوقي في جوهر السياسة المغربية، طبقا لمقتضيات الدستور والقانون الدولي والالتزامات الدولية للمغرب<sup>1</sup>.

ويندرج في هذا الإطار، مسار استراتيجي وضعه المغرب في سياق توجهه نحو تفعيل التعاون جنوب-جنوب مع إفريقيا جنوب الصحراء، وتأكيد التزامه الدائم من أجل التنمية وتعزيز السلام والأمن والنهوض بالعمل الإنساني في إفريقيا، وقد توج ذلك بانضمامه لمنظمة الاتحاد الإفريقي وإطلاق عدة مشاريع اقتصادية بالمنطقة<sup>2</sup>.

إضافة إلى أن تعدد المقاربات المبنية على الهاجس الأمني، يبقى غير ناجع وغير فعال من أجل وضع حد لهذه الظاهرة، لذا يجب مشاركة كل الأطراف المعنية في إيجاد حلول للتخفيف من حدة الظاهرة<sup>3</sup>.

وفي الواقع، وليس من باب المبالغة الحديث عن وجود حلول سحرية وشاملة لظاهرة الهجرة، فهي ظاهرة عالمية تحمل في طياتها التفاوت القائم بين الدول، مما يدفع إلى التأكيد على محدودية المقاربة الأمنية، وكذا عدم نجاعة الاستغلال السياسي لهذا الملف، مما يستوجب مشاركة جميع الأطراف<sup>4</sup>.

وتجدر الإشارة في هذا الشأن، إلى أن الحكومة المغربية تمكنت من إقرار قوانين تتعلق بالهجرة واللجوء ومحاربة الاتجار بالبشر وحماية ضحاياه، واعتماد استراتيجية شمولية في تدبير هذا الملف؛ حيث تصدر المغرب قائمة الدول الرائدة في هذا المجال

<sup>1</sup> - خالد الشرقاوي السموني، "السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة"، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - Fatima AIT BEN LMADANI, la politique d'immigration un jalon de la politique africaine du Maroc cas de la régularisation des migrants subsahariens, op.cit., p.38.

<sup>3</sup> - محمد الهاللي، العلاقات المغربية الإسبانية جدلية التعاون والتوتر، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2010-2011، ص.115.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص.123.

خاصة على المستوى العربي والإفريقي، كما أن العلاقات المتميزة التي أضحت تربط المغرب بدول إفريقيا جنوب الصحراء، إلى جانب الاتفاقيات الإقليمية التي تربطه بالاتحاد الأوروبي، كانت من العوامل التي دفعته إلى تبني استراتيجية وطنية حول الهجرة<sup>1</sup>.

وتأسيسا على كل ذلك، ظل البعد الإفريقي حاضرا في السياسة الخارجية المغربية، فالتوجه الجديد للمغرب نحو القارة الإفريقية والعلاقات المتميزة التي أضحت تربطه بعدد من دول جنوب الصحراء، حتمت عليه التعامل مع المهاجرين المنحدرين من هذه المنطقة وفق مقاربة شمولية تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والسياسة والثقافية، ويبرز هذا بشكل جلي في الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء، حيث اعتبر العاهل المغربي أن العلاقات المتميزة التي تجمع المغرب بدول إفريقيا جنوب الصحراء، ليست سياسية واقتصادية فقط، وإنما هي في العمق روابط إنسانية وروحية عريقة؛ وأشار إلى أن الأوضاع التي تعرفها بعض الدول، دفعت عددا من مواطنيها إلى الهجرة نحو المغرب، بصفة قانونية أو بطريقة غير شرعية، حيث كان يشكل محطة عبور إلى أوروبا، قبل أن يتحول إلى وجهة للإقامة<sup>2</sup>.

وهكذا، وعلى الرغم من كل الإجراءات والتدابير التي تبناها المغرب لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إلا أنها تبقى غير كافية أمام استراتيجية أوروبية- إفريقية تُوفِّق بين البعد الأمني والتموي؛ فالتحديات التي أضحت تطرحها مشكلة الهجرة الغير القانونية، تفرض على الدول المعنية بالظاهرة سواء كانت دول مصدرة أو مستقبلة أو حتى دول عبور، من بلورة مقاربة إنسانية واستباقية للعودة الطوعية للمهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - أمال الحواسني، "الهجرة السرية في السياسة الخارجية المغربية"، مرجع سابق، ص.77.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.78.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.79.

وبالرغم من الوصف الذي أُطلق على المبادرة المغربية في مجال الهجرة واللجوء، واعتبارها استثناء في المنطقة، أخذ المغرب على عاتقه الالتزام بالقانون الدولي، سواء القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي للهجرة، نظرا لمكانة المعاهدات الدولية في تشريعه الوطني، التي تفرض عليه احترامها وتطبيقها وكفالة الحقوق والحريات الواردة فيها للأجانب الموجودين فوق إقليميه<sup>1</sup>.

وتبقى التوقعات التي كان يبديها العديد من الخبراء والمهتمين وعلماء الاجتماع، بأن المغرب مرشح لكي يكون بلدا متعدد الأجناس، أصبحت واقعا ملموسا نظرا إلى المستجدات التي يعرفها ملف الهجرة دوليا؛ ويشجع على ذلك الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين دول الشمال ودول الجنوب، والمغرب يشكل بموقعه الجغرافي البوابة والرابط الأقرب والأمثل بين الضفتين<sup>2</sup>؛ وهذا الواقع الجديد باعتقادنا، سيفرض على المغرب إيجاد بدائل اجتماعية واقتصادية وقانونية وأمنية، على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

وتبعا لذلك، فالدبلوماسية المغربية مطالبة بالتعامل بمرونة مع ملف الهجرة في أجندها الخارجية، من خلال التوفيق بين ما تقتضيه المواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب، والخاصة بحماية حقوق المهاجرين داخل ترابه، وبين قوانينه الداخلية دون أن يؤثر ذلك على علاقاته الإقليمية مع الاتحاد الأوروبي، الذي يعد شريكا أساسيا في محاربة الهجرة غير النظامية، وما يترتب عليها من تحديات أمنية خاصة منها تنامي الإرهاب والجريمة المنظمة؛ مع الحفاظ على علاقاته المتميزة مع الدول الإفريقية المعنية بالظاهرة ضمن التوجه الجديد للسياسة الخارجية المغربية<sup>3</sup>.

وأخيرا، يمكن القول أن حرية التنقل أضحت منذ سنة 1991م، وبعد التوقيع على معاهدة أبوجا، عاملا أساسيا للاندماج على المستوى الإقليمي، كما تلزم المادة 43

<sup>1</sup> - صبري الحو، "المغرب والهجرة القادمة من إفريقيا"، الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2016، ص.11

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.12.

<sup>3</sup> - أمال الحواسني، "الهجرة السرية في السياسة الخارجية المغربية"، مرجع سابق، ص.79.

من المعاهدة الدول الأعضاء بموجبها، اتخاذ التدابير الضرورية من أجل حرية تنقل الأشخاص تدريجيا وبكفالة وتمتع رعاياها بحقي الإقامة والاستقرار بمجتمعاتها<sup>1</sup>، وقد أسفرت هذه المقاربة عن إجراءات مبتكرة للتنقل والإقامة داخل مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

بالنسبة للاتحاد الإفريقي، أدت سياسة الهجرة المشتركة إلى وضع إطار لسياسة الهجرة بإفريقيا وخطة عمل عشرية (2018-2027) سنة 2016م، بالإضافة إلى مشروع جواز السفر الذي يسمح بالتنقل الحر في جميع أنحاء القارة.

ونشير في هذا السياق، أنه تم تعيين العاهل المغربي رائدا للاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة، وبناء عليه قدم المغرب تقريرا حول أجندة إفريقية للهجرة، خلال الدورة العادية لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد في يناير 2018م، حيث دعا المغرب إلى ضرورة نهج مقاربة إفريقية منسجمة على المستوى الوطني والإقليمي والقاري والدولي.

وبهذا، فإن تعقد إشكالية الهجرة في اشتباكها بقضايا وتحديات أمنية تهدد معظم دول العالم، لاسيما عندما يصبح المهاجرون هم وقود الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، تستمر تداعيات هذه القضية في توتير العلاقات بين الدول وفي إرباك متخذي القرارات على المستوى الوطني والدولي<sup>2</sup>؛ مما يستبعد إيجاد حلول على المدى القريب أو المتوسط، بالرغم من تماسك أي استراتيجية يمكن أن ينتجها الفاعل السياسي بالمغرب، في الوقت الذي تغيب فيه أية مقاربة للتعاون بين قطبي المعادلة في المنطقة المغاربية المغرب والجزائر<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - Richard BLACK/ Jonathan CRUSH, "Migration and development in Africa an overview", op.cit., pp.13-14.

<sup>2</sup> - أحمد بودراع، "سياسة المغرب لمكافحة الهجرة غير"، مجلة دراسات اقتصادية وقانونية، العدد الثاني، ماي 2018، ص.69.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ووفقا لذلك، نستنتج أنه لا يمكن تطويق معضلة الهجرة والتقليص من حدتها، إلا في إطار مقارنة شمولية تستند على التعاون الدولي وتتكئ على دراسات علمية محكمة.

### المطلب الثاني : الرهانات التنموية

لقد عرفت القارة الأفريقية منذ نيلها لاستقلالها في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، أي ما بين 1950-1970 تحديات ومشاكل مزمنة ومستجدة ومحاولات إنمائية متعددة، تميزت غالبيتها بمحدودية المجال والآثار على قارة ما زالت مهمشة ضمن السياق الدولي رغم ثروتها ومؤهلاتها.

إلا أنه ومع بداية الألفية، ستشهد إفريقيا نموا اقتصاديا، إذ أصبحت ثاني أسرع مناطق العالم نموا وما تزال على هذا المسار برغم استمرار تباطؤ الاقتصاد العالمي؛ كما أن هناك حاجة ماسة إلى تسريع وثيرة النمو الاقتصادي السنوي إلى أكثر من 7%، من أجل إحداث نمو يتيح تحولا اقتصاديا حقيقيا<sup>1</sup>.

وهكذا، قام المغرب بدعم مسار التنمية داخل البلدان الإفريقية، حيث عمل على تعزيز علاقاته بالدول الإفريقية، من خلال تدعيمه ومساندته لمبادرة النيباد<sup>2</sup> (الفرع الأول).

هذه الاستراتيجية المغربية تجاه الدول إفريقيا جنوب الصحراء، تطرح سؤالا عن كيف يمكن للتعاون جنوب-جنوب، أن يكون أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بين بلدان القارة؟ (الفرع الثاني).

<sup>1</sup> - الاتحاد الإفريقي، لا بد لإفريقيا من التصنيع، بيان مشترك بين منظمة الاتحاد الإفريقي ومكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا واللجنة الاقتصادية لإفريقيا واليونيدو، 2016، ص.1.

<sup>2</sup> - بوشرى لحسيني، دينامكية الدبلوماسية المغربية تجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة، مرجع سابق، ص.73.

## الفرع الأول: المساهمة الدولية في تنمية البلدان الإفريقية

تعتبر القارة الإفريقية من أقدم القارات المعمورة لامتلاكها الموارد الطبيعية والبشرية التي تؤهل دولها أن تحتل مكانة تجعلها محل منافسة للدول القوية، فنجدها تتوسط قارات العالم القديم، وهي ثاني القارات من حيث المساحة؛ ومن المتعارف عليه أن الدول الإفريقية في معظمها حديثة الاستقلال تواجه العديد من التحديات والعوائق، التي تحول بينها وبين تحقيق تنمية مستدامة في القارة.

وبالتالي، كان لزاما على القادة الأفارقة التفكير في بلورة توجه مشترك ينطلق من الخصوصية الإفريقية، ويعتمد على الذات لمواجهة هذه التحديات فكانت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا حوصلة لتلك الجهود المبذولة، من أجل مستقبل أفضل للقارة الإفريقية<sup>1</sup>.

ومن هنا، سعت الدول الإفريقية إلى تكوين مبادرة جديدة نابعة من وجدان زعمائها سنة 2001م، تضمنت رؤية جماعية لآليات تطوير دول القارة بشرط التوصل إلى منظومة متكاملة من الإجراءات والسياسات التي تتوافق والنهوض، بقارة عاشت تحت ضغط الاستعمار الذي استنزف ثرواتها واستعبد أبنائها، وأيضا من أجل الخروج من قوقعة التخلف والفقر من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، باعتبار أن مبادرة (النيباد<sup>2</sup> NEPAD) تعد مرحلة جديدة من مراحل سعي الدول الإفريقية تجاه التنمية<sup>3</sup>.

وتأسيسا على هذا التأطير، أصبحت التنمية مرادفا للنمو الاقتصادي وصار يستخدم المصطلحان بالمعنى نفسه غالبا، ففي الستينات والسبعينات من القرن العشرين واجهت التنمية الكثير من التحديات والانتقادات، سواء من قبل شعوب الجنوب أو

<sup>1</sup> - أمانة فلاح، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص.3.

<sup>2</sup> - مبادرة استراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا وتخليصها من التخلف وتعزيز التنمية المستقلة والنهوض بالاقتصاد والاستثمار في الشعوب الإفريقية ومواجهة التحديات الحالية التي تواجه القارة الإفريقية.

<sup>3</sup> - أسماء حني، مبادرة النيباد وأثارها على القارة الإفريقية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص.1.

المتقنين في الشمال<sup>1</sup>؛ ولعل الشيء الذي أقلقهم فشل وعودها بالقضاء على الفقر والجوع والتدبير البيئي، الذي كانت تسببت فيه نتيجة الاستخراج الجامح للموارد الطبيعية المحدودة، ثم ظهر خلال التسعينات والثمانينات مفهوم جديد يستجيب لهذه التحديات (التممية المستدامة)، حيث تم إقرار هذا التصور في قمة الأرض في ريو دي جانيرو سنة 1992م، من أجل التوفيق بين الضرورات الاقتصادية (النمو) والاجتماعية (الحد من الفقر) والايكولوجيا (حماية البيئة)<sup>2</sup>.

وهكذا، نجحت التتمية بإضفاء صفة المستدامة عليها، ونجح معها احتمال النمو الاقتصادي الدائم، وتبقى التتمية المستدامة تضاربا لفظيا ينطوي على تناقض، إذ يقترح أن بالإمكان تحقيق نمو دائم ومستدام بيئيا، وهو أثر مستبعد بالنظر إلى الحدود المادية لكوكبنا<sup>3</sup>.

إن التتمية مطلب تاريخي ضروري تتطلع إليه كل المجتمعات بمختلف مكوناتها وأطيافها، وإحدى القضايا الدائمة الحضور على طاولة النقاشات ومن أهم قضايا العصر الحديث، حيث أصبح ينظر إلى مفهوم التتمية، كمفهوم شامل له عدة جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية<sup>4</sup>.

وهذا ما جعل الفكر التتموي يتطور من فترة إلى أخرى، متبنيا إحدى تلك الجوانب، وقد فرضت تحديات العصر على دول العالم ضرورة مجاراة التطور العلمي والتكنولوجي والانتقال إلى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، كما أنها تضع على عاتق

<sup>1</sup> - Nations Unies, Commission économique pour l'Afrique, Réaliser le développement durable en Afrique par le biais d'une croissance verte et inclusive, Rapport, cinquième édition, juin 2015, p.1.

<sup>2</sup> - الاتحاد الإفريقي، لا بد لإفريقيا من التصنيع، مرجع سابق، ص.2.

<sup>3</sup> - Nations Unies, Commission économique pour l'Afrique, Réaliser le développement durable en Afrique par le biais d'une croissance verte et inclusive, op.cit., p.2.

<sup>4</sup> - Ibid., p.3.

الدول النامية عبئا مضاعفا، إذ تحتم عليها مواكبة ذلك التطور من جهة، ومواجهة اشكاليات الفقر في مظاهره المختلفة المتمثلة في الجوع والتخلف، من جهة ثانية<sup>1</sup>.

وفي مستهل القرن الواحد والعشرين، نلاحظ أن متطلبات التنمية أصبحت بالنسبة إلى إفريقيا أكثر أهمية وأشد إلحاحا من أي وقت مضى، وقد تم التأكيد على الاحتياجات الإنمائية لهذه القارة في محافل دولية وإقليمية متعددة.

وقد جاء التأكيد على أهمية التنمية بصورة خاصة في مؤتمر قمة الألفية لسنة 2000م، وخطة عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد NEPAD) سنة 2001م وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة سنة 2002م، وخلال مؤتمر مراكش الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لسنة 2002م؛ والمرحلة الأولى من المؤتمر العالمي لمجتمع المعلومات سنة 2003م والمؤتمر الآسيوي- الإفريقي لسنة 2005م، واجتماع قمة الجنوب في الدوحة سنة 2005م<sup>2</sup>.

وإضافة إلى ذلك، فقد تم إبراز متطلبات التنمية في العديد من التقارير بما فيها، تقارير مؤتمر الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي وصندوق النقد العالمي<sup>3</sup>.

وجدير بالذكر في هذا الإطار، عرّفت الأمم المتحدة سنة 1955م التنمية، "بأنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا، معتمدة على مساهمة المجتمعات المحلية، وهي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومات

<sup>1</sup> - مروة سلمان يوسف صلاح، دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول إفريقيا جنوب الصحراء (2000-2010)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص.3.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.17.

<sup>3</sup> - Nations Unies, Commission économique pour l'Afrique, Réaliser le développement durable en Afrique par le biais d'une croissance verte et inclusive, op.cit., p.4.

لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات، ولمساعدتها على الاندماج والمساهمة في تقدم أكبر قدر مستطاع"<sup>1</sup>.

وأقرت الأمم المتحدة سنة 1986م تعريفاً آخر ضمن إعلان الحق في التنمية، حيث عرفت التنمية "بأنها عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان والأفراد والتي يمكن عن طريقها أعمال حقوق الانسان وحرياته"<sup>2</sup>.

وفي سياق آخر، فإن توقعات النمو في الاقتصاد الإفريقي خلال السنوات الأخيرة، تتجه نحو الارتفاع بما قدره 5,8% حسب صندوق النقد الدولي، لكن بعض الدول الإفريقية تعاني صعوبات خطيرة، خاصة الأزمة الإنسانية في دارفور والانهيار الاقتصادي في زيمبابوي، وعدم الاستقرار السياسي في الكوت ديفوار وأوغندا<sup>3</sup>.

إضافة إلى ما تشهده الأراضي الصومالية من نزاعات سياسية، والنمو المتواصل للجماعات المسلحة في مالي؛ وفي هذا الإطار، بُذلت عدة جهود من أجل إعادة هيكلة اقتصاديات هذه الدول وهو ما يفسر التحول الإيجابي في اقتصاديات دول إفريقيا جنوب الصحراء نتيجة مجموعة من العوامل الخارجية<sup>4</sup>.

هذا، وقد دعا برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الدول السائرة في طريق النمو في تقريره الأخير الحكومات الإفريقية، إلى تقييم العيوب ومزايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة

<sup>1</sup> - أسماء حني، مبادرة النيباد وآثارها على القارة الإفريقية، مرجع سابق، ص.62.

<sup>2</sup> - Arjun SENGUPTA, "Right to development as a human rights", *Economic and Political weekly*, July 2001, p.2527.

<sup>3</sup> - Royaume du Maroc, Ministère de l'Économie et des Finances, "Le positionnement économique du Maroc en Afrique-Bilan et perspectives", op.cit.,p.2.

<sup>4</sup> -Ibid., p.4.

لتصبح مكملة لمجموعة من إجراءات التنمية الشاملة، التي تعتبر ضرورية لتحقيق نسب نمو، وخلق فرص عمل وتنويع الاقتصاد لصالح الأنشطة الأكثر ديناميكية.<sup>1</sup>

ولكي يصبح التقدم مستداما وشاملا للجميع، ينبغي أن يقترن بتحول هيكلي، إذ يظل هذا التحول هو الخيار الوحيد للانتشال شعوب إفريقيا من آفات الفقر، حيث سار لزاما على إفريقيا الأخذ بأسباب التصنيع، لكي تستفيد من وفرة مواردها الطبيعية، وحتى تنتفع بما لديها من مزايا ديموغرافية.<sup>2</sup>

غير أنه، وبالرغم من امتلاك القارة الإفريقية لمقومات النمو والتنمية الاقتصادية والتطور، إلا أن هناك الكثير من المعوقات التي تعترض طريق التنمية والنمو الاقتصادي وتمنعها من اللحاق بركب التطور والنجاح.<sup>3</sup>

وتعدد هذه المعوقات، فمنها معوقات طبيعية ليس للإنسان يد في حدوثها، معوقات اقتصادية متمثلة في الأوضاع المختلفة، والمعتمدة في أغلبها على تصدير المواد الخام بأشكالها المختلفة<sup>4</sup>؛ هذا ما جعلها عرضة لعدم الاستقرار، ورهينة تقلبات الأسعار العالمية وتحكم الدول الصناعية الكبرى، وأخرى اجتماعية أشكلها تتضح في انتشار الأمية والفقر والمرض والجهل وانتشار الفساد، وسياسية تتجسد في أنظمة الحكم الدكتاتورية وحكم الحزب الواحد.<sup>5</sup>

إضافة إلى ذلك، ونظرا للموقع الجغرافي الذي يؤثر جيوسياسيا على حركة السياسة الدولية والإقليمية وممرات الملاحة الدولية، أولت غرب إفريقيا أهمية كبرى في

<sup>1</sup> - محمد غربي، "البعد الآخر للسياسة الخارجية المغربية في امتداداتها الإفريقية والآسيوية: أية آفاق في زمن العولمة؟"، مرجع سابق، ص.16.

<sup>2</sup> - سلام سعيد، نحو تنمية عادلة اجتماعيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المشروع الإقليمي، مؤسسة فريدريش إيبرت، 2017، ص.114-115.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.116.

<sup>4</sup> - الصادق محمود عبد الصادق، "مقومات التنمية الاقتصادية في إفريقيا نظرة جغرافية"، مجلة الجامعة الاسمية، العدد 21، 2011، ص.376.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

القديم، من خلال الحركة الاستعمارية عن طريق محاولات السيطرة السياسية والاقتصادية عليها في فترة ما بعد الاستقلال<sup>1</sup>.

هذا الموقع أهلها لأن تكون همزة وصل بين قارات العالم، خصوصا في جزئها الشمالي والشمال الشرقي التي تسيطر على حركة المواصلات العالمية بين قارات آسيا وأروبا وإفريقيا، لذلك فإن إفريقيا دورا محوريا في الأمن الاقليمي، وفي الحراك السياسي والاقتصادي والثقافي للدول المحورية في هذه القارة، ونظرا لسيطرة الدول الإفريقية على الممرات الملاحية التي تربط قارات العالم، فإن لها أهمية بالغة في تأمين صادرات الخليج التي تعتمد بنسبة 90 % على عائدات النفط<sup>2</sup>.

ومن هذا المنظور، ولعدة سنوات يستمر المغرب في إحياء علاقاته مع عمقه الإفريقي، لعدة أسباب موضوعية وذاتية، أهمها الموقع الجغرافي كدولة إفريقية في أقصى الشمال الغربي لهذه القارة<sup>3</sup>، كما جاء اهتمام المغرب بإفريقيا، نتيجة عدة أسباب سياسية وجيوستراتيجية وثقافية واقتصادية، خاصة وأنه في بحث دائم عن أسواق لمنتجاته، وكذلك البحث عن مواد أولية لتعزيز صناعاته ولضمان مكانة استراتيجية لشركاته، في سياق دولي يتميز بالمنافسة بين دول الجنوب ودول الشمال على السوق الإفريقية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - أسماء حني، مبادرة النيباد وأثارها على القارة الإفريقية، مرجع سابق، ص ص.13-17.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.17.

<sup>3</sup> - MEITE, Youssouf, "l'Afrique et les défis du XXIème siècle, intégration Africaine : quel modèle de coopération économique sud-sud ? Expérience des entreprises marocaines en Afrique subsaharienne", 13<sup>ème</sup> Assemblée générale, CODESRIA , Université Cadi AYYAD, Marrakech, décembre 2011, p.1.

<sup>4</sup> - Ibid., p.2.

ونشير في هذا السياق، أنه خلال أشغال قمة الأمم المتحدة حول أهداف الألفية للتنمية بنيويورك سنة 2010م، أشار وزير الخارجية المغربي بأن "المغرب أطلق مسلسلا يروم تحسين فعالية الموارد المالية، والدعم العمومي للتنمية<sup>1</sup>".

وهكذا، جرى خلال السنوات الأخيرة القيام بسلسلة من الإصلاحات المهمة في مجال المالية العامة، هذه الإصلاحات ساعدت المغرب على تبني مسلسل تنموي خاص به، وهو ما انعكس بشكل جيد على الرفع من الدعم العمومي للتنمية والاستثمارات الخارجية المباشرة نحو المغرب<sup>2</sup>.

وفيما يتعلق بتعاون المملكة مع القارة الإفريقية، فإن التنمية البشرية تشكل أحد الجوانب الأساسية في هذا التعاون، من خلال إقامة وتوسيع المشاريع الملموسة في المجالات التي لها انعكاسات مباشرة على تحقيق أهداف الألفية للتنمية، كالصحة والفلاحة والأمن الغذائي<sup>3</sup>...

وإضافة إلى كل ذلك، فخلال هذه القمة أكد المغرب على أن التعاون جنوب- جنوب أضحي عنصرا لا محيد عنه في التعاون الدولي والجهود الدولية لرفع تحدي أهداف الألفية للتنمية، كما أشار أنه يتعين الرفع من السيولات المالية للمؤسسات المالية الدولية، وتعزيز مسلسل تطبيق مبادئ باريس ومخطط (أكرا) في مجال دعم فعالية المساعدات وأيضا تنويع آليات المساعدة الدولية<sup>4</sup>.

وفي نفس الاطار، وأمام الفراغ التنموي الذي تعرفه الساحة الإفريقية وبزوغ مخرج التعاون جنوب- جنوب، بسبب رفض الشمال التساوي مع دول الجنوب، جاءت

<sup>1</sup> - التعاون جنوب- جنوب محور أساسي في السياسة الخارجية للمملكة، الصحراء المغربية، 28 شتنبر 2010، [www.mamghriss.com/almaribia](http://www.mamghriss.com/almaribia)، (10 فبراير 2016).

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

<sup>3</sup> - بوشري لحسيني، ديناميكية الدبلوماسية المغربية اتجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة، مرجع سابق، ص.79.

<sup>4</sup> - التعاون جنوب- جنوب محور أساسي في السياسة الخارجية للمملكة، مرجع سابق.

تجربة المملكة المغربية التي تزعمت تجربة إفريقية جديدة، وهو ما يفسر وعي وقدرات المغرب على أعمال وإنجاح التحول، الذي يجد سنده في تصدير دستور 2011م، حيث يلتزم المغرب بتقوية التعاون جنوب- جنوب<sup>1</sup>.

وقد تم في نفس الإطار، التعبير عن التزام التنموي الجديد للمغرب تجاه شعوب إفريقيا جنوب الصحراء، من خلال العديد من الزيارات المرفقة بتقديم المساعدات الإنسانية والتنموية وخلق مشاريع تنموية في إفريقيا، وذلك بالتعاون مع مؤسسات إقليمية تسعى إلى ضمان تنمية شاملة للقارة الإفريقية، في سياق ما يسمى بالتعاون اللامركزي داخل منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا<sup>2</sup>.

ونخلص إلى أن التحديات التي تطرحها الألفية الثالثة، والأزمات الاقتصادية التي أصبحت تهدد تقدم الإنسانية، تفرض على السلطات المحلية إعادة النظر في آلية التعاون والشراكة عامة والتعاون اللامركزي بصفة خاصة.

وأخيرا، نستطيع القول أنه وبعدها كانت أولوية الأمم المتحدة تخلص إفريقيا من الاستعمار، أخذت على عاتقها كذلك إلزامية تنمية القارة الإفريقية، فبعد برنامجها الإنمائي للألفية تعمل الآن مع البلدان الإفريقية على تحقيق تنمية مستدامة مستقبلا، بالتنسيق مع مختلف أجهزة القارة وتكتلاتها، وفي هذا الإطار كثفت جهودها من أجل هيكلية الأمن والسلم الإفريقيين، وتقليص عدد النزاعات والتسوية السلمية لها، وتنفيذ الخطة الشاملة لحقوق الإنسان، ومحاولة تحسين الوضع الانتخابي وأنظمة الحكم في دول القارة الإفريقية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>– Youssouf MEITE, "l'Afrique et les défis du XXIème siècle, intégration Africaine : quel modèle de coopération économique sud-sud ? Expérience des entreprises marocaines en Afrique subsaharienne", op.cit., p.3.

<sup>2</sup>– فاطمة بوبكري، "الدورة الخامسة للملتقى الإفريقي للجماعات والحكومات المحلية"، وجدة النبوية، ديسمبر 2009، www.maghress.com (10 يونيو 2014).

<sup>3</sup>– حفيظة طالب، " التنمية الاقتصادية في إفريقيا: الفرص والقيود"، مرجع سابق.

إضافة إلى ذلك، نلاحظ أن البنك الدولي ركز على رفع الإنتاجية الزراعية ومجابهة التغير المناخي، وتدعيم الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، وتشجيع تحسين التعليم.

وفي نفس السياق، وافق البنك الدولي على تقديم 9,3 مليار دولار لتمويل 109 من مشروعات التنمية في القارة الإفريقية، من بينها 669 مليون دولار من قروض صندوق الدولي، و8,7 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية<sup>1</sup>.

ونستنتج مما سبق، أن هذه المبادرات لا تكفي بل يجب إرفاقها مع التزامات قانونية تجبر المؤسسات الدولية والدول المانحة على تقديم المساعدات الموكلة إليها تجاه المجتمعات النامية في إفريقيا، فلو تجسدت هذه المبادرات فعلا على أرض الواقع، لتمكنت إفريقيا ودولها من التخلص من الفقر<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني : المشاريع التنموية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء

إن إفريقيا ليست إلا صورة واحدة من صور متعددة تصطمم فيها مشاريع النهضة بحجر الزاوية الأهم، المتمثل في رجال النهضة وسواعدها، عندما نُقَلَّب صفحات التاريخ نلاحظ أن أي مشروع للنهضة ما كان ليتمثل واقعا، دونما وجود إرادة دافعة له ورواد حقيقيين يذودون عنه.

يرى كثير من المحللين، أن المشروع النهضوي الإفريقي ينبغي أن يكون متعدد الجوانب بتعدد المشكلات والتحديات، فإفريقيا تعاني من مشكلات على مستوى الاقتصاد والتعليم والثقافة، وقبل ذلك كله على مستوى التوجه وصنع القرار<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2016م، الرابط:

<http://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report>

<sup>2</sup> - حفيظة طالب، " التنمية الاقتصادية في إفريقيا: الفرص والقيود"، مرجع سابق.

<sup>3</sup> - خير الله بن طالب، "إفريقيا ومشاريع التنمية"، *قراءات إفريقية*، العدد الرابع، سبتمبر 2009، لندن، ص.2.

وفي هذا الإطار، نجد أن الفكر التنموي كان يركز على المفهوم الاقتصادي للتنمية، وحصره في مؤشر واحد هو الزيادة في مستوى الدخل، دون أن يتضمن تحسين المستوى الصحي والمستوى التعليمي، والمستوى الثقافي وتحسن المحيط البيئي، الأمر الذي دفع بالفكر التنموي للتطور لاحقاً ليأخذ في الاعتبار الأبعاد الأخرى غير الاقتصادية عند تحديد مفهوم التنمية، حيث أن التنمية بمفهومها التقليدي تعني تغيير الواقع الاقتصادي للمجتمع ونقله إلى حالة جديدة من التطور والتقدم<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق، بُذلت عدة جهود من أجل إعادة هيكلة اقتصاديات هذه الدول وهو ما يفسر التحول الإيجابي في اقتصاديات دول إفريقيا جنوب الصحراء، نتيجة لمجموعة من العوامل الخارجية، حيث استفادت المنطقة من مساعدات للتحكم في أسعار المواد الأولية، وهي مساعدات تمنح أساساً بحجة خفض الديون وتشجيع الشروط الجوهرية لتحسين مستوى العيش للسكان<sup>2</sup>.

وعلى الرغم من التغيرات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي ببعض المناطق الإفريقية، عرفت وضعية الاستثمارات الأجنبية الخارجية بالقارة استقراراً، كما شهد تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة نحو القارة الإفريقية تزايداً مضاعفاً بحوالي ثلاث مرات، كما أن مصادر الاستثمارات الخارجية الموجهة للقارة تعرف تنوعاً مهماً، وذلك بزيادة حصة القوى الصاعدة من هذه الاستثمارات خصوصاً من الصين والهند<sup>3</sup>.

ومع بداية الألفية الثالثة، عرفت القارة الإفريقية توجهاً جديداً لإعادة تأسيس مؤسساتها، لعلها تبصر طريقها إلى تحقيق التقدم لشعوبها، وهكذا جاء الاتحاد الإفريقي امتداداً طبيعياً لفكرة الوحدة الإفريقية ليعزز هذا التوجه باعتماد مبادرة الشراكة الجديدة

<sup>1</sup> - مروة سلمان يوسف صلاح، دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول إفريقيا جنوب الصحراء (2000-2010)، مرجع سابق، ص.60.

<sup>2</sup> - Ibid., p.5.

<sup>3</sup> - لحسين الحسناوي، "إفريقيا: بين إشكالية استنزاف الموارد وتحدي التنمية"، *قراءات إفريقية*، العدد 35، أبريل 2018، www.qiraatafrican.com، (30 يناير 2019).

لتنمية إفريقيا (النيباد NEPAD)، التي تم دمجها ضمن أجهزة الاتحاد الإفريقي لتدعيم الحكم الرشيد<sup>1</sup>.

وقد تضمنت هذه المبادرة، إعلانا حول الديمقراطية والتعاون السياسي والحكم المؤسسي، وتهيئة الظروف المناسبة للتنمية المستدامة من خلال، كفالة السلام والأمن واعتماد التنمية على موارد إفريقيا والشراكة فيما بينها ومع المجتمع الدولي<sup>2</sup>.

ولتحقيق أهداف مبادرة (النيباد NEPAD)، وُضعت مجموعة من الإجراءات منها، العمل على مساعدة الوكالات، ووضع الأطر الخاصة بتشجيع المنافسة وزيادة الاستثمارات في البنى التحتية والشروع في تنمية مؤسسات، وشبكات التدريب لتأهيل وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص لجلب المستثمرين<sup>3</sup>.

وتأسيسا على ما سبق، يلعب الاستثمار دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمن والاستقرار؛ حيث يسهم في قيام المنشآت والمشاريع الإنتاجية والخدماتية وغيرها من التكوينات الرأسمالية الأخرى، وإفريقيا صاحبة ثاني أكبر بسات أخضر في العالم تمتلك مقومات الاستثمار في شتى المجالات، فهي غنية بمواردها البشرية والمادية وتتميز بموقعها الاستراتيجي، واليوم تشهد نشاطا اقتصاديا واسعا وتدقفا لاستثمارات كبيرة<sup>4</sup>.

ومع مطلع عقد التسعينات، نلاحظ أن الدبلوماسية المغربية استوعبت مدى أهمية التلاؤم مع التحولات الدولية الجديدة، وهو ما تطلب ضرورة توثيق العلاقات مع إفريقيا،

<sup>1</sup>– Ibrahim Assad MAYAKI, "New vision of Africa's development the role of NEPAD and South-South cooperation", *Consejo Argentino par las relaciones internacionales*, serie de articulos y testimonios, N°87, March 2014, p.2.

<sup>2</sup>– لحسين الحسنوي، "إفريقيا: بين إشكالية استنزاف الموارد وتحدي التنمية"، مرجع سابق.

<sup>3</sup>– Ibrahim Assad MAYAKI, "New vision of Africa's development the role of NEPAD and South-South cooperation", op.cit., p.3.

<sup>4</sup>– محمد المختار، "الاستثمار في إفريقيا آمال وتحديات"، مرجع سابق، ص.5.

إلى أن أصبح البعد الإفريقي في بداية الألفية الثالثة، يشكل إحدى التوجهات المركزية في سياسة المغرب الخارجية.

ويمكن إبراز مظاهر هذا التوجه في مشاركة الملك محمد السادس في العديد من المؤتمرات والزيارات إلى البلدان الإفريقية، منها مشاركته في القمة الإفريقية - الفرنسية الثانية والعشرون المنعقدة بباريس، حيث ألقى خطابا يقول في مقتطف منه: "وبينما تقدر الاحتياجات السنوية لإفريقيا من الاستثمارات العمومية بعشرة مليار أورو، إلا أن البلدان إفريقية جنوب الصحراء لا تمثل سوى 5% من مجموع المبلغ الذي رصدته البنك الدولي للاستثمار في قطاع الماء... هذا الواقع المؤلم يطرح علينا تساؤلات عدة..."<sup>1</sup>.

هذه الكلمات تظهر رغبة المغرب في الحفاظ على المبادئ الخاصة لعلاقاته بدول الجنوب، ونخص بالذكر إفريقيا التي تحظى بتضامن ملحوظ يعكس مدى دفاع المملكة عن إفريقيا في المنتديات الدولية، كما هو الحال في القمة الأوروبية- الإفريقية المنعقدة بمصر، ثم الزيارات الرسمية لبعض بلدان إفريقيا الغربية والوسطى، لأهميتها ومكانتها في الدبلوماسية المغربية، وحيويتها لارتباطها بملف الصحراء المغربية وقضايا أخرى، كالجوار والتضامن والشراكة، كآليات فاعلة لها دور في حسن استثمار العلاقات الإفريقية للمغرب في اتجاه يضمن دعمها ومساندتها للقضايا الوطنية.<sup>2</sup>

وتتجلى جهود المغرب لإعطاء التعاون جنوب-جنوب صبغة إنسانية وتضامنية، في التزامه المستمر من أجل أهداف السلام والتنمية، وفي مبادراته التضامنية تجاه انشغالات دول الجنوب وتطلعاتهم من أجل التقدم والرفاهية، كما يتضح التزام المغرب من أجل تعاون جنوب-جنوب تضامني وفعال فيما يقوم به الملك محمد السادس على مستوى القارة من تكثيف الزيارات لعدة دول إفريقية، ثم خلالها توقيع سلسلة من اتفاقيات التعاون في مجالات التنمية الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والثقافية والإنسانية،

<sup>1</sup> - الطاهر القور، "تأهيل الدبلوماسية الاقتصادية المغربية"، مجلة طنحيس للقانون والاقتصاد، عدد 11، 2011، ص.93.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص.95.

كمكافحة الفقر والأمراض والفلاحة والصناعات الغذائية والصيد البحري والتربية والتكوين وتدبير الموارد المائية والسقي والبنىات التحتية الأساسية والتنمية الحضرية، وتكنولوجيا المعلومات والتدبير المالي والأبنك<sup>1</sup>.

هذا، ويتضح أن هذه الزيارات أضفت بعدا جديدا على العلاقات المغربية - الإفريقية خاصة في مجال التنمية البشرية، وتتجلى هذه النظرة التنموية للمغرب تجاه إفريقيا: من خلال وضع مستشفيات متقلة رهن إشارة عدة دول صديقة، وعقد مجموعة من اتفاقيات التوأمة بين المراكز الاستشفائية الجامعية بالمغرب، ونظيرتها في الدول الإفريقية<sup>2</sup>.

إضافة إلى دعم انجاز مشاريع هدفها تحسين دخل الإنسان الإفريقي، من قبيل بناء قرى الصيد البحري من أجل إعادة هيكلة قطاع الصيد التقليدي، وتثمين وتطوير جودة المنتج وتحسين ظروف عيش وعمل الصيادين، وكذا خلق مناصب جديدة للشغل والرفع من مدخول المستفيدين وتحسين ظروفهم الصحية، من أجل تحقيق تنمية بشرية مستدامة ومندمجة، وبناء مساكن اقتصادية في إطار الجهود المبذولة للحد من الخصاص البنوي في مجال السكن<sup>3</sup>.

تماشيا مع ذلك، ومن أجل تقوية روابط التضامن بين المغرب والسينغال أشرف الملك محمد السادس في مارس 2008م، على وضع حجر الأساس لبناء عيادة خاصة بطب العيون في ضواحي العاصمة دكار في أول مشروع تقوم بإنجازه لمؤسسة العلوية للتنمية البشرية المستدامة، التي يرأسها الملك شخصيا كما سيغطي نشاط هذه المؤسسة العديد من مجالات التنمية البشرية في مجموعة من الدول الإفريقية الصديقة للمغرب<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، ملف العلاقات المغرب- إفريقيا، مرجع سابق، ص.5.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص.6.

<sup>4</sup> - محمد ولد الفاضل، السياسة الخارجية المغربية جنوب الصحراء على عهد الملك محمد السادس، مرجع سابق، ص.145.

إلى جانب ذلك، تستفيد القارة في علاقاتها مع المغرب من مساعدات تقنية، تعتبر مكوناً أساسياً للعلاقات مع هذه البلدان، تشمل مجال الفلاحة في إطار برنامج منظمة التغذية والزراعة (FAO)، كما أن هناك تدخلات عدة للقطاع العمومي والخاص، كالخطوط الملكية المغربية والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، الذي يساعد ويدعم بعض الدول لأجل إرساء وتنمية شبكات الكهرباء<sup>1</sup>.

إضافة إلى المشاريع الاقتصادية الكبرى، توجهت الوكالة الوطنية للتعاون الدولي، نحو إنجاز مشاريع تنموية صغرى متنوعة، ولا بد من الإشارة أيضاً إلى التعاون والشراكة في مجالات التنمية البشرية، والمتمثلة على الخصوص في ميدان الصحة، بتنظيم حملات طبية وتقديم المساعدات الطبية<sup>2</sup>.

ولقد بلغت عملية التنمية في إفريقيا أعلى معدل لها منذ 1960م، كما حققت إفريقيا جنوب الصحراء في السنوات الأخيرة، أقوى معدلات النمو وأدنى معدلات التضخم المسجلة منذ ثلاثين عاماً، وكثير من البلدان الإفريقية، كما يشير تقرير مؤشرات التنمية في إفريقيا، أنها تجاوزت المرحلة الحرجة وأنها في سبيلها للمضي على المسار لتحقيق معدلات نمو اقتصادية أشد ثباتاً وأكثر سرعة، وهي معدلات ضرورية لتخفيض مستويات الفقر، ومن المتوقع أن تكون للتنمية الشاملة آثار إيجابية مباشرة وغير مباشرة على العديد من المؤشرات الاقتصادية في الدول الإفريقية<sup>3</sup>.

وهكذا، ظهرت مبادرات ومشروعات وبرامج تنموية متعددة من جهات مختلفة منها: تصميم آلية للتقييم الذاتي، وهي ما أكد عليه القادة الأفارقة في بيان مشترك سعياً لتعزيز امتلاك إفريقيا لبرنامجها التنموي الخاص، ثم مشروع مشاورات من أجل صياغة

<sup>1</sup> - محمد المودن، "الدبلوماسية الاقتصادية للملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة"، مرجع سابق، ص. 246.

<sup>2</sup> - محمد ولد الفاضل، السياسة الخارجية المغربية جنوب الصحراء على عهد الملك محمد السادس، مرجع سابق، ص. 146.

<sup>3</sup> - محمد المختار، "الاستثمار في إفريقيا آمال وتحديات"، مرجع سابق، ص. 6.

استراتيجية للاستثمار في إفريقيا، وهو مشروع استشاري أصدرته مفوضية الاتحاد الإفريقي، يهدف إلى اقتراح استراتيجيات الاستثمار وسياساته التي يجب أن تعتمد عليها الدول الاعضاء من أجل تطوير القارة الإفريقية، في ظل استراتيجية شاملة تكون موجهة نحو تكامل إقليمي<sup>1</sup>.

وتأسيسا على هذا المنطق، أدرك المغرب أن الفعل السياسي الناجح في حاجة إلى مقارنة تنموية يكون لها أثر مباشر على السكان، لذلك عمل على تكثيف استثماراته في القارة الإفريقية وفقا لمبدأ رابح- رابح<sup>2</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات المغربية في إفريقيا، تركزت في قطاع البنوك والاتصالات والمواصلات وصناعة الاسمنت وقطاع النقل والاسكان، وهناك اليوم تركيز على العلاقات الاقتصادية مع إفريقيا، خاصة منذ منتصف العشرية الثانية من الألفية الثالثة، هدفها تعبيد الطريق لدعم مكانة المغرب في الاتحاد الإفريقي<sup>3</sup>.

وفي هذا الإطار، أظهر المغرب دعمه لمبادرة (النيباد)، وهي مشروع الهدف منه النهوض بالقارة من طرف منظمة الاتحاد الإفريقي، قائمة على أساس دمج المبادرات الإفريقية المتعددة، والمتمثلة أساسا في (برنامج الألفية لانعاش إفريقيا)، وتفاعل المغرب مع هذه الخطة الإفريقية، يمر عبر تكثيف تأييده لها في المحافل الدولية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص.10.

<sup>2</sup> - Royaume du Maroc, Ministère de l'Economie et des Finances, "Relations Maroc-Afrique : L'ambition d'une « nouvelle frontière »", op.cit.,p.26.

<sup>3</sup> - محمد بوعمرى، المغرب وإفريقيا، التقرير الاستراتيجي المغربي 2014-2018، التقرير 11، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، 2018، ص.269.

<sup>4</sup> - يوسف العمراني، "رهانات الاندماج الجهوي الإفريقي"، منتدى الرباط، 25 يناير 2012، [www.sianana.affairs.org](http://www.sianana.affairs.org)، (13 أبريل 2013).

وتماشيا مع هذا السياق، ما فتئ المغرب في مناسبات عديدة يشير إلى ما تعانيه القارة الإفريقية من صعوبات وتحديات، وعلى ضرورة تخصيص المزيد من المبادرات لتنمية دول هذه القارة<sup>1</sup>.

وتأسيسا على ذلك، تضاعفت المساعدات الإنمائية الموجهة للبلدان الإفريقية، من خلال آلية التعاون الثلاثي الأطراف وتطبيق برنامج مؤتمر طوكيو، حول (التمنية في إفريقيا)، وإشراك الدول المانحة لتمويل الدول الإفريقية لخلق استثمارات<sup>2</sup>.

وفي هذا الإطار، يمكن للمغرب أن يشارك في هذه العملية، عن طريق توظيف المساعدات المالية لتمويل مشاريع البنيات التحتية بالقارة عبر المؤسسات العمومية أو المقاولات المغربية، التي تتوفر على الخبرة المطلوبة في القطاعات المعنية، وهو ما زاد من تعميق وتعزيز التعاون المغربي - الإفريقي في العديد من المجالات<sup>3</sup>.

كما عبر المغرب عن عزمه والتزامه، بالعمل على تعزيز هذا النهج التشاركي ومواصلة إنجاز المشاريع الرامية إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية بإفريقيا وتحقيق أهداف الألفية للتنمية، كما أن هذا التعاون لم يغفل العنصر البشري الذي هو محور وهدف كل تنمية، بحيث لم يكتفي المغرب بفتح أبواب معاهده وجامعاته أمام الأطر الإفريقية، بل وعمل إضافة إلى ذلك إلى تمكين هذه الأطر من منح دراسية<sup>4</sup>.

وأخير، نستخلص مما سبق أنه إذا كان المجتمع الدولي قد التزم بعدة مشاريع لإعادة التأهيل الاقتصادي والمؤسساتي، بهدف الحد من التهميش الذي تعاني منه عدة بلدان إفريقية، فإنه يمكن للمغرب أن يلعب دورا مهما عبر تطوير استراتيجية للتعاون

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

<sup>2</sup> - Royaume du Maroc, Ministère de l'Economie et des Finances, "Le positionnement économique du Maroc en Afrique-Bilan et perspectives", op.cit., p. 17.

<sup>3</sup> - Ibid., p.18.

<sup>4</sup> - المصطفى عدي، "تطور لافنت للدبلوماسية المغربية في إفريقيا خلال السنوات الأخيرة"، مرجع سابق.

الثلاثي تسمح بتسخير خبرة ومهارة المقاولات المغربية لخدمة مشاريع التنمية، وخاصة تلك المتعلقة بالبنيات التحتية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، العلاقات المغربية الإفريقية طموح نحو "حدود جديدة"، مرجع سابق، ص.25.

## خاتمة القسم الثاني:

في الوقت الزاهن اتخذ المنحى الإفريقي بعدا جديدا، إذ تم إدراجه في رؤية طويلة المدى تركز على أسس التعاون جنوب- جنوب، وعلى ضرورة التنمية البشرية في إقامة روابط اقتصادية منصفة عادلة ومتوازنة<sup>1</sup>.

وتشهد مختلف الزيارات التي استهدفت أكثر من اثني عشر بلدا إفريقيا على التزام المغرب تجاه القارة، وهو الالتزام الذي أصبح يشمل كافة المجالات سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو روحية؛ وفي تصورنا اختيار المغرب للأرضية الإفريقية اختيار منطقي يتماشى وإعادة التشكيل التي يعرفها اقتصاد البلدان النامية، والسير نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب، يفرض على القارة الإفريقية إعادة تموقعها كقطب عالمي جديد للنمو.

ولمواجهات التغيرات التي تطبع محيطه الخارجي، جعل المغرب من تعميق إصلاحات التحديث التنافسي والتحول البنوي، فضلا عن تنويع تحالفاته وشراكاته في صلب استراتيجيته التنموية وتُموّعه على الصعيد العالمي.

وبصورة أدق، ستمكن السياسة الجديدة للمغرب نحو القارة الإفريقية، والمتوّجة بانضمام المغرب إلى الاتحاد الإفريقي في يناير 2017م، ومباشرته لإجراءات الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، من تعزيز موقعه الإقليمي ومنحه امتيازات تفاوضيا وبشروط أفضل للاندماج في النظام العالمي المعولم<sup>2</sup>.

ومن شأن مشاريع التعاون الضخمة المبرمة بين المغرب وشركائه الأفارقة في العديد من المجالات، وفقا لمنهجية متجددة تروم تعزيز المكاسب والمنفعة المتبادلة، فتح

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص.26.

<sup>2</sup> - المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية 2018، التقرير الاقتصادي والمالي، مرجع

سابق، ص.10.

أفاق واعدة للنمو والتنمية، بل ستسمح للمغرب بالمساهمة في تسريع التحول البنيوي في إفريقيا، وجعل تفوقه على مستوى القارة رافعة لاستكمال مسلسل انبثاقه الاقتصادي.

ومن المؤكد، أن التطورات التي يعرفها المحيط الخارجي، تمنح فرصا مهمة يتوجب على المغرب استثمارها، غير أنها تظل أيضا مصدر عدد من المخاطر، وجب استشرافها من أجل إنجاح سياسة الانفتاح التي ينفجها، وجعلها رافعة مهمة لمساره التنموي على المستويين الاقتصادي والاجتماعي<sup>1</sup>.

ولتحقيق هذا الهدف، فإن المغرب مطالب بالإسراع في تنفيذ استراتيجياته القطاعية بطريقة منسجمة ومنظمة، واستكمال تنويع روافد اقتصاده، وجعله أكثر متانة وقدرة على المنافسة.

كما نشير أيضا، إلى أن تجدر المغرب في عمقه الإفريقي سيمكنه من تعزيز مكانته، كبوابة للعالم نحو إفريقيا وبناء شراكات مبنية على تحقيق منافع متبادلة؛ بالإضافة إلى خصوصية العلاقات التاريخية التي تربط المغرب وإفريقيا، خاصة ما يتعلق بالروابط الدينية العريقة التي نسجتها الزوايا والطرق الصوفية المغربية، التي قامت بنشر الإسلام في الساحل والغرب الإفريقي.

ولقد تأكد في الآونة الأخيرة، هذا الإشعاع الروحي للمغرب من خلال إنشاء معهد محمد السادس لتكوين الأئمة بالرباط، الذي يهدف أساسا لنشر قيم الإسلام الوسطي السمو والتعريف بالتجربة المغربية في مجال إصلاح الحقل الديني<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>-المرجع نفسه، ص.136.

<sup>2</sup>- Royaume du Maroc, Ministère de l'Économie et des Finances, "Les relations Maroc-Afrique", *ALMALIYA*, N°58, Juillet 2015, p.7.

## خاتمة:

لعل نكسات الثمانينات قد تثبتت المعنويات وطمست الآمال، ولكنها في الوقت نفسه أبرزت أهمية التعاون جنوب - جنوب الرامي إلى دعم الأقطار النامية في جهودها لمواجهة القوى التي تفتك باستقلالها الاقتصادي، ويضاف إلى هذا أن التغيرات الجارية في الشمال وفي الجنوب وعلى المسرح العالمي على حد سواء، قد جعلت الحاجة ماسة إلى تعاون الجنوب مع الجنوب ووسعت من فرص هذا التعاون.

ويعتبر تنويع العلاقات الخارجية هدفاً أساسياً بالنسبة لأية دولة نامية، حيث تسعى معظم دول الجنوب إلى فك ارتباطها بعدد من الدول، خاصة في تعاملاتها الاقتصادية الخارجية، والبحث عن شركاء جدد يساهمون في تحسين أداء سياسة تعاملاتها الخارجية ورفع مردوديتها.

ونظراً لقصور علاقات دول الجنوب مع شركائها من دول الشمال في الوصول إلى تحقيق أهداف سياستها التنموية، فقد توجهت معظم هذه البلدان إلى البحث عن بناء علاقات تعاون مع بلدان الجنوب الأخرى، من أجل الوصول إلى استثمار أمثل لمواردها الاقتصادية وتحقيق معدلات مرتفعة من الأداء الاقتصادي، وهو ما أدى إلى رفع نسبة التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ضمن التعاملات الدولية الكلية، راسماً بذلك معالم جديدة لجغرافية العلاقات الاقتصادية الدولية.

وبالإضافة إلى أن اقتصاديات الجنوب المصنعة حديثاً، قد أثبتت جدارتها في المنافسة في سلسلة واسعة من المنتجات المصنعة، فأخذت في بعض الحالات تبيع منها أكثر مما يبيع الشمال في الأسواق العالمية.

وعليه، يتبين لنا من خلال ما سبق، أن أسلوب التعاون بين دول الجنوب كميكانيزم حديث من ميكانيزمات التعاون الدولي في ظل الشكل الجديد للعلاقات الدولية، يعد أسلوباً حديثاً من أساليب التعاون الدولي، وبذلك فهو يتميز ببعض الخصائص والميزات الإيجابية، التي تجعل منه آلية مفضلة لدى العديد من بلدان الجنوب.

وفي هذا الإطار، ساهمت التغييرات الحديثة لهيكل العلاقات الدولية في تراجع مكانة البلدان المتقدمة في الاقتصاد العالمي، وبالتالي يجب على الدول النامية العمل على استثمار الفرص المتاحة لها، من أجل دفع مسار اندماجها السليم في الاقتصاد العالمي، وتحسين دورها في صناعة العلاقات التجارية والنقدية الدولية.

هذا، ويمثل التعاون جنوب-جنوب آلية من آليات التعاون الاقتصادي الدولي المتاحة لاقتصاديات الجنوب، القائمة على أساس المنفعة المشتركة واحترام السيادة، وذلك بالاستفادة من المؤهلات التي تزخر بها البلدان المتأخرة اقتصاديا في العديد من المجالات مثل، التجارة و الاستثمار والتكنولوجيا؛ ولهذا فقد عملت معظم الاقتصاديات النامية على تفعيل تعاونها مع شركائها الجنوبيين، والاستفادة من إيجابيات التعاون جنوب- جنوب، سواء تحت مظلة التكاملات الاقتصادية مع البلدان المجاورة أو من خلال التعاون مع الدول المتواجدة في مختلف مناطق الجنوب الأخرى.

وانسجاما مع هذا السند المنطقي للتعاون جنوب- جنوب، حصل تأكيد متزايد من جديد لدعم التعاون الاقتصادي والسياسي بين دول الجنوب على المستوى الإقليمي والشبه الإقليمي، ففي جنوب شرق آسيا أدى إنشاء (رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN)، إلى جمع أقطار متعددة لم تكن تشترك سابقا في أية مجموعة شبه إقليمية، إضافة إلى (رابطة الأمم لجنوب شرق آسيا).

وفي نفس الاتجاه أسس كل من العراق ومصر والاردن واليمن مجلسا باسم (مجلس التعاون العربي) سنة 1988م، يضاف إلى هذا اتفاق خمس دول من شمال إفريقيا على تشكيل (اتحاد المغرب العربي)، وهي الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا؛ أما في أمريكا الجنوبية، فقد أنشئت سنة 1987م (مجموعة الثمانية لريو) وتتألف من الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والمكسيك وبنما والبيرو والأوروغواي وفنزويلا.

وفي هذا الاطار، قامت عدة تجمعات إقليمية بوضع خطط لتوسيع نشاطها، ومنها (المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا)، و (المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا

الوسطى) و(منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب إفريقيا) و(مؤتمر تنسيق التنمية في جنوب إفريقيا) و(الاتحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى) في إفريقيا، و(رابطة التكامل لأمريكا الجنوبية) و(مجموعة الأنديز) و(السوق المشتركة لأمريكا الوسطى) و(المنظومة الاقتصادية لأمريكا الجنوبية) و(جماعة دول الكاريبي) في بحر الكاريبي.

وإضافة إلى ذلك، نجد البنك الآسيوي للتنمية والبنك الآسيوي للاستثمار، فهذه المؤسسات المالية المتعددة الأطراف القائمة حاليا في الجنوب والواقعة أساسا في غرب آسيا، قد واصلت دورها المالي الحيوي في رعاية التعاون جنوب-جنوب، والحفاظ عليه في مجالات اقتصادية رئيسية.

وبالنسبة للمغرب، فقد عرفت سياسته الخارجية في السنوات الأخيرة دينامية وتحولا فرض عليه إعادة النظر في توجهاته الخارجية، حيث تبنى نهجا جديدا يقطع مع حقبة التبعية لشركائه التقليديين، وتبنى أسلوبا يتأسس على جعل معيار المصلحة ضابطا يحكم القرار الدبلوماسي المغربي؛ وبالتالي أصبح توجه المغرب واضحا نحو الجنوب، بعدما فطنت الدبلوماسية المغربية إلى أن الرهان على المحاور التقليدية في الشمال لم يعد كافيا في زمن التحولات الكبرى، وهو ما دفعه إلى فتح جبهات جديدة تسمح له باعتماد شركاء استراتيجيين جدد، يمكن التعويل عليهم لحماية مصالحه في المحافل الدولية.

وفي نفس السياق، نشير إلى الزيارة التي قام بها العاهل المغربي نحو روسيا الاتحادية، وهي زيارة وصفت بالتاريخية تم ترويجها بإعلان شراكة استراتيجية بين البلدين، بغرض التأكيد على التحول الاستراتيجي الهام في السياسة الخارجية المغربية، والقائم على تنويع الشركاء وعدم الارتهان للقوى التقليدية، كما جاءت زيارة الملك محمد السادس إلى بكين، والتي أسفرت عن شراكة اقتصادية وسياسة من أجل تبادل المنافع وتقوية العلاقات الثنائية بين المغرب والصين.

وبالموازاة مع ذلك، فقد توجت الاستراتيجية الجديدة للمغرب بمجموعة من الانجازات المهمة خلال السنوات الأخيرة، باختراقه الناعم للقارة الإفريقية، ولعل أهمها هو الانضمام إلى منظمة الاتحاد الإفريقي في بداية سنة 2017م، والحصول على عضوية مجلس الأمن والسلم الإفريقي في بداية سنة 2018م، وتقديم طلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، بالإضافة إلى توسيع المشاريع الاستثمارية في العديد من البلدان الإفريقية.

غير أن من يمعن النظر في الدبلوماسية المغربية بهذه القارة، يكشف توجهها براغماتيا ونوعيا، تمثلت في تبني تعددية على مستوى المداخل (اقتصادي، ديني)، وتنوع المقاربات (الهجرة، الأمن)، ما فسح المجال أمام المغرب للتطلع كي يكون ضمن الدول المتزعمة للقارة الإفريقية.

ومما لا شك فيه، أنه ومنذ أكثر من عقد من الزمن، باتت القارة الإفريقية مثار اهتمام العديد من دول العالم، هذه القارة التي تعتبر انتماء المغرب الجغرافي تمتلك من المقومات البشرية والطبيعية ما يجعلها قبلة استراتيجية لكل اقتصاد يبحث عن أسواق مستقبلية بل ووجهة الاستثمار العالمي للثلاثين سنة القادمة، حيث يقع شبه اجماع بين رجال السياسة والاقتصاد وصناع القرار على أن إفريقيا قارة المستقبل، خاصة بعد توالي مؤشرات تؤكد ذلك على كافة الأصعدة، الطبيعة والديمغرافية والاقتصادية.

وفي نفس السياق، أصبحت منطقة الساحل ودول غرب إفريقيا تعرف نسب نمو اقتصادي مرتفعة، ما جعل منها مجالا خصبا للاستثمارات الدولية، إلى جانب أن بلدانها تعرف تحديات سياسية وأمنية، استدعت حضورا دوليا وإقليميا متزايدا.

هذا، وتتسم العلاقة بين المغرب ودول غرب إفريقيا، بأهمية خاصة بسبب التنافس الدولي المتعلق بالمنافع الاقتصادية للمنطقة من طرف القوى العظمى والصاعدة (الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وجنوب إفريقيا)، والدور الذي يمكن أن يؤديه المغرب في تنمية القارة.

وتمثل المقاربة التنموية التي اضطلع بها المغرب تجاه المنطقة، خطوة جديدة على مستوى المساهمات الجادة في هذا المجال، ولا تكمن محددات السياسة الإفريقية للمغرب فقط في الأهداف التي يسعى لتحقيقها، بل أيضا في إمكانيات إفريقيا الكثيرة والمتنوعة والتي تجعل منها قارة المستقبل، فهي تحظى بموقع استراتيجي متميز على الصعيد العالمي، يعززه غنى الموارد الطبيعية وتنوعها، فالقارة الإفريقية هي صاحبة ثاني أكبر بساط أخضر في العالم، بإمكانات هائلة في مجال الزراعة وموارد مائية غنية، ولها احتياطات طاقة ومعدنية مهمة.

وعلى الرغم مما تعانيه الدول الإفريقية من تخلف وفقير، فإن إفريقيا وجه مشرق يبعث على أمل كبير في انطلاقها؛ فمن ضمن الاقتصاديات العشرين الأكثر نموا في العالم توجد إحدى عشرة اقتصادا منها في إفريقيا وحدها، ويظهر ذلك في النمو المطرد الذي سُجل في السنوات العشر الأخيرة، فحسب صندوق النقد الدولي، تراوحت النسبة ما بين 5% و 10%، ما جعلها أكثر القارات نموا في العالم.

هذا الواقع جعل القارة في قلب الصراع والمنافسة بين القوى الاستعمارية التقليدية (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا...)، والقوى القائمة حاليا دفاعا عن مصالحها (أمريكا، الصين، الهند...) والقوى الصاعدة (تركيا، إيران...)، للحصول على نصيبها من الاستثمارات في البلدان الإفريقية؛ كل هذه المؤشرات تعطينا الصورة المشرقة للإمكانيات الاستثمارية للقارة الإفريقية، وتفسر لنا لماذا يتوجه المغرب بكل ثقله لاسترجاع مكانته في القارة.

ومن جهة أخرى، يعد تعزيز النفوذ الإقليمي للمغرب في القارة الإفريقية أهم أهدافه السياسية والجيوسياسية العامة، وتكمن أهمية هذا الهدف فيما يشكله من دعامة أساسية لباقي أهداف السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا، بالإضافة إلى أن آثار هذا الهدف تتعدى القارة الإفريقية، حيث أن تقوية المغرب لنفوذه في القارة سيدعم تلقائيا سياسته الخارجية في إطار التعاون جنوب- جنوب، الذي تمثل فيه السياسة الإفريقية الجديدة للمغرب ركنا أساسيا.

وبالتالي، فهذا التعاون ليس مجرد شعار دعائي، بل هو تصور جديد للعلاقات بين الدول النامية يهدف إلى تحقيق فوائد للجميع وإن كانت بدرجات متفاوتة، فحتى إن لم تكن المصالح مشتركة دائما، فينبغي أن تكون هذه المصالح متبادلة وليست في اتجاه واحد.

وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية تتحدث عن القارة بمجملها، فإن في هذه المرحلة تولي أفضلية لدول غرب إفريقيا؛ لذلك نلاحظ أن كبريات المجموعات الاقتصادية والمالية والخدماتية المغربية قد واكبت هذا التوجه السياسي، باستثمارات مهمة بموريتانيا والسنغال ومالي والكونغو وغامبيا وغينيا وما سواها؛ بفضل تزايد عدد المعاهدات والاتفاقيات الثنائية وعقود المشاريع المبرمة على مستوى القطاعين العام والخاص، ولعل ما يبرر هذا الخيار تطلع المغرب إلى إحياء البعد الإفريقي في سياسته الخارجية.

وبالموازاة مع ذلك، يمكن للمغرب بفضل إرثه التاريخي وبما يحققه من علاقات روحية عميقة بدول إفريقيا جنوب الصحراء، أن يؤدي دورا اقتصاديا محوريا، إذ يرتبط المغرب مع دول جواره الإفريقي بعلاقات تاريخية استثنائية يمتزج فيها الجانب السياسي بالعوامل الدينية والاقتصادية والاستراتيجية؛ وهي علاقات تضرب بعمق في التاريخ ويمكنها أن تفسر التجاوب الكبير بين الجانبين على المستويات الرسمية والشعبية، وهو ما يمنح زيارة العاهل المغربي لبعض دول الساحل وغرب إفريقيا تراكما إعلاميا استثنائيا.

هذا، وتعرض سياسة المغرب تجاه منطقة إفريقيا جنوب الصحراء عدة صعوبات وتحديات؛ من أبرزها حدة المنافسة الخارجية ممثلة بكثافة الاستثمارات التي تخصصها الصين للقارة، إضافة إلى الحضور الوزن لدولة جنوب إفريقيا في هذا المجال، غير أن ما نخشى منه بشأن المبادرات المغربية أن تكون عنوانا هامشيا ومستورا للمصالح الفرنسية والأمريكية بالمنطقة.

وبوجه عام، لا يمكن للمغرب أن يؤسس شراكة قوية ومستمرة مع دول القارة الإفريقية، إلا إذا وظف العلاقات التاريخية والدينية بينه وبينها، ولن يجري ذلك إلا في

إطار مقارنة شاملة تروم التنسيق والتكامل في رسم استراتيجية واضحة المعالم تنتص لسياسة التعاون جنوب- جنوب، لذا فإن المبادرات المعزولة التي تفتقد الإمكانيات الاقتصادية الذاتية القوية لا يمكنها تحقيق الاستمرارية.

ورغم ما تعد به القارة الإفريقية من فرص اقتصادية وجيوسياسية مغرية، فالغوص في أدغالها ينطوي على مخاطر كثيرة، إذ تشهد هذه القارة تغيرا مستمرا في ظل غياب انتقال ديمقراطي حقيقي وهشاشة الاستقرار التي تعرفها الدول الإفريقية، ومزاجية قادتها في بعض الأحيان، أمور قد تعصف بهذه العلاقات خصوصا إن كان منشأها وحدة الموقف من قضية معينة، يجب أن تأخذ حجمها الطبيعي في نسيج العلاقات بين المغرب وباقي الدول؛ لذلك، على صانع السياسة الخارجية المغربية أن يستحضر هذا المتغير ومخاطره المستقبلية، وأن تكون له دائما خطط بديلة في حالة الأزمات الكبرى والانهيارات الأمنية.

وبغض النظر عن حجم المخاطر المحتملة، فليس للمغرب خيار عن التوجه نحو الجنوب، ليس فقط للفوائد التي سيجنيها من هذه السياسة الجديدة، بل أيضا لأن هذا ما تفرضه حتمية التاريخ والجغرافيا، وهي عوامل الثابتة في رسم مستقبل سياسات الدول الخارجية؛ لذا يجب وضع استراتيجية بعيدة المدى من أجل التنبؤ بالتطورات الإيجابية، ودينامية التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، التي تلوح في أفق إفريقيا جنوب الصحراء.

والمغرب لا يتوجه وحده إلى إفريقيا، بل أعين كل اقتصاديات العالم مفتوحة نحو هذه القارة، ولن يجد المغرب نفسه وجها لوجه فقط مع المصالح المتضاربة مع هؤلاء الفاعلين القادمين من خارج القارة مثل، الصين وتركيا وإيران والهند، بل قد يتصادم أيضا مع بعض الدول التي تجمعها معها علاقات تاريخية متميزة مثل، فرنسا التي أعادت رسم أولوياتها في القارة، لذا يتعين أن تنصب جهود صنع السياسة الخارجية المغربية على وضع استراتيجية توافقية وتكاملية مع الفاعلين الاقتصاديين في القارة.

غير أن أهمية القارة الإفريقية لا تقتصر فقط على قضية الصحراء المغربية فقط، بل لأن هذه القارة هي العمق الاستراتيجي والحضاري والثقافي للمغرب؛ كما أن هذا الأخير بوصفه بلدا إفريقيا، لا يمكن أن يحقق التنمية الاقتصادية والتفاعل الإيجابي مع الجوار إلا في إطار القارة الإفريقية التي ينتمي إليها ويستمد جذوره منها؛ كما أن حجم الصادرات المغربية الموجهة نحو إفريقيا جنوب الصحراء ما زال ضعيفا مقارنة مع حجم الصادرات مع الاتحاد الأوروبي التي تصل إلى 70%، وهذا الضعف من شأنه أن يؤثر على المصالح المغربية.

إضافة إلى ذلك، فالمغرب ما يزال مطالبا ببذل المزيد من الجهود في سبيل تدعيم مكانته الإفريقية والاستفادة من المبادرات الدولية الخاصة بإفريقيا، لحل المشاكل التي تعاني منها القارة خاصة مشكل الهجرة، والحد من الانفجار السكاني ومحاربة الفقر، بمساعدة أطراف أخرى كالاتحاد الأوروبي، لأجل إرساء دعائم شراكة حقيقية بين إفريقيا وأوروبا.

ومن جهة أخرى، انخرط المغرب في مكافحة الارهاب الدولي الذي أصبحت منطقة الساحل والصحراء ملجأ له؛ وفي ظل هذه التهديدات التي تتطلب تعاوننا مكثفا أصبح المغرب مطالبا بإعادة النظر في استراتيجيته الإفريقية وتحديد أولوياته اتجاه المنطقة عبر تكييفها مع توجهات القوى الدولية، بشكل براغماتي يضمن تحقيق المصلحة السياسية للمغرب؛ من خلال نهج أوجه جديدة للسياسة الخارجية المغربية، تقوم على إعادة الاعتبار لعلاقات التعاون جنوب- جنوب.

وختاما، نؤكد على أن المغرب ما يزال يدفع ثمن سياسة تهميش عمقه الإفريقي على الرغم من أن سنوات الأخيرة، عرفت محاولات تبدو للوهلة الأولى جدية لتجاوز هذا العطب، عبر مسعى العودة إلى القارة الإفريقية عن طريق مداخل متعددة، سياسية واقتصادية ودينية.

إضافة إلى أن التوجه المغربي نحو إفريقيا، إنما يخدم أقلية اقتصادية على حساب أولويات تعزيز النمو الداخلي وتحسين عيش المواطنين المغاربة وتقليص مظاهر البؤس والفقر المتزايدين في المجتمع، خاصة وأن عوائد الاستثمارات الخارجية الموجهة لإفريقيا يتجمع جزء مهم منها في يد كبار المستثمرين الخواص، ما يطرح إشكالية تفعيل هذا التوجه وأحقية الواجهة الداخلية بهذه الاستثمارات وما تخلقه من فرص عمل، وكيف يمكن أن تدفع بعجلة التنمية التي هي محط مطالب مستمرة.

وبالتالي، فالسياسة الخارجية المغربية مقبلة على تحديات كبيرة وشائكة بسبب التغيرات والتطورات التي أضحت تتحكم في العلاقات الدولية، خاصة ظهور تحالفات جديدة بين أقطاب صاعدة تسعى إلى فرض استراتيجياتها وسياساتها على المسرح الدولي؛ وهو ما يفرض على صانع القرار الدبلوماسي المغربي الانفتاح على آليات جديدة من أجل كسب رهان لعب دور جيواستراتيجي مؤثر على الصعيد الإقليمي وفاعل على المستوى الدولي؛ موازاة مع جعل صنع القرار الدبلوماسي يخضع لمقاربة تشاركية، تمكن مختلف الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والخبراء وهيئات المجتمع المدني وغيرهم من المهتمين، من المساهمة فعليا في تجويد مخرجات السياسة الخارجية للمغرب، بالشكل الذي يخدم القضايا الوطنية والمصالح الاستراتيجية للدولة المغربية.

## لائحة المراجع المعتمدة:

### مراجع باللغة العربية:

#### الكتب:

- بريتون، رولان ، جغرافيا الحضارات، منشورات عويدات، الطبعة الأولى، بيروت-باريس، ، أكتوبر 1991.
- توبور، هلين دالميدا، إفريقيا في القرن العشرين، وزارة الثقافة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2013.
- الحمدان بحير، فاطمة، السياسة الجمركية المغربية وإشكالية المبادلات التجارية الدولية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2005.
- سلام، سعيد، نحو تنمية عادلة اجتماعيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المشروع الإقليمي، مؤسسة فريدريش ايبيرت، 2017.
- طموح، زهرة، البعد الإفريقي في الدبلوماسية المغربية، كتاب الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل، 1956-2006، منشورات النادي الدبلوماسي، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء.
- عبد السلام، محمد، الجيوبوليتيكا علم هندسة السياسة الخارجية للدول، دار الكتب، القاهرة، 2019.
- فائق، محمد، إفريقيا والمتغيرات الجديدة في العالم المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، مؤلف جماعي، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2005.
- كجلي، شارل / بلاتون، شانون، السياسة العالمية، التوجهات والتحول، ترجمة منير بدوي، الجزء الأول، دار جامعة الملك سعود للنشر، المملكة العربية السعودية، 2017.
- محمد زين، هياجنه أيمن / نظام، بركات، حوار الشمال والجنوب والنظام العالمي الجديد، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة اليرموك، الأردن، 2019.

- المودن، عبد الحي، علاقة المغرب بجنوب إفريقيا، منشور في كتاب المغرب وإفريقيا بعد الاستقلال، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس السويسي، الرباط، 1996.

- ولعلو، فتح الله، نحن والصين الجواب على التجاوز الثاني، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 2017.

### المقالات:

- "تجمع التنمية لدول الجنوب الإفريقي سادك"، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الثامن، نوفمبر 2013.

- "تجمع دول الساحل والصحراء"، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الثاني، فبراير 2013.

- أ.ف.ب، " ارتدادات الزلزال البريطاني"، البيان، العدد 13158، 27 يونيو 2016.

- أبو حسن، ياسر، " صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا أنموذج التنافس الأمريكي - الصيني على السودان"، مجلة دراسات إفريقية العدد 45، بدون سنة.

- أمجد، أحمد جبريل، "أزمة قطع العلاقات مع قطر... إلى أين؟؟"، إدراك للدراسات والاستشارات، يونيو 2017.

- بن طالب، خير الله، "إفريقيا ومشاريع التنمية"، قراءات إفريقية، العدد الرابع، سبتمبر 2009، لندن.

- بن عزوز، محمد، "الإقليمية الجديدة-الصورة الجديدة للاندماج الاقتصادي الإقليمي"، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، العدد 1، 2018.

- بنموسى، جعفر، "دبلوماسية التعاون جنوب- جنوب في خدمة جهود الدبلوماسية المغربية للحفاظ على الموقع الإفريقي للمغرب" حالة المغرب 2009-2012، منشورات وجهة نظر.

- بودراع، أحمد، "سياسة المغرب لمكافحة الهجرة غير"، مجلة دراسات اقتصادية وقانونية، العدد الثاني، ماي 2018.

- بوصوف، عبد الله، "المغرب وإفريقيا: نحو آفاق جديدة لعلاقة متجددة"، مجلة دعوة الحق، العدد 421، يونيو 2017.
- بوقنطار، الحسن، "السياسة الخارجية المغربية 2000-2013"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الأولى، 2014.
- بولحية، يحيى، "محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء الثوابت والمتغيرات، سياسات عربية، العدد 10، سبتمبر 2014.
- جعبوب، محمد، "التكامل الإقليمي في إفريقيا: النظرية والواقع"، مجلة أكاديميا، العدد السادس، يونيو 2017.
- الحادك، قاسم، "البعد الروحي في العلاقات المغربية الإفريقية: السياق والرهانات"، مجلة مدرات سياسية، العدد الرابع، مارس 2018، الجزائر.
- الحداد، نور الدين، "ملامح من مسار العلاقات المغربية الإفريقية عبر التاريخ"، دعوة الحق، العدد 421، يونيو 2017.
- حركات، محمد، "الوضع الجيوسياسي المغربي الجديد في إفريقيا: حول بعض الشروط المنهجية والعلمية الكفيلة ببناء نموذج مثالي في العمق الاستراتيجي"، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، عدد 46، 2018.
- حسين مجدوبي، "الدبلوماسية المغربية بين الاحتكار الملكي والبحث عن التوازنات البراغماتية في الساحة الدولية منذ الاستقلال وحتى بداية القرن 21"، وجهة نظر، العدد 48، السنة الرابعة عشر، ربيع 2011.
- حكمت، عبد الرحمن، "استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا"، سياسات عربية، العدد 22، سبتمبر 2016.
- حمدي، عبد الرحمن، "إفريقيا والنظام الدولي... جدلية التهميش والنهوض"، السياسة الدولية، العدد 200، أبريل 2015.
- حمدي، عبد الرحمن، "صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا"، السياسة الدولية، العدد 197، يوليو 2014.

- حميمنا، سليم، "تصدير الأمن الروحي كآلية استراتيجية لدعم التمدد المغربي في إفريقيا"، المعهد المغربي لتحليل السياسات، يوليو 2018.
- الحو، صبري، المغرب والهجرة القادمة من إفريقيا، الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2016.
- الخال، عبد الفتاح، "السياسة الخارجية بين مأزق الماضي وتحديات الحاضر"، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، 2017.
- خدا كرم، فوزية، "التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية"، مجلة العلوم السياسية، العدد 43، بدون سنة.
- الخليفي، محمد عبد العزيز، "مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، جريدة الشرق، العدد 10765، ديسمبر 2017.
- داموند، جيرد، "نظرة إلى إفريقيا"، الثقافة العالمية، العدد 135، مارس - أبريل 2006.
- الرزاوي، إسماعيل، "إشكالية الاندماج المغاربي والتوجه نحو تنويع الشراكات رابطة أسيان نموذجا"، مجلة رهانات، العدد 44، 2018.
- رميدي، عبد الوهاب/ خالفي، علي، "رابطة دول جنوب شرق آسيا الآسيان ASEAN نموذج الدول الإقليمية المنفتحة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2010.
- الروكي، منير، "ملامح العلاقات التجارية والاقتصادية بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء"، دعوة الحق، العدد 421، يونيو 2017.
- رياحي، يونس، "السياسة الإفريقية للمملكة المغربية في عهد الحسن الثاني"، شؤون استراتيجية، العدد السادس، فبراير - ماي 2012.
- سرkali، إنصاف، "العامل الاقتصادي وتكامل الاتحاد المغاربي"، مجلة المعهد المصري، العدد 13، يناير 2019.
- شليحي، الطاهر/ مختاري، مصطفى، "تقييم لتجارب التكامل الاقتصادي في إفريقيا"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 3، العدد 6، 2018.

- الشيخ، طارق، "التضامن الأفرو- آسيوي التعاون مفتاح دول الجنوب في عالم ما بعد باندونغ"، جريدة الأهرام، العدد 47105 ، نوفمبر 2015.
- الصادق، محمود عبد الصادق، "مقومات التنمية الاقتصادية في إفريقيا نظرة جغرافية"، مجلة الجامعة الاسمرية، العدد 21، 2011.
- صديقي، أحمد / بلوافي، محمد / بكاي، مسعود، "واقع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 3، 2018.
- الصديقي، سعيد، "السياسة الخارجية فوق الرمال المتحركة لإفريقيا"، المعهد المغربي لتحليل السياسات، أبريل 2018.
- الطالب، بوياء العينين، "علاقات المغرب بدول الجنوب في عمقها الإفريقي"، شؤون استراتيجية، العدد السادس، فبراير - ماي 2012.
- عاشور، محمد ، "التجمعات الاقتصادية في إفريقيا: الخريطة، التصنيف، التحديات والفرص"، قراءات إفريقية، العدد 33، أبريل 2020.
- عبد الصادق، توفيق، "مركزات السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا"، سياسات عربية، العدد 5، نوفمبر 2013.
- عبد العزيز مرسي، مصطفى، "أزمة العلاقات مع قطر: أسبابها وتداعياتها على مجلس التعاون الخليجي"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 194، أبريل 2017.
- علي طه، سعيد، "خبرات التكامل في التجمعات الإقليمية: حالة تجمع دول الساحل والصحراء (سين - صاد)"، مجلة آفاق إفريقية، المجلد الثالث عشر، العدد 44، 2016.
- عماري، الحسين، " الصحراء قناة لتبادل الأفكار والقيم الروحية بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء خلال العصر الحديث وبداية المعاصر، دعوة الحق، عدد 421، يونيو 2017.
- عمرة، رنا، "مقاومة التبعية: دور أمريكا الجنوبية بين التكامل الإقليمي والصعود البرازيلي"، السياسة الدولية، عدد أكتوبر 2014.

- عواد الشرعة، علي، "الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها"، مجلة إنسانيات، العدد 8، غشت 1999.
- عيسى، ولد محمد / محمود، محمد، "معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا)"، مجلة الباحث، عدد 10، 2012.
- غربي، محمد، "البعد الآخر للسياسة الخارجية المغربية في امتداداتها الآسيوية: أية آفاق في زمن العولمة؟"، المجلة المغربية للدراسات الدولية، العدد 11، يونيو 2003.
- غلاق، جميلة، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، ديسمبر 2014.
- الفاتحي، عبد الفتاح، "عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي: خطوة لتنفيذ استراتيجية تعاون جنوب-جنوب"، دعوة الحق، العدد 421، يونيو 2017.
- فرج عبد العليم علام، محمد، "الوضع الغذائي في قارة إفريقيا بين التهديدات الحالية وآفاق التنمية المستقبلية"، قراءات إفريقية، العدد 42، أكتوبر 2019.
- القور، الطاهر، "تأهيل الدبلوماسية الاقتصادية المغربية"، مجلة طنجيس للقانون والاقتصاد، عدد 11، 2011.
- كامل حمزة، مجيد، "العلاقات المغربية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول العام 2001 وآفاقها المستقبلية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 36، بدون سنة.
- كريمي، ماجدة، "ملف الصحراء المغربية في ردهات الاتحاد الإفريقي بين تركة إخفاقات تدبير النزاع ورهانات التحدي المغربي"، مجلة دعوة الحق، العدد 421، يونيو 2017.
- كولبير، بول، "الهجرة كيف تؤثر في عالمنا"، عالم المعرفة، الكويت، غشت 2016.
- مباركية، منير، "القوى الصاعدة والعالم الذي نريد رؤية في ضوء التحضيرات لأجندة التنمية ما بعد 2015"، رؤية استراتيجية، يناير 2015.

- محمد علي، مصطفى، "الشمال والجنوب، الدلالة الجغرافية والاستخدام الدولي المعاصر"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الأول والثاني، 2011.
- محمد عمر، سعيدة، "إفريقيا الصاعدة بين الهيمنة الجديدة وتحدي التنمية"، مجلة اتجاهات المستقبل، العدد الثاني، أكتوبر 2014.
- المختار، محمد، "الاستثمار في إفريقيا آمال وتحديات"، قراءات إفريقية، العدد الرابع، سبتمبر 2009.
- مداحي، عثمان، "السوق العربية المشتركة ودورها في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي" مجلة الحقيقة، العدد 14، مارس 2012.
- مسعودي، محمد، "تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي - دراسة حالة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا" COMESA، مجلة الحقيقة، العدد 35، فبراير 2020.
- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، "ملف العلاقات المغرب- إفريقيا"، مجلة المالية، العدد 28، غشت 2015.
- موالدي، سليم / حميدوش، أحمد / دراجي، كريمو ، " محاولات التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا، المعوقات والآفاق"، دراسات اقتصادية، العدد 33، 2007.
- المودن، محمد، "الدبلوماسية الاقتصادية للملكة المغربية اتجاه إفريقيا: الآليات والمنافسة"، مجلة مدارات سياسية، العدد الرابع، مارس 2018.
- نتاري، محمود/ بوحنية، قوي، " الاكواس.. ما بين الهواجس الأمنية.. ورهان التنمية الاقتصادية"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 18، يناير 2018.
- هادف، حيزية، "التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلا"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 14، ديسمبر 2014.
- يعقوب، محمد/ زيدان، محمد، "التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب بين معالم تطور اقتصاديات الجنوب واتجاهات تشكل الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 5، يونيو 2016.

### الأطروحات والرسائل:

- براهيم، محمد/ كشرود، صليحة ، دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي دراسة حالة دول البريكس BRICS، رسالة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015-2016.
- بطليموس، هند، الفاعلون الجدد في السياسة الخارجية المغربية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2006-2005.
- بن سانية، عبد الرحمان، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013.
- بوجلخة، إبراهيم، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013،
- بوجلخة، شوقي، الإقليمية الجديدة وأثارها على إقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر - تونس 2000-2013، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2014/2015.
- بوشول السعيد، "واقع التكامل الاقتصادي لدول الخليج العربية وآفاقه"، مذكرة لاستكمال شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008-2009.
- الببيديري، عبد الواحد، علاقات المغرب بالقوى الصاعدة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2014-2015.
- الثلوث، فاطمة الزهراء، "السياسة الخارجية المغربية اتجاه دول المغرب العربي"، رسالة لنيل دبلوم الماجستير في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2009.

- جصاص، لبنى، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي، دراسة حالة: رابطة دول جنوب شرق آسيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009-2010.

- حماشي، زين الدين، انعكاسات انشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة رابطة دول شرق آسيا (الآسيان)- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2011-2012.

- حمزة، فطيمة، تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة الاتحاد الأوروبي نموذجاً، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

- حملاوي، سكيبة، انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية دراسة حالة الاتحاد الأوروبي "أزمة اليورو"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016-2017.

- حني، أسماء، مبادرة النيباد وآثارها على القارة الإفريقية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة خيضر، بسكرة، 2016-2017.

- الربع، فؤاد، الدبلوماسية المغربية ما بين نظام يالطا والنظام العالمي الجديد "الفاعلون، الآليات والأهداف"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2006-2007.

- رميدي، عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

- روابح، عبد الرحمان، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

- سلمان يوسف صلاح، مروة، دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول إفريقيا جنوب الصحراء (2000-2010)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

- شيات، خالد، المغرب وتحرير التجارة خيارات الشراكة بين البعد الاستراتيجي وهاجس التنمية، أطروحة لنيل الدكتوراه الوطنية في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، 2004.

- الصديقي، سعيد، صنع السياسة الخارجية المغربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، 2002.

- عصموني، خليفة، التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.

- الفقير، ميلودة، الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية المغربية في ظل النظام العالمي الجديد، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2006-2007.

- فلاح، أمينة، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011.

- لافي الشمري، عبد المحسن، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، 2011-2012.
- لحسيني، بوشري، ديناميكية الدبلوماسية المغربية اتجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2013-2014.
- مصطفىوي، عائشة، اتحاد المغرب العربي (دراسة في المعوقات والتحديات) 1964-1999م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الوادي، الجزائر، 2013-2014.
- الهاللي، محمد، العلاقات المغربية الاسبانية جدلية التعاون والتوتر، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2010-2011.
- ولد الفاضل، محمد، السياسة الخارجية المغربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء على عهد الملك محمد السادس، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس، 2012-2013.
- يعقوبي، محمد، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2016-2017.

### النصوص القانونية:

- الدساتير المغربية السابقة، لسنوات 1962، و1996.
- الدستور المغربي الصادر في 30 يوليوز 2011، بناء على الظهير الشريف رقم 91.11.1، الصادر في 29 يوليوز 2011 بتنفيذ نص الدستور، منشور بالجريدة الرسمية رقم 5964 مكرر بتاريخ 30 يوليوز 2011.

- الظهير الشريف رقم 196-103 في 16 رمضان 1424 الموافق ل نونبر 2003 المتعلق بتنفيذ القانون رقم 03-02 الذي يعني بدخول الأجانب المملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية.

### التقارير والدراسات والمذكرات:

- الاتحاد الإفريقي، لا بد لإفريقيا من التصنيع، بيان مشترك بين منظمة الاتحاد الإفريقي ومكتب المستشار الخاص لشؤون الإفريقية واللجنة الاقتصادية لإفريقيا واليونيدو، يوليو 2003.

- الاتحاد الإفريقي، لا بد لإفريقيا من التصنيع، بيان مشترك بين منظمة الاتحاد الإفريقي ومكتب المستشار الخاص لشؤون الإفريقية واللجنة الاقتصادية لإفريقيا واليونيدو، 2016.

- اشمارخ، مراد، الاستثمارات المغربية بإفريقيا: السياقات والخلفيات، تقرير المغرب في سنة، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، النسخة التاسعة، الطبعة الأولى، 2018.

- الأمم المتحدة، التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: طريق المستقبل، مكتب العمل، جنيف، مارس 2012.

- بلا، حسن، السياسة الخارجية سنة 2017 بين أعطاب الماضي وإكراهات الحاضر، تقرير المغرب في سنة 2017، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، النسخة التاسعة، 2017.

- بوبوش، محمد، التوجهات السياسية الخارجية البرازيلية في عهد ديلا روسيف، تقرير أمريكا اللاتينية 2014، المرصد الإلكتروني لأمريكا اللاتينية، وجدة، 2015.

- بوعمرى، محمد، المغرب وإفريقيا، التقرير الاستراتيجي المغربي 2014-2018، التقرير 11، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، 2018.

- التحدي أمام الجنوب، تقرير لجنة الجنوب، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1990.
- التقرير الاستراتيجي المغربي، 2014-2018، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، العدد 11، 2018.
- رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الهجرة وسوق الشغل، 2018، [www.cese.ma](http://www.cese.ma)، (17 يناير 2019).
- سالم محمد، محمد، الأبعاد الاجتماعية للتصوف في غرب إفريقيا: البنى والوظائف والعلاقات، مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر 2018.
- السعدي، محمد سعيد، التعاون الإنمائي جنوب- جنوب: حالة العالم العربي، تقرير شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بدعم من الاتحاد الأوروبي، يونيو 2018.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الإدارة المتكاملة للموارد المائية المشتركة الدروس المكتسبة من تجربة منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي في إدارة الموارد المائية المشتركة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة التاسعة، بيروت، مارس 2018.
- مجلس التجارة والتنمية، الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعما لإفريقيا، تقرير الأمين العام للأونكتاد، الدورة التنفيذية الخامسة والستون، يونيو 2017.
- محمد عبد الحليم، أميرة، أجنحة الاتحاد الإفريقي في 2063.. ومكافحة الإرهاب، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بدون سنة.
- محمد مرعي، نجلاء، الثورة النفطية والتنافس الدولي "الاستعماري" الجديد في إفريقيا، التقرير الاستراتيجي السابع، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2008.

- المديرية العامة للجماعات المحلية، الحكامة التشاركية المحلية: القرار المشترك نموذج آلية الميزانية التشاركية، وكالة التعاون الألماني، يوليوز 2017.
- مركز سمت للدراسات، سياسات الهيمنة للقوى الكبرى في إفريقيا.. الدلالات والمالات، قراءة خاصة 47، يناير 2018.
- مصباح، محمد / أوزار، رشيد، تقرير الاندماج المغربي 2020، الشراكات الاقتصادية بديلا عن الجمود السياسي، المعهد المغربي لتحليل السياسات، الرباط، 2020.
- المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، بانوراما المغرب في العالم العلاقات الخارجية للمملكة، التقرير الاستراتيجي 2016.
- المملكة المغربية، البرلمان- مجلس المستشارين، مشاركة رئيس مجلس المستشارين على رأس وفد برلماني في أشغال الجمعية السنوية للبارلاتينو بجمهورية بنما والبرلاندينو بجمهورية الإكوادور، 15-19 يونيو 2019، إعداد خلية الإعلام بديوان السيد رئيس مجلس المستشارين.
- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2017.
- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2019.
- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2020.
- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2016.

- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2014.
- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية 2018.
- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، العلاقات المغربية الإفريقية: طموح نحو حدود جديدة، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، شتنبر 2014.
- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، العلاقات المغربية الإفريقية: طموح نحو حدود جديدة، مديرية الدراسات والتوقعات المالية شتنبر 2014.
- المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد والمالية، والوكالة الفرنسية للتنمية، تنمية المقاولات المغربية في إفريقيا: الواقع والآفاق، نونبر 2018.
- منجد، محسن، "المغرب وأمريكا اللاتينية: الدبلوماسية البرلمانية تتحرك"، التقرير السنوي 2015، المرصد الإلكتروني لأمريكا اللاتينية، طبعة 2016، وجدة، 2016.
- منجد، محسن، "الوضع الراهن والمحددات المستقبلية للسياسة التجارية المغربية إزاء أمريكا اللاتينية"، أمريكا اللاتينية: التقرير السياسي للعام 2018، المرصد الإلكتروني لأمريكا اللاتينية، طبعة 2019، وجدة، 2019.
- منجد، محسن، أمريكا اللاتينية خلال سنة 2018: فشل تدبير الأزمات، التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية، المرصد الإلكتروني لأمريكا اللاتينية، طبعة 2019، وجدة، 2019.
- منجد، محسن، موقع أمريكا اللاتينية في الأجندة الجديدة للسياسة الخارجية المغربية أمريكا اللاتينية التقرير السياسي لعام 2016، المرصد الإلكتروني لأمريكا اللاتينية، طبعة 2017، وجدة، 2017.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، دليل منظمة الأغذية والزراعة السريع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تشجيع الشراكات بين دول الجنوب، روما، 2016،
- منظمة الأمم المتحدة، التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية، مذكرة الأمين العام ، اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، نيويورك، ماي 2012.
- منظمة الأمم المتحدة، التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية، اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الدورة الثامنة، نيويورك 19-22 ماي 2014.
- منظمة الأمم المتحدة، التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية، اطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلق بدعم الامم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون جنوب- جنوب، الدورة السابعة عشرة، نيويورك، ماي 2012.
- منظمة الأمم المتحدة، التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية، استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة بوينس آيرس واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون بين بلدان الجنوب، اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب، الدورة 18، 19-22 ماي 2014، نيويورك.
- منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة التاسعة والأربعون، رسالة موجهة من الأمين العام من الممثل الدائم للجزائر لدى الامم المتحدة، بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء مجموعة 77، 27 يونيو 1994.
- منظمة الأمم المتحدة، تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين بلدان النامية، الدورة 13، 27-30 ماي، نيويورك، 2003.
- منظمة الصحة العالمية، مؤتمر الاطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الاطارية بشأن مكافحة التبغ، التعاون فيما بين البلدان الجنوب وتنفيذ اتفاقية منظمة

الصحة العالمية الاطارية بشأن مكافحة التبغ، تقرير أمانة الاتفاقية، بونتا دل ايست، الأورغواي، غشت 2010.

### **الخطب والرسائل الملكية:**

- خطاب العرش، 30 يوليوز 1999.

- الخطاب الملكي أمام مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا، 2 شتنبر 2002.

- الرسالة الملكية الموجهة للاجتماع الوزاري التاسع لمجموعة 77 بمدينة مراكش، يوم 13 شتنبر 1999.

- مقتطف من رسالة الملك محمد السادس للقمة الفرنسية الإفريقية حول السلم والأمن في دجنبر 2013، باريس.

### **المؤتمرات والندوات:**

- الأمم المتحدة، "مؤتمر الأمم المتحدة رفيع المستوى حول تعزيز التعاون بين دول الجنوب: ماهيته وأهميته"، مارس 2019، [www.un.org](http://www.un.org)، (18 أكتوبر 2019).

- الحواسني، أمال، "الهجرة السرية في السياسة الخارجية المغربية"، أشغال اليوم الدراسي حول العلاقات المغربية- الإفريقية: الرهانات والتحديات، مراكش، ماي 2014.

- سيد أحمد المرسي، سماح، "التكامل الإقليمي كآلية لتعزيز السلم والأمن في إفريقيا (مع إشارة خاصة لدور الاكواس في غرب افريقيا)"، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للشباب الباحثين في قضايا السلم والأمن في افريقيا، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، 2006.

- غلمان، فاطمة/ لكريني، ادريس، "المنطقة المغاربية والتحديات الأمنية مقارنة للأزمة مالي"، سلسلة الندوات والمؤتمرات 52، أشغال اليوم الدراسي الذي نظّمته مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات، كلية الحقوق مراكش، يونيو 2014.

- مساوي، عادل، "العلاقات المغربية الإفريقية: من الحضور إلى رهان البناء الاستراتيجي"، سلسلة الندوات والمؤتمرات 52-2016، أشغال يوم دراسي لمجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات كلية الحقوق مراكش، 2017.

- منظمة الأغذية والزراعة، التحدي الخاص بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، منتدى الخبراء الرفيع المستوى، روما، 2009.

### الجرائد الورقية والمواقع الإلكترونية:

- "البعد الديني في الدبلوماسية المغربية بإفريقيا"، جديديس، يونيو 2017، [www.jadidpresse.com](http://www.jadidpresse.com)، (يوليو 2018).

- "التعاون جنوب- جنوب يسعى بعد مرور ستين سنة على مؤتمر باندونغ إلى إعادة التوازن في التبادلات العالمية"، *النهار الجديد*، 26 ماي 2014، [www.ennaharonline.com](http://www.ennaharonline.com)، (30 غشت 2015).

- "الصين تضخ أزيد من 50 مليار دولار للاستثمار في إفريقيا"، *جريدة العلم*، 2016، [www.um5.ma](http://www.um5.ma)، (30 مارس 2017).

- "المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا...هل تجمع شتات الأفرقة"، تقارير الجزيرة الوثائقية، أكتوبر 2019، [www.doc.aljazeera.net](http://www.doc.aljazeera.net)، (17 شتنبر 2020).

- "المغرب والتعاون جنوب-جنوب"، *بوابة المغرب*، فبراير 2015، [www.diplomatie.ma](http://www.diplomatie.ma)، (6 يوليو 2015).

- "تكتل سيلاك يكرس تحول أمريكا اللاتينية إلى قوة إقليمية ودولية بارزة"، *ألف بوست*، يناير 2014، [www.alifpost.org](http://www.alifpost.org)، (19 ماي 2016).

- "دراسة شاملة حول تجمع دول الساحل والصحراء"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، بدون سنة، [www.politics-dz.com](http://www.politics-dz.com)، 27 شتبر (2020).
- "دور تجمع دول السيماك في تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي الإفريقي بين دول المنطقة"، المركز العراقي الإفريقي للدراسات الاستراتيجية، ماي 2018، [www.ciaes.net](http://www.ciaes.net)، (19 شتبر 2020).
- "يوناسور..قطب عالمي يجمع "الميكوسور" واتحاد الانديز"، موسوعة الجزيرة، [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)، (6 يونيو 2016).
- إبراهيم، محمد، "دور المنظمات الدولية والإقليمية في تحقيق السلم والأمن في إفريقيا"، *قراءات إفريقية*، 29 غشت 2016، [www.qiraatafrican.com](http://www.qiraatafrican.com)، (23 دجنبر 2017).
- الأشرف، حسن، "ملك المغرب: التعاون جنوب-جنوب ليس ترفا سياسيا"، *العربي الجديد*، 29 أكتوبر 2015، [www.alaraby.co.uk](http://www.alaraby.co.uk)، (27 مارس 2017).
- إمجين سالم، عبيد، "المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإيكواس" مقومات النجاح وقيود التكامل"، منتدى الأواصر، يونيو 2017، [www.alawassir.org](http://www.alawassir.org)، (20 شتبر 2020).
- باكير، علي حسين، "التنافس الدولي في إفريقيا الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية، الجزيرة للدراسات، 03 غشت 2009، [www.studies.aljazeera.net](http://www.studies.aljazeera.net)، (10 مارس 2014).
- بنرمضان، العربي، "المقاربة الجيوسياسية الجديدة للدبلوماسية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء"، *أفريكا عربي*، ديسمبر 2016، [www.afrikaar.com](http://www.afrikaar.com)، (17 ماي 2017).
- البنك الدولي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، "عرض عام لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي"، أبريل 2016، [www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org)، (23 نونبر 2017).

- بوبكري، فاطمة، "الدورة الخامسة للملتقى الإفريقي للجماعات والحكومات المحلية"، *وجدة البوابة*، ديسمبر 2009، [www.maghress.com](http://www.maghress.com) (10 يونيو 2014).
- بوبكري، فاطمة، "الدورة الخامسة للملتقى الإفريقي للجماعات والحكومات المحلية"، *البوابة*، 28 ديسمبر 2009، [www.maghress.com](http://www.maghress.com)، (18 دجنبر 2020).
- بوبوش، محمد، "المغرب ومجلس التعاون الخليجي"، *السند*، ماي 2011، [www.maghress.com](http://www.maghress.com)، (19 نونبر 2015).
- بوخرطة، الحسين، "تدبير النموذج السياسي المغربي للتنوع الثقافي والهوياتي وافريقيا"، *جريدة الاتحاد الاشتراكي*، 08 شتنبر 2010، [www.maghress.com](http://www.maghress.com)، (3 فبراير 2014).
- التجمعات الإفريقية... مقومات النجاح ومعوقات التكامل، موسوعة الكامل الاقتصادي العربي الإفريقي، 15 ديسمبر 2014، [www.enarf.org](http://www.enarf.org)، (30 ديسمبر 2017).
- التعاون جنوب- جنوب محور أساسي في السياسة الخارجية للمملكة، *الصحراء المغربية*، 28 شتنبر 2010، [www.mamghriss.com/almaribia](http://www.mamghriss.com/almaribia)، (10 فبراير 2016).
- التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2016م، الرابط:  
<http://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report>
- جامع، محمد مصطفى، "هل يتحقق حلم تجمع دول شرق افريقيا (EAC)"، *نون بوست*، ماي 2018، [www.noonpost.com](http://www.noonpost.com)، (21 يناير 2019).
- حركة عدم الانحياز، *الجزيرة*، مارس 2016، [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)، (18 يونيو 2017).

- الحسنوي، لحسين، "إفريقيا: بين إشكالية استنزاف الموارد وتحدي التنمية"، قراءات إفريقية، العدد 35، أبريل 2018، [www.qiraatafrican.com](http://www.qiraatafrican.com)، (30 يناير 2019).
- دا سيلفا، جوزيه غرازيانو، "التعاون بين بلدان الجنوب: المفتاح نحو التنمية"، منظمة الأغذية والزراعة، 2014، [www.fao.org](http://www.fao.org)، (17 يونيو 2015).
- السموني، خالد الشرقاوي، "السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة"، هسبريس، مارس 2017، [www.hespress.com](http://www.hespress.com)، (20 يوليوز 2017).
- الشباكي، عبد الإلاه، "دور المحدد الديني في دعم العلاقات المغربية الإفريقية-الطريقة التيجانية نموذجاً"، الحوار المتمدن، العدد 1977، يوليوز 2007، [www.ahewar.org](http://www.ahewar.org)، (12 نونبر 2014).
- شطو، سهام، "عدد الطلاب الأفارقة في المغرب تضاعف ثلاث مرات.. لكنهم يشكون من صعوبة الاندماج"، هبة بريس، أكتوبر 2010، [www.maghress.com](http://www.maghress.com)، (9 ماي 2014).
- طالب، حفيظة، "التنمية الاقتصادية في إفريقيا: الفرص والقيود"، قراءات إفريقية، مارس 2018، [www.qiraatafrican.com](http://www.qiraatafrican.com)، (23 يناير 2019).
- طاهر، أحمد، "منتدى أبيك: تراجع أمريكي وصعود صيني- روسي وإعلان نظام عالمي جديد"، المجلة، نونبر 2017، [www.arb.majalla.com](http://www.arb.majalla.com)، (1 أكتوبر 2020).
- طيبي، فاطيمة، "الاستثمارات المباشرة... الطريق الصحيح للنمو في دول الشرق الأوسط وإفريقيا"، مركز العاصمة للأبحاث والدراسات الاقتصادية، غشت 2019، [www.ccsr-eg.com](http://www.ccsr-eg.com)، (19 شتنبر 2020).
- طيفوري، محمد، "إفريقيا.. مفارقات قارة المستقبل"، مجلة العربي الجديد، أكتوبر 2017، [www.alaraby.co.uk](http://www.alaraby.co.uk)، (7 دجنبر 2015).
- عبد الجليل، علي عباس، "الحوار شمال- جنوب"، [www.academia.edu](http://www.academia.edu)، (12 ماي 2017).

- عبد الرحيم، محمد محمود، "قراءة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا"، المركز الديمقراطي العربي، نوفمبر 2016، [www.democraticac.de](http://www.democraticac.de)، (22 شتبر 2017).
- عبد المجيد حسين، محمد، "تقييم أداء التكامل الاقليمي في الكوميسا"، المركز الديمقراطي العربي، يناير 2018، [www.democraticac.de](http://www.democraticac.de)، (17 أبريل 2017).
- عبد الوالي، آدم محمد، "البنك المركزي لدول وسط إفريقيا، ودوره في إنعاش التنمية الاقتصادية..(تشاد دراسة حالة)"، *قراءات إفريقية*، فبراير 2014، [www.qiraatafrican.com](http://www.qiraatafrican.com)، (18 غشت 2020).
- عبو، "التعاون جنوب-جنوب، ركيزة رئيسية في السياسة الخارجية للمغرب"، *منارة*، 28 ماي 2016، [www.menara.ma](http://www.menara.ma)، (12 مارس 2017).
- عدي، المصطفى، "تطور لافت للدبلوماسية المغربية في إفريقيا خلال السنوات الأخيرة"، *هسبريس*، 22 يوليوز 2009، [www.maghriss.com](http://www.maghriss.com)، (30 فبراير 2014).
- العزوزي، عبد الحق، "عن دور التكتلات الإقليمية، الجزيرة، أكتوبر 2015، [www.aljahirah.com](http://www.aljahirah.com)، (18 غشت 2020).
- عطيف، محمد، "التعاون جنوب- جنوب كركيزة أساسية في السياسة الخارجية المغربية ودول أمريكا اللاتينية"، *ملتقى الباحثين السياسيين العرب*، نونبر 2019، [www.arabprf.com](http://www.arabprf.com)، (27 مارس 2020).
- العقراوي، هشام، "سياسة المغرب في مجال الهجرة واللجوء، الأسس والأبعاد"، المركز الديمقراطي العربي، يوليوز 2017، [www.democraticac.de](http://www.democraticac.de)، (18 شتبر 2017).
- العلوي بن محمد، محمد، "أمن الحدود أولوية استراتيجية للمغرب داخل محيطه المغربي الإفريقي" نوفمبر 2013، [www.middle-east-online.com](http://www.middle-east-online.com)، (18 دجنبر 2014).

- العلوي، محمد ماموني، "المغرب نبض استراتيجية متعددة المحاور في الفضاء الأورو متوسطي"، العرب، غشت 2017، [www.alarab.co.uk](http://www.alarab.co.uk)، (30 مارس 2018).
- العمراني، يوسف، "رهانات الاندماج الجهوي الإفريقي"، منتدى الرباط، 25 يناير 2012، [www.sianana.affairs.org](http://www.sianana.affairs.org)، (13 أبريل 2013).
- عميرة، عائذ، "هل يمكن أن يصبح المغرب همزة وصل جديدة بين إفريقيا وأوروبا"، نون بوست، فبراير 2017، [www.noonpost.org](http://www.noonpost.org)، (13 دجنبر 2018).
- غربي، عبد الرحمن، "عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي قراءة أولية في الأبعاد والدلالات"، المحجة، العدد 473، فبراير 2017، [www.almahajjafes.net](http://www.almahajjafes.net)، (19 ماي 2017).
- لخضر، يوسف، "رؤساء دول غرب إفريقيا يؤجلون حسم انضمام المغرب إلى "سيداو"، هسبريس، دجنبر 2018، [www.hespress.com](http://www.hespress.com)، (17 يناير 2019).
- المملكة المغربية، وزارة الداخلية، البوابة الوطنية للجماعات الترابية، [www.pncl.gov.ma](http://www.pncl.gov.ma)، (19 دجنبر 2020).
- المنار، المصطفى، "البعد الجيوبوليتيكي لعلاقة المغرب بالولايات المتحدة الأمريكية"، مركز راشيل كوري، نونبر 2013، [www.rachelcenter.ps](http://www.rachelcenter.ps)، (29 فبراير 2014).
- منظمة الأمم المتحدة، "التعاون بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي"، منظمة الاغذية والزراعة، 2015، [www.fao.org](http://www.fao.org)، (18 دجنبر 2017).
- الموقع الرسمي للبنك الدولي، [www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org)، (19 دجنبر 2020).
- الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للهجرة، [www.iom.org](http://www.iom.org)، (27 أكتوبر 2020).
- الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية، [www.oecd.org](http://www.oecd.org)، (16 دجنبر 2020).

- الموقع الرسمي لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا، [www.uclga.org](http://www.uclga.org)، (18 دجنبر 2020).
- الموقع الرسمي لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا، [www.uclga.org](http://www.uclga.org)، (18 دجنبر 2020).
- الناصري، نوفل، "الدلالات السياسية والافاق الاقتصادية لانضمام المغرب إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا"، مقال منشور على الصفحة الرسمية لحزب العدالة والتنمية، [www.pjdgroupe.ma](http://www.pjdgroupe.ma)، (13 أبريل 2017).
- نافع، مصطفى، "العلاقات المغربية الإفريقية.. أفق واعد يؤسس لنموذج التعاون جنوب-جنوب"، هبة بريس، فبراير 2017، [www.hibapress.com](http://www.hibapress.com)، (27 شتنبر 2018).
- و.م.ع، "التعاون الثلاثي بين المغرب وكندا وإفريقيا يواجه التغيرات المناخية"، هسبريس، 17 يناير 2019، [www.hespress.com](http://www.hespress.com)، (27 غشت 2017).
- و.م.ع، "التعاون جنوب- جنوب محور استراتيجي في الدبلوماسية المغربية وآلية فعالة من أجل تحقيق أهداف التنمية مع الدول الكاريبية"، الصحراء المغربية، 25 مارس 2014.
- و.م.ع، "المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي... آفاق تعاون واعد وعلاقات اقتصادية في تطور مستمر"، شعب بريس، أبريل 2016، [www.maghress.com](http://www.maghress.com)، (29 دجنبر 2017).
- و.م.ع، "عدد الطلبة الأفارقة الذين يتابعون دراساتهم العليا بالمغرب بلغ 18 ألف طالب"، المحرر، مارس 2017، [www.almoharir.com](http://www.almoharir.com)، (9 دجنبر 2018).
- و.م.ع، "عودة المغرب ستعطي دينامية جديدة للتعاون جنوب- جنوب"، شعب بريس، فبراير 2017، [www.maghress.com](http://www.maghress.com)، (13 مارس 2018).
- ولد عبد المالك، سيدي، "عودة المغرب للاتحاد الإفريقي"، الصحراء، فبراير 2017، [www.essahraa.net](http://www.essahraa.net)، (9 يناير 2018).

- ياسين، فهد، "تجمع دول شرق إفريقيا بين احتمالية البقاء والتفكك"، الجزيرة للدراسات، 06 أكتوبر 2016، [www.studies.aljazeera.net](http://www.studies.aljazeera.net)، (10 شتبر 2018).
- ياسين، محمد، "البعد الروحي لعلاقة المغرب ببلدان القارة الإفريقية"، أقطاب، مارس 2014، [www.aktab.ma](http://www.aktab.ma)، (30 يوليوز 2016).
- اليحيوي، يحيى، "التوجهات الإفريقية الجديدة للمغرب"، الجزيرة للدراسات، 29 يونيو 2015، [www.studies.aljazeera.net](http://www.studies.aljazeera.net)، (18 يونيو 2016).
- اليحيوي، يحيى، "المغرب والاتحاد الإفريقي رهانات الانضمام"، الجزيرة، 18 فبراير 2016، [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)، (30 نونبر 2017).

### البرامج والحوارات الصحفية:

- حوار مع الدكتور عبد الفتاح فاتحي "مكنت عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي من تقوية نفوذه الاقتصادي واختراق عدد من القلاع المؤيدة للخطاب الانفصالي"، مجلة رهانات، العدد 44، 2018.
- و.م.ع، "الملك محمد السادس يجدد التزام المغرب بإعطاء زخم جديد لتجمع الساحل والصحراء"، ميدي1 تيفي بث مباشر، 13 أبريل 2019، 16:14.
- وزارة الخارجية والتعاون، الدبلوماسية المغربية في إفريقيا: مقارنة متجددة لأولويات استراتيجية، ملف صحفي، ملتقى السفراء المغاربة المعتمدين في إفريقيا، مديرية الدبلوماسية العامة والفاعلين غير الدوليين، غشت 2012.

## **Bibliographie en langues Etrangères :**

### **Les Ouvrages:**

- AHLUWALIA, Isher Judge, Economic Cooperation in South Asia, Indian Council for Research on Economic Relations, Washington, 1997.

- ALAOUI, Nezha, Le Maghreb dans son environnement régional et international: la projection économique des pays du Maghreb sur l'Afrique subsaharienne, IFRI, sans année.

- ANTIL, Alain, Le Royaume du Maroc et sa politique envers l'Afrique subsaharienne, IFRI, Paris, Novembre 2003.

- BENLABBAH, Fatiha, Marruecos y El Peru medio siglo de amistad y de cooperacion, Publicaciones del Instituto de estudios Hispano-Lusos, Rabat, 2014.

- DUHAIME, Clément, La coopération sud-sud et tripartite dans l'espace francophone, état des lieux, Centre du Commerce international, Organisation internationale de la francophonie, Paris, octobre 2014.

- HOBSON, John A., Imperialism A study, James pott company, New York 1902.

- KARDOUDI, Jawad, Géopolitique du Maroc, nouveau positionnement dans un monde qui change, Al Madariss, Casablanca, 2014.

- MOURJI, Fouzil /FERRIE, Jean-Noël et d'autres, Les migrations subsahariens au Maroc enjeux d'une migration de résidence, konrad Adenauer stiftung, Rabat, 2016.

- MUNDAYA BAHETA , Aaron, La coopération Nord-Sud L'éthique de la solidarité comme alternative, L'Harmattan, paris, 2005.

### **Revues/Articles:**

- ADIMI, Pierre Afouda, "Nouvelle offensive diplomatique du Maroc en Afrique subsaharienne : Quel regard ?", *Revue Maroco-Espagnole de droit international et relations internationales*, N°3, Janvier-Décembre, 2015.

- ALAOUI M'HAMMDI, Nezha, "Les relations économiques du Maroc avec son voisinage subsaharien", *Revue AFKAR/idées*, N°28, Décembre 2010.

- ALAOUI, Hassan, "*Le Maroc est de retour, Renouveau diplomatique et défense du Sahara marocain*", Maroc diplomatique, N°15, Novembre 2016.

- BAENDA FIMBO, Zacharie, " Emergence de la coopération Sud-Sud, vers une rupture avec le Nord ?", *Perspectives internationales*, 2013.

- BAYSOY, Emre, " New- Regionalism: the slipknot of the tow rival trends", *Athens Journal of Mediterranean Studies*, volume 6, issue 1, January 2020.

- BLACK, Richard/ CRUSH, Jonathan, "Migration and development in Africa an overview", *African migration and development*, series N°1, Canada, 2006.

- DE LARRAMENDI, Miguel Hernando, "Le retour du Maroc dans l'Union africaine", Bilan Aperçu géographique, Autres acteurs et le partenariat euro-méditerranéen, *Annuaire IE Med de la Méditerranée*, 2017.

- DEBLOCK, Christian, "L'indice d'intégration régionale en Afrique", Transformations, *Revue interventions économiques*, Hors série, Mars 2017.

- KRUGER, L., "North-North and North-South and South-South", *Global transformations and world futures*, vol.I, sans année.

- L'Afrique, "The next frontière Maghreb porte d'entrée sur le continent, Casablanca, hub financier regional", *Recherche Actions Afrique*, Novembre 2011.

- LUVUALU DE CARVALHO, Antonio, "AFRICA : democracia e desenvolvimento económico-social", *Politica internacional e seguranca*, N°11, Junho de 2014.

- MATO, Kabir, IDAGU, Adie Edward, "The Central American Integration System (SICA): A review of major problems and prospects", *International journal of multidisciplinary research and modern*, v.I, Issue I, 2015.

- MAYAKI, Ibrahim Assad, "New vision of Africa's development the role of NEPAD and South-South cooperation",

Consejo Argentino par las relaciones internationals, serie de articulos y testimnios, N°87, March 2014.

- MESSARI, Nizar, "Morocco's African foreign policy", *Menara*, N°12, June 2018.

- NICOLAS, Françoise, "La Communauté économique de L'ASEAN : un modèle d'intégration original", *revue politique étrangère*, N°2, 2017.

- NITSH, Regiane /Bruno THEODORO, "A comunidade Andina no século XXI: entre bolivarianos e a Aliança pacific", *Revista de Sociologia e politica*, v.26, Mars 2018.

- Royaume du Maroc, Ministère de l'Economie et des Finances, "Les relations Maroc-Afrique", *ALMALIYA*, N°58, Juillet 2015.

- SAMBE, Bakary, "Tidjaniya : usages diplomatiques d'une confrérie soufie", *politique étrangère*, Hiver 2010.

- SANTANDER, Sebastian, "un regard comparatif sur les régionalismes africain et latino-american", Transformation, *Revue interventions économiques*, Mars 2017.

- SENGUPTA, Arjun, "Right to development as a human rights", *Economic and Political weekly*, July 2001.

- SHAHEEN, Irum, "South Asian Association for Regional Cooperation (SAARC): Its role, hurdles and prospects", *IOSR journal of humanities and social sciences*, volume 15, September-October 2013.

- SIDI-AHMED, Abdelkader, "Le Phénomène Sud- Sud", *Revue Tiers Monde*, N°96, 1986.

- SMOUTS, Marie-Claude, "L'Afrique dans la diplomatie multilatérale", *Etudes internationales*, N°2, 1991.

- SOULE- KOHONDO, Folashadé, "Histoire contemporaine des relations Sud-Sud, Les contours d'une évolution graduelle", *Afrique contemporaine*, N°248, 2013.

- SYLLA, Samba Khassé, " la nouvelle politique africaine du Maroc, encouragés para une coopération sud-sud enthousiaste et une active diplomatie royale...", *AFKAR/ IDEES*, Hiver 2009-2010.

- VALLADAO, Alfredo, "quoi de neuf au sud", *Economia*, septembre 2004.

- YACHIR, F., "la coopération sud-sud, une alternative", *Revue algérienne des sciences juridiques économiques et politiques*, vol.XXI, N°4, décembre 1984.

- ZAKKARI, Younes/ DJIGLE, Doundongue, "L'adhésion du Maroc à la CEDEAO : vers une harmonisation du cadre juridique marocain des investissements avec les règles communautaires en la matière", *Revue marocaine d'Audit et de développement*, N°46, 2018.

### **Thèses et Mémoires:**

- GUILHOT, Laetitia, L'intégration économique régionale de l'ASEAN+3 la crise de 1997 à l'origine d'un régime régional,

thèse pour le Doctorat en sciences économiques, Université Pierre Mendès, Grenoble, France, 2008.

- HIXSON, Robben Dashiell, The Andean Community : A case study on economic integration among developing countries, A Senior thesis submitted to the faculty of the university of Utah, in International studies, May 2011.

- SARAMBE, Lalloux Aurelle, Les mécanismes de lutte contre le terrorisme en Afrique de l'Ouest : Quel impact ?, Thèse de doctorat en Droit humanitaire et droit de la sécurité internationale, Université d'Ottawa, Canada, 2018.

- THIAM, Ibrahim, Les aspects du mouridisme au Sénégal, thèse de doctorat en sciences politiques, Université de Siegen, 2010.

### **Etudes, Rapports et Guides:**

- AIT BEN LMADANI, Fatima, "la politique d'immigration un jalon de la politique africaine du Maroc cas de la régularisation des migrants subsahariens", Programme de recherche sur la migration internationale des Marocains, Association Marocaine d'Etudes et de la Recherches sur les migrations AMERM, rapport, Avril 2016.

- BERAHAB, Rim, Structure des échanges entre le Maroc et l'Afrique : une analyse de la spécialisation du commerce, *OCP*, Policy center, Rabat, July 2016.

- BOUNEMERA BEN SOLTAN, Karima, "L'Afrique du Nord et la coopération sud-sud dans un contexte de gouvernance régionale", Le bureau pour l'Afrique du Nord de la commission économique des Nations Unies pour l'Afrique, 2011.

- Centre South, "south –south cooperation principles an essential element in south-south cooperation", Geneva, November 2009.

- COULOMBE, Gabriel, "Intégration centraméricaine: en route vers un accord avec l'Union européenne", centre d'études interaméricaines, chronique, Avril 2010.

- DKHISSI, Said/ ELRFAH, Yahia Abou, "Les relations Maroc-Afrique: les voies d'une stratégie globale et renouvelée", Rapport général de l'étude thématique, Institut royal des études stratégiques, Novembre 2012.

- Fatiha BENLABBAH, Mohamed SAADAN, As Relações entre o Marrocos e Brasil, Embaixada do Brasil in Reino do Marrocos, Instituto de estudos Hispano- Lusofonos, 1<sup>er</sup> Edição, Rabat, 2018.

- GUENNOUN, Ihessane, "Jeux d'influence et enjeux des puissances étrangères en Afrique", Rapport annuel sur le géopolitique de l'Afrique, Policy center for new South, Rabat, 2018.

- HALDRUP, Vester, MALENE, Alber, "South-South cooperation, Inter-State relations and regional integration", United and collective for a better tomorrow, December 2017.

- IDW International democracy watch, "The democratization of international organizations", First international Democracy Report 2011.

- international organization for Migration, World migration report 2018, Geneva, 2017.

- KONARE, Alpha Oumar, "Etat de l'intégration régionale en Afrique rationalisation des communautés économiques régionales", commission économique pour l'Afrique ,Union africaine, Mai 2006.

- MBAYE, ZATOR / Dialo, Papa, "La coopération Sud- Sud en Afrique", Rapport annuel sur la géopolitique de l'Afrique, Policy center for new South, Rabat, 2018.

- Nations Unies, "Commission économique pour l'Afrique, Réaliser le développement durable en Afrique par le biais d'une croissance verte et inclusive", Rapport, cinquième édition, juin 2015.

- Nations Unies, "Le développement économique en Afrique, Renforcer l'intégration économique régionale", Rapport 2009, Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement Genève.

- NDULU, Benno, "challenges of African growth, opportunities constraints, and strategic directions", The world bank, Washington, 2007.

- Royaume du Maroc, Ministère de l'Economie et des Finances, "Relations Maroc-Afrique : L'ambition d'une « nouvelle

frontière »", Direction des Etudes et des prévisions financière, juillet 2015.

- Royaume du Maroc, Ministère de l'Economie et des Finances, "des relations du Maroc avec les pays africain", Direction du trésor et des Finances extérieurs, 2011.

- Royaume du Maroc, Ministère de l'Economie et des Finances," Le positionnement économique du Maroc en Afrique– Bilan et perspectives", Direction des Etudes et des Prévisions Financières, juillet 2006.

- Royaume du Maroc, Ministère des affaires étrangères, "L'appui à l'intégration régionale en Afrique : quels enjeux pour les partenaires au développement?", Direction générale de la mondialisation, du développement et des partenariats, 2012.

- SARTON, Roland, "Tendances et opportunités sur l'avancement de la coopération sud–sud au Maroc, Etude et consultation des parties prenantes", Ministère des affaires étrangères et de la coopération, PNUD, 2014.

- SKELDON, Ronald, "international migration, internal migration, mobility and urbanization: Towards more integrated approaches", Department of economic and social affairs, United Nations secretariat, New york, September 2017.

- UN system Task Team on the post–2015 UN development Agenda, Migration and humane mobility, Think piece, IOM, UNDESA, New York, may 2012.

- United Nations, "International migration", Report, Department of economic and social affairs, New York, 2017.

- United Nations, "State of South-South cooperation", Report of secretary-General, August 2017.

### **Congrès, Colloques et Séminaires :**

- ASSOUGUEM, Driss, "Réflexions théoriques sur le phénomène de la migration", actes de la journée d'études sur les relations Maroco-Africaines enjeux et perspectives, Marrakech, 17 mai 2014.

- BAMBER, Greg J., "What context does the Asia-Pacific economic cooperation forum (APEC), provide for employment relations?", a refereed paper for the Asian management issue stream, conference, Canberra, December 2005.

- Comité de haut niveau pour la coopération sud-sud, "Examen des progrès accomplis dans l'application du Plan d'action de Buenos Aires de la stratégie relative à la nouvelle orientation de la coopération Sud-Sud" document final de Nairobi issu de la conférence de haut niveau sur la coopération Sud-Sud, New York, 22-25 Mai, 2012.

- FRANSISCO, Rodolfo/ SILVA, Maria de Fátima, "o MERCOSUL no contexto das teorias de integração e comércio internacional", XII congresso brasileiro de historia economica,13 conferencia de historia de empresa, Associação brasileira de pesquisadores em historia economica, Niteroi, 28-29 e 30 de agosto 2017.

- KUREKOVA, Lucia, "Theories of migration conceptual review empirical testing in the context of the EU East–West flows", paper prepared for interdisciplinary conference on migration, economic change, social challenge, University college London, April 6–9, 2011.

- MEITE, Youssouf, "l’Afrique et les défis du XXIème siècle, intégration Africaine : quel modèle de coopération économique sud–sud ? Expérience des entreprises marocaines en Afrique subsaharienne", 13ème Assemblée générale, CODESRIA , Université Cadi AYYAD, Marrakech, décembre 2011.

- RIGAR, Sidi Mohamed, "Les relations économiques entre le Maroc et l’Afrique subsaharienne comme modèle de coopération sud–sud : quelle synergie pour une intégration économique régionale ?", colloques et séminaires 52–2016, 17 Mai 2014.

### **Journaux:**

- BAYAHYA, Nabil, "Le Maroc fer de lance de l’intégration africaine", *l’Economiste*, N°3716, Février 2012.

- MEZOUAR, Salah Eddine, " La coopération Sud–Sud, pour une complémentarité entre les pays afro–asiatiques", *Le Matin*, N°2969, Avril 2015.

- SALAH, Nadia, "La vision africaine prend corps", *L’Economiste*, 29 juillet 2015.

### **Webographie:**

- JAABOUK, Mohamed, "La politique africaine du Maroc : Quand l'économie sert de locomotive", *Le Soir*, 16 Mars 2012 , [www.lesoir-echos.com](http://www.lesoir-echos.com), (13 Décembre2014).

- NUNES, Paulo, "CEMAC- Apresentação Comunidade Monetaria da Africa Central", *Enciclopédia tematica*, setembro 2018, [www.Knoow.net](http://www.Knoow.net), (20 Mars 2019).

- Q.A.M.A, "South Asian Association for Regional Cooperation (SAARC)", October 2011, [www.nti.org](http://www.nti.org), (17Janvier 2014).

# الفهرس:

1	مقدمة
26	القسم الأول: التعاون جنوب- جنوب، الأبعاد والآليات
29	الفصل الأول: المرتكزات الكبرى للتعاون جنوب- جنوب
30	المبحث الأول: أسس التعاون جنوب- جنوب
31	المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية لدول الجنوب
33	الفرع الأول: التوقع الجغرافي لدول الجنوب
41	الفرع الثاني: معالم تشكل اقتصاديات دول الجنوب
71	المبحث الثاني: آليات التعاون جنوب- جنوب
72	المطلب الأول: مؤسسات التعاون جنوب- جنوب
73	الفرع الأول: المؤتمرات العالمية المؤسسة للتعاون جنوب- جنوب
81	الفرع الثاني: الوكالات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة
87	المطلب الثاني: التعاون جنوب- جنوب أداة لتعزيز العمل الجماعي
89	الفرع الأول: التجمعات الاقتصادية بين دول الجنوب في القارة الإفريقية والعالم العربي
90	الفقرة الأولى: التجمعات الاقتصادية في القارة الإفريقية
119	الفقرة الثانية: التجمعات الاقتصادية في العالم العربي
126	الفرع الثاني: التكتلات الاقتصادية في القارة الآسيوية وأمريكا الجنوبية
127	الفقرة الأولى: التجمعات الاقتصادية في جنوب شرق آسيا
136	الفقرة الثانية: التجمعات الاقتصادية في أمريكا الجنوبية
146	الفصل الثاني: التوجهات الجديدة للتعاون بين المغرب ودول الجنوب
149	المبحث الأول : أوجه تعاون المغرب مع دول الجنوب
150	المطلب الأول: المغرب والتعاون المتعدد الأطراف مع دول الجنوب
151	الفرع الأول :التعاون الثنائي الفرص والتحديات
159	الفرع الثاني :التعاون الثلاثي، تعبئة الجنوب من أجل الجنوب

- 165..... الفرع الثالث: التعاون اللامركزي الدولي في إطار منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة لإفريقيا
- 169..... المطلب الثاني: المغرب والشراكات الجهوية جنوب- جنوب
- 170..... الفرع الأول : أهمية الشراكات بين جهوية جنوب-جنوب
- 177..... الفرع الثاني :الشراكات الجهوية-المغربية جنوب-جنوب
- 185..... المبحث الثاني: التعاون جنوب- جنوب رافعة لتعزيز التوقيع الدولي للمغرب على الصعيد القاري
- 186..... المطلب الأول: التعاون جنوب- جنوب دعامة لديناميكية المغرب في المحيط الدولي
- 187..... الفرع الأول: دور التعاون جنوب- جنوب في تطوير علاقات المغرب مع دول الشمال
- 193..... الفرع الثاني: المغرب حلقة وصل للتعاون جنوب- شمال
- 198..... المطلب الثاني: إفريقيا قارة تسابق دولي
- 198..... الفرع الأول : تماسك الاقتصاد الإفريقي أمام تناقص الموارد الطبيعية
- 204..... الفرع الثاني: التحديات القارية المطروحة والفرص المتاحة

## 211..... خاتمة القسم الأول:

## 215..... القسم الثاني: العلاقات بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء ، نموذج للتعاون جنوب-جنوب

### 216..... الفصل الأول: التوجه الاستراتيجي للمغرب نحو إفريقيا جنوب الصحراء

- 217..... المبحث الأول: المغرب والفضاء الإفريقي، تفاعل متعدد الأبعاد
- 218..... المطلب الأول: البعد الحضاري في العلاقات المغربية-الإفريقية
- 218..... الفرع الأول: الحوار الثقافي بين المغرب والبلدان الإفريقية
- 219..... الفقرة الأولى: التفاعل الثقافي بين المغرب والدول الإفريقية
- 222..... الفقرة الثانية: الرحلات العلمية والتواصل بين المغرب وإفريقيا
- 228..... الفرع الثاني: الأمن الروحي كآلية استراتيجية جديدة نحو إفريقيا الصحراء
- 228..... الفقرة الأولى: دور العامل الديني في العلاقات المغربية- الإفريقية
- 233..... الفقرة الثانية: أهمية التصوف والزوايا في ترسيخ ثوابت المغرب الحضارية
- 239..... المطلب الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في إفريقيا، مقارنة متجددة
- 241..... الفرع الأول: الاستثمارات الخارجية للمغرب في إفريقيا جنوب الصحراء ، حضور بارز وتحديات مستمرة
- 251..... الفرع الثاني: التجارة كآلية للوجود المغربي في المنطقة

- 256.....المبحث الثاني: التعاون المغربي-الإفريقي المتعدد الأطراف
- 256.....المطلب الأول: المغرب والاتحاد الإفريقي
- 257.....الفرع الأول: الرهانات السياسية
- 265.....الفرع الثاني: الرهانات الاقتصادية
- 271.....المطلب الثاني: دينامية المغرب في التكتلات الإقليمية الاقتصادية لإفريقية جنوب الصحراء
- 272.....الفرع الأول: موقع المغرب داخل المنظمات الإقليمية الإفريقية
- 281.....الفرع الثاني: دور التجمعات الاقتصادية في تطوير العلاقات بين المغرب والدول الإفريقية
- 285..... الفصل الثاني: الدبلوماسية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء ، من الانكفاء إلى الاستباقية**
- 286.....المبحث الأول: السعي لتعزيز المركز الجيوستراتيجي للمغرب في القارة الإفريقية
- 287.....المطلب الأول: استراتيجيات التنافس الدولي في إفريقيا
- 288.....الفرع الأول: سياسات التدخل والتنافس في مناطق النفوذ في القارة الإفريقية
- 295.....الفرع الثاني: المغرب ورهان التنافسية في الفضاء الإفريقي
- 303.....المطلب الثاني : المغرب وإفريقيا، ديناميكية جديدة في العلاقات
- 304.....الفرع الأول : ارتباط المصالح المغربية في إفريقيا بالدول الكبرى
- 309.....الفرع الثاني: المغرب بوابة نحو إفريقيا
- 313.....المبحث الثاني : الرهانات الجديدة في علاقات المغرب اتجاه إفريقيا جنوب الصحراء
- 314.....المطلب الأول: التحديات الاستراتيجية
- 315.....الفرع الأول: التعاون المغربي الإفريقي في مكافحة الإرهاب
- 324.....الفرع الثاني : الاستراتيجية المغربية الجديدة للهجرة
- 339.....المطلب الثاني : الرهانات التنموية
- 340.....الفرع الأول: المساهمة الدولية في تنمية البلدان الإفريقية
- 348.....الفرع الثاني : المشاريع التنموية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء
- 357..... خاتمة القسم الثاني:**
- 359..... خاتمة:**
- 368.....لائحة المراجع المعتمدة:**

405 .....: الفهرس